تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٧

المشهد الاسرائيلي لعام ٢٠٠٦

تحرير

د. جوني منصور

د. مفيد قسوم

المشاركون

د. مفيد قسوم د. مسعود اغبارية الأستاذ فادي نحاس

د. حسام جريس د. ماري توتري د. أسعد غانم الأستاذ امطانس شحادة

مراجعو التقرير

د. خليل نخلة د. نعيم أبو الحمص د. باسم مكحول

د. محمود محارب د. زهير صبّاغ د. عادل سمارة

الاستاذ جميل هلال الاستاذ انطوان شلحت

مساعدو البحث

كمال علي حسّان أمير فاخوري منهل زريق

نيسان ٢٠٠٧

صدر عن :

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – شارع يافا – تلفون : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)

فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص . ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله. فلسطين

ص . ب : ١٩٨٧

هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس : ٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

E-mail:info@al-ayyam.com

MADAR's Strategic Report 2007

Israeli Scene 2006

ISBN 978-9950-330-22-1

الفهرس



إسرائيل ٢٠٠٦: ملخص تنفيذي

د. مفيد قسّوم
د. جوني منصور

مقدمة

تقرير مدار ٢٠٠٦ هو الثالث على التوالي. ويعالج مواضيع مركزية شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام المنصرم. دأب واضعو التقرير على رصد أبرز الأحداث والتطورات والمواقف على مدى عام بأكمله ليقوموا في نهاية المطاف بوضع تقاريرهم. كلٌّ حسب اختصاصه. مقدمين ومحللين استنتاجاتهم لتكون ورقة بحثية مفصلة تساعد صُنّاع القرار والسياسيين والإعلاميين وذوي الاهتمام على متابعة ما يجري في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في إسرائيل، وانعكاسات ذلك على المنطقة برمتها.

تميز العام ٢٠٠٦ الذي نحن بصدده بجملة أحداث ذات أثر بالغ على واقع ومستقبل المنطقة. إنّ الانتخابات البرلمانية في إسرائيل وحربها على لبنان، وكذلك تدهور الأوضاع الاجتماعية داخل إسرائيل وتعمق الرأسمالية فيها من خلال تبنٍ مُعمّق للعولمة، وغير ذلك من أمور تتعلق بالسياسة الخارجية وبالأوضاع الداخلية، كونت مادة غنية لتعاطي التقرير معها.

لا شك في أن الصورة التي يقدمها التقرير عن إسرائيل للعام المذكور ستساعد في فهم أوسع وإدراك أعمق لسير الأمور داخلها وانعكاس ذلك خارجيا.

نأمل أن توفر فصول هذا التقرير مادة يحتاج إليها كل من له اهتمام بالأمر.

*****

يقرأ هذا التقرير، من خلال فصوله المختلفة، علاقات إسرائيل الخارجية وديناميية هذه العلاقات، مع التركيز على أهم الأحداث التي شهدها العام ٢٠٠٦.

ويؤكد على أنّ من أهم الأحداث التي شهدها العام ٢٠٠٦ ذات الصلة الوثيقة، بشكل مباشر وغير مباشر، بتفاعلات السياسة الإسرائيلية مع محيطها الإقليمي والدولي والتي سيكون لها أثر على التوجهات السياسية الإسرائيلية وعلى ممارسات إسرائيل، هي الأحداث التالية:

- **أولا**: فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ وما كان لهذا الفوز من آثار مباشرة وبعيدة المدى على صناعة القرار الإسرائيلي تجاه الصراع في جانبه الفلسطيني، وما معنى هذا الفوز بالنسبة للمشروع الإسرائيلي الراهن في المنطقة.

- **ثانيا**: نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٦ وظهور ما يسميه بعض المحللين السياسيين الإسرائيليين بـ "الإجماع الجديد"، "الوسط الإسرائيلي" أو "الأغلبية الإسرائيلية الجديدة" وما حملته من "أجندة سياسية جديدة" تجاه الشعب الفلسطيني. ومن أهم عناصر ومقومات هذه "الأجندة"، التي برأينا نشأ وتبلور بعضها منذ العام ٢٠٠٠ وبعضها قبل ذلك بكثير- وفقاً لبعض المحللين السياسيين الإسرائيليين المعتمدين على استطلاعات الرأي في إسرائيل في السنوات الأخيرة، والتي حددت نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة هي ما يلي:

* لا يوجد شريك فلسطيني يمكن الاتفاق معه على سلام حقيقي،
* ترجيح الديمغرافيا على الجغرافيا للحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة،
* الانفصال عن الفلسطينيين تمشياً مع المقولة "نحن هنا... وهم هناك"،
* السير قدماً مع الإستراتيجية الأحادية الجانب،
* حرب لا هوادة فيها على "الإرهاب"،
* لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، لا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، لا للسيادة الفلسطينية على القدس.

ولقد تجلت بعض عناصر هذه الأجندة بوضوح في العام ٢٠٠٦ في العدوان الإسرائيلي الذي تواصل على قطاع غزة وفرض الحصار الشامل على الشعب الفلسطيني، الاستمرار في بناء جدار التوسع الكولونيالي والتطهير العرقي، إغلاق منطقة الأغوار أمام الفلسطينيين من غير سكان الأغوار وتكثيف الاستيطان الإسرائيلي خصوصا في منطقة متروبولين القدس، في كل الاتجاهات وخصوصا نحو الشرق، وهو تطوّر ربما قد يحيل الخطاب السياسي المهيمن حول حل الدولتين إلى خطاب "أكاديمي" في المدى غير البعيد.

مع ذلك، فإنّ الإستراتيجية الأحادية الجانب، والتي تشكل أحد الأسس الرئيسة من "هذه الأجندة" والتي تجسدت في "خطة الانطواء" أو "خطة التجميع" التي على أساسها خاض حزب "كديما" حملته الانتخابية بزعامة إيهود أولمرت الذي خلف أريئيل شارون، قد بدأت تفقد من "زخمها" خصوصا على أثر فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. ومع نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان فقدت قيمتها الإستراتيجية كلياً ليعلن إيهود أولمرت عن موتها بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٧ قائلاً "لقد غيّرت رأيي بشأن الانسحابات الأحادية الجانب الإضافية، بسبب غزة ولبنان".

إنّ فشل الإستراتيجية الأحادية الجانب الإسرائيلية قد يعني مستقبلاً زعزعة وتقويض بعض عناصر هذه "الأجندة السياسية" وعلى رأسها "لا يوجد شريك"، مما قد يدفع إسرائيل للتفاوض في المدى القريب مع الفلسطينيين، مركزة على الأمور الأمنية، الاقتصادية و"الإنسانية" مع تجنب إسرائيلي ممنهج للقضايا الجوهرية وعلى رأسها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود ١٩٦٧، القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما يعني أيضاً استمرار إسرائيل في سياساتها التوسعية في الضفة الغربية خصوصاً في منطقة متروبولين القدس والأغوار من خلال خلق توازن بين أطماعها التوسعية الجغرافية والمحدد الديمغرافي للحفاظ على "الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة الإسرائيلية".

أما عناصر "الأجندة الجديدة" التي ستتعزز فهي: الحرب التي لا هوادة فيها على "الإرهاب"، الانفصال عن الفلسطينيين، لا عودة لحدود ١٩٦٧، ولا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

- **ثالثا**: الحرب الإسرائيلية على لبنان وما خلفته من قتل وجرح لآلاف المدنيين وتدمير للبنية التحتية؛ وتصريح وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، في أوج الحرب حول حتمية "آلام الولادة" ("الهدم الخلاق" و"الفوضى البناءة") لمشروع الشرق الأوسط. صحيح أن رايس لم تكرر هذا التصريح، إلاّ أنّ ذلك لا يعني عدم التعامل معه كما تم تخيله في دوائر التخطيط الإستراتيجي وصنع القرار الأميركية وما يحمله من إشارات مباشرة ومبطنة لدور إسرائيل المستقبلي. بالإضافة إلى هذه الأحداث والتطورات الرئيسة التي أخذت مجراها في العام ٢٠٠٦، يشير التقرير إلى أحداث وتطورات مرافقة وذات صلة وثيقة بالأحداث المذكورة آنفاً، ومنها:

- تصاعد الخطاب حول انهيار المشروع الأميركي ونهاية الحقبة الأميركية في الشرق الأوسط نتيجة للفشل في العراق أساسًا وما يحمله من مدلولات ومعان آنية وإستراتيجية على التخيلات الإستراتيجية والسلوك الحيزي الإسرائيلي إقليميا وعالميا؛
- الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ وما تعنيه من تهديد عملي لأفق حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على أساس الدولتين؛
- بروز إيران كقوة إقليمية وما لذلك من معان إستراتيجية على صعيد المنطقة والعالم وخصوصا على صعيد الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة ومحاولة إسرائيل اصطناع توافق مصالح مع العالم العربي ضد الخطر الإيراني؛
- تعزز العلاقات الإسرائيلية مع الصين، الهند، وبعض دول آسيا الوسطى (أذربيجان مثلاً)، وما يتردد عن تواجد إسرائيلي في إقليم كردستان وما تعنيه هذه التطورات من دور تطمح دوائر إسرائيلية وأميركية لقيام إسرائيل به في تلك المناطق؛
- ازدياد وتعاظم الإسلام السياسي في المنطقة والعالم والقلق الإسرائيلي المتزايد جرّاء ذلك؛
- تقرير بيكر- هاملتون وما يطرحه من إستراتيجيات جديدة للمنطقة وردود الفعل الإسرائيلية عليه؛
- تحول إسرائيل إلى أكبر تجمع يهودي في العالم العام ٢٠٠٦ وما له من مدلولات رمزية وأبعاد إستراتيجية على الإسرائيليين، الفلسطينيين وعلى الوطن العربي بشكل عام؛

يرى التقرير كذلك، عبر فصوله، أنّ أبرز المؤثرات الأساس على صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية هي التالية :

- الأيديولوجيا الصهيونية ومقوماتها وأهدافها المختلفة المنعكسة في التيارات الأيديولوجية المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بما في ذلك حركة المستوطنين وقوى السلام الإسرائيلية .
- مؤسسة الجيش الإسرائيلي ومصلحتها المتسترة وراء عقيدة الأمن الإسرائيلي التي تخطت مكانة المسلمات إلى درجة الديانة،
- الثقافة السياسية الإسرائيلية الناجمة عن التجربة التاريخية اليهودية وغيرها من قوى اجتماعية داخلية أخرى،
- ولا يقل أهمية عن جميع هذه العوامل البيئة الإقليمية والعالمية وتحولاتها السريعة التي تلعب دوراً رئيساً في التأثير على صنع القرار الإسرائيلي،
- ليس هذا فحسب، بل إنّ الدور الوظائفي والتاريخي المناط بإسرائيل في استقرار أو عدم استقرار المنطقة، وفقاً لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، يبقى من أهم المحددات لسلوك إسرائيل في محيطها الإقليمي والعالمي إن لم يكن أهمها والعامل الحاسم في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية .

حول الانتخابات الفلسطينية : تمثّل رد الفعل الإسرائيلي الأولي على نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، التي جرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٦ وأسفرت عن فوز حركة "حماس" بأكثرية مقاعد هذا المجلس، في ما يمكن اعتباره ندبًا لحظّ المفاوضات العاثر، من جهة، وفي التلويح بالعودة إلى وضعية "انعدام الشريك"، من جهة أخرى. وفي إطار ذلك سيطر التجاهل شبه التام لحقيقة أن تلك المفاوضات ما برحت في هذه الوضعية ولم تغادرها البتة، بقرار إسرائيلي محض، بعد قمة كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠ .

وقد اجتهد المسؤولون السياسيون والأمنيون في شرح الاتجاهات السياسية المتوقع لها أن تتعزّز، في ضوء نتائج الانتخابات السالفة، فضلاً عن الإجراءات العسكرية والاقتصادية وغيرها .

ومهما تكن هذه الاتجاهات فقد كان هناك تشديد خاص على اثنين منها هما : الأول اتجاه الجمود في المفاوضات، والثاني اتجاه الخطوات الأحادية الجانب .

غير أنّ القراءات الإسرائيلية لنتائج الانتخابات الفلسطينية انطوت على أمور أخرى، منها "الاندهاش" من جرّاء فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في التنبؤ بـ"الانقلاب" الكبير الذي أسفرت عنه تلك الانتخابات، إلى درجة شبّه فيها البعض ذلك الفشل بقصور تلك الأجهزة أو تقصيرها إبان حرب "يوم الغفران" في أكتوبر ١٩٧٣ .

مع هذا فإن ما يتعين توكيده هو أن الغاية الإستراتيجية المركزية لدولة إسرائيل لم تتغيّر بالرغم عن كل شيء (والمقصود بالرغم عن نتائج الانتخابات). وهذه الغاية هي "الانفصال عن الفلسطينيين نحو واقع الدولة اليهودية- الديمقراطية" .

وقد وقفت هذه الغاية في صلب الإجماع الإسرائيلي الصهيوني، حتى من قبل أن تظهر نتائج الانتخابات الفلسطينية . وكاد هذا الإجماع يشكل أساس البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الكبيرة كافتها، المنطلق من القناعة بوجوب الانفصال ديمغرافيًا عن الفلسطينيين دون الحاجة إلى تحقيق حل عادل ودائم، أي دون الحاجة إلى الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ ودون حق العودة ودون القدس .

ولا بدّ من ملاحظة أن غالبية ردود الفعل الإسرائيلية الرسمية على فوز " حماس " جاءت متأثرة من مناخ الحملة الانتخابية الإسرائيلية التي تقودها مختلف الأحزاب، بناء على أحداث السنوات الأخيرة ومستجدات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وبالأخص خطة الانفصال وما حملته من دلالات سياسية وحزبية. وفي ضوء ذلك توقع البعض أنه مع انقشاع غبار المعركة الانتخابية قد تخفّ كثيرًا حدّة التصريحات الرسمية لتحلّ محلها دبلوماسية أخرى، ربما تكون مغايرة بعض الشيء. ويسند هذا البعض توقعه، ضمن أشياء أخرى، بـ" حرص قادة حماس على التموضع في الوسط سياسيًا"، كما أظهرت تصريحاتهم غداة الفوز، وكذلك بـ" اضطرار حماس (آجلاً أم عاجلاً) إلى أن تأخذ في الحسبان موقف الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل، لمجرّد كونهم يضخّون الأموال إلى السلطة الفلسطينية".

وتمثل جوهر ما يقوله هؤلاء في أن صعود " حماس " قد ينطوي على منفعة ما لإسرائيل. وهي منفعة قد لا تكون منحصرة في الجانب السياسي الداخلي أو الثنائي الصرف، بل تتعدى ذلك إلى ما يتعلق بصورة إسرائيل وسياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية.

وعليه فإن ما سعى إليه القائلون بذلك هو الإفادة من هذا الفوز لتعزيز سجالهم، بالأساس في المحافل الخارجية الدولية. وبكلمات أخرى تجييش صعود " حماس " من أجل إكساب السياسة الإسرائيلية الراهنة، القائمة على الفصل واستخدام القوة والإجراءات الأحادية الجانب، مشروعية فائضة لدى تلك المحافل، باعتبار أن ما حصل يشكّل معينًا لهذا السعي في غمرة مناخ عالمي مؤات يسعفه أيضًا ما يحدث في العراق وأفغانستان ولبنان وعلى جبهة الصراع مع في إيران.

حول الانتخابات الإسرائيلية: حدّدت نتائج هذه الانتخابات (جرت في ٢٨ آذار ٢٠٠٦) تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ٣١) التي صادقت عليها الكنيست يوم ٤ أيار ٢٠٠٦، والتي تكونت في البداية من أحزاب " كديما" و" العمل" و" شاس" و" المتقاعدين" (جيل)، ووقف على رأسها إيهود أولمرت. وفي وقت لاحق انضم إليها حزب "يسرائيل بيتينو" أو " إسرائيل بيتنا" (روس) بنوابه الـ١١.

ورغم أن البرنامج السياسي للحكومة حاول إبعاد خطة التجميع/ الانطواء عن الأضواء، إلا أن رئيس الحكومة إيهود أولمرت حاول في خطاب عرضها على الكنيست تقريبها من النقاش، مشيرا إلى أن التقسيم هو " حبل نجاة الصهيونية" والوسيلة لـ" الحفاظ على الجوهر، على أغلبية يهودية راسخة وقوية في دولتنا". كما تطرّق أولمرت إلى الملف النووي الإيراني بالقول إن التهديد الذي تشكله إيران يلقي بظل ثقيل على المنطقة كلها "ما يحتم على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه لوقف إيران" مضيفًا أن إسرائيل ليست عاجزة (عن مواجهة إيران) وتملك القدرة لتدافع عن نفسها أمام أي تهديد.

وبعدما أثنى مطولا على المستوطنين ودورهم القومي، دعا إلى إجراء حوار معهم ومع المؤمنين بأرض إسرائيل الكاملة. فهؤلاء قاموا، في نظره، بتحقيق إنجازات كبرى في مراكز غدت جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل. وهذه هي الكتل الاستيطانية الأساسية "مع القدس، عاصمتنا الموحدة".

وقال أولمرت إن حكومة برئاسته "تفضل إجراء مفاوضات مع سلطة فلسطينية ملتزمة بمبادئ خريطة الطريق، تحارب

الإرهاب، تجرّد منظمات الإرهاب من أسلحتها، تتبع قواعد الإدارة الديمقراطية وتطبّق بصورة عملية وعميقة جميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة إسرائيل حتى الآن. إن مفاوضات مع سلطة من هذا القبيل هي الأساس المرغوب والأكيد لعملية سياسية قادرة على تحقيق اتفاق يفضي إلى إحلال السلام. ذلك هو ما نصبو إليه، وهو ما تقترحه الخطوط العريضة لهذه الحكومة. الأغلبية البرلمانية التي ستدعم سياسة الحكومة ستكون ملتزمة بهذه العملية".

وشدّد على أن هذه الشروط لا يمكن تمويهها أو التلاعب بها، "ونحن لن نوافق بأية حال على التنازل عن هذه المطالب كأساس للمفاوضات. يتعين على السلطة الفلسطينية إحداث تغيير جذري في أنماط سلوكها وردودها والتزامها بالمبادئ التي تشكل الأساس لأية مفاوضات مستقبلية".

وفي إشارة إلى حكومة حماس، جدّد أولمرت التأكيد على أن "حكومة فلسطينية تقودها جهات إرهابية لن تكون شريكاً في مفاوضات ولن يجري معها أي اتصال عملي أو علاقة يومية".

أسر الجندي الإسرائيلي والعمليات العسكرية على غزة: تجاوزت أهداف حملة "أمطار الصيف" العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة غاية تحرير الجندي الأسير غلعاد شليت، الذي وقع في الأسر في حزيران ٢٠٠٦، وإن اتخذت من عملية أسره ذريعة تندرج في خدمة الترويج للحملة إسرائيليًا ودوليًا.

وبقراءة بعض ما نشر في إسرائيل في هذا الشأن نستطيع الإشارة إلى أن الغاية، التي قد ترتسم بكونها رئيسة، تتمثل في إيجاد "قواعد لعبة جديدة" يتم في إطارها احتساب إطلاق صواريخ في اتجاه بلدات ومدن جنوب إسرائيل من القطاع خارج نطاق "قواعد اللعبة" التي اعتمدت في أعقاب تنفيذ خطة "فك الارتباط" عن غزة في صيف ٢٠٠٥. وذلك في أعقاب تآكل قدرة الردع الإسرائيلية.

أما الوسيلة التي تم إتباعها في سبيل بلوغ هذه الغاية وغيرها من غايات الحملة المذكورة فإنها تتحدّد، في القراءات الإسرائيلية للتفاصيل الظاهرة من العمليات العسكرية، في ممارسة الضغط المكثف على حركة "حماس" والفصائل الفلسطينية الأخرى الناشطة ضد إسرائيل. ووفق تقارير البعض فإن هذا الضغط مخطط له أن يتصاعد تدريجيًا، وبواسطته يتم تمرير رسالة مؤداها أن "وضع الفصائل سيصبح أكثر سوءًا، وسيزداد الثمن الذي يدفعونه إذا ما واصلوا رفض التكيّف مع أصول اللعبة الجديدة"، التي على ما يبدو ستمضي إسرائيل قدمًا في سبيل فرضها.

في موازاة ذلك ثمة من رأى أن طريقة العمل هذه تنطوي على عدة أفضليات من ناحية إسرائيل. ومنها أن إسرائيل تؤكد عبرها أنها ليست في عجلة من أمرها، فيما يختص تخصيصًا بإطلاق سراح الجندي الذي يظل أسره بمثابة "ذريعة سهلة ومريحة" لمواصلة العمليات العسكرية. وثانيًا أن هذه الطريقة تجعل الرأي العام العالمي والأسرة الدولية لا يخفّان إلى إدانة إسرائيل وممارسة الضغوط عليها، نتيجة أن هذين الطرفين سيريان في الحملة أصلاً "ردًا مناسبًا على عملية" أسر الجندي. ويتم إسناد هذه الأفضلية بغياب أو شبه غياب ردود الفعل الحازمة من العالم قاطبةً على ما تقترفه إسرائيل في غزة من ممارسات قتل وتدمير تطول المدنيين العزل وممتلكاتهم. كذلك يتحدّث البعض عن أفضلية ثالثة تفيد بأن طريقة العمل هذه من شأنها أن تقلل الخسائر البشرية في صفوف الجانب الإسرائيلي.

لكن علاوة على طرح الغايات البعيدة المدى، الإستراتيجية، لحملات عسكرية على غزة على غرار حملة "أمطار

الصيف" ، استمرت التعليقات الإسرائيلية في تناول السؤال المتعلق باحتمالات النجاح والإخفاق.

ودون خشية الوقوع في المبالغة بالإمكان تسجيل أن هناك شبه إجماع يرجّح احتمالات الإخفاق على النجاح.

ثمة ضرورة للتنويه بأن هناك نزعة في إسرائيل نحو التقليل من قيمة التأثير الذي ينبغي أن يعزى للرأي العام الشعبي في المسألة الأمنية. غير أنه برزت في السنة الأخيرة مؤشرات إلى بداية تشكل رأي عام كهذا وقوده أهالي الجنود المفقودين والأسرى السابقين بالإضافة إلى الأسرى السابقين أنفسهم، مع ضرورة مراعاة أن غاية الضغط- إذا كان هناك ضغط من هذا القبيل- الذي يمارسه رأي عام كهذا تتحدّد الآن في إطلاق سراح الجندي الأسير حتى ولو بثمن صفقة تبادل أسرى ترفض إسرائيل أن تتفاوض حولها.

في واقع الأمر فقد أثارت عملية أسر شليت تداعيات لدى معظم الجنود الذين تم أسرهم في دول ومنظمات عربية خلال الحروب التي شنتها إسرائيل. وأثارت ذكريات لدى المجتمع الإسرائيلي عموما حول عمليات تبادل الأسرى. وقال الكثيرون من هؤلاء الجنود وآبائهم وأمهاتهم لعائلة شليت إن إطلاق سراح ابنها يتعلق بالأساس بمدى علو صوت العائلة المجلجل، خصوصا في وسائل الإعلام.

أما غاية مناهضة الاحتلال ذاته والاحتجاج على ممارساته فعلى ما يظهر ستظلّ تنتظر من يرفع رايتها شعبيًا، بمستويات أعلى مما هو حاصل حتى الآن.

الحرب الإسرائيلية على لبنان: في بداية الحرب الإسرائيلية علت بعض الأصوات الإسرائيلية التي شككت في طبيعة أهداف الحرب وفيما إذا كانت هذه الحرب تخدم المصلحة الإسرائيلية المحضة أم أنها حرب تشنها إسرائيل بالنيابة عن الولايات المتحدة الأميركية.

في هذا السياق صرحت عضو الكنيست زهافا غالئون، من حزب ميرتس، لصحيفة "هآرتس" بما يلي: "على إسرائيل العمل وفقاً للمصلحة الإسرائيلية وليس المصلحة الأميركية وعدم تحويل الجنود الإسرائيليين إلى ذخيرة حيّة لمدافع الرئيس (الأميركي) جورج بوش". وفي نفس السياق كتبت سيما كدمون، المحللة السياسية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن أهداف زيارة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، إلى إسرائيل في أوج الحرب (الاثنين ٢٤/٧/٢٠٠٦): "أن بين أهداف جولة رايس إلى المنطقة ليس الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف إطلاق النار في لبنان، بل على العكس، إنها قادمة لتنظر من قرب على سير العمليات العسكرية وتقدمها وللتيقن من أن إسرائيل لا تضيِّع فرصة نشوب هذه الحرب".

وقد كانت لهذه الحرب تداعيات سياسية وعسكرية لا تزال مرشحة للتفاقم. فبعد انتهاء الحرب استقال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، بسبب فشله في الحرب. وقد سبقت ذلك استقالة قائد الجبهة الشمالية وقائد "لواء الجليل". وشكّل حالوتس قبل استقالته عدة لجان داخلية للتحقيق في أسباب هذا الفشل. وقد عين اللواء غابي أشكنازي، المدير العام لوزارة الدفاع، رئيسًا لهيئة الأركان العامة للجيش.

وتشير جميع التوقعات إلى احتمال حدوث هزة سياسية على أثر نشر تقرير مراقب الدولة حول الجبهة الداخلية زمن الحرب، ونشر تقرير "لجنة فينوغراد" التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلي، إيهود أولمرت، لتقصي حقائق الحرب

على لبنان. كما أدّت هذه التداعيات إلى انفجار أزمة لدى القيادة الإسرائيلية انعكست أيضًا على حزبي "كديما" و"العمل" باعتبارهما الشريكين الرئيسين في الائتلاف وباعتبار زعيميهما المسؤولين الرئيسين عن نتائج الحرب، بصفتهما رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

الملف السوري: بخصوص الملف السوري هناك إمكانيات للبدء بعملية تفاوضية مع سورية على ضوء نتائج حرب لبنان وظهور إيران كقوة إقليمية من خلال مشروعها النووي ونفوذها في المنطقة في السنوات الأخيرة.

لا شك أن الفشل الإسرائيلي الذريع في الحرب على لبنان قد قاد إلى تعزيز المحور الإيراني، السوري وحزب الله و"الحركات الإسلامية" في المنطقة. وإذا كانت حرب تموز فشلت في إضعاف هذا المحور فربما تكون الحلقة المستهدفة فيه حالياً هي سورية لإضعافه على المدى القريب وتفكيكه على المدى المتوسط والتخلص منه على المدى البعيد.

هناك عدة عوامل داخلية سورية وإقليمية ودولية تحيط بسورية تجعلها الحلقة المستهدفة لاستدراجها ولإخراجها من هذا المحور أو كما تمت تسميته بـ "الهلال الشيعي". ومن أهم هذه العوامل:

- خروج سورية من لبنان تحت ضغط دولي وما تضمن ذلك من خسارة سورية في عدة مجالات منها السياسي، الإقليمي والاقتصادي.
- استعداد سورية ومنذ عدة سنوات لإجراء مفاوضات مع الإسرائيليين لاستعادة الجولان المحتل لما للأمر من أهمية إستراتيجية في بقاء النظام السوري ومكانته في سورية.
- سعي سورية للخروج من شبه العزلة العربية والإقليمية والدولية. وتحسين وضع سورية الإقليمي والدولي من خلال المفاوضات أو عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل مما سيعزز النظام القائم ويفتح المجال للاستثمارات الخارجية في سورية والتخلص من ملفات أخرى لها علاقة بالنشاط السوري في لبنان.
- تجنب الحرب مع إسرائيل وتجنب تبعاتها غير المعروفة وأبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية على النظام السوري.

بكلمات أخرى، هنالك مصلحة مشتركة لكل من سورية، إسرائيل والولايات المتحدة وعدد من الدول العربية في أن تبدأ عملية تفاوضية بين سورية وإسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني في المنطقة.

وعليه من الممكن جداً أن تبدأ مثل هذه المفاوضات بعد نهاية ولاية الإدارة الأميركية الحالية، وإن بدأت في ظل هذه الإدارة فإن ذلك يعني اللجوء إلى إستراتيجية الدبلوماسية بدلاً من القوة العسكرية.

التهديد الإيراني: منذ عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون قامت القيادة المركزية الأميركية USCENTCOM بوضع الخطط العسكرية لاجتياح كل من العراق وإيران في العام ١٩٩٥ وفقاً لإستراتيجية "الاحتواء المزدوج".

وبقيت هذه الإستراتيجية سارية المفعول وجاهزة للتنفيذ طالما أن هاتين الدولتين شكلتا "تهديداً للمصالح الأميركية في المنطقة، لدول أخرى في المنطقة ولمواطني هاتين الدولتين".

تهدف هذه الإستراتيجية للحفاظ على الوضع الراهن من توازن القوى في المنطقة من دون الاعتماد على أي من

الدولتين، أي إيران أو العراق للدخول في معادلة توازن القوى في المنطقة. تنبع هذه الإستراتيجية أساساً من الدفاع عن المصالح الأميركية وتركز على التهديدات لها. والهدف الأبعد لهذه الإستراتيجية، كما تم تفصيلها في إستراتيجية الأمن القومي الأميركي حينها، هو الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة وضمان وصولية الولايات المتحدة وحلفائها إلى نفط الخليج من دون أية معيقات أو اضطرابات.

بعد أحداث ١١/٩ وقيام الولايات المتحدة وحلفائها بحرب أفغانستان ومن ثم حرب العراق، كانت الدولة المستفيدة الأكبر من هذه الاحتلالات والتواجد العسكري الأميركي في كل من أفغانستان والعراق، هي إيران. فقد تم التخلص من نظام طالبان في أفغانستان والنظام البعثي في العراق، وكلا هذين النظامين شكلا تهديداً لإيران من الشرق والغرب. انشغال إسرائيل في الانتفاضة الفلسطينية وانشغال الولايات المتحدة الأميركية في حربيها في أفغانستان والعراق مَكَّنَ إيران من تسريع مسعاها في تطوير برنامجها وقدراتها النووية، أما الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ فقد جاءت لتبرز إيران كقوة إقليمية لها تأثير ونفوذ في المنطقة العربية إلى جانب برنامجها النووي ولتعجل من "التهديد الإيراني" لإسرائيل.

الخوف الإسرائيلي والأميركي من إيران نووية هو ليس من استعمال قنبلتها النووية بل من إعادة هيكلة النفوذ السياسي في المنطقة.

فوفقاً للمفهوم الإسرائيلي والأميركي، إيران نووية في المنطقة تعني تعاظم الإسلام السياسي، دعم الحركات الإسلامية، "الجهاديون" و"الإرهاب الإسلامي" وفوق ذلك كله إبطال الاحتكار الإسرائيلي للقدرات النووية.

وخسارة إسرائيل لهذا الاحتكار النووي في المنطقة، ومن دون التطرق للتبعات والأبعاد الأخرى لإيران نووية، بحد ذاته، سيغير جذرياً إن لم يكن كلياً، المناخ السياسي في منطقة الشرق الأوسط ويقلب المعادلات السياسية الإقليمية وربما الدولية في المنطقة رأساً على عقب. وهذا سينعكس على قدرات الردع الإسرائيلي، إستراتيجياتها، سياساتها وممارساتها في المنطقة.

بناء عليه، ستقوم إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وبعض الأطراف الدولية في المنطقة في بحث كل السيناريوهات والإمكانيات لوقف إيران من تطوير قدراتها النووية والحد من تأثيرها ونفوذها في المنطقة. الإمكانيات تشمل في طياتها إستراتيجية الدبلوماسية والضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية، الحصار الاقتصادي، وربما البحري والبري، وحتى إمكانية إسقاط النظام، وربما شن حرب شاملة على إيران وحلفائها.

أهم الاستنتاجات

- استغلت حكومة إسرائيل ولا تزال تستغل فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية للتهرب من استحقاقات السلام ولإعفاء نفسها من تقديم أي خطوات لتحسين أوضاع الفلسطينيين، واستطاعت مع واشنطن وضع جدول أعمال للعالم بفرض شروط اللجنة الرباعية للتعامل مع الحكومة الفلسطينية. وهي نفس الحكومة(الإسرائيلية) التي لم تفعل شيئاً للسلطة الفلسطينية قبل فوز حماس. بل واصلت التعامل بشكل سلبي مع الرئيس محمود عباس.

- ستواصل إسرائيل سعيها لمواصلة الحصار الدولي على السلطة الفلسطينية رافعة فزاعة حماس و "الإرهاب" لإعطاء مشروعية لشعارها "لا يوجد شريك فلسطيني" ولإعفاء نفسها من أي التزامات ولتبرير مواصلة حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، وبناء الجدار ومواصلة الاستيطان لرسم الحدود النهائية وخريطة الوضع النهائي كما تريده.
- واصلت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة بعد انسحابها منه متذرعة بإطلاق الصواريخ وبأسر جندي إسرائيلي. وتحاول بناء مبررات لاستمرار العدوان بالحديث المضخم عن تهريب الأسلحة إلى غزة من مصر وبتطوير الفصائل الفلسطينية في القطاع لـ "ترسانة" أسلحتها، وبالحديث عن دور إيراني.
- الجيش الإسرائيلي الذي خرج جريحاً من فشله في حرب لبنان قد يحاول استعادة كرامته في غزة، ومن هنا يأتي التهديد باجتياح جديد للقطاع.
- إسرائيل التي فشلت في لبنان تخشى فراغاً سياسياً يستدعي مبادرات دولية، فبدأت مسلسل المبادرات السياسية؛ من أفكار ليفني إلى أفكار بيرتس- سنيه، إلى إطلاق إشارات عن الاستعداد لاستئناف مفاوضات السلام مع سورية رغم عدم حماس واشنطن للموضوع. وهي تهدف لاستباق أي تحرك دولي، ووضع اشتراطات إسرائيلية تصمم الحل النهائي وفق الرؤية الإسرائيلية.
- خرجت المؤسسة الإسرائيلية من عام ٢٠٠٦ ضعيفة مهانة قلقة نتيجة الفشل الذريع في لبنان ومسلسل الفضائح الذي مس رموزاً قيادية عديدة، ولغياب قيادات قوية، واضطراب الخارطة الحزبية (هشاشة كديما، واضطراب العمل)، واقتراب شبح الانتخابات المبكرة، وهي مؤسسة عاجزة عن التقدم نحو أي مسار سلمي، وما تستطيعه ولإخفاء عجزها يتراوح بين المناورات "السلمية" اللفظية، وبين مواصلة حربها متعددة الأشكال ضد الشعب الفلسطيني (اعتداءات، جدار، استيطان). هذا يعني أن قدرة الحكومة الإسرائيلية على إطلاق مبادرات جدية على صعيد عملية السلام محدودة.
- بعد فشل الإستراتيجية الأحادية الجانب الإسرائيلية من المرجح أن إسرائيل ستضطر تحت الضغط الدولي وخصوصاً الأميركي لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين لما في ذلك من مصلحة أميركية بالدرجة الأولى وستتركز المفاوضات على القضايا غير الجوهرية التي تشكل الأسس الرئيسة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، بل على القضايا الأمنية والاقتصادية و "الإنسانية". ولكن ستواصل إسرائيل رفضها التعامل مع الحكومة الفلسطينية إلا بعد الاستجابة لشروط الرباعية الدولية.
- ستواصل إسرائيل ممارساتها الاستيطانية في محور متروبولين القدس وتطوير سيطرتها على منطقة الأغوار من خلال خلق توازن بين مصلحتها الديمغرافية وأيديولوجيتها التوسعية.
- ستستمر إسرائيل في حربها التي "لا هوادة فيها" على ما تسميه بـ "الإرهاب"
- ستحاول إسرائيل جاهدة، وبدعم أميركي، أن لا يكون حل الصراع مع الشعب الفلسطيني شرطاً للتطبيع الكامل والشامل مع الأنظمة العربية بل للشروع بمثل هذا التطبيع بموازاة العملية التفاوضية مع الفلسطينيين. بكلمات أخرى، ووفقاً للتصور الإسرائيلي والأميركي، "التطبيع الآن لأنه يساهم في دعم السلام"، أو "ليس من الضرورة أن يأتي التطبيع بعد حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني"

- من الممكن أنّ تشجع إسرائيل طرح أفكار حول استئناف المفاوضات مع سورية بهدف الوصول إلى توقيع اتفاقية صلح بينهما.
- إن من أهداف التحرك الإسرائيلي في هذا الصدد، الذي يلتزم الانتظار لمعرفة مدى دعم الإدارة الأميركية له، تحييد سورية لتفكيك ما تمت تسميته بـ"الهلال الشيعي" ومنع إيران من الوصول للمتوسط وتجفيف موارد الدعم للحركات الإسلامية، وهو ما يسهل محاصرة إيران. كما يهدف هذا التحرّك إلى تهدئة الوضع في لبنان وإضعاف حزب الله وتحويله إلى تيار سياسي. كما أن بإمكان الاتفاق مع سورية أن ينهي حالة الصراع بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل وسيقود إلى حالة تطبيع قوية مع إسرائيل وسيتم ذلك من خلال عزل الفلسطينيين وإضعافهم (رغم استئناف المفاوضات معهم بتواز مع السوريين ولكن المفاوضات مع الفلسطينيين ستطول وبشكل ممنهج ومخطط له إسرائيليا بادعاء أنّ القضايا المتعلقة بالمفاوضات مع الفلسطينيين معقدة جداً ولكن ستستمر إسرائيل بمواصلة ممارساتها الاستيطانية من دون حل العقدة الرئيسة للصراع وهي القضية الفلسطينية).
- محاولة تعزيز الدور الإسرائيلي في السياسات الإقليمية والدولية بالحديث المتواصل عن الخطر النووي الإيراني، ومحاولة إيجاد قاعدة مصلحة مشتركة مع أطراف عربية ضد هذا الخطر.

١- المشهد السياسي

كانت حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان واستمرار الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية، وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وفوز حركة حماس وتداعيات هذا الفوز على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، والعدوان المتواصل على غزة في العام ٢٠٠٦، وانتخابات الكنيست السابعة عشرة وصعود حزب "كديما" ثم هبوط شعبيته، والتركيز على الساسة في إسرائيل بممارساتهم الأخلاقية المختلفة، من أبرز الأحداث التي واجهتها إسرائيل العام ٢٠٠٦.

وقد هزّت الحرب على لبنان العام ٢٠٠٦ قيم ومناعة الدولة والمجتمع.

ويلجأ اولمرت، منذ انتهاء الحرب لبنان التي أطلق عليها رسميًا اسم "حرب لبنان الثانية"، إلى كافة الطرق من اجل بقائه السياسي. وارتكزت إستراتيجية البقاء بصورة رئيسة على التمويه، افتعال ومحاولة تصدير الأزمات إلى الخارج. وفي إطار ذلك فقد رفض إقامة لجنة تحقيق رسمية واكتفى بتشكيل لجنة فحص حكومية محدودة الصلاحيات، إلا أنها قد تعجل بنهايته السياسية حال إصدار استنتاجاتها الأولية. ويمكن القول إن تركيزه على وجود أخطار خارجية مثل إيران وسورية وحزب الله وحماس وطلبه من الجيش الاستعداد للمواجهة حالا بعد الانتهاء من الحرب، يخلق توترا يلهي المواطنين في إسرائيل ويدخلهم في حالة تأهب. وهذا ما لعب دورا في القضاء على حملات الاحتجاج التي قادها مئات الضباط وعائلات القتلى في الحرب. كما أنّ أولمرت أعلن تخليه عن "خطة التجميع" أو "خطة الانطواء" التي كانت بمثابة "برنامجه السياسي". ومنذ ذلك الوقت لم تعد حكومته تمتلك أي برنامج سياسي.

***

دخلت إسرائيل حرب لبنان من عدة منطلقات لعل أهمها الاستجابة لخدمة الإستراتيجية الأميركية في المنطقة. وفشلت إسرائيل في الحرب. وكان لهذا الفشل عدة عواقب أبرزها ازدياد عدم الاستقرار الداخلي وضعف مكانة

إسرائيل كحليف إستراتيجي لأميركا وتفجر أزمة قيادة . وتحاول إسرائيل بالتركيز على الملف النووي الإيراني استعادة مكانتها في نظر المخططين الاستراتيجيين في أميركا .

ولعبت وسائل الإعلام في إسرائيل دورا لم يسبق له مثيل منذ قيام إسرائيل . فمن جهة لعبت دورا تحريضيا ضد الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والإيرانيين، ومن جهة أخرى لعبت دور الناقد الموبخ والمطالب زعماء إسرائيل بالاستقالة بعد أسبوعين من بداية حرب لبنان .

***

في أثناء الحرب برزت ظواهر جديدة مثل ظاهرة الملياردير اركادي غايداماك على الساحة الإسرائيلية وتعتبر ذات دلالة لأنها تثبت عجز الدولة عن القيام بمهماتها الأساسية تجاه المواطنين في إسرائيل، وتثبت بداية تأثير الأموال "المستثمرة" في إسرائيل . وتشير تقارير إخبارية نشرت في كافة الصحف العبرية، على اثر إصدار مراقب الدولة تقريره الأولي حول أوضاع الجبهة الداخلية خلال الحرب، إلى أن الوضع في الشمال ما زال على حاله ولم تقم الحكومة بواجبها تجاه المواطنين وتجاه المباني العامة .

ولم تكن فضيحة رئيس الدولة الأخلاقية حدثا عابرا وإنما تعكس شرخًا أخلاقيا وقيميا طالما تشدق الكثير بعدم وجوده في إسرائيل . كما أنها جزء لا يتجزأ من أزمة القيادة التي تفاقمت نتيجة للحرب كذلك .

***

لقد بدأ العام ٢٠٠٦ بانقسام حاد في حزب الليكود وأصوات المهاجرين الجدد الناطقين بالروسية مما أدى إلى هبوط كبير في قوة الليكود وصعود قوة حزب كديما الحاكم، وتوزيع الأصوات الروسية على أحزاب عدة . وانتهى العام بزيادة الدعم الشعبي لحزب الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو وهبوط شعبية كديما وتزاحم الأصوات الروسية من وراء "يسرائيل بيتينو" لأنه يعتبر في نظرهم حزب المهاجرين الجدد . والتوقع هو أن يعود إلى الليكود من تركه، قادة ومصوتين، وتزداد قوة المهاجرين الروس ليشكلا معا حزبين أساسيين في إسرائيل . وبذا فالمجتمع الإسرائيلي يتوجه نحو اليمين المتطرف الذي يرفض حل إقامة الدولة الفلسطينية في المناطق المحتلة ويرفض الالتزام باتفاقيات أوسلو .

ولم يعد حزب "العمل" يتحمل استمرار وجود عمير بيرتس في قيادته، والمطالبة باستقالته أو إقالته تزداد مع الوقت . ولن يقبل بيرتس نفسه مثل هذا التطور ولو أدى هذا إلى انقسام في حزب العمل، فإما أن يعود بيرتس لإحياء حزبه القديم "عام إيحاد" وإما أن يستمر نفسه في زعامة حزب العمل رغم الانقسام إذا ما فاز برئاسة حزب العمل في انتخابات أيار ٢٠٠٧ .

ويواجه حزب ميرتس أزمة داخلية . فقيادته الجديدة بزعامة يوسي بيلين تواجه انتقادات مستمرة ويرى بعض زعماء ميرتس انه السبب في فشل الحزب في انتخابات آذار ٢٠٠٦ . ويقف الحزب أمام مفترق طرق : إما أن يوافق على طلب عمير بيرتس الانضمام إلى حزب العمل أو القسم الذي يترأسه عمير بيرتس من حزب العمل، أو أن يستمر في وضعه الحالي دون أن تزداد قوته . فعدد المصوتين له محدود ومعروف ويتركز بالأساس في الأوساط اليهودية الصهيونية اليسارية في إسرائيل .

أمّا حزب شاس فيبرز لا كحزب مدافع عن مصالح اليهود المتدينين الشرقيين وإنما لخدمة أعضائه فقط . وإذا أضفنا

الأزمة القيادية التي يعيشها الحزب من الداخل، حيث لم يعد فيه زعيم كريزماتي ويواجه الحاخام عوفاديا يوسف، الأب الروحي للحزب، أمراضاً متعددة، ويقدم العديد من زعمائه للمحاكم بتهم الرشوة والفساد واختلاس الأموال والحصول على شهادات مزيفة، فإن احتمال هبوط نجم هذا الحزب وارد في الانتخابات القادمة.

***

لم تستطع إسرائيل تحقيق أهدافها في حربها على غزة ٢٠٠٦ رغم ارتكابها مجازر جماعية. وليس أمام إسرائيل، خاصة على اثر الاتفاق الفلسطيني الداخلي وعلى اثر تغييرات في مكانة الولايات المتحدة، إلا الاستجابة للمطالب العربية كما حددها مؤتمر القمة في بيروت العام ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة في الرياض أخيرًا.

***

رغم تنكر اولمرت لقوتهم السياسية في انتخابات ٢٠٠٦، إلا ان هناك احتمالا كبيرا لزيادة قوة المهاجرين الجدد الناطقين بالروسية على الساحة الإسرائيلية. وهناك توجه في أوساطهم لدعم حزب روسي واحد يجمعهم بعد ان انقسمت أصواتهم على أحزاب مختلفة حتى الآن. ومن المتوقع أن يكون هذا الحزب هو "يسرائيل بيتينو" بقيادة افيغدور ليبرمان. وسواء أقام غايداماك حزبا جديدا أم بقي حزب يسرائيل بيتينو على الساحة لوحده، فإن قوة الناخبين الروس قد تصل حتى ٢٢ عضوا في الكنيست الإسرائيلي. التوجه الآن هو نحو توحيد القوتين على اثر الانتخابات. وهذا يعتبر أمرا مهماً في الساحة السياسية الإسرائيلية حيث يتمتع هؤلاء بعلاقات وطيدة مع دول الاتحاد السوفييتي سابقا أو مع روسيا الأم. وهناك زيادة في حجم التبادل التجاري في العلاقات الاقتصادية الروسية- الإسرائيلية في السنوات الأخيرة. ولن يكون مستغربًا أن يتولى ليبرمان منصبا مهماً في الحكومات القادمة في إسرائيل، فهو يحاول في الأشهر الأخيرة بناء نفسه على الساحة الدولية ليكون رئيس وزراء إسرائيل في المستقبل، وزيارته لموسكو في شهر شباط ٢٠٠٧ تدخل في هذا التطور.

***

كما أنّ من المتوقع أن يزداد الانقسام الطائفي في إسرائيل بين اليهود الشرقيين والإشكناز لأسباب كثيرة من بينها اتساع رقعة الفقر وإنكار وجوده وتفاقم أزمة المهاجرين غير اليهود الذين يشكلون حوالي ٦٪ من سكان إسرائيل. ومن بين عوامل اتساع الهوة بين الطوائف المختلفة اقتصار النمو الاقتصادي في إسرائيل العام ٢٠٠٦ على فئات ضيقة لا تتجاوز ٢٠ بالمائة من السكان.

***

وأخيرًا شهد العام ٢٠٠٦ بداية تضعضع مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأميركية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط بعد أن زاد التدخل المباشر الأميركي في المنطقة وبعد فشل إسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين وضد اللبنانيين وإلغائها خطة الانطواء، وذلك رغم أن إسرائيل تحاول إعادة رقمها من جديد من خلال التظاهر أن لها علاقة في الأزمة الجارية بين إيران وأميركا في منطقة الخليج.

٢- المشهد العسكري/ الأمني

يعالج هذا التقرير ثلاثة محاور، وهي: الحرب على لبنان في الصيف الماضي، والملف النووي الايراني ومواقف الدول المختلفة منه، ومستجدات الملف السوري ـ الإسرائيلي بشأن السلام والعلاقات بين الطرفين، إضافة إلى انعكاسات تطورات المحاور الثلاثة على القضية الفلسطينية.

يؤكد الباحث في المحور الأول أن دخول إسرائيل الحرب على لبنان تزامن مع ظروف دولية مؤاتية، تمثلت أساساً بدعم اميركي مفتوح. ولم يكن الهدف إعادة الجنديين المأسورين بقدر ما كان هناك هدف استراتيجي في تصفية المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الجنوب ليوفر حماية لإسرائيل في الحدود الشمالية وفقاً لمنظور دولي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

وكشفت هذه الحرب عن اضطراب منظومي في الأداء السياسي، وبالتالي في الأداء العسكري الإسرائيلي. وكشفت الحرب أيضا عن خلاف تكتيكي بين المستويين السياسي والعسكري حول تنفيذ الحرب.

فوجئت إسرائيل بما تكبدته من خسائر فادحة في الاقتصاد، وفوجئت أكثر ببسالة المقاتل العربي الجديد، وقدراته على إدارة المعركة من مستويات التخطيط إلى استشراف نتائجها المستقبلية وكيفية التعامل معها. في حين ساد الاعتقاد أن الحرب ستكون خاطفة وسريعة تنتهي بهزيمة الطرف العربي.

وأظهرت الحرب بواطن الضعف في القيادة العسكرية وفي مستوياتها التنفيذية، التخطيطي والاستخباراتي والتكتيكي والمعنويات.

النقطة المركزية التي كشفتها هذه الحرب هي انكشاف ضعف الجبهة الداخلية وهشاشتها، إضافة إلى زعزعة وتقويض مفهوم الردع وإكراه الطرف الآخر على الاستسلام، مما ألزم إسرائيل أن تأخذ في حساباتها المستقبلية بروز العامل الذاتي العربي كلاعب مركزي في حسم المعارك.

زيادة على ما استعملته إسرائيل من تكنولوجيا متقدمة لتنجيع المعركة العسكرية، فإن لجوءها إلى تدمير البُنى التحتية وإرهاب وقتل الأبرياء الذي هدف إلى تأليب المجتمع المدني اللبناني جاءت نتائجها معكوسة، ليس فقط في التفاف غالبية الشعب اللبناني حول المقاومة، ولكن أيضا على المستوى الشعبي في العالمين العربي والاسلامي وعلى المستوى العالمي عمومًا.

من جهة ثانية فشلت إسرائيل فشلا ذريعًا في استهداف القيادة السياسية والعسكرية لحزب الله وفي تدمير منظوماته الحربية (اتصال ولوجستية . . .) وجزء كبير من ترسانته العسكرية.

ويتوصل كاتب التقرير إلى انه بالرغم من وجود قرار دولي (١٧٠١) إلا أن إمكانية سريان مفعوله لمدى بعيد أمر مشكوك فيه بناء على تجارب سابقة.

ومن ابرز التبعات لهذه الحرب أيضا بروز ايران كلاعب اقليمي يؤخذ في الحسبان في أي ترتيبات مستقبلية.

ولا يستبعد الباحث في تقريره في أن يكون وقف إطلاق النار فسحة زمنية تمهد الاستعداد لجولة حربية محتملة مستقبلا، سواء في الجانب الإسرائيلي أم لدى المقاومة اللبنانية.

***

أما بالنسبة للملف النووي الايراني فهناك وفرة من الدلائل والبيّنات التي تشير بوضوح إلى مواصلة إيران سعيها لتطوير برنامجها النووي لتشكل توازنا نوويا في المنطقة في مواجهة إسرائيل النووية، التي لم يعد أمر امتلاكها هذا السلاح خاضعا لسياسة الغموض البنّاء. إذ يأتي تصريح اولمرت في نهاية العام الماضي ليوضح الأمر بصورة قاطعة لا لبس فيها. وكان قد سبقه إلى ذلك من قبل كل من: بيريس نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، وغيتس نائب وزير الدفاع الاميركي، وتصريحات شيراك الرئيس الفرنسي.

في الوقت نفسه فإن تصريح اولمرت أثار مخاوف أطراف عربية أخرى مثل السعودية ومصر من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، مما وضع المنطقة أمام احتمال سباق تسلح نووي.

***

أما بالنسبة للمحور السوري فإن هناك تماثلا في المصالح الإسرائيلية والأميركية بالنسبة إليه، ويتمثل في السعي لعزل سورية إقليميا ودوليا، واستمرار اتهام سورية بدعم ما تسمى قوى الإرهاب ودعم المقاومة العراقية.

وتمحورت المحاولات الإسرائيلية بهذا الصدد في ربط سورية مع "حزب الله" وإقامة علاقات استراتيجية مع الحكومة الايرانية ودعم حركاتي الجهاد الإسلامي وحماس. بمعنى آخر صورت إسرائيل سورية مركزا محوريا لقوى عسكرية ترغب في تصفية إسرائيل، ولهذا فإنها تشكل خطرا وجوديا عاليا على مصير ومستقبل إسرائيل.

وبالرغم من كل هذا فإن هناك تحركا ملحوظا من قبل الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها اولمرت للعودة إلى التعامل مع الملف السوري وطرح فكرة الانسحاب من الجولان والتوصل إلى اتفاق سلمي مع سورية.

دفع التورط الاميركي في المستنقع العراقي تيارات مؤثرة في رسم السياسة الخارجية (المدرسة الواقعية للسياسة الخارجية الاميركية) إلى العودة إلى استراتيجيات الديبلوماسية بدلا من اللجوء إلى القوة العسكرية المفرطة. وقد تجلى هذا الأمر في تقرير بيكر ـ هاملتون (مجموعة دراسة العراق، والذي ينظر إلى المشاكل الإقليمية بشكل شمولي وواقعي).

***

ومع ذلك فما زالت إسرائيل، على مستوى القضية الفلسطينية، ترفض التوصل إلى أية صيغة تسوية، كما ترفض قبول أي اتفاق داخلي، سواء توصلوا إليه بمبادراتهم الذاتية أو بواسطة وسطاء عرب، وفي مقدمتهم المصريين أو السعوديين. لهذا فإن استمرار الوضع كما هو عليه بما في ذلك مواصلة المقاطعة والحصار الإسرائيلي، ونجاح إسرائيل في تجنيد المقاطعة والحصار الدوليين على الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا وبمباركة دولية، يعتبر دليلا قاطعا على رفض إسرائيل لأي حلّ للقضية، ورغبتها في المزيد من ابتزاز الفلسطينيين والعرب، مستثمرة حالة من التواطؤ الدولي وغياب الإرادة السياسية الدولية لدى الدول العظمى الغربية في إيجاد أفق لحلّ عادل.

ويرى كاتب التقرير أنه لم يبق في جعبة إسرائيل بدائل لحلول سياسية، وأنها تسعى إلى مواصلة تبني إستراتيجيات للحل بالقوة.

***

والخلاصة، أن ما حصل في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ على الصعيد الأمني والعسكري قد فرض ويفرض دراسة

جادة لوضع إسرائيل الأمني ومسألة تفوقها العسكري في المنطقة. لهذا شكلت القيادة العسكرية العامة للجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي والبرلماني في إسرائيل عشرات لجان التحقيق لدراسة ما آل إليه الجيش الإسرائيلي في كافة قطاعاته، واستخلاص العبر والنتائج بغية إعادة بناء الجيش من جديد، وتبينت أولى الخطوات في استقالة رئيس الهيئة العامة لأركان الجيش دان حالوتس في مطلع العام ٢٠٠٧.

٣- المشهد الاقتصادي

بالرغم من الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وتكلفتها العالية، إلا أن إسرائيل ما زالت تجتذب إليها الاستثمارات الاجنبية، ما أدّى إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي فيها بصورة لم يتوقعها واضعو سياساتها الاقتصادية.

وهناك من يرى أن إسرائيل لا تحتاج أن تبادر بنفسها إلى دعوة أو استقطاب حركة استثمارية، إنما تأتيها هذه الحركة طوعا، ما يؤكد مكانة إسرائيل الإستراتيجية في المنطقة وامتلاكها لقدرات على إدارة وتوجيه الاقتصاد الأجنبي في المنطقة.

ومن نافل القول أن وجود ونشاط إسرائيل، منذ تأسيسها وفق المفاهيم والمعطيات الاقتصادية، هو استثمار أجنبي كبير، بالرغم من التغطية الايديولوجية والسياسية لوجودها وتحركاتها.

***

لقد بلغ الاستثمار الأجنبي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ أكثر من ١٤ مليار دولار، منها صفقة واحدة بلغ حجمها ٤ مليارات دولار وهي شراء المستثمر وارن بافت قرابة ٨٠٪ من أسهم شركة يسكار الإسرائيلية. وتم في العام ذاته شراء أسهم شركة تكرير البترول في حيفا بقيمة بلغت قرابة ٤٠٠ مليون دولار.

ووفق المقاييس العالمية لدولة صغيرة الحجم كإسرائيل فإن الاستثمار الذي دخلها خلال العام ٢٠٠٦ يؤكد دورها الاقتصادي بالرغم من خوضها حربا كلفتها عالية، ويظهر بوضوح تام أن الاستثمارات المتدفقة ستتواصل في العام ٢٠٠٧ دون توقف، ما ينعكس في متوسط دخل الفرد، وتواصل ازدياد النمو الاقتصادي العام.

ويُطرح السؤال الأساسي هنا: لماذا لم تؤثر الحرب الإسرائيلية على لبنان على مجمل نموها الاقتصادي؟ بالرغم من كون السؤال محيرًا إلا أن الإجابة عليه تكمن في زيادة قدرات الإنتاج في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦ لتعويض ما جمدته الحرب لفترة ستة أسابيع، وهي الفترة الأطول في حروب إسرائيل ضد الدول العربية. لهذا فإن نسبة النمو بلغت قرابة ٥,١٪، معنى ذلك أن النمو الاقتصادي لم يتراجع مقارنة مع العام المنصرم (٢٠٠٥) حيث بلغت نسبته قرابة ٥,٢٪. وأيضا ما اشرنا إليه من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل، ما دعم وقوّى الاقتصاد الإسرائيلي.

إن إعادة تحميل مخزون إسرائيل العسكري معناه نفقات غير منظورة لم تترك أثرا على تراجع النمو، بل إن عمليات تعويض الاقتصاد الإسرائيلي ستكون في هذه الحالة بصورة غير منظورة أيضا. وهذا ما يؤكد وظيفة إسرائيل الحربية في المنطقة لرفع النمو الاقتصادي فيها. ومن جهة أخرى وظيفتها في تنفيذ حروب مستقبلية أخرى لتحقيق أهداف اقتصادية، ستعود بالفائدة عليها أيضا.

هذا يعني أن مصروفات الأمن في إسرائيل تتوزع على إسرائيل ذاتها وعلى المساعدات الاميركية التي تصل إسرائيل

سنويا بكميات هائلة وعلى حساب جيب دافع الضرائب الاميركي .

إن قراءة أخرى لأرقام النمو ومصروفات الحرب مسألة ضرورية لفهم مجريات الأمور في الفترة اللاحقة بعد الحرب . فإذا كان النمو المعاق "مؤقتاً" للطلب قد جرى تعويضه في أعقاب الحرب، فليس شرطاً أن يكون توزيع ناتج النمو توزيعاً منصفاً، حتى لو كان الطلب اللاحق هو الذي رفع الإنتاج الأهلي الإجمالي بنسبة ٨٪ في الربع الأخير من نفس عام الحرب . فقد كانت هناك شكاوى كثيرة من أصحاب الأعمال والمساكن المتضررة مفادها أنهم لم يحصلوا على التعويضات المناسبة عن خسائرهم .

وعليه، فإن للحرب آثارها الاقتصادية على قطاع المنتجين ومُلاّك الصناعات من جهة، وآثارها الاجتماعية التي تشير إلى تزايد عدم المساواة من جهة ثانية .

***

وشهد مطلع العام ٢٠٠٦ بداية انخفاض في نسبة البطالة بسبب ازدياد ملحوظ في مشاركة الإسرائيليين في قوة العمل، إلا أن الحرب على لبنان أثرت لصالح البطالة ولفترة قصيرة . ومما شهده العام اعتماد القطاع الخاص بشكل ملحوظ على الوظائف الجزئية غير الثابتة والخالية من الحقوق والامتيازات الاجتماعية والحقوقية، خاصة إتباع أسلوب التوظيف لمدة زمنية قصيرة كي لا تتوفر للعامل حقوق قانونية آنية ومستقبلية .

***

أما على الصعيد الفعلي فشهد القطاع الصناعي ارتفاعا في نسبة نموه (٩,٩٪ لعام ٢٠٠٦، مقارنة مع ٦,٧٪ لعام ٢٠٠٥)، وخاصة في قطاعات الكهرباء والصلب والبلاستيك والكيماويات والمواد الغذائية . . . وارتفع بالتالي التصدير الصناعي . وكذلك تراجعت قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة والبناء والإنشاءات ومعظمها نتيجة الحرب على لبنان .

أما صادرات إسرائيل فارتفعت في ٢٠٠٦ خاصة الصناعات التكنولوجية المتقدمة .

وواصل الاستهلاك الخاص في إسرائيل الحفاظ على منهجية الارتفاع أسوة بالأعوام الثلاثة السابقة .

***

ويُشير التقرير إلى سعي إسرائيل المتواصل للاستفادة من عملية استثمار أسس العولمة في دول الشرق الأوسط، مستخدمة كافة طرق وأساليب الاختراق السياسي والاقتصادي للوصول إلى تحقيق ذلك . . وما زالت إسرائيل تسعى بكل قوة إلى كسب موقع مؤثر على موارد المنطقة واقتصادها مُدّعية أنها تؤمن ببناء شرق أوسط جديد، مدعوم من الولايات المتحدة الاميركية، وأساسه جعل إسرائيل المُدبر والمُحرّك والمُشرف على الاقتصاد الشرق أوسطي عامة . ولم تنتظر إسرائيل إلى لحظة التوصل إلى اتفاقيات / تسويات سياسية مع الدول العربية غير الأردن ومصر، بل إنها اخترقت بعض الأسواق العربية، وبلدان آسيا الوسطى في سبيل تعميق وتوثيق علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية . وهذا ما يشير إلى تخلص إسرائيل من العزلة أو شبه العزلة التي كانت مفروضة عليها لفترة طويلة، وأصبحت طريق تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل معبدة أكثر من السابق .

ومما لا ريب فيه أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبين الدول العربية ستقاس من منطلق كون إسرائيل المحور

المركزي والدول العربية الأطراف، ضمن ما ترغب إسرائيل في تحقيقه في إطار نشر وتثبيت أُسس نظام العولمة في منطقة الشرق الأوسط . وبالتالي ستكون إسرائيل المستفيد الأول والمباشر والقريب من عملية تصدير تكنولوجياتها الدقيقة إلى الأسواق العربية الاستهلاكية في معظمها، وذات الأيدي العاملة الرخيصة .

***

وارتفعت مداخيل العائلات ذات الدخل العالي، بينما تراجعت مداخيل العائلات ذات الدخل المتدني، وهكذا استفادت العائلات الغنية من الإصلاح الضريبي، بينما لم تستفد العائلات ذات الدخل المتدني .

وعمقت الحكومة الإسرائيلية منهجية التخلي عن الخدمات للمواطنين، بما فيها توفير أماكن العمل، إذ نقلت هذه المهمة إلى شركات خاصة، تقرر مصير العمال، وهذه الشركات التي تتولى تأهيل وتشغيل العاطلين عن العمل مثلا، توفر على الحكومة وتربح بنفسها .

***

وصدرت تقارير بديلة في إسرائيل تؤكد أنها في المرتبة الأولى في الفقر بين دول العالم المتطورة، وان الفقر يجد له ميدانا واسعا بين أوساط العرب الفلسطينيين في إسرائيل واليهود الشرقيين والمتدينين والمسنين والعجزة . وهذه كلها إشارات واضحة تُبين اتجاه إسرائيل المتواصل نحو خصخصة مؤسساتها وخدماتها وعدم قيامها كدولة باستثمار مواردها في تأهيل مواطنيها لسوق العمل .

ويشير التقرير لما يحدث في إسرائيل من تغييرات جذرية اقتصادية ذات انعكاسات اجتماعية . القصد هنا الهرولة السريعة نحو الخصخصة وترك الشرائح المجتمعية الضعيفة تعاني القسوة والشدة دون مساعدة . لقد استطاع المعلمون من وقف (يبدو مؤقتا) زحف الخصخصة نحو قطاعهم بتراجع الحكومة عن خطة دوفرات لإصلاح جهاز التربية والتعليم في إسرائيل من خلال خصخصته .

***

ويشير التقرير إلى أن الاقتصاد في إسرائيل يسير نحو مزيد من تركيز السيطرة عليه بيد رؤوس أموال قليلة، معظمها عائلات (١٨ عائلة إسرائيلية يهودية) تبلغ مداخيلها عدة مليارات من الدولارات سنويا، إضافة إلى الممتلكات والعقارات التي بحوزتها . هذا مقابل زيادة مُطردة في نسبة وأعداد المنضمين إلى دوائر الفقر والبطالة من شرائح الجمهور الإسرائيلي .

ولا يقتصر نفوذ هؤلاء في القطاع الاقتصادي بل وصل إلى التأثير على مجرى الأحوال السياسية، ولعب دورا مركزيا في توجيه دفة الحكم . لذلك فإن احتمالات تأثير هذه العائلات على الحكومة والمؤسسات الرسمية ابتداء من رئيس الحكومة وانتهاء بأصغر موظف في دائرة حكومية واردة بالحسبان مستقبلا، ما أدى إلى انتشار الفساد الإداري والرشاوى وتعيينات سياسية وحزبية وفق المحسوبيات وليس الكفاءات .

لهذا برز عدد من أصحاب رؤوس الأموال على الساحة السياسية كمنقذين ومخلصين لشعب إسرائيل من عجز حكومتهم وإخفاقاتها في توفير حلول لأزماتهم ومشاكلهم الحياتية، ومن هؤلاء غايداماك الروسي الأصل .

***

ويشير التقرير إلى نمو ظاهرة الفساد الإداري والمالي في أوساط ذوي المناصب الرفيعة في المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية، ما أثر تأثيرًا كبيرا على شبكة العلاقات بين المواطنين الإسرائيليين وبين القيادة السياسية. ولكن هذا الوضع هو ذاته الذي جعل إسرائيل حاضنة للبرلة الجديدة المفتوحة وسط تعمق الهيمنة الاقتصادية والسياسية للعائلات الغنية المشار إليها أعلاه.

* * *

خلاصة الأمر أن الاقتصاد الإسرائيلي شهد نموًا في العام ٢٠٠٦ بالرغم من الحرب على لبنان، إضافة إلى زيادة في تعمق سعي إسرائيل نحو تطبيق أسس العولمة من خلال الخصخصة في مؤسساتها ودوائرها، وتخليها التدريجي عن كونها دولة رفاه اجتماعي. وبالمقابل مواصلة إسرائيل السعي تأكيد دورها الاقتصادي في الشرق الأوسط من خلال محاولة اختراق الاقتصاد العربي وتنفيذ سلسلة من الاستثمارات الإسرائيلية والاجنبية عبرها مستفيدة من التطورات السياسية والعسكرية الجارية على ساحة الشرق الأوسط.

٤- المشهد الاجتماعي

ما زال المجتمع الإسرائيلي يشهد حالة من التقاطب الاجتصادي (الاجتماعي / الاقتصادي) الذي تبلور خلال العقدين الماضيين تقريبا، خاصة من بداية الثمانينيات وذلك جراء السياسة الاقتصادية الليبرالية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وبالرغم من حدة هذا التقاطب إلا أنه لم يؤد إلى صراع طبقي في المجتمع الإسرائيلي.

ومع أن ائتلاف حكومة ايهود اولمرت، الذي تشكل في أيار ٢٠٠٦، اشتمل على برنامج اجتماعي (نوعا ما) بتأثير شراكة حزب العمل وحزب المتقاعدين فيه، فإنّ الحكومة لم تملك متسعا من الوقت لتنفيذ البرنامج الاجتماعي بسبب اندلاع الحرب على لبنان في صيف العام ذاته، والتي ترتبت عليها أثمان اقتصادية تنعكس على المشهد الاجتماعي برمته. وفي أعقاب الحرب عاد الخطاب العسكري-الأمني والسياسي ليطغى على أجندة الحكومة الإسرائيلية ويُنحي جانبا الأجندة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل شهدت ركودا اقتصاديا استمر في الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ بسبب الانتفاضة الفلسطينية وعوامل تتعلق بالاقتصاد العالمي، لكنها عادت لتشهد نموًا اقتصاديا بدءا من نهاية العام ٢٠٠٤ حتى يومنا هذا. كما أن هذا النمو لم يتأثر بوقائع الحرب.

لكن هذا النمو لم يعكس أثره ايجابياً على حالة تعميق الهوّة واللامساواة القائمة بين طبقات وشرائح والمجموعات السكانية المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

ومن ابرز تجسدات هذه الحالة تعمق الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين وبين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى مستوى الجندر بين الرجال والنساء أيضا.

العوامل المركزية في حدوث هذه الهوّة الاقتصادية هي سياسات اللبرلة الاقتصادية التي اتبعت بشكل كبير في فترة بيبي نتنياهو-وزير المالية في حكومة شارون، وعملية تفكيك دولة الرفاه الاجتماعي وبيعها إلى القطاع الخاص الإسرائيلي، ما أدّى إلى ازدياد الفوارق في الرواتب والدخل السنوي بين أجور مديري الشركات والبنوك وبين أجور

الحدّين المتوسط والأدنى، وذلك جراء سياسة التسهيلات التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية تجاه أصحاب العمل، وفي مقدمتها منحهم تسهيلات ضريبية، والتي هي جزء من سياسات اللبرلة الاقتصادية الجديدة.

وتشير معطيات العام ٢٠٠٦ إلى ازدياد نسبة الذين يتقاضون الأجر الأدنى، من منطلق مبادرة المُشغلين إلى تخفيض أجور ساعات العمل واعتبار العمال مُتدربين وعدم منحهم حقوقا اجتماعية بالكامل. وبالتالي ارتفعت نسبة أصحاب العمل الذين ينتهكون الحقوق الأساسية لعمالهم على مختلف مشاربهم، وخاصة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، والمهاجرين اليهود والشباب والمسنين. . . . وهذا النهج أفقد هؤلاء العمال الضمانات الاجتماعية التي ستوفر لهم عيشا كريما حاليا ومستقبلاً.

حيث أن ازدياد انتهاك حقوق العمال ما هو إلاّ إشارة واضحة لتراجع الحماية النقابية التي كان من المفروض أن توفرها نقابات العمال لعمالها.

ومما لا شك فيه أن تدهور وضع العمال في إسرائيل هو جزء من صيرورة إعادة هيكلة سوق العمالة الإسرائيلي متأثرا بنظام تقسيم العمالة العالمي الجديد، وتجسد ذلك من خلال استيراد العمالة الأجنبية الرخيصة بموازاة المهارات العالية جدا (الهند)، وتصدير مواقع الإنتاج ذات الكثافة العمالية العالية إلى دول مجاورة، وتحول إسرائيل منطقة جذب للصناعات رفيعة المستوى والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبروز قطاعي صناعات التقنية الرفيعة (الهاي - تك) وقطاع الخدمات المُنتجة.

وتتجلى مظاهر انتهاك حقوق العمال في إسرائيل والإجحاف اللاحق بهم في التعامل مع العمال الأجانب الذين يتعرضون يوميا إلى ملاحقات قضائية وإجراءات قانونية تمس أحوالهم الشخصية، كحق الزواج الذي يعتبر من الحقوق الأساسية في الوثائق والمعاهدات الإنسانية، إذ يمنع العامل الأجنبي من الزواج أو إنجاب الأولاد، لأنه سيجد نفسه مطرودا من مكان عمله وحتى من إسرائيل. وفي العمق فإن إسرائيل معنية بوجود وديمومة حالة الرعب بين صفوف العمالة الأجنبية لكي تبقى متحكمة فيها، بحجمها ونوعيتها، لما لها من فوائد في مضمار إعادة إنتاج هذه الطبقة العمالية الرخيصة.

***

تفصيليا، فالفقر في إسرائيل للعام ٢٠٠٦ ، ازداد واتسع. أما البطالة فقد انخفضت بموجب المعطيات الرسمية، ولكن على أرض الواقع انتشار ظواهر العمل الجزئي والمؤقت ويأس العاطلين عن العمل من التسجيل في دوائر التشغيل تشكل قناعا يحجب الواقع الحقيقي للبطالة في إسرائيل.

أما ظاهرة الفقر المتفشية في إسرائيل فقد أضحت مرافقة لصيرورة إعادة اللبرلة الاقتصادية المتواصلة والتي كانت دولة الرفاه الاجتماعي آخر ضحاياها. وينعكس الفقر بشكل جلي في أوساط العرب في إسرائيل واليهود الشرقيين والمهاجرين اليهود الجدد ولدى المسنين وشرائح المجتمع الضعيفة.

ولقد أدّت ظاهرة الفقر إلى زيادة في ظاهرة الانتحار والدعارة والجريمة وفي مقدمتها السرقات والسطو المسلح، وتجدر الإشارة إلى أنه مع ازدياد انحسار دور دولة الرفاه في مجال الخدمات الاجتماعية، برز دور المجتمع المدني بجمعياته الخيرية والأهلية (غير الحكومية)التي باتت تملأ الفراغ في هذه الناحية.

❋ ❋ ❋

وانعكست إعادة اللبرلة الاقتصادية على جهاز التربية والتعليم من خلال تعميق وتكريس الفوارق بين الطبقات المختلفة المكونة للمجتمع في إسرائيل .

وقد تعمقت ظاهرة الخصخصة في التعليم، خصوصا التعليم العالي، حيث أدّى إلى تردي حالة ومستوى التعليم في مدارس القطاع العام . وتخدم سياسة الخصخصة بصورة رئيسة هدفا واحدا هو تجييش التعليم العالي لإعادة إنتاج العلاقات الطبقية في المجتمع الإسرائيلي، لجهة الحفاظ على الفوائد الناجمة عن الخصخصة وعلاقات القوة المهيمنة .

تردي حالة التعليم في إسرائيل، كان أحد أسباب هجرة النخب (الأدمغة) من إسرائيل إلى الغرب، وخاصة إلى الولايات المتحدة الاميركية لتوفر أماكن العمل المناسبة لتخصصاتهم وقدراتهم وارتفاع الدخل منها .

والملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات داعمة أخرى تراجعت عن توفير الدعم المالي للاستثمار في البحوث والدراسات العلمية، فبدأت إسرائيل تفقد من ريادتها لهذا المجال في الأوساط المشابهة في العالم، وتعالت الأصوات في ٢٠٠٦ الداعية إلى إعادة الاعتبار إلى الاستثمار في الصناعة العلمية في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل .

❋ ❋ ❋

وتأثر الجهاز الصحي في العام ٢٠٠٦ من نقص في الخدمات الصحية المتنوعة للمؤمنين صحيا، ولم يفلت هذا الجهاز من إعادة خصخصته .

وبدون أدنى شك، كان للحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦ أثر بالغ في تبني الحكومة الإسرائيلية لسياسة تقليص عالية، مما زاد من سوء الأوضاع والخدمات الاجتماعية في أوساط شرائح الطبقات الضعيفة . في حين استفاد الأغنياء من تخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار تحت مفهوم أن هذا التقليص سيعزز النمو الاقتصادي .

وقد برزت هشاشة المؤسسات والدوائر الحكومية في المنطقة الشمالية في إسرائيل وعجزها عن توفير الخدمات الضرورية والأساسية في حالة الحرب .

وجاءت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧، لتؤكد من جديد أن نهج سياسة هذه الحكومة كسابقاتها في الإمعان في حصار دولة الرفاه الاجتماعي من حيث ما خصصته من ميزانيات للخدمات الاجتماعية . وبناء على ما ورد أعلاه فإن المنطق الذي يُشكل القاعدة الأساس لفهم ما آلت إليه الأمور في إسرائيل يكمن في تبني سياسات اللبرلة الاقتصادية والخصخصة التي تمر بها إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات والتي تسارعت في السنوات الأخيرة، خصوصا في العام ٢٠٠٦ .

❋ ❋ ❋

والخلاصة، أنه بالرغم من ازدياد حدة التقاطب الاجتصادي في إسرائيل، إلا أنه لم يتبلور وعي طبقي بين الفئات المستضعفة والمبتزة والخاسرين الأساسيين من عملية اللبرلة ليفرز حركات احتجاجية وصراع طبقي متحدٍّ للنظام الاقتصادي السياسي الإسرائيلي وانعكاساته على تردي الاوضاع الاجتماعية .

٥- الفلسطينيون في إسرائيل

شهد العام ٢٠٠٦ مجموعة من الأحداث ذات الأثر الكبير على العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ومن أبرزها صدور "التصور المستقبلي للفلسطينيين في إسرائيل" الذي وقفت خلفه لجنة المتابعة العليا ومجموعة من الاكاديميين وذوي الاختصاص .

وتكمن أهمية هذا التصور في أنه يضع للمرة الأولى رؤيا لأسس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل . كما أن أهميته راجعة إلى ما أثاره من ردّات فعل رسمية وإعلامية وأكاديمية تميزت غالبيتها بالنبرة العدائية . علاوة على ذلك بدأ خطاب إسرائيلي رسمي يتحدث عن العرب الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم تهديدا استراتيجيا على المدى البعيد .

ويمكن اعتبار عام ٢٠٠٦ بداية لمرحلة مبادرات ذاتية فكرية جوهرها تحول الفلسطينيين لناحية النظر إلى أنفسهم والمشاركة الفكرية الفاعلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم . وكان هذا التصور بمثابة أول الغيث في مبادرات فكرية معمقة من هذا القبيل عملت وتعمل على إعدادها مؤسسات أهلية فلسطينية مثل "عدالة" - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ومركز "مدى الكرمل" للدراسات التطبيقية . ومن المتوقع أن هذه الوثائق الثلاث ستساهم في إحداث حراك فعلي بين صفوف الفلسطينيين وقواهم السياسية الفاعلة، وفي الاحتكاك مع المؤسسة الإسرائيلية . وقد بدأت تظهر علامات إلى ذلك في الفترة القريبة الماضية .

* * *

يشدد واضعو هذا التقرير على استمرار السياسة الإسرائيلية ذاتها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل . ومن ابرز ميزات هذه السياسة ترسيخ وتعميق دونية الأقلية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وذلك من خلال الممارسة الفعلية مع المؤسسات الوطنية العاملة في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل . وما زالت السياسة الإسرائيلية متمسكة بمبدأ اختراق الأقلية الفلسطينية عن طريق تبني التعامل الطائفي معها، أو مع فئات معينة متنفذة أو تصبو لتحقيق المطامع الخدمية النفعية الشخصية المحدودة . أضف إلى ذلك استمرار هذه السياسة في تعميق وتقوية تبعية الأقلية الفلسطينية للدولة في معظم مجالات الحياة والاحتياجات الضرورية، وذلك من خلال اتباع وسائل وسبل التضييق المعيشي وتخفيض سقف التطلعات نحو بناء اقتصاد فلسطيني "محلي" في إسرائيل، ما يؤدي إلى ازدياد تعلق الفلسطينيين بالاقتصاد الإسرائيلي اليهودي وبالقرار الإسرائيلي الخاص بحياتهم اليومية والمستقبلية . وكذلك مواصلة الضغط على الفلسطينيين في إسرائيل من خلال التحكم بمصادر العمل والمعيشة، وبالتالي تهميش الأقلية الفلسطينية من حيث مشاركتها في حياة الدولة .

إذن هذه هي الحالة التي ميزت العام ٢٠٠٦ كمواصلة بارزة للسياسة الإسرائيلية العامة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل . ولكن ابرز الأحداث التي نعتبرها مفصلية في العام ذاته والذي نحن بصدده، الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، وإعلان الحرب على لبنان في صيف العام ذاته، وما قدمته أو طرحته الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من تصورات مستقبلية لأسس ومضامين العلاقة بين هذه الأقلية وبين دولة إسرائيل .

* * *

وعلى صعيد علاقة الفلسطيني في إسرائيل بدولة إسرائيل من الناحية القانونية على سبيل المثال، فإن قانون الجنسية الصادر في عام ٢٠٠٢ والمشرعن من قبل المحكمة العليا في إسرائيل في ٢٠٠٦ لهو دليل قاطع على موقف هذه المحكمة (وهي أعلى سلطة قضائية في إسرائيل) المتضامن بصفة واسعة مع سياسة الدولة، وذلك بهدف المس بمكانة الأقلية. وكان يبدو واضحا أن أطرافا كثيرة لعبت دورا في سبيل الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية مطلقة ودائمة، ما يضع حدًّا لتلك الأصوات المطالبة بتغيير النظام في الدولة، وبالتالي سد الطريق أمام فرصة أو إمكانية المطالبة بدولة كل مواطنيها أو دولة ثنائية القومية والتي رفعتها بعض الجهات الاكاديمية والسياسية الفلسطينية في إسرائيل.

والقانون بصيغته النهائية وعملية شرعنته في المحكمة العليا في إسرائيل يُكرّس سياسة منع جمع شمل الفلسطينيين المتزوجين لفلسطينيات من الداخل أو بالعكس. وواضح أن هذا القانون يمس حق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل نيل وتحقيق المساواة. وهناك من يعتبر أن هذا القانون هو بداية جديدة لأساليب تشريد وتهجير وتمزيق آلاف العائلات الفلسطينية داخل إسرائيل، إضافة إلى المس المتواصل بالمكانة القانونية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

* * *

أما ما يتعلق بالانتخابات للكنيست الـ ١٧ ، فإن استنتاجات التقرير تشير إلى عدم استعداد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل لخوض معركة انتخابية جديدة وقريبة من سابقتها زمنيا، وذلك جراء الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الشارع الفلسطيني في إسرائيل، ومظاهر الإحباط وخيبة الأمل من تزايد ضغط السلطة الإسرائيلية وأتباع أساليب القمع والإفقار للفلسطينيين.

أدّى هذا الوضع إلى غياب فعلي للنشاطات الحزبية الايديولوجية، وارتفاع مكانة الحركات الطائفية والعشائرية، بل أكثر من ذلك عادت الأحزاب الصهيونية إلى مغازلة قطاعات واسعة من الفلسطينيين للتصويت لها.

الأزمة الحقيقية المتمثلة في هذه الانتخابات وفي هذا السياق بالذات، أن الأحزاب الصهيونية ما زالت متمسكة بيهودية الدولة وبكونها دولة ديمقراطية، وهذا ما لا تقبله الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

ومن الملاحظ من خلال قراءة متأنية لبرامج الأحزاب الصهيونية عشية الانتخابات البرلمانية الأخيرة ابتعادها عن الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، إنما التعامل مع أقلية أو حالة شاذة داخل دولة إسرائيل، والتي تتفق الأحزاب الصهيونية فيها على كونها دولة يهودية للشعب اليهودي أولا.

وبالرغم من الهجمة العنصرية التي تعرضت لها الأحزاب العربية التي خاضت هذه الانتخابات، إلا أنها اجتازت نسبة الحسم وحصلت على تمثيل برلماني متمثل بعشرة أعضاء: ٣ للجبهة الدمقراطية، و ٣ للتجمع الوطني ، و٤ للقائمة العربية الموحدة. ونالت الأحزاب الصهيونية ٢٥٪ من أصوات العرب الذين اقترعوا في هذه الانتخابات. وبالطبع هذا تراجع ملحوظ مقارنة مع التصويت في الجولات السابقة.

والملاحظ في هذه الانتخابات أن نسبة من الفلسطينيين امتنعت او قاطعت التصويت، وتعزا أسباب تدني المشاركة في التصويت إلى الشعور العام بالإحباط وخيبة الأمل والنفور من العمل السياسي للقيادة الفلسطينية في إسرائيل، وكذلك من مجمل الأوضاع الداخلية القاسية والصعبة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

وبالرغم من هذه الحالة إلا أن معظم الجمهور الفلسطيني يسوده الاعتقاد بأن المشاركة في العمل البرلماني أمر مهم

وجدي ويجب الاحتفاظ به كحيز للتحرك داخل مؤسسات دولة إسرائيل .

وأفرزت نتائج الانتخابات فوز حزب كديما، والذي شكل الحكومة الجديدة برئاسة ايهود اولمرت وليس مؤسسه اريئيل شارون المصاب بجلطة دماغية، ما أكد شرعنة سياسة إسرائيل في التعامل مع مجموعات الأقليات غير اليهودية في إسرائيل وليس مع الاقلية الفلسطينية .

***

وشهدت السنة الأولى لحكومة حزب كديما تراجعا ملحوظا جدا في المكانة القانونية والسياسية والاقتصادية وغيرها للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، فارتفعت نسبة عمليات هدم البيوت في النقب، وسهولة إطلاق العيارات النارية على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من قبل لشرطة الإسرائيلية، وطرح مشروع " الخدمة المدنية " كبديل للخدمة العسكرية، وكشرط لتحقيق المساواة. وازدادت الدعوات لترحيل العرب الفلسطينيين ليس فقط من قبل اكاديميين إنما من سياسيين كأعضاء برلمان وسواهم (على سبيل المثال التفوهات العنصرية لعضو الكنيست زعيم حزب إسرائيل بيتنا افيغدور ليبرمان).

***

أما بخصوص اثر الحرب الإسرائيلية على لبنان فيشير التقرير إلى مقتل وإصابة العديد من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وكذلك إلى وقوع أضرار كثيرة، خاصة في القطاعات الاقتصادية. ولكن الأهم من كل هذا أن هذه الحرب أظهرت التمييز الفاضح في البنية التحتية في البلدات والمدن العربية، خاصة خدمات الطوارئ والمستشفيات والمطافئ والإرشاد والتوجيه ورعاية المسنين وذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة في حالات الطوارئ، كل هذا مقارنة مع ما هو متوفر في أوساط المجتمع اليهودي. كذلك أظهرت هذه الحرب عجز المؤسسات العربية كالسلطات المحلية والبلدية والجمعيات الأهلية في التعاطي مع حالات الطوارئ. وبالموازاة فشل الحرب عسكريا وسياسيا أظهر مدى ضعف الحكومة الإسرائيلية في معالجة آثارها الآنية والمستقبلية. لهذا كثرت الدعوات المنادية إلى تشكيل لجان تحقيق على مستويات مختلفة فيما يتعلق بالقصور على كافة أشكاله .

وكشفت هذه الحرب بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين مدى التهميش الذي اتبعته المؤسسات الحكومية الإسرائيلية تجاههم والإعلام المجند سياسيا وعسكريا. ولهذا كان اعتماد الفلسطينيين في اسراائيل على وسائل الإعلام العربية، خاصة الفضائيات في الحصول على معلومات تتعلق بهم، وليس من المصادر الإسرائيلية التي وجهت إعلامها لخدمة المجتمع اليهودي بنسبة عالية. وتشكلت مظاهر إعلامية إسرائيلية معادية للفلسطينيين في إسرائيل متهمة إياهم بالطابور الخامس والخيانة والتواطؤ مع اطراف معادية .

أما على صعيد النشاط السياسي فأظهرت هذه الحرب غياب التنظيم الجيد لدى القيادة القطرية والحزبية، فمثلا لم تعقد لها اجتماعا (القصد لجنة المتابعة العليا للعرب الفلسطينيين في إسرائيل) إلا بعد مضي شهر تقريبا على اندلاع الحرب للتباحث في الأوضاع الناجمة وما يمكن فعله للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل .

ويحذر التقرير الخاص بأوضاع وأحوال الفلسطينيين في إسرائيل من أن تجربة الحرب على لبنان ستواصل إفرازاتها الخطيرة على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وفي مقدمتها تجديد مخططات التهجير أو طرح أفكار لتبادل الأراضي

والسكان .

إزاء هذه المخاطر المحدقة بالفلسطينيين يوصي التقرير بضرورة إعادة النظر من جديد في مسألة تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل من خلال تنفيذ آلية انتخابات مباشرة للجنة المتابعة وإعادة هيكلة مؤسساتها بكونها الجسم التمثيلي لهم .

***

ويتضمن التقرير مناقشة أولية للتصور المستقبلي حول حالة الفلسطينيين في إسرائيل والذي أصدرته لجنة المتابعة العليا في أواخر العام ٢٠٠٦ . وتضمن مواضيع عدة، منها : علاقة الفلسطينيين بدولة إسرائيل، المكانة الحقوقية للفلسطينيين، سياسة الأراضي والتخطيط، التنمية في مواضيع المجتمع والتربية والعمل وغير ذلك .

وطبيعي، وهذا كان متوقعا، أن تتصدى الصحافة الإسرائيلية وبعض معاهد البحث الخاصة بدراسة المجتمع الفلسطيني لهذا التصور، ومنهم من اعتبر هذا التصور إعلان حرب، وان وثيقة التصور تشكل تهديدا لليهود وديمقراطية دولة إسرائيل . ومنهم من اعتبر الوثيقة انطلاقة نضج وبلورة واقع وتطلعات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل .

واعتبرت الوثيقة تحديا جماعيا للوضع الراهن والقائم للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل ودعوة للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى تغيير نظرتها وسياستها وخطتها نحو الفلسطينيين، وأن الوثيقة بالرغم من الجدل حولها فلسطينيا في إسرائيل ويهوديا، إلا أنها تعبر عن الحالة السيئة التي تعيشها الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وعلاقة إسرائيل كدولة بهذه الأقلية .

***

إذن، يركز التقرير على منطلق أن سياسة الحكومة الحالية بقيادة كديما قد مالت إلى التشدد أكثر في التعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل واعتبارها إياهم درجة اقل ودون، وأيضا سعي هذه الحكومة إلى مزيد من التهميش والإقصاء للفلسطينيين في إسرائيل من خلال تضييق في الوظائف ومصادر المعيشة، وإتباع سياسات هدم البيوت ومصادرة الأراضي .



(١)

المشهد السياسي

د. مسعود أحمد اغبارية

١. مقدمة

كانت حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وفوز حركة حماس وتداعيات هذا الفوز على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، والعدوان على غزة وباقي الأراضي الفلسطينية، وانتخابات الكنيست السابعة عشرة وصعود حزب "كديما" ثم هبوط شعبيته، والتركيز على الساسة في إسرائيل بممارساتهم الأخلاقية المختلفة، من أبرز الأحداث التي واجهت اسرائيل العام ٢٠٠٦.

الحرب التي خاضتها إسرائيل العام ٢٠٠٦ هزت قيم الدولة والمجتمع ومناعتهما في إسرائيل.

بعد انتهاء حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان استقال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، بسبب فشله في الحرب. وتشير جميع التوقعات إلى احتمال حدوث "هزة أرضية" على أثر نشر تقرير مراقب الدولة حول الجبهة الداخلية زمن الحرب، ونشر تقرير لجنة "فينوغراد" التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلي، إيهود اولمرت، لتقصي حقائق الحرب على لبنان.

ارتكازا إلى مصادر أولية في اسرائيل ظهرت العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٧ يستعرض هذا الفصل ويحلل، من خلال التطرق للسياق التاريخي، الوضع السياسي- الحزبي في إسرائيل ويستشرف ما هو متوقع.

يبدأ الفصل بإبراز الاحداث المهمة في العام ٢٠٠٦، ثم يحلل طبيعة العلاقات مع الفلسطينيين والعرب وإيران، ويتطرق الى حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان وتداعياتها المختلفة على المشهد السياسي في إسرائيل، ويناقش أزمة القيادة في إسرائيل التي يمكن اعتبارها أزمة غير مسبوقة، ويحلل الخارطة السياسية وخاصة في ضوء نتائج الانتخابات الاسرائيلية.

٢. أبرز مواصفات وتطورات العام ٢٠٠٦

- برزت العام ٢٠٠٦ نزعة شخصنة السياسة في إسرائيل، حيث يحتل الزعيم السياسي المكان المركزي على حساب الحزب والمؤسسة. أي ان ما يقوم وما لا يقوم به إيهود اولمرت وعمير بيرتس وأفيغدور ليبرمان هو الأساس وارتكازا إليه تحلل الامور. فحين أقيم كديما ركزوا الضوء على أريئيل شارون وحين غاب انتقل الضوء إلى اولمرت. وحين فشلت المؤسسة العسكرية رأوا الحل في إطاحة القائد. وحين يشارك القائد السياسي بالفساد لا يتطرقون للنظام والمؤسسات بل إلى الشخص وإلى تداعيات الكشف على حاضره ومستقبله.
- أصبحت إسرائيل العام ٢٠٠٦ اكثر الدول فسادا في الغرب واكثرها فقرا وإن كثرت الاستثمارات الخارجية فيها التي ذهب أغلبها لخدمة ٢٠٪ من سكان اسرائيل، ما دفع اغلب الشباب اليهود في اسرائيل للابتعاد عن المشاركة الفعالة في السياسة، وما زاد الهجرة من إسرائيل وقلل عدد المهاجرين القادمين اليها.
- تغيب أريئيل شارون المفاجئ عن الساحة السياسية وتركه الميدان، بعد ان انفصل عن حزب الليكود واقام حزب كديما، لإيهود اولمرت، خلق بلبلة في إسرائيل. وقد شكل هذا الأخير حكومة سرعان ما أضحت بلا اجندة سياسية مما زاد البلبلة وأضعف حزب كديما. وبقي اولمرت في الحكم لأن البديل اكثر سوءا.
- قام اولمرت بحرب لبنان في صيف ٢٠٠٦ على خلفية فشل عدوانه على غزة ٢٠٠٦. وبعد الحرب تعززت المعارضة لخطة الانطواء بما في ذلك داخل حزب كديما، رغم كونها الخطة التي تم انتخاب الحزب وفقها في انتخابات آذار ٢٠٠٦. ولم يكن يتوقع ان تفشل الحرب ليتكدس على كتفه فشل ثالث كشف وجود ضعف بنيوي وقيمي في إسرائيل. وقد خرج من تحت السيف مؤقتا بإستخدام استراتيجية إفتعال وتصدير الازمات الى الخارج، رغم ان الجيش لم يتمكن بعد من تضميد جراحه من الهزة العنيفة التي لحقت به. ولاول مرة منذ اقامتها تذوق إسرائيل طعم قصف عمقها الإستراتيجي. وقلل هذا الفشل من مكانة اسرائيل كلاعب أساسي في الاستراتيجية الاميركية في منطقة الشرق الاوسط.
- على اثر حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان حدث نقاش حاد في إسرائيل حول وجوب تعيين لجنة تحقيق رسمية. وأصر اولمرت الذي يحاول الافلات من قفص الاتهام على تعيين لجنة تقصي حقائق حكومية، وقام بتعيين اعضائها بنفسه مما اثار الاستهجان والانتقادات الشديدة لدرجة ان مثل هذا التصرف قد يؤدي الى تغيير في النظام السياسي في إسرائيل. مع هذا من المتوقع أن يحدث تقرير اللجنة، التي عرفت باسم لجنة فينوغراد، هزة سياسية في إسرائيل سواء اوصت بإقالة اولمرت وبيرتس أم لم توص.
- حدث تفاقم كبير في ازمة القيادة السياسية في إسرائيل. فهناك العشرات من قادة الصف الاول متهمون بإرتكاب جرائم اختلاس اموال ومخالفات اخلاقية. وتعود هذه الازمة الى انعدام ثقافة المحاسبة في النظام السياسي الاسرائيلي، ووجود ثقافة استعمال القوة والبطش في معالجة الازمات الداخلية والخارجية.
- استمرت اسرائيل في مضايقة الفلسطينيين، محاصرتهم وتجاهل قياداتهم الشرعية، وتكثيف سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي التدريجي. في المقابل استمر صمود شعب فلسطين وتكبدت اسرائيل خسائر مقابل عدوانها وأجبرت في النهاية على وقف اطلاق النار مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بعد عملية أسر الجندي

الاسرائيلي جلعاد شاليت في كرم ابو سالم والرد الصاروخي الفلسطيني الذي أدى الى هروب عدد من سكان مدينة سديروت والمستوطنات المحيطة.

- حدثت تحولات في البنية الاجتماعية في إسرائيل بحيث زادت قوة تأثير الانتماء الطائفي. اخذ المهاجرون من الاتحاد السوفييتي سابقا يشكلون مجموعة اجتماعية سياسية متميزة. ووصل عددهم إلى ١،٢ مليون، منهم حوالي نصف مليون من غير اليهود.
- زاد تحدي المواطنين العرب للسلطات الاسرائيلية. ويمثل "التصور المستقبلي" للمواطنين العرب الذي أصدره العام ٢٠٠٦ اكاديميون وعدد من السياسيين العرب، بمبادرة من لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب، نقلة نوعية تتسم بالتحدي.
- زادت اموال الاستغاثة التي حصلت عليها إسرائيل من يهود العالم للدفاع عن استمرار وجودها. وكان على رأس هذه الجهود شمعون بيريس نفسه الذي طاف على الجاليات اليهودية محذرًا من ان المشروع الصهيوني بأجمله في خطر.

٣. العلاقة مع الفلسطينيين

إستمرت اسرائيل في حربها على الفلسطينيين، والتي تجسدت بالعدوان على غزة خصوصاً. ورغم التهدئة التي اعلنها الفلسطينيون زادت إسرائيل من عمليات القتل ليزداد عدد الشهداء أكثر بثلاثة اضعاف مما كان عليه العام ٢٠٠٥، حيث بلغ ٦٦٠ شهيدًا بينهم ١٤١ طفلاً، وارتكزت على ممارسة القتل الجماعي (مجازر شاطئ بيت لاهيا وبيت حانون مثلاً) واستمرت في الاغتيالات السياسية. وزادت اسرائيل من ممارسات هدم البيوت والبنية التحتية في قطاع غزة.

• الانتخابات الفلسطينية وفوز حركة حماس

بدل أن ترحب إسرائيل بانتخابات المجلس التشريعي ونتائجها في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ لأنها عكست وجود قيم ديمقراطية فكرا وممارسة عند الجانب الفلسطيني، بدأت إسرائيل باستنفار قواها لمواجهة هذا التطور بشكل هستيري والاستنجاد بالعالم وكأن "كارثة" قادمة عليها مدركة ان ما حدث يشكل فرصة للانقضاض من جديد على القيادة الفلسطينية على اختلاف تنظيماتها وأحزابها والتخلص منها ببناء جدار سياسي ذي أبعاد عالمية يستهدف نزع الشرعية عن القيادة الفلسطينية (على المستوى الرئاسي والتشريعي) ثم تطويعها ليسهل التحكم بها وفرض املاءاتها على الفلسطينيين في اجواء عالمية يمكن فيها الحصول على تأييد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لأن مركز الحدث هو فوز حماس التي وضعت هناك في قائمة الإرهاب.

هذا يشير الى ان إسرائيل لا تريد أية قيادة فلسطينية، وإن وجدت لا تريدها شرعية، لأن قيادة فلسطينية شرعية بنظرها تزيد احتمال تحقيق أهداف الفلسطينيين بل يمكن القول ان إسرائيل ترى في تنظيم الشعب الفلسطيني تهديدا لاستراتيجيتها. مع هذا كشفت الانتخابات فشلا في الاستراتيجية الأمنية والتكتيك الاسرائيلي. هاجمت إسرائيل لبنان للتخلص من منظمة التحرير، فأتت بحزب الله. وعارضت اسرائيل ياسر عرفات فأتت بحماس. وكشفت

نتائج الانتخابات ان القيادة الاسرائيلية في مأزق حيث ان فوز حماس كان مفاجئا لإسرائيل وأظهر أنها لم تكن جاهزة لمثل هذه النتيجة .

كان فوز حماس بمثابة هزة أرضية في إسرائيل . فكتبت وسائل الاعلام عن هذا التطور بشكل منقطع النظير . وتطرّق اليه بإسهاب خبراء وأخصائيون اسرائيليون . وكان واضحا منذ البداية ان إسرائيل ، تراهن في مواجهتها لتداعيات فوز حماس ، على الوقيعة بين حركتي حماس وفتح وبين الفلسطينيين وجيرانهم الاردنيين والمصريين . وكان هناك شبه إجماع بين مختلف الأحزاب الصهيونية على استغلال هذا التطور لابتزاز الشعب الفلسطيني وإهانته وفرض إملاءات اسرائيل . ولاقت هذه الاحزاب دعما من المؤسسة الامنية التي ابدت تشاؤما كبيرا من فوز حماس .

اعتقد زعماء اسرائيل انه بفوز حماس يمكن بناء جدار سياسي حول السلطة الفلسطينية وذلك لعزل الفلسطينيين وتأجيل حل سلمي عادل للصراع . فأخذ زعماء اسرائيل يطوفون العالم تخويفا من فوز حماس ونجحوا في تسويق شروط إسرائيل على الولايات المتحدة والرباعية .

● الأراضي الفلسطينية مختبر تجربة لأسلحة إسرائيل

نشرت ادلة العام ٢٠٠٦ على أن اسرائيل تستخدم قطاع غزة كحقل تجارب لأسلحتها الجديدة التي تنتجها الكثير من شركات الاسلحة من بينها اربع شركات حصلت في العام نفسه على مراتب بين اول مائة شركة تصنيع للسلاح في العالم . استخدمت إسرائيل اسلحة جديدة سامة وإشعاعية لم يعهدها الفلسطينيون من قبل ادت الى تقطيع المستهدف وحرقه كليا . واعلنت منظمة اطباء من اجل حقوق الانسان في اسرائيل ان الجيش الاسرائيلي استخدم سلاحا جديدا في شهري حزيران وتموز ٢٠٠٦ في قطاع غزة ادى الى قتل ١٠٠ فلسطيني وتشويه اكثر من ٢٠٠ فلسطيني آخر .

● تطهير عرقي تدريجي

استمرت اسرائيل عام ٢٠٠٦ في استهداف الشعب الفلسطيني جسدياً وعبر الطرد من الوطن . طبقت قوانين منع الشمل فمنعت آلاف الفلسطينين من العودة الى عائلاتهم في الأراضي المحتلة ورفضت منذ نيسان ٢٠٠٦ منح تأشيرات دخول حتى كسياح لهؤلاء الذين ولدوا في الضفة الغربية ، وطردت من اتوا للمساعدة ولو من حملة الجوازات الأميركية وضيقت الخناق على من قدم واستثمر وعمل في مؤسساته الاكاديمية ومنعت دخول عشرات الاف الفلسطينين لزيارة الصيف ، واستباح مستوطنون ، بحماية المؤسسة الاسرائيلية ، حقول الزيتون وغيرها . وكل ذلك زيادة على سيطرتها على المعابر الحدودية واستمرار وجود مئات الحواجز على الطرق ومنع الفلسطينيين من استخدام شوارع اساسية في الأراضي المحتلة واقتصار استعمالها على المستوطنين والاستمرار في بناء الجدار العازل الذي يجعل من مئات الاف الفلسطينيين محاصرين ولا يوجد امامهم خيار سوى الخروج من الوطن . وأكد تقرير لجمعية "يش دين" (يوجد عدل) ان ٩٠٪ من شكاوى الفلسطينيين ضد المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة لا تصل الى تقديم المعتدين للقضاء . ومنع طلبة قطاع غزة من التعليم في جامعات الضفة الغربية حتى في مواضيع لا تدرس في جامعات قطاع غزة .

• استمرار تجاهل القيادة الفلسطينية

استمرت إسرائيل العام ٢٠٠٦ في تجاهل القيادة الفلسطينية الشرعية والمنتخبة، وعلى رأسها مؤسستي الرئاسة والحكومة. ويسير هذا التجاهل وفق إستراتيجية إضعاف وربما القضاء على القيادة الفلسطينية الممثلة كي يتم التعامل مع شعب بدون تنظيم وبدون قادة. فبعد ايام من لقاء الرئيس محمود عباس (أبو مازن) واولمرت في القدس في بداية سنة ٢٠٠٧ صرح عضو الكنيست أفيغدور يتسحاكي، رئيس الائتلاف الحاكم، والذي يعتبر من اكثر القادة تأثيرا داخل حزب كديما "اننا لا نجد ممثلا عن الجانب الفلسطيني". وفي إطار سياسة اهانة القيادة الفلسطينية وتجاهل وجودها ودورها لم تتردد إسرائيل في اعتقال ٦٤ وزيرا ونائبا منتخبا في المجلس التشريعي في شهر أيار ٢٠٠٦، وفق اوامر صدرت قبل اسابيع من اسر الجندي شاليت.

• زيادة في عدد المستوطنين

احتدت الاطماع الإسرائيلية في إحكام السيطرة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وزاد عدد المستوطنين في المناطق المحتلة ليصل في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٤٦٠ ألف مستوطن (الرقم يتضمن المستوطنين في القدس الشرقية). وارتفعت وتيرة البناء داخل المستوطنات في المناطق المحتلة ونشرت الحكومة مناقصات من شهر نيسان حتى شهر آب ٢٠٠٦ لبناء ٩٥٢ وحدة سكنية مقابل ٢٣٥ وحدة سكنية في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥. وشهدت ٣١ بؤرة استيطانية عمليات توسيع من بين ١٠٦ بؤر استيطانية صغيرة تمت اقامتها في السنوات الاخيرة.

• أسر الجندي الاسرائيلي

شكلت عملية اسر الجندي الاسرائيلي غلعاد شاليت في حزيران ٢٠٠٦ والظروف التي احاطت بها ازمة للقيادة في إسرائيل جعلتها ترتبك وتتخبط في تصريحاتها. بدأت بتبادل الاتهام بالتقصير من قبل مؤسسات امنية وانتهت بتوجيه اللوم للرئاسة الفلسطينية التي تمد يدها للسلام، وطالبت بوقف كل انواع العنف من الجهتين. حالا قام رئيس الحكومة بإتهام السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس مؤكدا "لن تكون هناك حصانة لاي شخص ولأية مجموعة". وهددت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية، بمحاصرة ابو مازن في غزة حتى يعود الجندي الاسرائيلي. وقال عمير بيرتس، وزير الدفاع، إن "السلطة الفلسطينية مصابة بداء الارهاب". وكان لتصريحات ممثلي الجيش وقع اساسي حيث قال قادته: "لن تسمح إسرائيل ان تكون رهينة خاطفين لأن هذا السلاح يصبح سلاحا متبعا ضدها في المستقبل".

من بين تداعيات اسر الجندي: ١) خلافات حادة بين أجهزة المخابرات بسبب فشلها في توقع وإفشال العملية وفي الحصول على معلومات حول مصيره ومكان وجوده، ما يثبت فشل إستراتيجية إسرائيلية تقول إن "تجويع الفلسطينيين يخلق الكثير من الجواسيس". ٢) برز ضعف اولمرت وقت الازمات والذي تجسد في تردده وانصياعه للمؤسسة الامنية وبالتحديد خضوعه للقادة العسكريين. ٣) برز تخوف في إسرائيل من مواجهة مسلحي التنظيمات الفلسطينية الذين يقدر عددهم في إسرائيل ب ٦٠-٨٠ الف مسلح، ٤) اعتبر أسر الجندي إذلالا وفشلا للجيش الاسرائيلي.

موقف المؤسسة العسكرية حسم بأن الامر لا يمكن تحمله ويجب الرد، رغم ان ردا مثل هذا قد يعرض مصير الأسير

الإسرائيلي للخطر . بدأت إسرائيل في التحضير لغزو قطاع غزة ووصلت التحضيرات اوجها حين قامت قيادة الجيش الاسرائيلية بحملة تعيينات في الجيش المحيط بقطاع غزة فتم تعيين قادة عسكريين ممن قادوا الاجتياح الاسرائيلي وبالتحديد دخول المدن الفلسطينية في الضفة العام ٢٠٠٢ لقيادة الغزو .

بدأت إسرائيل بعملية "أمطار الصيف" وحددت ثلاثة اهداف لم تتمكن من تحقيق أي هدف منها، حيث كان واضحا ان اسر الجندي شاليت لم يكن السبب الوحيد. فحدث الاجتياح الاسرائيلي بعد ايام من موافقة الفصائل الفلسطينية من بينها حماس على وثيقة الأسرى التي صدرت في ٢٧ ايار ٢٠٠٦ وتطرح حل دولتين للصراع . أهداف الحملة : ١) إعادة الاسير الجندي غلعاد شاليت، ٢) وضع حد لإطلاق صواريخ القسام على الاراضي الاسرائيلية، ٣) ضرب حركة حماس .

وفشلت اسرائيل في تحقيق أي من الاهداف التي حددتها . ووجهت لقيادة اولمرت انتقادات شديدة . مثلاً كتب المعلق السياسي البارز في "هآرتس" يوئيل ماركوس قائلا : "بهذه العملية فقدت إسرائيل عقلها" . وأكد الجنرال (احتياط) شلومو غازيت، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي (أمان)، ان الحكومة تعالج قضية الاسر في تخبط . وقد تمت مهاجمة البنية التحتية في قطاع غزة وتدمير جسور ومحطة توليد كهرباء . وتم اعتقال اعضاء منتخبين في المجلس التشريعي .

• الانسحاب أحادي الجانب من غزة: تقييم بعد سنة

بعد سنة من انسحاب اسرائيل أحادي الجانب من مستوطنات قطاع غزة وعدد من المستوطنات في شمال الضفة الغربية في آب/ أيلول ٢٠٠٥ بدأ تقييم في إسرائيل لتداعياته .

وبرز ضمن ذلك موقفان، موقف يعتقد انه خطوة ايجابية وموقف آخر يرى فيه تطورا خطيرا . ففي الوقت الذي يرى فيه دوف فايسغلاس، مستشار شارون الأقرب في حينه، ان الانسحاب عكس نجاحا باهرا، منع انفجار العنف واستمرار محاصرة ٨٠٠٠ مستوطن اغلبهم من النساء والاطفال، أعاد الثقة بالنفس وساعد على بداية النمو والازدهار الاقتصادي، حسن مكانة إسرائيل في الساحة الدولية وكشف ضعف الفلسطينيين في ظل الفوضى، رأى آخرون الانسحاب بشكل سلبي كما يلي : ١) أضعف قوى اليسار في إسرائيل، ٢) قوّى المعارضة لعملية السلام في الجانب الفلسطيني، ٣) عكس ثمنا باهظا يدفعه الاسرائيليين نتيجة الاحتلال، ٤) خلق شرخا في المجتمع الاسرائيلي وألحق ضررًا بجاذبية اسرائيل عند يهود العالم (صحيفة "يديعوت احرونوت"، ١/ ٨/ ٢٠٠٦). يقول بروفسور يسرائيل اومان، الحائز على جائزة نوبل : كان يوم الانسحاب من قطاع غزة يوما اسود في تاريخ دولة اسرائيل وتاريخ يهود العالم اجمع . . . كان عملا دون مبرر اخلاقي، استراتيجي او سياسي، ليستنتج ان "شعبي اصابه الجنون" (صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٦). ويوافقه الرأي الجنرال (احتياط) موشيه يعلون، رئيس هيئة الاركان السابق، الذي إعتبر الانسحاب خطأ فادحا حيث افترض ان ليس هناك احد يمكن التفاوض معه في الجانب الآخر، وفسره الفلسطينيون أنه هروب تحت النار وخلق اسبقية لإنسحاب بدون مقابل، ادى الى نجاح حماس في الانتخابات، دعم «الارهاب» وخلق شعورا ان اسرائيل ضعيفة يمكن هزيمتها (صحيفة "هآرتس"، ٧/ ٧/ ٢٠٠٦).

٤. الحرب على لبنان

دخلت اسرائيل حرب صيف ٢٠٠٦ على نحو مفاجئ. وقد برر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في إسرائيل دخول الحرب الى ما اسماه "التحول الاستراتيجي السلبي" الذي تعاني منه اسرائيل:[١] ١) عودة ايران الى تطوير السلاح النووي. ٢) تعثر الخطط الاميركية في المنطقة. ٣) تحول الانتخابات في دول المنطقة الى اداة بيد المعادين لاميركا. ٤) تمكن حزب الله وحماس من فرض ثقافة المقاومة. ٥) تراجع الضغط العالمي على سورية وحزب الله. ٦) تحول الجهاد العالمي الى ساحة الصراع في الشرق الاوسط بين إسرائيل والفلسطينيين.

خرجت اسرائيل من الحرب فاشلة في تحقيق أي من الاهداف التي وضعتها لنفسها سواء على صعيد النتيجة العسكرية أم على صعيد خدمة المصالح الاميركية الشاملة كما يراها متخذو القرار في واشنطن لناحية تقليل "التحول الاستراتيجي السلبي". وقد أدى ذلك إلى ظواهر من عدم الاستقرار في اسرائيل، وبدأت توجه انتقادات حادة لقيادة اولمرت وزادت المطالبة بإقالته او اجباره على تقديم الاستقالة وانخفضت شعبيته الى الحضيض. وزادت معارضة اعضاء حزب كديما لخطة الانطواء التي تم انتخاب الحزب على اساسها. وكان وضع عمير بيرتس وزير الدفاع اكثر سوءا. قل الشعور بالامن في إسرائيل. وفشلت اسرائيل في خدمة الاهداف الاميركية فشلا ذريعا وبدأت مطالب في أميركا بتقليل الاعتماد على اسرائيل لانها لا تستطيع القيام بما يطلب منها. طلب منها ضرب حزب الله وتحجيمه او حتى القضاء عليه، فكانت النتيجة ان خرج حزب الله من المعركة منتصرا وفق مقياس الموضوعية.

كانت لهذه الهزيمة تداعيات بعيدة المدى من ابرزها هز الجبهة الداخلية السياسية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل، ضرب قوة الردع الاسرائيلية، وفشلت الحكومة الاسرائيلية في توفير الامن والمأكل والمشرب لسكانها لدرجة ان اكثر من مليون مواطن قد نزحوا من منازلهم ليعانوا، لاول مرة منذ قيام اسرائيل، من الجوع والعطش والخوف.

افترض اولمرت وبيرتس والقادة العسكريون في إسرائيل ان الحرب ستستمر عدة أيام، فإستمرت ٣٣ يوما واستطاع حزب الله مفاجاة اسرائيل في العديد من المجالات من بينها: ١) ضربت قوات حزب الله العمق الاستراتيجي الاسرائيلي بآلاف الصواريخ. وقد وصل عدد الصواريخ في اليوم الاخير من الحرب الى ٢٠٠ صاروخ استهدفت الكثير من المدن والاهداف الاستراتيجية. وتذكر إسرائيليون إسحق رابين حين قال "حتى الجيش الاقوى، تظلّ قوته محددة وقدرة التحمل عنده قد تنخفض".[٢] ووصف تقرير اخباري عن مدينة كرميئيل بأنها تعاني من هروب جماعي لسكانها وشوارعها فارغة. قال احد سكانها: "اغلب اصحابي تركوا المدينة، احدهم سوف يغادر الى خارج البلاد. هذا وضع مخيف. انه فضيحة للجيش الاسرائيلي. انا رجل عسكري ولم اؤمن ان الوضع سوف يتدهور الى هذا الوضع". ٢) أسر الجنود الاسرائيليين على الحدود اللبنانية كان فشلا عسكريا تحول الى مشكلة استراتيجية على حد قول الصحافيين عاموس هرئيل وأفي سخاروف، وادخل الجيش الإسرائيلي في وضع مخجل شبهه يوئيل ماركوس كاحد "تم ضبطه يسلح في لباسه".[٣] ٣) صمود المقاتل اللبناني في وجه القوة العسكرية الاسرائيلية. ٤) فشل الجيش الاسرائيلي على اختلاف اجنحته وخاصة سلاح الطيران في تحقيق مكاسب سياسية.

---

١ مقتبس من مقال كتبه الدكتور عزمي بشارة، فصل المقال، ٧ تموز، ٢٠٠٦.
٢ مقال كتبه يوسي سريد، ١٤ تموز، ٢٠٠٦.

هزمت اسرائيل إستراتيجيا في لبنان والهزيمة ما زالت "تخرخر" في عظام معظم الاسرائيليين وتخيفهم لان مشروعهم في خطر خاصة حين يتذكر اسرائيليون مقولات دافيد بن غوريون، مؤسس دولة اسرائيل: "إذا خسرت إسرائيل مرة واحدة فقدت كل شيء". وحين ايقن الاسرائيليون ان طلب حكومتهم قوات دولية فاعلة لحماية حدودها الشمالية يتناقض مع ابرز المبادئ التي ميزت النظرية الامنية الاسرائيلية التي لخصها بن غوريون بكلمتين "نتدبر بأنفسنا".

• لجان تحقيق متنوعة والهزة الأرضية السياسية قادمة

قامت على اثر حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان ٥٠ لجنة تحقيق على مستويات عدة وصلت قمتها بتعيين اولمرت وهو مكره لجنة تحقيق حكومية، وليست رسمية وفق القانون، برئاسة القاضي إلياهو فينوغراد. وتزداد التوقعات بأن تحدث هذه اللجنة هزة سياسية بعيدة الأثر حين تصدر توصياتها الاولية.

حاول اولمرت منذ البداية تجنب أي تحقيق كي يحافظ على كرسيه في الحكم، لكنه رضخ للضغوطات المتزايدة التي وصلت الى اعتصامات اولياء امور القتلى في الجيش، فوافق في نهاية المطاف على تعيين لجنة حكومية برئاسة القاضي فينوغراد دعيت لجنة فنوغراد، قام هو شخصيا بتعيين اعضائها ورفض بشكل قاطع الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق رسمية لانها ستجبره، وفق تقييمات كثيرة في إسرائيل، على الاستقالة، وستكون توصياتها بمثابة "شهادة وفاة حياته السياسية".[٤]

أثار تعيين لجنة فينوغراد احتجاجات شديدة في إسرائيل وكثير من رأى بها طريق هرب من تحمل المسؤولية تكمن فيها مخاطر كثيرة ولا تحظى بمصداقية لانها ضمت العديد من اصدقائه او من هم من المنتفعين من تأييده، وتوصيات اللجنة غير ملزمة من الناحية القانونية. وتضمّن كتاب التكليف الذي وجهه اولمرت ان تقوم اللجنة بفحص مجمل التقصيرات التي حدثت منذ انسحاب اسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠ كي يفتش اولمرت عن مشاركين له في الفشل، وأن لا تفتش عن توجيه تهم لاحد من المسؤولين. كتب بروفسور زئيف شترنهل ما يلي: ما يقوم به اولمرت من تأخيرات ومحاولات تجنب محاسبة أشخاص يعرض النظام السياسي في إسرائيل كله للخطر، وقد يؤدي، كما ادى الوضع في بداية القرن العشرين في اوروبا، الى بروز دكتاتوريات، وقد يصل افيغدور ليبرمان الى سدة الحكم في إسرائيل.[٥] ويقول ان هذا ما يبرز احد اضعف الحلقات في النظام السياسي الاسرائيلي: ثقافة المحاسبة. وصف الصحافي غدعون سامت هذا التطور بأنه "انحطاط سياسي وهروب من الضربة."[٦] ويقول اوري شفيط: "اللجنة التي عينها اولمرت فاقدة المصداقية منذ البداية.. اساسها القيمي واهن."[٧] ووصفها الصحافي اوري بورات بانها "لجنة كذب لكشف الحقيقة" وانها بمثابة "ورقة توت".[٨]

---

٣ هارتس، ١٤ تموز، ٢٠٠٦.
٤ هذا تقييم الصحافي البارز بن كسبيت في صحيفة معاريف، ٢٢ اب، ٢٠٠٦.
٥ هارتس، ٣٠ اب، ٢٠٠٦.
٦ غدعون سامت، هارتس ٣٠ اب، ٢٠٠٦.
٧ هارتس، ٢٢ شباط، ٢٠٠٧.
٨ يديعوت احرونوت، ١٥ ايلول، ٢٠٠٦.

على اثر هذا من المتوقع ان يحدث إصدار تقرير لجنة فينوغراد هزة ارضية سياسية في إسرائيل سواء اوصت اللجنة بإقالة اولمرت وبيرتس أم لم توص بذلك. ومن المتوقع ان لا توصي بذلك لان مثل هذا يخالف خطاب التكليف. وعندها سوف تحدث احتجاجات مختلفة على الساحة الاسرائيلية لا يمكن استشراف عواقبها، إلا انه من المؤكد ان يحاول اولمرت الهروب الى الامام بافتعال ازمات خارجية او التركيز على الخطر النووي الايراني وعلى "التهديد السوري" المتنامي حيث بدأت الصحف العبرية بنشر اخبار عن صفقات اسلحة ضخمة عقدتها سورية مع روسيا ليكون ذلك بمثابة عجل انقاذ له من الناحية السياسية.[9]

على مستوى آخر اثبتت التحقيقات التي قامت بها لجان تحقيق مهنية قام بتعيينها دان حالوتس رئيس الاركان المستقيل ما يلي:[10] ١) لا قيادة للجيش الاسرائيلي ولم يكن حسم في الحرب، ٢) فشلت اسرائيل في زيادة عامل الردع، ٣) مفاهيم القتال في الجيش كانت خاطئة، ٤) فشل رئيس هيئة الاركان في مهماته.

• الأزمة مع ايران

تركيز اسرائيل على "الازمة الايرانية" لا يعتبر امرا عابرا، وإنما هو أيضًا بسبب فشلها في حرب لبنان وضرب عامل الردع لجيش اسرائيل وتفاقم الازمات الداخلية وبداية ازمة في علاقاتها مع الولايات المتحدة. ولم يكن إعتراف اولمرت في كانون الاول ٢٠٠٦ ان اسرائيل تملك سلاحا نوويا وتهريب معلومات نشرت بالصحف العالمية عن استعدادات اسرائيلية لضرب المفاعلات النووية الايرانية بالقنابل الذرية التكتيكية[11] زلة لسان، وإنما جاء لتذكير العالم اجمع ان الاسرائيليين يملكون سلاح الذرة لتدخل اسرائيل من جديد في الاستراتيجية الشاملة التي تعدها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص، وليذكر الاسرائيليين ان الازمة مع ايران "جدية" تستحق "الهدوء الداخلي".

لكن تركيز اسرائيل على السلاح النووي لن يفيدها في تحقيق هذا لان الازمة مع ايران هي ازمة ثلاثية الاطراف: اميركا، ايران ودول الخليج العربية. وتدخل في إطار التنافس العالمي للسيطرة على نفط الخليج واموال اهل الخليج التي تكدست في السنوات الاخيرة، ولأن إدارة الرئيس بوش الابن تستطيع تحقيق غاياتها (تحكيم السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة وحصولها على الاموال المكدسة مقابل قيامها بدور المدافع عن "وجود دول الخليج" او عن طريق بناء المنطقة من جديد بواسطة شركات اميركية بعد تدميرها نتيجة المواجهة بين الطرفين).

قد يخدم وجود سلاح نووي في ايران استراتيجية إدارة الرئيس بوش الابن بعيدة المدى في الخليج بحيث أنه يخيف دول الخليج ويزيد اعتمادها على قوة أميركا. وليس بالصدفة ان قام وزير الدفاع الاميركي، روبرت غيتس، بتبرير قيام إيران بتطوير سلاح نووي امام الكونغرس الاميركي حين كان يتحدث في جلسة المصادقة على تعيينه وزيرا للدفاع. سلاح نووي في ايران يجعل منها بعبعا حقيقيا. ويبدو ان شمعون بيريس قد فهم هذه المعادلة حين صرح في مقابلة

---

٩ بدأ التركيز على "التسليح الخطير للجيش السوري" في اواخر شباط ٢٠٠٧ حيث من المتوقع ان تنشر اللجنة توصياتها الاولية في منتصف شهر اذار، ٢٠٠٧.

١٠ هارتس، ١٥ كانون الاول، ٢٠٠٦.

١١ معاريف، ٢٤ تشرين الثاني، ٢٠٠٦. انظر ايضا تقريرا نشر في صحيفة الصاندي تايمز البريطانية، ٧ كانون الثاني، ٢٠٠٧.

مع قناة الجزيرة في بداية شباط ٢٠٠٧ ان سلاحا نوويا في ايران لا يشكل خطرا على اسرائيل. فهي كما اعلن تكرارا تملك سلاحا نوويا وتملك قدرة "الضربة الثانية" بعد ان قامت المانيا بتزويدها بغواصات تستطيع حمل صواريخ ذات رؤوس نووية.

في الوقت الحالي حقق اولمرت مكسبين اساسيين: انضمام حزب يسرائيل بيتينو بزعامة ليبرمان ليساعد على تثبيت الحكومة، لكنه زاد التخوف عند عدد كبير من الاسرائيليين. ويرى اكثر من ربع الاسرائيليين انه بحال قيام إيران بتطوير سلاح نووي فإنهم سيهاجرون من اسرائيل.

ونسي اولمرت ان التلميح بإستخدام السلاح النووي الاسرائيلي هو لعب بالنار الخطيرة قد يدخل المنطقة والعالم اجمع في ازمة لا تحمد عقباها ولن تسمح روسيا بإستخدام سلاح نووي قرب حدودها الجنوبية. هذا ما نستشفه من مقابلة اجرتها قناة الجزيرة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في منتصف شباط ٢٠٠٧.

٥. أزمة القيادة في إسرائيل

شهدت اسرائيل العام ٢٠٠٦ ازمة حادة في قيادتها السياسية دلت على ضعف بنيوي وقيمي وخاصة حين واجه ١١ قائدا سياسيا بارزا، أغلبهم من الصف الاول، من بينهم رئيس الدولة، رئيس الحكومة، وزير المالية، وزير العدل وغيرهم تهما بالرشاوى واختلاس الاموال ومخالفات اخلاقية. وصل الامر ان توجه تهم للمحقق في جرائم الفساد في مكتب مراقب الدولة الذي يعتبر "الشرطي الاول" في اسرائيل لمكافحة الفساد. الازمات التي مرت بها اسرائيل عام ٢٠٠٦ كشفت وجود ازمة عميقة على مستوى القيادة ومستوى الشعب في ان واحد وصفت بأنها حالة "ضياع".[١٢]

وقد صفت قيادتها بالهزيلة والفاشلة[١٣] ووصف مجتمعها بأنه مجتمع لا تهمه العلوم الانسانية التي تساعد على تطور الذهن والتفكير.[١٤]. يقول بروفسور اهارون تشيخنوفر، الحائز على جائزة نوبل: "قيادتنا في ظلّ علامة سؤال اخلاقي، فقدت ثقة الشعب... حتى جيشنا خسر، وفشل اخلاقيا ومهنياَ.[١٥] يرى ٥٧٪ من الاسرائيليين في ايلول ٢٠٠٦ ان ليس في اسرائيل قيادات على مستوى تولي منصب رئيس الحكومة.[١٦] وصفت الكاتبة ياعيل غفيرتس ان الاسرائيليين يفتشون عن منقذ لهم من المؤسسة السياسية ولا يجدون. واضافت: هناك ازمة ثقة كبيرة بين المواطنين وقيادتهم السياسية لم تكن لها اسبقية... من الصعب ان نصدق انه كان في إسرائيل انتخابات قبل ستة اشهر. جميع الوعود تبخرت.[١٧] وما يعطي للازمة تداعيات بعيدة المدى هو ان ٥٠٪ من المشاركين الشباب في المؤتمرالصهيوني للشبيبة في كانون الاول ٢٠٠٦ لا يثقون بالقيادة في إسرائيل. والنتيجة كما حددها ٦٧٪ من المشاركين في المؤتمر نفسه أن دولة اسرائيل تعيش حالة انهيار وهبوط.[١٨] وأشار ٨٦٪ من الاسرائيليين إلى ان الفساد السياسي في إسرائيل

---

١٢ وصفها بذلك وزير خارجية فرنسا ديستيه بلازيه، قناة الجزيرة، ٣ تشرين الاول، ٢٠٠٦.
١٣ بروفسور اومان وبروفسور تشيخنوبر (حائزان على جائزة نوبل)، يديعوت احرونوت، ٢٧ تشرين الاول، ٢٠٠٦.
١٤ سيفر بلوتسكر، يديعوت احرونوت، ١ تشرين الاول، ٢٠٠٦.
١٥ يديعوت احرونوت، ٢٧ تشرين الاول، ٢٠٠٦.
١٦ يديعوت احرونوت، ٢٢ ايلول، ٢٠٠٦.
١٧ يديعوت احرونوت، ٢٢ ايلول، ٢٠٠٦.
١٨ هارتس، ٢٧ كانون الاول، ٢٠٠٦.

يؤثر سلبيا على حياتهم الشخصية . وحدد ٨٠٪ من الاسرائيليين في ٢٠٠٦ ان فساد رؤساء الدولة يمنعهم من الافتخار بالدولة بعد ان بلغت النسبة ٧٤٪ في العام٢٠٠٥ [١٩] وصل الامر انه بعد اربعة اشهر من تشكيله الحكومة طالب ٧٠٪ من الاسرائيليين بإقالة اولمرت وطالب ٨٢٪ بإقالة بيرتس بسبب ادائهما غير الجيد . يقول الصحافي الإسرائيلي ناحوم برنياع : " حتى لو ان التحقيقات مع اولمرت سوف تنتهي بدون لوائح اتهام ، فقد نجحت في استنزاف اولمرت ومقربيه فهي تحيطه من كل جانب " .

حين حدد معيار درجات الفساد في اسرائيل العام ٢٠٠٦ وجدت المؤسسات التالية وفق الترتيب اكثرها فسادا : الاحزاب السياسية ، الكنيست ، المؤسسة الدينية ، الشرطة ، وسائل الاعلام ، سلطات الضرائب ، سلطات الصحة ، الجهاز القضائي ، جهاز التربية والتعليم ، الجيش الاسرائيلي . [٢٠] وهذا ما قلل الثقة بمؤسسات الدولة . وبينما عبر ٢٧٪ من الاسرائيليين العام ٢٠٠٣ عن رأيهم انهم لا يثقون بالمرة او بنسب قليلة بالمؤسسات العامة ، وصلت نسبتهم العام ٢٠٠٦ الى ٥١٪ . وحين تم تدريج القادة الفاسدين في اسرائيل حدد الاستطلاع ان أكثرهم فسادا هو اولمرت ثم ليبرمان ثم بيرتس . وزاد عدم الثقة في المؤسسة الامنية نفسها، إذ ان ٥٠٪ لا يثقون بالمرة او بنسبة قليلة او متوسطة بالجيش الاسرائيلي ، ويعتقد ٥٥٪ من الاسرائيليين في العام ٢٠٠٦ ان الدولة لا توفر لهم الامان بشكل كاف ، بينما كانت النسبة ٤٠٪ العام ٢٠٠٥ .

• مواصفات راسخة في الثقافة السياسية لقادة إسرائيل

يقول بروفسور أفيشاي برافرمان ، عضو الكنيست من حزب العمل : "ابناء جيلنا في إسرائيل خيبوا الآمال . . سكتوا عن تصرفات داخلية بعيدة عن الاخلاق . . الجيل الجديد يهرب من السياسة كما يهربون من وباء . يهاجرون وتقل الهجرة الى إسرائيل " . [٢١] ويقول ميني مزوز ، المستشار القضائي للحكومة : "هناك شعور ان الدولة انقلبت الى دولة فاسدة " . [٢٢] وربما هذا ما ردع ٨٠٪ من الشباب الصهيوني في إسرائيل عن التدخل في الحياة العامة في إسرائيل . ووصف اوري بورات ، كاتب وصحافي يميني بارز ، انه منذ ان أوجد شارون (شلة الضيعة (المزرعة)) تسلطت ثقافة الكذب ليصبح امرا عاديا يستعمله المواطن العادي .

برزت ثلاث مواصفات في الثقافة السياسية لزعماء اسرائيل العام ٢٠٠٦ ولم تكن غريبة عن ممارسات قيادات سابقة خلال تاريخ اسرائيل : الطعن من الخلف ، عدم احترام الالتزام والتعهد ، اللجوء الى التلاعب والابتزاز . الامثلة كثيرة من بينها : قيام شاؤول موفاز ، وزير الدفاع السابق ووزير المواصلات في حكومة اولمرت ومن حزبه ، بالتحريض على اولمرت ، وإتهام عمير بيرتس ، وزير الدفاع ، بأنه لا يفهم . ومع انه شريك في المسؤولية صرح موفاز ان قرار اولمرت بالهجوم البري في ١١ آب ٢٠٠٦ على لبنان ، هو مغامرة ، مصيبة ، بل جريمة قتل . [٢٣] وحين هاتف عمير بيرتس الرئيس الفلسطيني محمود عباس في محاولة لوقف قصف الصواريخ الفلسطينية على المستوطنات الاسرائيلية وعلى

---

١٩ هارتس ، ٢ تشرين الثاني ، ٢٠٠٦ .

٢٠ معاريف ، ٨ كانون الاول ، ٢٠٠٦ .

٢١ يديعوت احرونوت ، ١٢ كانون الثاني ، ٢٠٠٧ .

٢٢ يديعوت احرونوت ، ٢٥ تشرين الثاني ، ٢٠٠٦ .

٢٣ يديعوت احرونوت ، ١٥ ايلول ، ٢٠٠٦ .

رأسها مستوطنة سديروت حيث يسكن عمير بيرتس نفسه، عارضه اولمرت وقاطعه. وحين أنكر بيرتس انه تحدث عن "اشياء اساسية" مع ابي مازن، كذبه اولمرت، وحاول بهذا، اعتمادا على سماعه نص المكالمة التي ربما تم تسجيلها بواسطة وحدة التنصت الالكتروني كشف "كذب" وزير دفاعه.[٢٤] وقيام اولمرت بضم ليبرمان لحكومته ناقضا بذلك وعود قطعها بيرتس، شريك اولمرت الاساسي في الحكومة، على نفسه علنيا ليس الا طعنا في ظهر بيرتس. ولم يخف اولمرت موقفه السلبي من بيرتس حين صرح ان هذا الأخير يشكل اكبر خطر على استمرار وجود حكومته. وفي حلبة اخرى صرح بيني ايلون بعد ان تم إنتخابه رئيسا لحزب الاتحاد القومي والمفدال انهم لا يعترفون برئاسته. ولم يخف هذه الصفة كل من دان حالوتس، رئيس هيئة الاركان الاسرائيلي الذي استقال على اثر حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان، حين قال وبالحرف الواحد في جلسة الوداع امام لجنة الخارجية والامن في الكنيست: "أصعب وضع يكون به الطيار وهو في مهمته طيارا، حين يقوم الطيار المساعد الذي يجلس خلفه بإطلاق النار عليه غدرا". وسبق لرئيس هيئة الاركان الذي سبقه في المنصب، موشيه يعلون، الذي لم يعط فرصة اكمال اربع سنوات في مهمته، أن قال بأن السبب وراء اقالته من منصبه هو "أن ساحة العشب الاخضر في وزارة الدفاع في تل ابيب مليئة بالثعابين".[٢٥]

والامر ليس جديدا. فقد كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية العام ٢٠٠٦ جوانب مظلمة من تصرفات قادة اسرائيل التاريخيين عبر سنوات طويلة: ١) أمر بن غوريون بقتل موشيه نوفومايسكي، مؤسس مصانع البوتاسيوم في البحر الميت، الروسي الاصل، لمطالبته بأن تكون الدولة الجديدة العام ١٩٤٨ ثنائية القومية عربا ويهودا. ٢) أمر موشيه ديان حين شغل منصب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في الخمسينيات بكسر يدي الصحافي الاسرائيلي اوري افنيري، محرر مجلة هعولام هزيه (هذا العالم)، كي يتوقف عن الكتابة المعارضة لإنتهاك حقوق الإنسان.[٢٦] ٣) وقف مناحيم بيغن من وراء محاولة اغتيال مستشار المانيا الاتحادية كونراد اديناور في اذار ١٩٥٢، فقتل شرطيا المانيا بهدف منع دفع تعويضات المانية لإسرائيل.[٢٧] وفي اواخر شباط ٢٠٠٧ نشر في فيلم وثائقي عرضه التلفزيون الاسرائيلي (القناة الاولى) مع وجود شهود بالصورة والصوت ان الوزير الاسرائيلي بنيامين بن اليعازر ارتكب جريمة بعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧، قتل فيها ٢٥٠ جنديا مصريا بعد تسليمهم. وقد الغى زيارته لمصر في بداية اذار ٢٠٠٧ خوفا من اعتقاله هناك.[٢٨]

• مطالبة بتغيير نظام الحكم في إسرائيل

ساعدت حرب ال ٣٣ يوما على لبنان على كشف الفساد والخيبة من أداء القيادة في إسرائيل الامر الذي كثف المطالبة بتغيير النظام السياسي لكبح الارتباك والفشل ولزيادة الاستقرار بعد ان انتهت فترات رؤساء الحكومة في إسرئيل في

---

٢٤ يديعوت احرونوت، ٢٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٦.
٢٥ اقتبسه يوئيل ماركوس، هارتس، ١٦ شباط، ٢٠٠٧.
٢٦ هارتس ١ حزيران، ٢٠٠٦
٢٧ شهادة منفذ العملية، اليعازر سوديت، هارتس، ١٣ حزيران، ٢٠٠٦.
٢٨ مجمل الصحف العبرية ٥ اذار، ٢٠٠٧.

السنوات العشرين الماضية بأزمة، حيث تركزت جهودهم للبقاء في الحكم بينما تفاقمت الازمات في المجتمع، وأصبح الجيش في أزمة عميقة، وعامل الردع تضعضع.[٢٩]

منذ إقامة اسرائيل حتى ٢٠٠٦ تم تأليف ٣١ حكومة حيث لم يتجاوز معدل عمر كل حكومة السنتين. وقد زاد عدم الاستقرار منذ العام ١٩٩٦. وتبين ايضا انه كلما كانت الوزارات بحاجة الى رسم خطط طويلة الامد مثل وزارة البنية التحتية، زاد تغيير الوزراء فيها بشكل سريع. في استطلاع اجري في ٢٠٠٦ أشار اكثر من ثلثي الاسرائيليين إلى انهم مع تغيير جوهري لنظام الحكم في اسرائيل.

بذلت جهود في هذا الاتجاه تمخضت عن اقتراحات فردية واقتراحات مهنية قامت بها لجان رسمية. ونستعرض فيما يلي ابرز توصيات لجنة مجيدور، على اسم رئيس الجامعة العبرية التي ضمت ٧٣ قانونيا وعالما سياسيا، وعينها رئيس الدولة موشيه قصاب.

تعود اهمية هذه التوصيات إلى انها مهنية ورسمية وهناك مطالب متزايدة في إسرائيل لتبني مطالبها. ومن المتوقع ان تحدث تغييرا جوهريا في النظام السياسي في إسرائيل سيكون له مضاعفات على مستويات عدة وإن رفضت تبني النظام الرئاسي كما يطالب العديد. فعلى سبيل المثال، لو تم تبني هذه التوصيات سيقل عدد الاحزاب الصغيرة في اسرائيل وستحل محلها "كتل" سياسية كبيرة. ومن المتوقع ان ينخفض التمثيل العربي غير المرتبط بالاحزاب الصهيونية في الكنيست بشكل كبير، لان المناطق الانتخابية المقترحة سوف تشمل تجمعات عربية صغيرة لن تكون مؤثرة في صوتها. حددت اللجنة خمس عقبات في النظام السياسي الحالي تتوجب التغيير: انقسامات سياسية وعدم استقرار سياسي، عدم وجود ثقافة تحمل المسؤولية، عوامل غريبة تلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات، عدم وجود وسيلة ادارية لاتخاذ القرارات، عدم وجود وسائل ناجعة لمراقبة برلمانية على اعمال الحكومة، السلطة التنفيذية. ورفضت اللجنة، بعكس ما توقعه الكثيرون، النظام الرئاسي لأنه على حد قولها "يتطلب وجود شروط مسبقة مثل دستور وثقافة سياسية ملائمة".

من بين ابرز توصياتها:

- تقوية النظام البرلماني القائم عن طريق انتخاب نصف اعضاء الكنيست بواسطة انتخابات برلمانية شاملة (كما هو الوضع اليوم) والنصف الاخر يتم انتخابه بواسطة انتخابات مناطقية حيث ستقسم اسرائيل الى ١٧ منطقة انتخابية.
- رفع نسبة الحسم من ٢٪ كما هي اليوم الى ٥,٢٪.
- سيكون الترشيح بواسطة احزاب، وسيتم التصويت لنفس الحزب في بطاقة واحدة، سواء في الانتخابات العامة او في الانتخابات المناطقية.
- سيتم فصل حاد بين السلطات الثلاث. على سبيل المثال ١) سيتم اعتماد ما يعرف باسم القانون النرويجي حيث سيعين لكل عضو كنيست بديل مؤقت في حالة اصبح وزيرا او نائبا للوزير. وسيعود ليحتل محله في حالة استقالته من منصب الوزير او نائب الوزير. ٢) سيوضع حد لقوة قرار محكمة العدل العليا بحيث لا تستطيع الغاء قوانين تسن في الكنيست بسبب انها تخالف الدستور او القانون الاساسي. ٣) سيتم تحديد صلاحية

---

٢٩ انظر مقال بن كسبيت، معاريف، ٢٥ اب، ٢٠٠٦

الكنيست في اسقاط الحكومة، نزع الثقة منها، بحيث يتطلب موافقة ٦١ عضو كنيست على ذلك مع وجود تشكيلة حكومة بديلة ومع تعيين سبعة وزراء على الاقل.

- لن يزيد عدد الوزارات في الحكومة على ١٨ وزارة. وسوف يتم دمج العديد من الوزارات.
- سيتم اقرار ميزانية الدولة كل سنتين بدلا من اقرارها كل سنة كما يجري اليوم. وسوف لا تزيد بنود التعديلات على ١٠٠٠ بند.

• اقتراحات فردية لتغيير نظام الحكم

من جهة ثانية هناك افكار طرحت على الساحة السياسية الاسرائيلية عام ٢٠٠٦ وبالتحديد على اثر حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان، وحتى تم تقديم قسم منها كاقتراح قانون في الكنيست من بينها إقتراح أفيغدور ليبرمان الذي يطالب بنظام حكم رئاسي يتم به انتخابات منفصلة لرئيس الوزراء ولأعضاء الكنيست ويتحلى بفصل حقيقي بين السلطات الثلاث، وزيادة نسبة الحسم لتصل الى ١٠ بالمائة. وقد حاول الزام اولمرت بالموافقة على هذا الاقتراح مقابل دخوله الائتلاف الحاكم ودعم الحكومة الا انه تراجع عن هذا المطلب في اللحظة الاخيرة. وهناك إقتراح بروفسور افيشاي برافرمان الذي يطالب بنظام رئاسي وإختيار الوزراء على اساس مهني وانتخاب اعضاء الكنيست مباشرة عن طريق الناخب ليس بواسطة احزاب كما يتم اليوم لضمان علاقة قوية بين الناخب والمنتخب.

• ظاهرة غايداماك تكشف عجز الدولة

الفراغ التي تركه تقصير الحكومة في تقديم الخدمات الاساسية والمحافظة على امن المواطنين خلال حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان او في غزة، بالاضافة الى تكدس الاموال القادمة من خارج البلاد بشكل غير شرعي، مثل ما قام به الملياردير اركادي غايداماك نفسه حيث يواجه تهما جنائية في فرنسا وسيقدم للمحكمة بسبب تبييض اموال في إسرائيل، دفع غايداماك الذي يمثل ظاهرة جديدة على الساحة الاسرائيلية، لأن يدخل الميدان السياسي ليحصل على حصة من الكعكة او لوقف الاجراءات القضائية ضده.[٣٠] وصفت هذه الظاهرة بواسطة بروفسور داني غوتفاين، استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا، بانها ظاهرة خطيرة جدا حيث تكشف جليا عجز الدولة التي طالما تبجح البعض بإنجازاتها.[٣١]

اعلن غايداماك عن عزمه اقامة حزب جديد، وقرر في شباط ٢٠٠٧ إقامة محطة راديو واستقطب خيرة المذيعين في إسرائيل بتقديم اغراءات مادية كبيرة. بدأ غايداماك نشاطه بالاصل بأن هاجر الى اسرائيل بعد ان جمع اموالا طائلة من الاتحاد السوفييتي وافريقيا وفرنسا، ويبدو انه استطاع تبييضها لتصبح اموالا شرعية. بعد هجرته الى البلاد استطاع شراء فريق بيتار القدس المعروف بنزعاته اليمينية المتطرفة. وقدم مساعدات الى فرق مختلفة. وبعد نشوب الحرب انتهز غايداماك تقصير الحكومة في تقديم خدمات اساسية للمواطن الاسرائيلي وخاصة في

---

٣٠ اعلن عن تقديمه للمحاكمة في تل ابيب، "يسرائيلي" ٥ اذار، ٢٠٠٧.
٣١ مقابلة مع شلومو غينوسار، راديو هتسافون، ٢٤ تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

المناطق الشمالية والمحاذية لقطاع غزة وقدم الادوية والاكل والمسكن المؤقت وحتى تكاليف سفرهم الى قضاء رحلات استجمام في ايلات . وحظي بتأييد أعداد متزايدة من الإسرائيليين، ليس بالضرورة ان يكون اغلبهم من المهاجرين الناطقين بالروسية لدرجة ان آخر الاستطلاعات منحته ١٢ عضو كنيست، لو اجريت الانتخابات في آخر العام ٢٠٠٦ .

• فضيحة رئيس دولة إسرائيل

تعبيرا عن التدهور الاخلاقي الذي وصل اليه المجتمع الإسرائيلي تم توجيه تهم لموشيه قصاب، رئيس الدولة في إسرائيل وهو المواطن الاول فيها والمفروض ان يكون قدوة لكل مواطن، بإغتصاب منهجي وخيانة المنصب . وبعد اعلان المستشار القضائي للحكومة انه ينوي تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الدولة اعفي الرئيس من منصبه مدة ثلاثة اشهر حتى يتاح له اسماع موقفه امام المستشار القضائي للحكومة . وهناك مطالبة جدية بإقالته ليكون اول رئيس في إسرائيل يقال على خلفية اخلاقية . ولم تقتصر التهم على ما ذكر سابقا، فخلال محاولاته الدفاع عن نفسه برز انه ضعيف وكاذب . ففي احدى المناسبات عانقه رئيس المحكمة العليا في إسرائيل وفسر هذا بقوله "حتى لا يقوم رئيس الدولة بالانتحار" . ويرى أغلب الاسرائيليين ان رئيس دولتهم كاذب وطالبه ٦٢٪ من الاسرائيليين بالاستقالة .

لهذه الفضيحة تأثير سلبي على التثقيف السياسي في إسرائيل، حيث بدأ الكثير في التشكيك ببعض القيم والأخلاق في دولة اسرائيل التي طالما تشدق كثيرون بوجودها .

٦. الخارطة السياسية في إسرائيل- ٢٠٠٦

ابرز مركبات الخارطة السياسية في إسرائيل تشمل الاحزاب، قوتها الانتخابية وطبيعة العلاقات ما بينها . وسوف نتركز على اهم الاحزاب ونحلل اسباب التغييرات الاساسية التي حلت بها العام ٢٠٠٦ حيث شهد ظاهرة جديدة لافتة للانتباه: مركزة النظام الحزبي في إسرائيل بزيادة التهافت الحزبي نحو المركز بعد تذويب الفوارق بين الاحزاب وبروز دور رئيس الحزب، وفشل الظاهرتين معا في العدوان على غزة ربيع وصيف ٢٠٠٦ وفي حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان . بعد الانتخابات مباشرة نشب تناحر بين مجموعات داخل الحزبين الاساسيين في إسرائيل، كديما والعمل، ما ادى الى ضعف الحزبين، وتلاشت ثقة الجمهور بالاحزاب السياسية في النظام السياسي على انها اكثر المؤسسات فسادا، كما كشف استطلاع في تشرين الأول ٢٠٠٦ حيث لم تزد نسبة هؤلاء الذين يثقون بالاحزاب السياسية عن ١٣٪ .[٣٢] ولم تمض اربعة اشهر من اجراء الانتخابات في اذار ٢٠٠٦ حتى حدد اغلب الاسرائيليين ان المخرج هو إجراء انتخابات جديدة .

---

٣٢ هارتس، ٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٦ .

جدول (١)
نتائج الانتخابات والاستطلاع بعد انتهاء الحرب، آب ٢٠٠٦
(عدد المقاعد في الكنيست)

اسم الحزب	نتائج انتخابات اذار ٢٠٠٦	نتائج استطلاع آب ٢٠٠٦[٣٣]
كديما	٢٩	١٧
العمل	١٩	١١
الليكود	١٢	٢٠
يسرائيل بيتينو	١١	١٧
الأحزاب العربية	١٠	١٠
الاتحاد الوطني (المفدال وقوى يمينية متطرفة)	٩	٦
شاس	١٢	١٠
ميرتس	٥	٥
المتقاعدون	٧	٣
يهدوت هتوراه	٦	٥

• أبرز مواصفات التغيير

جدول (١) يبرز انخفاضا كبيرا في نسبة تأييد أحزاب كديما والعمل والمتقاعدين "غيل" والاتحاد القومي الذي يضم في صفوفه حزب المفدال واطرافا يمينية متطرفة مثل زعماء غوش ايمونيم، وزيادة في قوة حزبي الليكود ويسرائيل بيتينو. ودلت استطلاعات اجريت في اخر العام ٢٠٠٦ عن زيادة في هذ الاتجاه. ويعود السبب الاساسي الى فساد متفش لدى الزعامة السياسية في إسرائيل، وإلى خلافات وانقسامات في تلك الاحزاب وفشلها في القيام بدورها تجاه المواطنين كما تبين في حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان وعلى فلسطين وفقدان الثقة الشامل بالزعامة السياسية في إسرائيل. فعلى سبيل المثال حدّد ٧٤٪ من الاسرائيليين ان عمل اولمرت كرئيس وزراء (زعيم كديما) غير جيد. وأشار ٧٩٪ إلى ان عمل بيرتس كوزير دفاع (زعيم العمل) غير جيد. ولم يحصل اولمرت كرئيس حكومة الا على ثقة ١١٪ ولم يحصل بيرتس كمرشح لمنصب رئيس الحكومة الا على ثقة ١٪.

من جهة ثانية هناك زيادة مهمة في التأييد لحزب الليكود وحزب يسرائيل بيتينو حيث يمثل حزب الليكود حزب

---

٣٣ نشر الاستطلاع في يديعوت احرونوت، ٢٥ اب، ٢٠٠٦.

المعارضة الاساسي والبديل الملموس لحكم اسرائيل في نظر الناخبين. وتمثل زيادة التأييد لحزب يسرائيل بيتينو، وهو تجمع أصوات المهاجرين الناطقين بالروسية من وراء حزب واحد، تكرس خيبة امل هؤلاء من اندماجهم في احزاب اسرائيلية عادية منذ بداية هجرتهم في العقد الاخير من القرن العشرين. حصل زعماء احزاب المعارضة مثل نتنياهو (زعيم الليكود) على ثقة ٢٢٪ وحصل ليبرمان (زعيم يسرائيل بيتينو) على ١٨٪.

سوف نستعرض فيما يلي حالة عدد من الاحزاب الاساسية بتفصيل أكثر:

• حزب كديما

كانت إقامة حزب كديما سريعة وبدون تحضيرات اولية وبدون ايديولوجية حيث جمع اناسا يحملون مواصفات مختلفة واحيانا متناقضة وتم فيه التركيز على الزعيم وتصرفاته، الامر الذي جعله عرضة للضربات منذ بدايته، لذلك قيل في إسرائيل ولد حزب كديما مريضا. وبرز ضعف بنيوي في حزب كديما على اثر تغيب شارون وقدوم اولمرت وتجسد في حصول الحزب على ٢٩ مقعدا في انتخابات اذار ٢٠٠٦ بعد ان كان متوقعا ان يحصل على ٤٣ مقعدا بعد إقامته بواسطة أريئيل شارون. من بين ابرز اسباب نجاحه في انتخابات اذار ٢٠٠٦ ما يلي: ١) التأثير السياسي لشارون وخاصة على اثر انتهاجه استراتيجية تخويف الاسرائيليين وتعهد اولمرت بالسير على طريق شارون، ٢) تجمع اكثر من ١٥ عضو كنيست من حوله حين اقيم الحزب الامر الذي سهل التمويل المادي منذ البداية، ٣) شوق الاسرائيليين الى سلام وامن مع جيرانهم، عندما طرح عليهم خطة الانطواء التي تدعو الى انسحاب احادي الجانب من الضفة الغربية أيضًا مقابل سلام مع الفلسطينيين.

• أسباب تراجع التأييد لحزب كديما

دلت استطلاعات متعددة اجريت في الربع الاخير من العام ٢٠٠٦ على تدهور مستمر بمكانة حزب كديما بين الناخبين في إسرائيل. ففي ايلول ٢٠٠٦ حصل على ١٤ عضو كنيست مقابل ٢٩ مقعدا حصل عليها في انتخابات اذار ٢٠٠٦، ولم ير في زعيمه مناسبا لرئاسة الحكومة سوى ٧٪ من الاسرائيليين. [٣٤] وفي كانون الثاني ٢٠٠٧ انخفض التأييد ليحصل على ١٢ مقعدا في الكنيست. [٣٥]

من بين ابرز اسباب هذا الهبوط المفاجئ في فترة قصيرة:

– التناحر الداخلي: نجح شارون في اقامة حزب كديما وتعيين وتصنيف مرشحيه بنفسه كونه يمتلك شرعية المقيم والزعيم القوي. ولم يتحل اولمرت بهذه المواصفات حين تسلم الحزب بشكل مفاجئ وقام هو شخصيا، متوهما انه يستطيع فعل ما فعله شارون، بتوزيع المناصب والحقائب الحكومية، فبدأت النزاعات والصراعات. ونشب في البداية خلاف بينه وبين شاؤول موفاز الذي طالب بوزارة الدفاع ولم تتحقق مطالبه، وبينه وبين مئير شطريت الذي طالب بوزارة العدل ولم يأخذها. وانقسم الحزب الى مجموعات جميعها كانت تتربص باولمرت. يقول الصحافي بن كسبيت: [٣٦] هناك تمرد في صفوف كديما بواسطة ١٠ اعضاء كنيست يفكرون في إقامة حزب او

---

٣٤ يديعوت احرونوت، ٢٢ ايلول، ٢٠٠٦.

٣٥ هارتس، ١١ كانون الثاني، ٢٠٠٧.

٣٦ معاريف، ٨ ايلول، ٢٠٠٦.

العودة الى حزب الليكود. وزاد فشل الحكومة في حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان وعلى فلسطين، من حدة هذا الصراع. ولم يخف مئير شطريت انتقاده اللاذع لاولمرت حين اتهمه بعدم التشاور قبل اتخاذ ما اسماه بـ" خطوات مهمة في تاريخ اسرائيل ".[٣٧] وشن مئير شطريت هجوما كاسحا على حاييم رامون، وزير العدل، من المقربين لاولمرت، بعد توجيه تهم لرامون بالتحرش الجنسي وصفت بانها حبل مشنقة وطعن من الخلف.[٣٨] وبعد يومين من انعقاد اول جلسة لمجلس كديما، بعد سنة من اقامة الحزب، شن شاؤول موفاز هجوما كاسحا على اولمرت واتهمه بالفشل في إدارة الحرب، ووصل الامر الى اتهامه بقتل جنود اسرائيليين بلا مبرر حين امر بالهجوم البري في لبنان في ١١ آب ٢٠٠٦ [٣٩] ولمح موفاز إلى انه سوف يترك كديما حين قال ان الليكود هو بيت لا يمكن تركه.[٤٠] بالمقابل هدده اولمرت بتعيين إيهود باراك وزيرا للدفاع رغم معرفته ان ذلك قد يكون سببا ملموسا لانشقاق موفاز عن حزب كديما.

- هشاشة البناء التنظيمي: البناء التنظيمي لحزب كديما كان ضعيفا منذ البداية حيث لا توجد أيديولوجية تجمع أعضاءه لأن ابرز عوامل إقامته هي حسابات شخصية. ولا توجد فروع للحزب ولم يكن تجنيد اضافي لأعضاء الحزب الذين بلغ عددهم ١٥ الفا، وهذا ما سيؤدي وفق توقعات الكثيرين لإضمحلال الحزب وربما لإندثاره.[٤١] وتجسد الضعف الإداري في فشل المسؤولين في عقد مؤتمر عام للحزب حتى بعد مرور أكثر من عام على تأسيسه. وقال نشيط في الحزب ورئيس سلطة محلية: " لا توجد عندي نية لتقديم المساعدة، أنا لا اعرف فيما اذا ستستمر كديما في الوجود حتى الانتخابات القادمة ".[٤٢] ووصف أحد الوزراء الحزب قائلا إن كديما مجهول كبير.. لا يوجد احد يدير الأمور وهناك تجاهل لكثير من الفئات الاجتماعية والشخصيات التي دعمت كديما وكان لها دور في نجاح الحزب مثل ١٠٠ رئيس سلطة محلية أعلنوا انضمامهم الى كديما. بما ان البناء التنظيمي اساسي لنجاح كل حزب، فإن هذه الهشاشة تجعلنا نستشرف ان مصير كديما لن يكون مخالفا لحزب شينوي الذي حمل مواصفات مشابهة الى حد كبير.
- أولمرت ليس لديه مواصفات قيادية: كسب اولمرت شرعية بسبب كونه ظلا لشارون وليس من تأييد الناخبين له. ففي الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود قبيل انسحاب شارون منه، حصل اولمرت على المرتبة ٣٣. ولم يعرف بقدراته الادارية في الكثير من المناصب التي تحلى بها من قبل. وممارساته الفاشلة في حرب غزة وفي فرض ما التزم به للناخب بخطة الانطواء على اعضاء حزبه وفشله بحرب لبنان في صيف ٢٠٠٦ تمثل شخصية ضعيفة، غوغائية تقاد من قبل الاجهزة الامنية كذيل لها، وغالبا ما تذرع بالقول الشهير الذي حاول الدفاع به عن فشله اثناء الحرب " انني لم ارفض خطة عرضت علي من قبل الجيش ". ويعلق الصحافي أمير اورن على هذا التصريح

---

٣٧ معاريف، ١٠ كانون الثاني، ٢٠٠٧.
٣٨ يديعوت احرونوت، ٢٨ اب، ٢٠٠٦.
٣٩ يديعوت احرونوت، ١٥ ايلول، ٢٠٠٦.
٤٠ معاريف، ٢٥ اب، ٢٠٠٦.
٤١ بالمقارنة يتحدثون في حزب الليكود عن اكثر من ٢٠٠ الف عضو، ويتحدثون في حزب العمل عن اكثر من ١٠٠ الف عضو.
٤٢ هارتس، ٢٢ اب، ٢٠٠٦.

قائلا: "اولمرت يختبئ بهذا القول وراء ظهر الجيش. في الوقت التي يجب عليه قيادة الجيش لخدمة المصلحة الوطنية."[٤٣] وكمثال على ضعف موقفه تم وصفه بأنه صاحب اللون الشاحب حيث يخطب بعصبية ويدخل في متاهات.[٤٤]

– تأثير الحرب سلبيا على حزب كديما: يبدو ان لحرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان وفشل اسرائيل في تحقيق مكاسب تأثير كبير على مجرى الامور في إسرائيل في المستقبل القريب والبعيد وبالتالي على حزب كديما الحاكم. حتى بدايتها حاز اولمرت، رئيس كديما، على تأييد ٧٥٪ من اليهود في اسرائيل وبعد انتهائها انخفضت شعبيته في اب ٢٠٠٦ الى ٤٨٪. وطالبه ٦٣٪ من الاسرائيليين ان يستقيل.[٤٥] وعلى اثر الحرب دخل الحزب في متاهات عدة ووصفته الصحافية البارزة سيما كدمون بانه يشبه سفينة تغرق.[٤٦] يقول شاؤول موفاز "تصوروا كيف يكون حالنا لو انتهت الحرب بشكل يختلف. اين سيكون حزب كديما واين تكون اليوم دولة اسرائيل؟"[٤٧] يقول بروفسور زئيف شتيرنهل، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، ان ما يقوم به اولمرت على اثر حرب لبنان الثانية سوف يلحق الضرر الكبير بالنظام السياسي في إسرائيل، يقلل من قيمة الحزب السياسي الذي كان يلعب دورا مهما في حسم الصراعات في إسرائيل.[٤٨] وما زاد من أزمة اولمرت انه لم يفشل فقط في الساحة العسكرية وإنما فشل في تقديم الخدمات الاساسية (مسكن، أمن، مأكل ومشرب) لاكثر من مليون اسرائيلي تشردوا او دخلوا الملاجئ.

– سوء ادارة في الائتلاف الحاكم: لم يكن الائتلاف متراصا ومترابطا بشكل صحيح وفق معايير وضوابط متفق عليها. يعود السبب في هذا الى ضعف رئاسة الحزب الحاكم وضعف الحزب نفسه الذي وصفه الصحافي غدعون سامت بحزب وهمي.[٤٩] وكتب الصحافي اليميني في إسرائيل اوري بورات حول كديما ما يلي: "منذ تولي اولمرت زعامة كديما يعمل في التعيينات. قبل الانتخابات عين ورتب قائمة اعضاء الكنيست وبعد الانتخابات عين ورتب وحده الوزراء. ولأن الايديولوجيا في حزب كديما هي توزيع كراس يستطيع موزع الكراسي ان يحظى بقوة الزعيم الاوحد تماما مثل تشاوشيسكو".[٥٠] وفي بداية ايلول تلقى اولمرت ثلاث صفعات ساعدت على اضعاف موقعه: ١) قرر حزب المتقاعدين عدم التعاون مع حزب كديما في الكنيست، وهو مؤشر على ضعف الحكومة، ٢) صوتت لجنة الخارجية والامن في الكنيست على المطالبة بان يشكل اولمرت لجنة تحقيق رسمية، ٣) رفض المستشار القضائي للحكومة شرعية مشاركة كل من الجنرال يديديا يعاري والجنرال دافيد عبري في لجنة أدموني التي عينها اولمرت للتحقيق في الحرب. وفيما بعد تراجع عنها.

– عدم وجود اجندة سياسية واضحة للحكومة: بسبب عدم وجود اجندة سياسية للحكومة ارتسمت الصورة النمطية

---

٤٣ هارتس، ٥ اب، ٢٠٠٦.
٤٤ كان خطابه في "مؤتمر الجليل، ٢٠٠٦" الذي حضره كاتب هذه السطور في مستوطنة كرمئيل، في ٢١ تشرين الثاني، ٢٠٠٦ مثالا على ضعفه.
٤٥ يديعوت احرونوت، ٢٥ اب، ٢٠٠٦.
٤٦ يديعوت احرونوت، ٢٥ اب، ٢٠٠٥.
٤٧ يديعوت احرونوت، ١٥ ايلول، ٢٠٠٦.
٤٨ هارتس، ٣٠ اب، ٢٠٠٦.
٤٩ هارتس، ٣٠ اب، ٢٠٠٦.
٥٠ يديعوت احرونوت، ١ ايلول، ٢٠٠٦.

ان حزب كديما خدع الناخب الاسرائيلي الامر الذي يقلل الثقة والمصداقية لحزب كديما . على سبيل المثال تصريح اولمرت امام لجنة الخارجية والامن في الكنيست في ٤ ايلول ٢٠٠٦ انه قام بتجميد خطة الإنطواء التي كانت أساسا لانتخاب حزب كديما على اثر معارضة شديدة من اعضاء من حزب كديما، بعد ان صرح في ١٠ تموز ٢٠٠٦، خلال الحرب، ان "نتائج الحرب في لبنان سوف تكون اساسا لتطبيق الخطة"، يمثّل طعنا بالناخب ويقضي على الاجندة السياسية لحكومته التي قد تدخل الدولة في متاهات . امثلة عينية : حين صرح أفي ديختر انه يوافق مقابل سلام مع سورية على الانسحاب من الجولان، عارضه اولمرت ووزير ماليته ابراهام هيرشزون . وقام الاخير، كرد فعل، بشراء منزل في الجولان . [٥١] وينقسم وزراء الحزب حيال خطة الانطواء الى اربعة معسكرات : شطريت وبيريس يعارضانها لانها لا تتحدث عن اتفاق مع الفلسطينيين، ديختر يطالب بإخلاء المستوطنات وبقاء الجيش فيها، بويم وعزرا يعارضانها لعدم جدواها في إحلال السلام، واولمرت وليفني ورامون يدعمونها لأنها تدعو لانسحاب وموافقة دولية تضمن حدودا امنة .

- مخالفات قانونية للكثير من زعماء كديما : اتهام اولمرت ووزير العدل رامون ووزير المالية هيرشزون وعضو الكنيست تساحي هنغبي، رئيس لجنة الخارجية والامن، والتحقيق مع داليا ايتسيك، رئيسة الكنيست من حزب كديما المتهمة بالحصول على رشاوى من الثري اليهودي حاييم سابان[٥٢] ومع عضو الكنيست أفيغدور يتسحاكي، رئيس الائتلاف الحاكم، بتهمة تقديم تقارير مزيفة لسلطات الضرائب وهم من ابرز زعماء كديما، يعتبر ضربة قاسمة لحزب كديما . ويرى الكثير من الاسرائيليين ان حزب كديما قد فقد المبرر الاخلاقي لوجوده . وهذا صحيح حيث انهم يشكلون قادة الصف الاول في حزب كديما .

محاولات البقاء بكل ثمن على الساحة السياسية

رغم توقع الكثير بأن تسقط حكومة اولمرت حتى تشرين الأول ٢٠٠٦ الا انها ما زالت تصارع من اجل البقاء . [٥٣] ويعود استمرار وجودها الى السير في استراتيجية البقاء المكيافيلية التي ترتكز على : ١) افتعال حوادث داخلية ومحاولة التركيز على الأخطار من الخارج مثل "الخطر النووي الايراني" وتضخيم الخطر الفلسطيني، ٢) المراوغة، ٣) صرف اموال عامة طائلة بدون حساب، ٤) انتهاج اسلوب التمسكن وطلب الاستغاثة، ٥) ضم احزاب الى الائتلاف لضمان استمرار اغلبية في الكنيست مثلما حصل مع حزب يسرائيل بيتينو بزعامة افيغدور ليبرمان في تشرين الأول ٢٠٠٦ رغم معارضة حزب العمل، الحليف الاساسي في الحكومة، في إطار الجهود المستميتة للتشبث بالحكم ومواجهة التحديات السياسية الصعبة التي سيواجهها اولمرت بعد وقف اطلاق النار وانتهاء الحرب . [٥٤] أبرزت هذه المحاولات زعماء كديما بتشبثهم بالحكم مهما كانت الأساليب المتبعة، وهذا ما افقدهم البعد الاخلاقي في التعامل مع الاخرين .

---

٥١ يديعوت احرونوت، ٢٢ اب، ٢٠٠٦ .
٥٢ مع ان المستشار القضائي للحكومة قد اقر عدم الاستمرار في التحقيق في قضية داليا ايتسيك الا ان بداية التحقيق واستمراره مدة طويلة قد خلق الانطباع ان ايتسيك من بين القادة الفاسدين في اسرائيل .
٥٣ تفاصيل اكثر عن الجريمة التي قام بها اولمرت انظر مقال اري شفيط، هارتس، ١٧ اب، ٢٠٠٦ .
٥٤ معاريف، ١١ اب، ٢٠٠٦ .

في محاولة يائسة للمحافظة على حزب كديما طلبت داليا ايتسيك، رئيس الكنيست، في بداية ايلول ٢٠٠٦ من رؤساء الاحزاب في الكنيست، ما عدا الاحزاب العربية، الانضمام الى حكومة طوارئ بسبب الاخطار المحدقة بإسرائيل على حد قولها. وهناك من يعتقد ان شن الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ كان مغامرة من اولمرت من اجل التشبث بالحكم بعد فشل خطة الانطواء والتصارع داخل حزبه. لكنه لم يكن يتوقع انه سوف يفشل في الحرب ايضا. يقول الصحافي دافيد طال إنه يجب طي خطة الانطواء بعد فشل الانسحاب الاحادي.[٥٥]

مخرج للأزمة: وحدة مع الليكود أو مع حزب العمل

على اثر ما ورد اعلاه حول عوامل ادت الى ضعف حزب كديما لم يعد امام زعماء كديما الا خيارين: الاتحاد مع حزب الليكود او الاندماج مع حزب العمل او قسم منه.

حول الانضمام الى حزب الليكود، هناك من يعتبره التطور الطبيعي الوحيد رغم صعوبات قد يواجهها البعض منهم بسبب الخلافات والتناحرات والصراعات والشعور بالانتقام. بهذا نستطيع تفسير نشاطات يقوم بها اعضاء كديما حول عودتهم الى الليكود ويقف على رأسهم شاؤول موفاز. يرى الكثير من قادة حزب كديما من بينهم شمعون شوشان، رئيس مجلس منطقة موديعين، ميخائيل فيدل، رئيس فرع الرملة ونيسيم غزلان، رئيس بلدية بئر يعقوب، ان عليهم العودة الى حزب الليكود تحت زعامة شاؤول موفاز لأن هذا التطور، على حد قولهم، يمنع الضياع. واجتمع موفاز في منتصف آب ٢٠٠٦ مع حوالي ١٥ نشيطا مركزيا من كديما والليكود للعمل على اعادة "اللحمة من جديد".[٥٦]

أما التحالف مع حزب العمل او قسم منه على اثر الانتخابات التمهيدية التي سيجريها حزب العمل في ايار ٢٠٠٧ فهو امر ممكن وخاصة ان هناك انباء تتسرب عن تقارب بين اولمرت وباراك حيث ينافس الاخير على زعامة حزب العمل ومن المتوقع ان ينفصل عن الحزب مع مجموعة من الاعضاء فيما اذا نجح عمير بيرتس في الاحتفاظ بزعامة حزب العمل. تسربت في شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ انباء عن اجتماعات سرية بين اولمرت وباراك بغية اقامة حزب مشترك يشمل كديما والعمل.

نرجح حدوث الاحتمال الاول، أي فشل كديما واندثارها عن الساحة الإسرائيلية تماما كما حدث مع حزب شينوي. وقد تساعد العلاقة التاريخية لأغلب أعضاء كديما مع الليكود، الذي يزداد شعبية بين الناخبين الاسرائيليين على اثر فشل كديما في حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان وفلسطين في العودة الى حزب الليكود. وقد يساعد انقسام حزب العمل كلا من شمعون بيريس وحاييم رامون وداليا ايتسيك للعودة الى الجناح المقبول عليهم في حزب العمل، وعلى الاغلب ان يكون هذا الذي سيتزعمه باراك او عامي ايالون، وليس الآخر الذي سيتزعمه عمير بيرتس.

• حزب العمل

منذ اليوم الاول لانتخاب عمير بيرتس رئيسا لحزب العمل، بدأ التناحر داخل الحزب بين مجموعتين: مجموعة مؤيديه واغلبهم من اليهود الشرقيين ومن اعضاء حزب "عام ايحاد" الذي اسسه عمير بيرتس، ومجموعة معارضيه

---

٥٥ انظر مقال مازال معلم، هارتس، ١٦ اب، ٢٠٠٦.
٥٦ معاريف، ٢٢ اب، ٢٠٠٦.

من بينهم القيادة الإشكنازية التقليدية لحزب العمل. وأثبت بيرتس لمعارضيه في الحزب في ادائه في حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان وفي حرب غزة ٢٠٠٦ أنه كان فاشلا، مما زاد الهجوم عليه من مختلف الجهات حيث ظهر بنظرهم انه غير كفؤ لتولي منصب رئيس الحكومة او منصب وزير الدفاع. ولم يدرك بيرتس ان تركيزه على انه زعيم لكافة الاسرائيليين زاد من رؤيته انه زعيم يهودي شرقي.[٥٧] يقول الباحث يوفال عبري: حاول بيرتس قبر الشيطان الطائفي وإبراز نفسه على انه قائد لكل الاسرائيليين وانتهى الامر بنتيجة عكسية. شرقيته قد لاحقته اينما ذهب. وانتقد مؤيدوه ان معارضيه ابرزوا كونه شرقيا عن اصرار مسبق.[٥٨] وتوصل الصحافي غدعون ليفي الى ان الانتقادات الموجهة ضد عمير بيرتس، ومن ضمنها وصفه بالغباء على اثر مشاهدته مناورة عسكرية وناظوره مغطى من الامام في شهر شباط ٢٠٠٧ وطباعة الصورة على الصفحات الاولى من الصحف العبرية الاكثر انتشارا، ترجع بالاساس الى كونه شرقيا من مراكش.[٥٩]

بعد ان خلق فوز عمير بيرتس زخما عند الإسرائيليين في الشهر الاول بدأ انهيار التأييد بعد ذلك وبشكل تدريجي.

حزب مأزوم

واجه حزب العمل العام ٢٠٠٦ أزمة قيادية حيث لم يعترف الكثير من زعامة الحزب بالحسم الديمقراطي حين نجح عمير بيرتس في رئاسة الحزب في تشرين الأول ٢٠٠٥. وساعد على تفاقم الازمة قبول عمير بيرتس منصب وزير الدفاع وفشله في حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦ او في الحرب مع الفلسطينيين. برهان على حدة الازمة هو حجم الانخفاض في تأييد الناخب الاسرائيلي. فقبل الانتخابات في آذار ٢٠٠٦ دلت استطلاعات رأي على ان الحزب قد يحصل على ٢٧ مقعدا، وفي الانتخابات حصل على ١٩ مقعدا في الكنيست. وفي نهاية العام ٢٠٠٦ انخفض تأييد الحزب من ١٩ عضو في الكنيست الى ١٠[٦٠]، واعتقد ٧٤٪ من الاسرائيليين في نهاية آب ٢٠٠٦ ان على عمير بيرتس الاستقالة من وزارة الدفاع ولم يوافق على انه ملائم لإشغال وزير دفاع سوى ٣٪ من الاسرائيليين.[٦١] ولم ير به مناسبا لإشغال منصب رئيس الحكومة (حيث نافس في انتخابات آذار ٢٠٠٦ لإشغال هذا المنصب) سوى ١٪ من الإسرائيليين.[٦٢]

من بين أبرز مواصفات هذه الازمة:

١) تفاقم الصراع الطائفي بين الشرقيين والإشكناز داخل حزب العمل وفي إسرائيل بشكل عام لم يسمح في العام

---

٥٧ بحث اكاديمي اجري من قبل مجموعة "هوية ومكانة اقتصادية"، مركز فان لير، القدس. نشر عن البحث في صحيفة معاريف، ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

٥٨ هذا ما يقوله لوبا الياف، احد زعماء حزب العمل التاريخيين، واشكنازي الاصل وممن دعموا عمير بيرتس لرئاسة الحزب. معاريف، ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

٥٩ هارتس، ٢٥ شباط، ٢٠٠٧.

٦٠ يديعوت احرونوت، ٢٠ تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

٦١ يديعوت احرونوت، ٢٥ اب، ٢٠٠٥.

٦٢ يديعوت احرونوت، ٢٢ ايلول، ٢٠٠٦.

٢٠٠٦ ان يترأس الحزب يهودي شرقي ألا وهو عمير بيرتس الذي يعود الى اصل مغربي . فبعد انتخاب بيرتس رئيسا للحزب بدأت العداوة تتفاقم داخل الحزب، قسم عارضه وانسحب ليقيم حزب كديما مثل شمعون بيريس وداليا اتسيك وحاييم رامون، وقسم بقي في الحزب يعمل على الإطاحة به ومن ابرزهم ايهود باراك . احتدام الصراع بين الاطراف وصفته الصحافية سيما كدمون في نهاية العام ٢٠٠٦ بما يلي : "لا يوجد رئيس لحزب العمل . إنه حزب مكون من مليشيات مكونة من أناس لا يقدرون عمير بيرتس . . يصفونه بأنه رجل ميت يسير على قدميه" .[٦٣] دل استطلاع داخل الحزب في تشرين الاول ٢٠٠٦ على ما يلي :[٦٤] أ)اكثر من ثلث أعضاء الحزب لا يرون بحزب العمل يمثلهم، ب) ٧٥٪ يرون أن عمير بيرتس فاشل في عمله . وتطرق بيرتس نفسه الى حال حزبه حين قال : "ان ما أمر به اصعب ما واجهته في حياتي" .[٦٥]

٢) قيام عمير بيرتس بخطوات سياسية خاطئة بنظر الكثير ممن دعموه وذلك للمحافظة على كرسيه . مثلا شكل قراره البقاء في الحكومة بعد إنضمام افيغدور ليبرمان موضوعا للانتقاد وصفه عامي ايالون، احد منافسيه، أنه "يخاف ولا يثق بنفسه وليست عنده تجربة ولا يعرف طرح السؤال الصحيح" . وعارضه لوبا الياف، من الزعماء التاريخيين لحزب العمل ومن الاشكناز الذين دعموه لرئاسة الحزب، في موقفه، وطالبه بالانسحاب من الحكومة والانضمام الى المعارضة . وانسحب أبراهام بورغ من حزب العمل . ووصفت الوزيرة السابقة، اورا نمير، بقاء بيرتس في حكومة تضم افيغدور ليبرمان بأنه يوم اسود . . . فيه بيرتس هدم كل شيء .[٦٦]

٣) فشل عمير بيرتس في وزارة الدفاع اتى بإنتقادات كبيرة للحزب، ابعد الكثير من الشخصيات من حوله وقلل من شعبيته على الساحة الاسرائيلية . إعترف انه لم يفهم إلا الشيء البسيط من هذه الوزارة وانه يخاف من كل تلفون يدق اليه .[٦٧] وظهر هذا جليا في سياسة بيرتس الشديدة تجاه الفلسطينيين حين وافق على شن حرب على غزة، دمرت البنية التحتية، وفشل فيها . وفشل ايضا في إدارة حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦ . على اثر هذا طالب ٧١٪ من الاسرائيليين في تشرين الأول ٢٠٠٦ بيرتس بالاستقالة من وزارة الدفاع . ومع الوقت زادت الهوة بينه وبين من احاط به وأيده حين فاز في انتخابات الحزب . ذكر تقرير صحافي انه قبل خمسة اشهر نظر كتاب وفنانون، رجال اكاديميون وصحافيون، رجال اعمال وزعماء عمال الى بيرتس على انه القائد الذي سيغير اجندة المجتمع الاسرائيلي . اليوم على اثر الحرب أصبح وضعه يرثى له واصبح هدفا لكل من يريد ان يعبر عن غضبه .[٦٨] يقول بروفسور اريئيل روبنشتاين، الفائز بجائزة اسرائيل في الاقتصاد : "ليس فقط ان املي قد خاب من عمير بيرتس، ولكن أملي خاب من نفسي، لان نظام التقييم عندي لم يعمل بشكل صحيح" . الشاعر الإسرائيلي نتان زاخ، الذي كان من كبار مؤيدي بيرتس، عبر عن خيبة امله من بيرتس ووبخه على اثر مجزرة قانا الثانية .

٤) نقض بيرتس الكثير من الوعود التي قطعها على نفسه . وقد زادت أزمته على اثر نشر "تقرير الفقر" في اسرائيل

---

٦٣ يديعوت احرونوت، ٢٧ تشرين الأول، ٢٠٠٦ .
٦٤ معاريف، ٢٧ تشرين الأول، ٢٠٠٦ .
٦٥ مقال للصحافي نداف أيال ، نشر في صحيفة معاريف، ٢٧ تشرين الأول، ٢٠٠٦ .
٦٦ معاريف، ٢٦ تشرين الأول، ٢٠٠٦ .
٦٧ يوسي فيرتر، هارتس، ٧ تموز، ٢٠٠٦ .
٦٨ هارتس، ١ ايلول، ٢٠٠٦ .

حيث كشف زيادة منقطعة النظير في نطاق الفقر في إسرائيل. وحين طلب بيرتس زيادة ٢ مليار شيكل لوزارة الدفاع رفض تأييده كل من عضوة الكنيست شيلي يحيموفيتش وعضو الكنيست أفيشاي برافرمان، عضوا اللجنة المالية في الكنيست، الامر الذي حدا به لتغييرهما مؤقتا حتى تصادق اللجنة على طلبه. واعتبر امتناع بيرتس عن التصويت في المجلس الوزاري على اقتراح ميزانية ٢٠٠٧ بعد ان حقق زملاؤه الوزراء من حزب العمل انجازات ملموسة تحقيقا لمطالبهم (قام اولمرت بهذه الخطوات حتى يوقع بين الطرفين) تصرفا خاطئا وصفه قسم من زملائه بأنه تصرف غبي.[٦٩] وعقب على ذلك بنيامين بن اليعازر، وزير من حزب العمل في حكومة اولمرت، بالقول: "لو انسحب الحزب من الحكومة واقيمت انتخابات الآن لحصل حزب العمل على ٦ مقاعد".[٧٠]

٥) تظهر شخصية بيرتس في وسائل الاعلام الاسرائيلية بأنه انسان ساذج، متردد، مثير للسخرية وكأنه يعيش في عالم آخر. في نهاية الحرب طالب ببدء المفاوضات مع سورية بغية التوصل الى سلام ولم تمض عدة ايام حتى تراجع عن هذا الموقف.[٧١] عند المهاجرين الروس الذين يشكلون حوالي خمس سكان اسرائيل يذكرهم شاربه بالزعيم السوفييتي ستالين الذي تميز بالعنف والارهاب. ويرى البعض انه بقبوله منصب وزير الدفاع وقع في فخ نصبه له اولمرت حيث اراد الاخير تحقيق ما يلي: تشكيل ائتلاف حاكم مع حزب العمل، تعيين صاحبه ابراهام هيرشيزون في منصب وزير المالية، وإفشال بيرتس. وصف أحد زعماء حزب العمل الكبار حالة بيرتس بالكلمات التالية: "هناك الكثير من الخربطة.. وقد فقد الثقة بنفسه".

المخرج: الاستقالة أو الإقالة

يظهر ان المخرج من هذه الازمة هو إما استقالة بيرتس او اقالته من رئاسة حزب العمل واعتلاء قائد اشكنازي يأخذ بعين الاعتبار المطالب الاساسية الخاصة لليهود الشرقيين والمهاجرين الناطقين باللغة الروسية والمواطنين العرب. ويمكن الجزم ان هذا هو الطريق الوحيد لنجاح حزب العمل في المستقبل. والاخبار عن قيام بيرتس بتجنيد ٢٥ الف عضو في حزب العمل لتأييده في الانتخابات القادمة في أيار ٢٠٠٧ او حصوله على اصوات كثيرة بين الاعضاء العرب على اثر تعيينه غالب مجادلة وزيرا في حكومة اولمرت قد تساعده على البقاء في رئاسة حزب العمل، رغم استطلاعات اجريت في بداية آذار ٢٠٠٧ تدل على تفوق كل من ايالون وباراك، لكنها سوف تزيد احتمالات انشقاق الحزب بشكل نهائي ليفقد مكانته التاريخية. فما ان اعلن عن انتخابات داخلية لرئاسة حزب العمل في شهر ايار ٢٠٠٧ حتى عاد التأييد لحزب العمل في الاوساط الشعبية الى ما كان عليه على اثر الانتخابات في آذار ٢٠٠٦[٧٢]،

المطالبة بإستقالته واسعة وعلى عدة اصعدة، فمنهم من يطالبه بالإستقالة من رئاسة الحزب، ومنهم من يطالبه

---

٦٩ هارتس، ١٥ ايلول، ٢٠٠٦

٧٠ معاريف، ٦ ايلول، ٢٠٠٦

٧١ هارتس، ٢٢ اب، ٢٠٠٦

٧٢ الاستطلاعات حول تفوق ايالون وباراك نشرت في ٥ اذار، ٢٠٠٧ بواسطة الصحف يديعوت احرونوت ومعاريف، إلا انها تذكر القارئ بما حدث قبل انتخابات تشرين الأول، ٢٠٠٥ حين اشارت الاستطلاعات الى تفوق شمعون بيريس على عمير بيرتس، الا ان النتيجة قد عكست جميع تلك الاستطلاعات.

بالاستقالة من وزارة الدفاع، ومنهم من يطالبه بالاستقالة من المنصبين. أمثلة على هذه المطالب التي تملأ وسائل الاعلام في إسرائيل: طالب الصحافي ابراهام تيروش عمير بيرتس بالاستقالة من وزارة الدفاع ومن زعامة حزب العمل بسبب ارتكابه اخطاء فادحة.[٧٣] ويقول الصحافي يوئيل ماركوس: ضاع حزب العمل بعد تنازله عن الموضوع الاجتماعي وانتخاب عمير بيرتس رئيسا.[٧٤] وتقول الصحافية سيما كدمون ان عمير بيرتس وحزب العمل على وشك الاختفاء من الساحة السياسية في إسرائيل.[٧٥] والسؤال المطروح الآن: هل سيقبل بيرتس بنهاية سياسية كهذه؟ حياته السياسية تشير الى انه عنيد ولن يقبل مثل هذا حتى لو انقسم الحزب وعاد ليرأس حزبا صغيرا كما كان الوضع حين انسحب قبل عدة سنوات وأقام حزب "عام ايحاد". وما يقوي هذا الاتجاه هو الاعتقاد السائد في اوساط مجموعات من حوله انه سيقيم "عام إيحاد" من جديد ولكن سيزيد عدد اعضائه في الكنيست اكثر من ٣ اعضاء، وهذا يكفيه، او سيستمر في قيادة حزب العمل ولو نقص عدد اعضائه في الكنيست اقل من ١٩ عضوا كما هو الوضع على أثر انتخابات ٢٠٠٦.

• حزب الليكود

بعد ان حظي في انتخابات ٢٠٠٣ بحصة الأسد من المقاعد (٤٠ مقعدا) حصل في انتخابات آذار ٢٠٠٦ على ١٢ مقعدا. وعلى اثر انتهاء الحرب بدأ حزب الليكود يتابع زيادة قوته على الساحة الاسرائيلية بسبب فشل كل من احزاب المركز واحزاب اليسار ليصل التأييد لو حدثت انتخابات في نهاية العام ٢٠٠٦ الى ٢٩ مقعدا. ويحاول نتنياهو في الاشهر الاخيرة من العام ٢٠٠٦ استقطاب جنرالات من الجيش الى جانبه من بينهم شاؤول موفاز وموشيه يعلون. وقد حافظ مصوتو حزب الليكود على مواقفهم التي سبقت الانتخابات.[٧٦] يعرف الكثير من الاسرائيليين ان التوجه الآن بعد ان تم تجربة وفشل كافة الاحتمالات، سيطرة اليسار والوسط واليمين، ان تبدأ فترة جديدة بتحالف اليمين مع المركز بقيادة حزب الليكود.

دل استطلاع اجري في تشرين الأول ٢٠٠٦ على أن اكثرية تبلغ ٢٩٪ من الإسرائيليين يؤيدون ان يكون بنيامين نتنياهو رئيسا للحكومة في اسرائيل. حدد نتنياهو ان شعبيته في ازدياد وانه بدأ يعد الخطط للعودة الى سدة الحكم في اسرائيل. وخاصة ان حزب الليكود يحظى بتأييد شعبي وصل الى ٢٢ مقعدا بزيادة ١٠ مقاعد من نتائج انتخابات اذار ٢٠٠٦.[٧٧]

مع هذا ما زال الحزب يعاني من ازمة قيادية تبرز في شخصية نتنياهو وتتجسد في ترك الاف الاعضاء صفوف الحزب. ويرى قسم من حزب الليكود ان ترك حزب الليكود بحوالي ربع الاعضاء ليصل في آب ٢٠٠٦ فقط الى ١٠٣ آلاف عضو، يبرز فشل نتنياهو في تحمل مسؤولية قيادة هذا الحزب. وقد بلغ عدد الاعضاء في الحزب زمن الانتخابات حوالي

---

٧٣ معاريف، ٦ ايلول، ٢٠٠٦.
٧٤ هارتس، ٢٢ اب، ٢٠٠٦.
٧٥ يديعوت احرونوت، ٢٥ اب، ٢٠٠٥.
٧٦ هارتس، ١١ كانون الثاني، ٢٠٠٧.
٧٧ يديعوت احرونوت، ١٣ تشرين الأول، ٢٠٠٦.

١٢٨ الف عضو . فقط للمقارنة وصل عدد اعضاء الحزب زمن اريئيل شارون إلى حوالي ٣٠٠ الف عضو . [٧٨]
مع هذا هناك توقعات ان يعود الكثير من " خائبي الامل " من كديما الى حزب الليكود . وهناك دلائل تشير الى مثل هذا التحول في إسرائيل . [٧٩]

• حزب ميرتس

مع ان زعماء حزب ميرتس برئاسة يوسي بيلين حاولوا خلق صورة عند الاسرئيليين انهم حزب يسار–مركز حين سعوا إلى احتواء جماعات متدينة يهودية، الا انهم فشلوا في هذا فشلا ذريعا وذلك لإنعدام الفوارق بين الاحزاب بشكل عام، الأمر الذي خلق بلبلة لم تشهدها اسرائيل منذ سنوات طويلة . قال يوسي سريد، زعيم سابق لميرتس، ان ما كان يؤمن به اصبح اليوم هو ما يؤمن به حزب العمل تحت قيادة عمير بيرتس وحزب كديما تحت قيادة شارون . بالاضافة الى هذا يعزو العديد من زعماء ميرتس فشلهم في الانتخابات الى قيادة يوسي بيلين الذي انفصل عن حزب العمل بعد ان شغل منصب وزير العدل في حكومة ايهود باراك . وقال ران كوهن، من ابرز زعماء ميرتس التاريخيين، ان وجود يوسي بيلين على رأس الهرم في حزب ميرتس خطأ . الاحتمالات هو ان يقوم حزب ميرتس بالانضمام الى حزب العمل او قسم من حزب العمل إذا حدث انقسام في الحزب على اثر انتخابات أيار ٢٠٠٧، او ان يحافظ الحزب على قوته بسبب ميزات المصوتين له، حيث يعودون بالاساس الى اليهود الصهاينة الليبراليين اليساريين الذي لن يجدوا امامهم للتصويت بديلا آخر .

• حزب شاس

فاز حزب شاس في انتخابات اذار ٢٠٠٦ ب ١٢ عضو كنيست بعد ان حصل على ١٧ عضو كنيست عام ١٩٩٩ حين كان ارييه درعي زعيما للحزب . ومنذ عزله على اثر إدانته بجرائم اختلاس وفساد يواجه الحزب ازمة قيادية، الامر الذي قد يزيد من ضعف الحزب وانخفاض المصوتين له في الانتخابات القادمة . من بين العوامل التي قد تساعد على تضعضع مكانة حزب شاس ما يلي : ١) لم يحدد بعد زعيم بارز كريزماتي لقيادة الحزب . فبعد الاطاحة بدرعي تولى زعامة الحزب ايلي يشاي، الذي لا يملك كريزماتية . ويبرز في الفترة الاخيرة نجم وزير الاتصالات في وزارة اولمرت، ارييل اتياس، ليتولى قيادة الحزب . لكن تصرفاته العنجهية، كما يصفها بعض زملائه في الحزب، قد تسبب انسحاب العديد من القادة، وبالتالي قد يضعف حزب شاس . ٢) تواجه قيادات اساسية سابقة من حزب شاس تهم الفساد . ففي الوقت التي تجري محاكمة الوزير السابق شلومو بنيزري بتهم الفساد، وتجري محاكمة الحاخام الباز عوفر مدير مدارس " اور هحاييم " وهو من كبار زعماء شاس الدينيين، أدين عضوان سابقان في الكنيست من حزب شاس باختلاس الاموال . ٣) لا تظهر حركة شاس كحركة تغيير كاسحة في المحيط اليهودي الشرقي في إسرائيل كما وصفت نفسها عند انطلاقها في سنوات التسعين من القرن الماضي، وإنما حركة مسالمة تعمل على خدمة اعضائها وفي

---

٧٨ يديعوت احرونوت، ٢٠ اب، ٢٠٠٦ .
٧٩ هارتس، ٢٢ اب، ٢٠٠٦ .

امتصاص الضيق التي يعيشه الشرقيون في إسرائيل في السنوات الاخيرة .[٨٠] ٤) ضعفت قوة حزب شاس بسبب انهاء التعامل بقانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة الذي دعم التحزب الطائفي . ٥) ضعفت مكانة الحزب بسبب تزايد ملاحقة نشاطات الحزب غير الشرعية وإغلاق محطات اذاعية وصحف . ٦) فقد الحزب في السنوات الاخيرة التحكم في وزارات لها ارتباط مباشر مع الناخب في اسرائيل وعن طريقها يمكن التصرف بأموال طائلة لدعم نشاطاته مثل وزارة الداخلية ، وزارة الرفاه الاجتماعي ووزارة الاديان . ٧) الصورة النمطية لحزب شاس في السنوات الاخيرة هي انه حزب لا يلتزم بالوعود التي قطعها على نفسه . مثال : حدد ايلي يشاي ، زعيم حزب شاس ، ان حزبه لن تشارك في حكومة لا تعيد مخصصات الاولاد من جديد . لكنه انضم الى حكومة اولمرت بدون إقرار هذا الامر .

اعتمادا على هذا نستطيع القول انه إذا حافظ حزب شاس على قوته الحالية في الكنيست ، ١٠ اعضاء ، فسيكون ذلك معجزة وقد يعود هذا الى عدم وجود بديل آخر . فالتوقع هو ان تنخفض قوة شاس وان يحل محله حزب آخر يمثل طموح اليهود الشرقيين المتدينين بزعامة جديدة قد تحتضن اريبه درعي ، رغم ادانته القضائية قبل عدة سنوات .

• حزب يسرائيل بيتينو

يمثل تعيين أفيغدور ليبرمان وزيرا ونائبا لرئيس الوزراء في حكومة اولمرت نضوجا في قدرات ليبرمان الاستفادة من الازمات التي يمر بها النظام السياسي في إسرائيل لأخذ دور في اللعبة السياسية الاسرائيلية ، ليصل الى مكان مهم وحتى رئاسة الوزراء فيها . فإنضمامه للحكومة ودعمه لاولمرت بدون ان يطالب بما يستحقه في المعادلة السياسية في إسرائيل ، يمثل في حقيقة الامر استراتيجية حكيمة لزيادة تمكنه على مختلف المستويات تبدأ بإستخدام الاموال العامة حيث تم تخصيص ٤٠ مليون شيكل لوزارته وتم تعيين العشرات من مؤيديه ومساعديه في مناصب رسمية ، والاستفادة من وسائل الاعلام لينشر كلماته الموجهة بالاساس للناخب المهاجر الجديد القادم من دول الاتحاد السوفييتي سابقا لخدمة غاياته التي من ابرزها زيادة قوة حزب يسرائيل بيتينو الذي يتزعمه ليكون حزب المهاجرين الجدد .

حسم ليبرمان هذا الموقف بعد ان ادرك أن هناك تزايدا في شعبيته وصل الى حد انه سوف يحصل على ٢٠ مقعدا لو اجريت انتخابات في نهاية العام ٢٠٠٦ ، وذلك على اثر التوجه العام بين المهاجرين الروس للتوحد في حزب سياسي واحد بقيادة ليبرمان أو آخر بقيادة غايداماك ثم يتم توحيدهما بعد الانتخابات . ولم يطالب بتنفيذ خططه المتعددة مثل إجراء تغيير في النظام السياسي في إسرائيل ، لانه يعتقد ان الوقت غير مناسب ويستطيع تطبيق هذا حين توليه مناصب اكثر تأثيرا في المستقبل . في نفس الوقت يدرك ليبرمان ان المهاجرين الجدد الناطقين بالروسية براغماتيون في توجهاتهم ، يريدون خدمة مصالحهم ، وعليه ان يقوم بهذا الدور . ويعتبر ١١ تشرين الأول ٢٠٠٦ يوما تاريخيا في حياة المهاجرين الروس الجدد في إسرائيل ، حيث استقال من حزب الليكود نتان شيرانسكي ، آخر زعيم روسي له تأثير في حزب ليس روسيا ، لأنه يمثل نهاية فترة اندماج السياسيين الروس في أحزاب اسرائيلية الاصل .

---

٨٠ قسم من التحليلات وارد في مقال أبيشاي بن حاييم ، معاريف ٢٩ كانون الاول ، ٢٠٠٦ . avishay@maariv.co.il

العلاقة مع غايداماك

عبر ليبرمان عن عدم خوفه من امكانية دخول اركادي غايداماك، المليونير الروسي الاصل، الى الحياة السياسية في اسرائيل، وحصوله على اصوات روس ممن يدعمون ليبرمان. وقال ليبرمان انه لا يقلق من هذا التطور. وهذا ما اكده استطلاع في تشرين الأول ٢٠٠٦. لكن كشف استطلاع آخر في الشهر نفسه ان الامر ليس كما يتوقعه ليبرمان. فقد حصل به حزبه على ١٠ مقاعد، وحصل حزب بزعامة غايداماك على ١٣ مقعدا. يعتقد معلقون ان ما يصبو اليه ليبرمان ان يتم توحيد حزبه مع حزب غايداماك بعد الانتخابات ليصل عدد اعضاء الكنيست المتوقع الى ٢٣ عضو كنيست. قد يعطي هذا التطور ليبرمان دورا مهماً في بناء الائتلاف الاسرائيلي القادم وربما ان يتولى منصب رئيس الحكومة نفسه. أمام هذا الاحتمال نتساءل ما هي ابرز مواقف ليبرمان تجاه الوضع في المنطقة؟[٨١] ١) يرى ان اسرائيل في وضع محرج، خطر، الجهاز الاداري فيها مريض والوقت لا يلعب لصالحها. ٢) يشعر بعدم الامان من حياة العرب في هذه البلاد ويقتصر هجومه في السنوات الاخيرة على القيادات العربية وخاصة تلك الممثلة في الكنيست وقيادة الحركة الاسلامية. ٣) يرى ان الصراع في المنطقة هو تصادم بين شعبين وبين دينين وهو صراع ذو بعدين، قومي وديني. ٤) حل الصراع يجب ان يكون مشابها لما حدث في جزيرة قبرص.

اعتمادا على ما ذكر انفا نستطيع القول ان احتمال فوز ليبرمان بتحقيق غاياته كبير، وقد جمع في الآونة الاخيرة من حوله عددا كبيرا من المهاجرين الروس الجدد، الاخصائيين، ويعملون اليوم بدأب من اجل تحقيق تمثيل المهاجرين الروس الجدد في حزب واحد، يسرائيل بيتينو. ويلاقي هذا التطور تأييد روسيا بشكل كبير، حيث تنظر لإسرائيل من منظار ان فيها أكثر من مليون مواطن يتكلمون اللغة الروسية وهم منغرسون في الثقافة الروسية ومن بينهم اكثر من نصف مليون غير يهودي. ولا نستغرب ان يكون اهم هدف لزيارة ليبرمان لموسكو في شباط ٢٠٠٧، هو خلق علاقات استراتيجية تساعده على تولي القيادة في إسرائيل في المستقبل. في نظر ليبرمان المسؤولية ليست كبيرة كما يتوقعها البعض، فعدد سكان اسرائيل لا يتجاوز نصف عدد سكان موسكو وحدها[٨٢].

• أحزاب اليمين المتطرف

نظرا للتحديات التي تواجه اليمين الاسرائيلي، ومن بينها توجه عام في إسرائيل لرفض قطبي التطرف من اليسار ومن اليمين وزيادة التوجه نحو المركز السياسي والعمل للمحافظة على البقاء السياسي وخاصة في ظل إمكانية زيادة نسبة الحسم في الانتخابات لتصل الى ٢,٥ بالمائة، بدأت في السنوات الاخيرة وعلى وجه التحديد قبيل انتخابات آذار ٢٠٠٦ قيادات الاحزاب اليمينية المتطرفة بتحالفات ما بينها. يقول زبولون أورليف، رئيس حزب المفدال، ان الدافع وراء اقامة التحالف يعود الى تفاقم ازمة الصهاينة المتدينين في إسرائيل بسبب الضربات الموجهة اليهم من قبل حكومة شارون ومن ابرزها: الغاء وزارة الاديان، الانسحاب الاحادي الجانب وتدخل وزارة المعارف في قضايا دينية

---

٨١ يديعوت احرونوت، ٢٠ تشرين الأول، ٢٠٠٦.

٨٢ هذه النظرة تجاه اسرائيل ذكرها لي احد المقربين منه، حيث اشتركنا كلانا في مؤتمر علمي عقد في جامعة بار ايلان، رمات غان، اسرائيل، في تاريخ ١٧-١٩ تشرين الأول ٢٠٠٦ تحت عنوان:
"Russian-speaking Jewry in Global Perspeoctive: Power، Politics، and Community"

لا تلائم توجهاتهم.

غير ان الامر ليس سهلاً، بسبب وجود تناقضات كبيرة في الطرح وفي الممارسة. فمع التوصل الى تحالف بين حزب "المفدال" – الحزب الديني القومي بزعامة زبولون اورليف، وبين حزب "هئيحود هليئومي" – الاتحاد القومي، بزعامة بيني ألون، ودخول انتخابات ٢٠٠٦ سوية، إلا ان التحالف بينهما ما زال على الورق ولم يترجم عمليا على أرض الواقع. [٨٣] اختلف الطرفان في البداية على آلية التحالف لكن التحالف تمحور حول تركيز الاتحاد القومي على النواحي الامنية، وتركيز المفدال على الهوية القومية اليهودية، وتم تبادل اتهامات قاسية فيما بينهما حتى في الفترة القصيرة قبل اجراء الانتخابات، ما ادى الى فشل إدارة المعركة الانتخابية فنيا. وعندما تشكلت قائمة مشتركة للكنيست برئاسة بيني الون لم يعترف بقيادته احد من الطرف الثاني. [٨٤] وهذا ما زاد من التأزم ودفع الى مقاطعة كاملة بين قادة الطرفين، الامر الذي ضعضع مكانة الحزب عند عامة الاسرائيليين. فقد دل استطلاع نشر في تشرين الأول ٢٠٠٦ انه لو اجريت انتخابات في تلك الفترة لحصل التحالف على ٥ اعضاء فقط، أي بخسارة ٤ أعضاء في الكنيست. [٨٥] عامل آخر لهذا الضعف هو عودة مهاجرين يهود جدد من الدول الاشتراكية سابقا لدعم حزب يسرائيل بيتينو بقيادة أفيغدور ليبرمان وزيادة قوة حزب الليكود على انه بديل لحكومة اولمرت في اسرائيل.

المأزق الذي تمر به اسرائيل نتيجة استمرار احتلالها للارض الفلسطينية وفشل استراتيجيتها التي ترتكز على الجرائم الجماعية باستمرار الانتفاضة وتراجع المشروع الصهيوني العام يؤثر مباشرة على الاحزاب اليمينية المتطرفة، ما قد يؤدي الى انخفاض قوتها على الساحة السياسية في إسرائيل. وتراجع التأييد لها في استطلاعات الرأي التي اجريت في أواخر العام ٢٠٠٦ لم يكن مفاجئا للمراقبين. ومن المتوقع ان تنقسم تلك الاحزاب، ويعود حزب المفدال وحده في الميدان وينضم قسم منهم الى حزب الليكود المتزايد في قوته. فقد وجه نتنياهو العديد من النداءات لمن "يحب ارض اسرائيل الكاملة" ان يدعم الليكود لانه هو الحزب الوحيد القادر على المحافظة عليها من أي انسحاب مستقبلي او من أي خطط مثل خطة الانطواء التي ابتكرها اولمرت، رئيس حزب كديما، قبل انتخابات آذار ٢٠٠٦ والتي تطالب بانسحاب من مناطق معينة من الضفة الغربية.

٧. المهاجرون الجدد الناطقون بالروسية

نقصد بهؤلاء من هاجروا من الاتحاد السوفييتي بالاساس منذ بداية العقد الاخير من القرن العشرين والذين يشكلون اكثر من خمس سكان اسرائيل وتصل قوتهم الانتخابية في العام ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٨–٢٠ عضو كنيست. تحاول اربعة احزاب إقتناص اصواتهم وهي: الليكود، العمل، كديما ويسرائيل بيتينو. وفي الآونة الاخيرة يعمل افيغدور ليبرمان زعيم حزب "يسرائيل بيتينو" جاهدا بكل السبل حتى ولو كان الثمن ان يدخل الحكومة لاستقطاب أصوات المهاجرين بإبراز نفسه انه "روسي الاصل" وانه "قوي وصلب" وانه "نائب لرئيس الوزراء" حيث غالبا ما يدعمون القائد القوي الذي يخدم مصالحهم. وقد ساعد رفض اولمرت تعيين مارينا سولودكين لمنصب وزيرة في حكومته،

---

٨٣ مقابلة موسعة مع زبولون اورليف، انظر هارتس، ٩ تشرين الاول، ٢٠٠٦.

٨٤ مقابلة مع بني ايلون، هارتس، ٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

٨٥ يديعوت احرونوت، ١٣ تشرين الأول، ٢٠٠٦.

كممثلة لهؤلاء المهاجرين، على عودة التصويت لحزب يسرائيل بيتينو . يعاني المهاجرون من تمييز على مستويات عدة، فلا يعترفون بلغتهم الروسية بشكل رسمي ولا تحترم تقاليدهم وثقافتهم على مستويات عدة . ولذا وجد بحث عرض في مؤتمر عالمي في جامعة بار ايلان ان هناك العديد من التشابه بين وضعهم ووضع المواطنين العرب الفلسطينيين في اسرائيل . ولاسباب عدة هناك امكانية للتفكير في خلق علاقات لخدمة المصلحة المشتركة . وأشار البحث ايضا إلى ان دعمهم لأفيغدور ليبرمان هو ليس بالضرورة دعما لمواقفه المتطرفة تجاه العرب .[٨٦] يقول المتخصص دكتور أليك إفشتاين ان ما يريده المهاجرون الناطقون بالروسية هو "زعيم يقول الحقيقة . ويقول للإسرائيليين ان الامن لا يمكن الحصول عليه وحان الاوان لتحديد الحدود مع جيراننا الفلسطينيين . "[٨٧] عدد المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا في اضمحلال في السنوات الاخيرة، فقد وصل العام ٢٠٠٦ الى ٢٢٪ أقل مما كان عليه العام ٢٠٠٥[٨٨] ، هذا رغم ان الوكالة اليهودية احضرت العام ٢٠٠٦ حوالي ٥٠ الف يهودي من جميع انحاء العالم لزيارة البلاد على امل ان يقوم أحد منهم بالهجرة إليها يوما من الايام . من بين اسباب انخفاض الهجرة : ١) أخبار غير سارة من اسرائيل يسمعونها بواسطة وسائل الاعلام او من اصدقاء سبق لهم وهاجروا الى اسرائيل . فعلى سبيل المثال نشرت اسرائيل تفاصيل عملية الدولفيناريوم العام ٢٠٠١ حين قام فلسطيني بتفجير نفسه في ناد ليلي يؤمه بالاساس المهاجرون الجدد الناطقون بالروسية لخلق وقيعة بين المهاجرين والفلسطينيين، لكنها تركت الانطباع عند مهاجرين يفكرون بالهجرة الى إسرائيل ان هجرتهم الى إسرائيل حافلة بالمخاطر . ٢) التمييز العنصري ضدهم باستثنائهم من المشاركة في حكومة اولمرت بعد انتخابات آذار ٢٠٠٦ وتجاهل قوتهم رغم ان لهم الفضل الكبير في حصول اولمرت على رئاسة الحكومة . ٣) ازدياد هجرتهم مباشرة من الاتحاد السوفييتي سابقا او من اسرائيل بعد وصولهم وحصولهم على منح مالية كبيرة (سلة الاستيعاب) الى اوروبا بعد ان سهلت المانيا شروط استيعابهم، وخفت التقييدات في كل من كندا، اميركا واوستراليا .

• مهاجرون غير يهود

بلغ عدد المهاجرين غير اليهود الناطقين بالروسية في اسرائيل العام ٢٠٠٦ حوالي نصف مليون معظمهم من احفاد او ابناء او ازواج يهود لا يعترف بهم الدين اليهودي كيهود وفق التقاليد الدينية اليهودية (الارثوذكسية) . وتبلغ نسبتهم حوالي ٦٪ من سكان اسرائيل . استمرار التمييز ضدهم بسبب كونهم غير يهود يجعل من حياتهم صعبة . فحتى هؤلاء من فكروا في التهود منهم يتراجعون في السنوات الاخيرة . يقول د . زئيف فلاديمير حنين إن أغلب هؤلاء الذين تهودوا في السنوات الاخيرة قرروا ان "يتنازلوا عن هذه المتعة . "[٨٩] ووفق الكاتب ايتمار شاحر فإنّ امكانية الدخول الى المجتمع اليهودي ليست سهلة ولا توجد مساواة بين المواطنين في إسرائيل .

86Massoud Eghbarieh, "Non-Jewish Russian-speaking Immigrant in Israel: Religious Identity and Relationship with Arab Citizens" Presented at an International Conference "Russian-speaking Jewry in Global Perspective: Power, Politics and Community", Bar-Ilan University, Ramat Gan, Israel, 17-19 October 2006.

٨٧ ليلي غاليلي، هارتس، ١٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦ .

٨٨ معاريف، ٨ كانون الاول، ٢٠٠٦ .

89 " Khanin Zeev Vlademir, A paper presented at an International Conference "Russian-speaking Jewry in Global Perspective: Power, Politics and Community", Bar-Ilan University, Ramat Gan, Israel, 17-19 October 2006.

من جهة ثانية بسبب زيادة عدد المهاجرين غير اليهود يدور في إسرائيل نقاش حول الهدف من عدم تغيير قانون "العودة" لانه وفق ما حدده بروفسور شلومو افنيري "لم تعد هناك عودة، هجرة الى اسرائيل." [٩٠] ويقول زئيف بيلسكي، رئيس الوكالة اليهودية، ان الهجرة الى اسرائيل النابعة من ضيق يتعرض له اليهود في العالم قد انتهت، وهذا مؤشر إلى أن معاداة السامية في العالم انتهت، وان من يهاجر الى اسرائيل اليوم يفعل ذلك بمحض إرادته. [٩١]

٨. وسائل إعلام محرضة ومنتقدة

لعبت أغلب وسائل الاعلام في إسرائيل العام ٢٠٠٦ دورين اساسيين: دور تحريضي ضد الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين وإيران، ودور توبيخي لحد المطالبة بالاستقالة أو بالإقالة لقادة اسرائيل بعد ان انكشف ضعف اسرائيل في حرب لبنان ٢٠٠٦، وبعد ان وجهت للكثيرين منهم تهم اخلاقية واختلاس اموال. فبعد ان بدأ التقهقر في لبنان وزعت الصحف العبرية في ٢٠ تموز ٢٠٠٦ ملصقات حملت: "اسرائيل قوية"، "نحن سننتصر". ونشرت اعلانات بهذه الروح على صفحات كاملة. وبعد كشف الحقيقة كان التوجه نحو توجيه اللوم والانتقاد كنهج في وسائل الاعلام الاسرائيلية. وبعدها لم تتردد وسائل الاعلام في كشف الواقع المر التي دخلت اليه اسرائيل مع توجيه انتقادات شديدة ضد قيادات الجيش والقيادة السياسية على حد سواء. وما زاد الامر تعقيدا هو ان نشر الاخبار "السيئة" لم يكن من نصيب عدة صحافيين تقدميين في إسرائيل، وإنما اصبح امرا للتنافس للنشر من قبل كافة وسائل الاعلام وبواسطة اشهر الصحافيين في إسرائيل. ولم يعد يهمها نشر اخبار حتى ولو كان لها تأثير سلبي على معنوية الاسرائيليين. فمطالبة الصحافي ناحوم برنياع، من يديعوت احرونوت، اولمرت بالهروب من لبنان مثلت التوجه العام في وسائل الاعلام قبيل نهاية الحرب. وانعكس هذا بنشر التداعيات السلبية للحرب على معنويات الاسرائيليين من بينها تقارير حول زيادة هجرة اليهود من اسرائيل. يصف الصحافي رفيف دروكر ما تم نشره في وسائل الاعلام: "لقد بثثنا الكثير من المواد الهابطة والسيئة. والسؤال هو هل نستطيع اتخاذ موقف شجاع ونجابه رغبة المشاهدين المتعطشين للمزيد من الاخبار بالقول انه لا جديد فنبث فيلما بدلا من نشرة اخبار مطولة؟" ووجه الصحافي افيف ليفي انتقادا للصحافة بسبب سيرها في ركب السلطات في الايام الاولى للحرب في إسرائيل، ووصف دورها في بادئ الحرب بانه "اسلوب متعجرف بلطجي وكأن الحرب ستستمر ٤–٥ ايام".

على اثر خطف الجندي في قطاع غزة كان دور الصحافة التحريض على الرد القاسي لكي لا تسمح اسرائيل ان يصبح هذا الاسلوب مربحا للطرف الآخر، حيث سوف يقضي على وجود اسرائيل. وبعد اسبوعين من بدء الحرب على لبنان كشفت الصحافة العبرية ان الامر ليس باليسير ولم يكن عدة ايام كما توقع القادة في إسرائيل. فالحرب تسير في ظلمات وتخسر فيها اسرائيل الكثير وكشفت ضعفا بنيويا وقيميا عميقا في الجيش وفي المجتمع والقيادة السياسية في إسرائيل.

---

٩٠ مقتبس في مقال شاحر ايلان، هارتس، ١٦ شباط، ٢٠٠٧.

٩١ مقتبس في مقال شاحر ايلان، هارتس، ١٦ شباط، ٢٠٠٧.

• انتقادات شديدة لقادة إسرائيل

لم يكن من السهل استساغة الدور الناقد والموبخ لوسائل الاعلام في إسرائيل الذي وصف بأنه امر خطير وله مضاعفات على مستقبل وجود اسرائيل، فبدأت بعد انتهاء الحرب مباشرة حملة انتقادات واسعة لدور وسائل الاعلام لدرجة ان قسما من الاسرائيليين قد اتهموها بالخيانة وقتل الجنود ومساعدة العدو. ووصل الامر ان طلب عوزي لنداو، وزير وعضو كنيست سابق من الليكود، بتشكيل لجنة تحقيق رسمية لفحص دور وسائل الاعلام خلال الحرب. وكان الدافع وراء حملة الانتقادات ان نقل الصحافة لما يجري على ساحة الحدث يضرب النهج الصهيوني والفرضيات التي على أساسها قدموا هنا للاستيطان، من بينها انهم قدموا هنا للعيش بأمان، وإذا الصحافة ووسائل الاعلام تنقل لهم وبشكل مكثف رسالة واضحة: ليس هناك أمن في دولة اسرائيل. وربما هذا ما حدا، وفق استطلاع اجري في إسرائيل في اواخر شهر آب ٢٠٠٦ ب٤٠٪ من الاسرائيليين ليقولوا ان اداء صحفهم كان سيئا جدا اثناء الحرب، وان يقول ٤٩٪ منهم انها مست بالروح المعنوية للجنود والمدنيين، ويقول ٤٨٪ ان الصحافة كانت نقدية أكثر من اللزوم ضد الجيش.

امثلة: قال الجنرال احتياط في الجيش الاسرائيلي اليعازر تسفرير: "خدمت في الجيش طيلة شهر خلال الحرب، وجدت لهجة نقدية استعلائية في وسائل الاعلام حيث حققت الاهداف المشتهاة لدى حسن نصر الله... لم افهم استخفاف الصحافة بالاسرار حين غطى مراسلوها المعارك وسقوط الصواريخ.. تتحمل الصحافة جزءا من مسؤولية إصابة جنودنا". يقول بروفسور عوز الموغ: "اطلق مراسلون اسرائيليون تصريحات وتحليلات دون التثبت منها، فلم نكن بحاجة لنصر الله ولا للصحافيين الاجانب من اجل وصم اسرائيل". قال الصحافي يوسي ليفي: "إن وسائل الاعلام الاسرائيلية اجتازت خلال الحرب الخطوط الحمراء كافة، وتصرفت بشكل غير مسؤول بلغ حد التسيب". وقال الصحافي ماتي غولان: "مع احترامي للصحافة فقد ارتكبت اخطاء تسببت بقتل الآخرين... ممثلو صحافتنا تحولوا الى قادة عسكريين وخبراء ومحللين، فيقترحون، واحيانا يطالبون صناع القرار بالقيام بهذه الخطوة او تلك.. ناهيك عن الكشف عن اسرار يمكن للعدو استغلالها". ولا شك ان التغيير المنقطع النظير في شعبية اولمرت وبيرتس قبل الحرب وبعده يعود بالاساس الى وسائل الاعلام الاسرائيلية. فبعد ان حصل اولمرت قبل الحرب على تأييد ٨٢٪ وحصل بيرتس على ٧١٪، اكد ٧٤٪ من الاسرائيليين بعد الحرب ان أداء اولمرت غير جيد وكانت نسبة بيرتس ٧٩٪.

• دور تحريضي متواصل

من جهة ثانية لعبت الصحافة دورا تحريضيا ضد الفلسطينيين وضد حزب الله وضد سورية وإيران. فقد حرضت القادة في إسرائيل على بدء العدوان على غزة والكثير من العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين ولو دفع المدنيون الفلسطينيون ثمنا باهظا. طالبت الصحف العبرية في ٦ تموز ٢٠٠٦ بعناوين رئيسة ببدء حرب على غزة ووصفت احدى الصحف الجنود المستعدين لغزو غزة بـ"صيادي القسام". طالب الصحافي يوئيل ماركوس زعماء اسرائيل بالرد العنيف على عملية اسر الجندي شاليت حتى لو تضرر سكان مدنيون ابرياء.[٩٢] فلم يكن هناك أي اكتراث بضحايا الاحتلال رغم

٩٢ هارتس، ٧ تموز، ٢٠٠٦.

مجازره ورغم قتله خلال شهرين منذ تسلم عمير بيرتس وزارة الدفاع اكثر من ١٢٠ شهيدا ومئات الجرحى . [٩٣] ولم تتردد وسائل الاعلام في إسرائيل بمجملها في ايجاد التبريرات للمجازر الجماعية التي قامت بها اسرائيل في قطاع غزة مثل مجزرة شاطئ غزة ومجزرة بيت لاهيا .

• زيادة توزيع الصحف الاساسية

بسبب توتر الاوضاع في إسرائيل وترقب الاحداث اليومية زاد في العام ٢٠٠٦ توزيع الصحف الاكثر تحريضا على الفلسطينيين مثل " معاريف " و " يديعوت أحرونوت " وقل توزيع الصحيفة المعتدلة نسبيا مثل " هآرتس " التي قل عدد المشاركين بها . يجب التنويه ان صحيفة " هآرتس " كانت مختلفة نسبيا . قامت بتغطية الاحداث ، ويتمتع قسم من كتابها ببعد انساني حين نشرت مقالات ناقدة للاحتلال الاسرائيلي وممارساته ، ودأبت على نشر رسوم كاريكاتورية مؤثرة .

٩. مهاجرون من وإلى إسرائيل

تميز العام ٢٠٠٦ بإزدياد اعداد الاسرائيليين الذين يرغبون بالهجرة من اسرائيل ، وبانخفاض عدد القادمين الى اسرائيل بنسبة ٧٪ . وصل الانخفاض في الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا إلى ٢٢٪ . وصف افيغدور ليبرمان اعداد الاسرائيليين الذين يقدمون طلبات الهجرة الى دول شرق اوروبا بأنها " مذهلة . " وهاجر العام ٢٠٠٦ مجموعة من الاسرائيليين اعمارهم ما بين ٣٠-٥٠ عامًا ، ذكوراً وإناثاً ، بشكل منفرد ليقيموا مستوطنة في كوستاريكا ، اميركا الوسطى ، ليجدوا وفق كلامهم " سعادة مقابل التعاسة التي عاشوها في إسرائيل " . [٩٤]

• المهاجرون من إسرائيل

يلعب عدم وجود أمن وأمان شخصي دورا مهماً في مغادرة اليهود إسرائيل الذين زاد عددهم العام ٢٠٠٦ على اثر استمرار الانتفاضة الفلسطينية وفشل اسرائيل في حربها مع الفلسطينيين وهزيمة اسرائيل في حربها على لبنان في صيف ٢٠٠٦ حيث فقد كثير من الاسرائيليين أمنهم الشخصي . فأكثر من مليون إسرائيلي هاجروا من المناطق الشمالية الى مناطق اخرى ، قسم منهم هاجر الى خارج البلاد . وترك الكثير من سكان مدينة سديروت والمستوطنات المجاورة بيوتهم الى مناطق اخرى وقسم منهم إلى خارج البلاد ، حتى تم وقف إطلاق النار في شمال وجنوب إسرائيل . واعلنت السفارة الاميركية ان هناك ارتفاعا كبيرا في عدد طالبي تأشيرة الدخول للولايات المتحدة الاميركية من الفترة ما بين ١ أيار حتى ٣١ تموز ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠٪ مما كانت عليه العام ٢٠٠٥ [٩٥] ، وذكر تقرير صحافي ان الكثير من الاسرائيليين يطالبون بجنسية لدول شرق اوروبية التي انضمت الى الاتحاد الاوروبي بغية الهجرة هناك او الهجرة الى الولايات المتحدة بشكل غير مباشر . [٩٦]

---

٩٣ فصل المقال ، ٧ تموز ٢٠٠٦ .
٩٤ التلفزيون الاسرائيلي قناة ١٠ ، نشرة الاخبار المسائية ، ٢٠:٤٠ بتاريخ ١٠ كانون الثاني ، ٢٠٠٧ .
٩٥ يديعوت احرونوت ، ١٣ اب ، ٢٠٠٦ ص ٢٢ .
٩٦ معاريف ، ٢٥ نيسان ، ٢٠٠٦ .

من دوافع الهجرة من اسرائيل: ١) عدم استقرار وتهديد الأمن والأمان الشخصي، ٢) خيبة أمل من قيادات اسرائيل حتى رئيس الدولة ورئيس الحكومة، بعد أن انكشف ضلوعهم بالفساد والجرائم الاخلاقية، ٣) لا يشعر اغلب الاسرائيليين انهم يفقدون شيئا حين يقررون الهجرة من إسرائيل لأن أغلب ممتلكاتهم، من عقارات وغيرها، وخاصة في المناطق الحدودية ومناطق الجليل كانت قد توفرت لهم من قبل الدولة بواسطة هبات يتلقونها من الحكومة بغية الاستيطان في تلك المناطق، ٤) هناك ثقافة منتشرة عند اليهود تتمحور حول المقولة "غيّر مكانك تغيّر حظك".

وترى اسرائيل في هذا التطور أمرا خطيرا. فقد طالب السفير الاسرائيلي في كندا في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٦ السلطات الكندية بعدم الاستجابة لطلبات الاسرائيليين لمنحهم حق اللجوء السياسي. ووصلت وقاحة السفير انه طلب تسليمه قائمة بأسماء الاسرائيليين طالبي الهجرة الى كندا، رغم ان الأمر يخالف القانون الكندي.[٩٧]

• مهاجرون من الغرب

رغم ان نسبة عدد المهاجرين من الدول الغربية قليلة بين مجمل المهاجرين الى اسرائيل، إلا ان الزيادة في عددهم العام ٢٠٠٦ ولأسباب متعددة قد حظيت بتغطية اعلامية كبيرة في إسرائيل ربما لرفع المعنويات. فقد زادت الهجرة من فرنسا بنسبة ٣٪ وزادت من الولايات المتحدة بنسبة ١١٪ وزادت من بريطانيا بنسبة ٤٩٪.

كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟

أ) يأتون للاستثمار وخاصة انهم تمكنوا من تجميع أموال طائلة في الغرب. وقسم آخر منهم يأتون بأموال غير شرعية لتبييضها. على سبيل المثال قام احد اليهود الايطاليين بشراء نصف دونم ارض في منطقة سيدي علي، أرسوف (هرتسليا بيتواح)، بقيمة ٨٠٠ الف دولار اميركي في مزاد علني.[٩٨] وهو رقم خيالي في الاسعار في تلك المنطقة.

ب) يأتون لدوافع ايديولوجية (نصرة إسرائيل) بشكل استعراضي.

ت) يأتون مكرهين بعد طردهم بسبب مخالفة قانونية مثل الاختلاس او الهجرة غير القانونية. نشرت الصحف ان أميركا طردت ٢٠ اسرائيليا في النصف الاول من شهر كانون الاول ٢٠٠٦[٩٩].

ث) يأتون بسبب ضيق يعيشون به في أميركا. فمنهم من قدموا بعد تدمير بيوتهم في مدينة نيو اورليانس في اعصار كترينا العام ٢٠٠٥، ومنهم من قدم مثل الجالية البخارية من نيويورك بعد فشلهم في التأقلم بالحياة الاميركية المادية السريعة. ذكر حاخام الجالية البخارية في مدينة كوينس، نيويورك، انه من المتوقع ان تهاجر الى اسرائيل ٤٠٠ عائلة بخارية تعيش في نفس الحي بعد ان حصلت على منح سخية من جمعية "نيفش بنيفش".[١٠٠]

ج) وصل قسم منهم درجة الإشباع المادي ولم يعد أمامهم سوى المغامرة ويرون في الهجرة الى اسرائيل والتوجه

---

٩٧ نشر الخبر نقلا عن صحيفة يديعوت احرونوت، في اواخر تشرين الأول، ٢٠٠٦، واقتبس في صحيفة "الفجر الجديد" صحيفة يومية سياسية مستقلة، تشرين الثاني، ٢٠٠٦.
٩٨ هارتس، ٢٢ ايار، ٢٠٠٦.
٩٩ معاريف، ٨ كانون الاول، ٢٠٠٦.
١٠٠ هارتس، ٦ تموز، ٢٠٠٦.

بالتحديد للسكن في المناطق المحتلة مغامرة لخلق "متعة" في حياتهم.
ح)تقوم اسرائيل الدولة والوكالة الصهيونية بتنظيم برامج جمة لدفع يهود العالم للهجرة الى اسرائيل وخاصة للاجيال الشابة (١٤-٣٥ عامًا)، وهناك برامج خاصة لتسهيل الترخيص لأصحاب المهن من الأطباء، المحامين ومدققي الحسابات بينهم.

• مواطنون ألمان يسكنون في إسرائيل

على اثر زيادة الدور الالماني في العالم وفي المنطقة بشكل عام وخاصة على اثر حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان، بدأ الحديث في إسرائيل عن مصير المواطنين الالمان الذين يسكنون فيها والذين يتجاوز عددهم ٧٠ الفا ويتزايدون مع الوقت مع وجود تهافت اسرائيلي للحصول على الجنسية الالمانية بعد تسهيلات هجرة اليهود الى المانيا في السنوات الاخيرة كي يصنعوا مستقبلهم هناك او من خلالها الهجرة الى اميركا او كندا. للحصول على الجنسية الالمانية والعيش في إسرائيل تداعيات معينة، فالقانون الالماني يمنع حامل الجنسية الالمانية من الخدمة المهنية في جيش آخر غير جيش المانيا بعد فترة الخدمة الالزامية، الامر الذي يمنع الكثير من الاسرائيليين من حملة هذه الجنسية الاستمرار في الخدمة في الجيش الاسرائيلي، ويمنع الكثير ممن لا يحملون الجنسية الالمانية ويرغبون في الحصول عليها في المستقبل من الخدمة في الجيش الاسرائيلي النظامي وهو ما قد يفقد الجيش قدرات ومؤهلات كان يتمتع فيها في الماضي. ويزداد عدد الاسرائيليين الذين يتوجهون للقنصلية الالمانية في تل ابيب طلبا للهجرة الى المانيا.[١٠١]

خلاصة

- يتميز المشهد السياسي الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦ بشخصنة او مركزة الشخص (الزعيم) فيه. فما يقوم به القائد او الزعيم لا المؤسسات التي تحرك عجلة النظم المختلفة في إسرائيل هو كل ما يعني وسائل الاعلام. فلا تطرح اسئلة حول فشل المفاهيم وإنما اسئلة حول مدى ملاءمة الزعيم او القائد للوظيفة التي يشغلها. زادت حدة هذا التوجه مع اتساع رقعة الفساد وارتكاب جنح اخلاقية بين القادة في إسرائيل. فعند التحدث عما يدور في حزب كديما يكون ذلك عن اولمرت، وعند التحدث عن حزب العمل يكون عن بيرتس.
- يعمل اولمرت منذ انتهاء حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان على استعمال كافة الطرق من اجل بقائه السياسي. وارتكزت استراتيجية البقاء على التمويه، إفتعال ومحاولة تصدير الازمات الى الخارج. وقد رفض اقامة لجنة تحقيق رسمية واكتفى بتشكيل لجنة فحص حكومية محدودة الصلاحيات، إلا انها قد تأتي بنهايته السياسية حال اصدار استنتاجاتها الأولية. وإن تركيزه على وجود اخطار خارجية مثل ايران وسورية وحزب الله وحماس وطلبه من الجيش الاستعداد للمواجهة حالا بعد الانتهاء من الحرب، يخلق توترا يلهي المواطنين في اسرائيل ويدخلهم في حالة تأهب. وهذا ما لعب دورا للقضاء على حملات الاحتجاج التي قادها مئات الضباط وعائلات القتلى في الحرب. وهذا يدخل في إطار انعدام ثقافة المحاسبة في النظام السياسي في إسرائيل. وهذه طرق هروب من

---

١٠١ هارتس، ٨ ايلول، ٢٠٠٦، الملحق الاسبوعي، ص ١٤.

المحاسبة قد تؤدي الى انهيار النظام الحالي .

– دخلت اسرائيل حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان من عدة منطلقات لعل أهمها الاستجابة لخدمة الاستراتيجية الاميركية في المنطقة . وفشلت اسرائيل في الحرب ، وكان لهذا الفشل عواقب : زاد عدم الاستقرار الداخلي وضعفت مكانة اسرائيل كحليف إستراتيجي لاميركا . وتحاول اسرائيل بالتركيز على الازمة الايرانية استعادة مكانتها في اعين المخططين الاستراتيجيين في أميركا .

– لعبت وسائل الاعلام في إسرائيل دورا فريدا من نوعه لم يسبق له مثيل منذ قيام اسرائيل . من جهة لعبت دورا تحريضيا ضد الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والايرانيين ، ومن جهة أخرى لعبت دور الناقد الموبخ والمطالب زعماء اسرائيل بالاستقالة بعد اسبوعين من بداية حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان . النصيحة التي وجها الصحافي ناحوم برنياع لايهود اولمرت للهروب من لبنان هي مؤشر لهذا النهج الذي قد يخيم على وضع اسرائيل في المناطق المحتلة إذا دفع الاسرائيليون ثمنا أعلى ، فلم تعد الصحافة بوقا للسياسيين فحسب بل اصبحت تتنافس على نشر الخبر والحصول على الاسبقية الصحافية . إتهمها اسرائيليون بالخيانة وطالب سياسيون بارزون بتشكيل لجنة تحقيق رسمية لفحص دور الصحافة في الحرب .

– بروز ظواهر جديدة مثل ظاهرة اركادي غايداماك على الساحة الإسرائيلية تعتبر خطيرة لانها تثبت عجز الدولة عن القيام بمهماتها الاساسية تجاه المواطنين في إسرائيل ، وتثبت بداية تأثير الاموال "المستثمرة" في إسرائيل . وتشير تقارير اخبارية نشرت في كافة الصحف العبرية ، على اثر اصدار مراقب الدولة تقريره الاولي حول اوضاع الجبهة الداخلية خلال الحرب ، ان الوضع في الشمال ما زال على حاله ولم تقم الحكومة بواجبها تجاه المواطنين وتجاه المباني العامة . وإنّ أحد الامثلة على ذلك هو مستشفى صفد الحكومي الذي ما زال يعاني من المشاكل نفسها بدون اي اهتمام حتى بعد سبعة اشهر من انتهاء الحرب .[١٠٢]

– لم تكن فضيحة رئيس الدولة في إسرائيل حدثا عابرا وإنما تعكس شرخًا اخلاقيا وقيميا طالما تشدق الكثير بعدم وجوده في إسرائيل . وقد تلعب هذه الفضيحة محفزا لإلغاء هذا المنصب لانه بطبيعته مركز رمزي .

– بدأ العام ٢٠٠٦ بإنقسام حاد في حزب الليكود وأصوات المهاجرين الجدد الناطقين بالروسية ما ادى الى انهيار كبير لحزب الليكود وتوزيع الاصوات الروسية على احزاب عدة ، وانتهى العام بزيادة الدعم الشعبي لحزب الليكود لعدم وجود خيارات كثيرة امام الناخب الاسرائيلي وتزاحم الاصوات الروسية من وراء "يسرائيل بيتينو" لانه يعتبر في نظرهم حزب المهاجرين الجدد . والتوقع هو ان يحدث تغيير في قيادة حزب الليكود ويعود اليه من تركه وتزداد قوة المهاجرين الروس ليشكلا معا حزبين اساسيين في إسرائيل . وبهذا فالمجتمع الإسرائيلي يتوجه نحو اليمين ، بل اليمين المتطرف الذي يرفض حل اقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ويرفض الالتزام بإتفاقيات اوسلو الموقعة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

– بات انهيار حزب كديما امرا متوقعا رغم تأخير الحدث بافتعال وتصدير ازمات او الاعتقاد ان البديل الحالي اكثر سوءا منه . وقد يحافظ اولمرت على منصبه كعضو كنيست في حالتين فقط ، اما العودة الى حزب الليكود او بالتحالف

---

١٠٢ انظر صحف هآرتس ، يديعوت احرونوت ومعاريف الصادرة في ٦ آذار ، ٢٠٠٧ .

مع حزب العمل او قسم من حزب العمل .

- لم يعد حزب العمل يتحمل استمرار وجود عمير بيرتس في قيادته ، والمطالب بإستقالته او اقالته تزداد مع الوقت . ولن يقبل بيرتس نفسه مثل هذا التطور ، ولو ادى هذا الى انقسام في حزب العمل ، اما ان يعود بيرتس لإحياء حزبه القديم " عام إيحاد " إذا لم يحصل على عدد اعضاء كنيست كاف مؤيدين له كما ينص عليه القانون ، وإما ان يستمر نفسه في زعامة حزب العمل رغم الانقسام إذا ما فاز برئاسة حزب العمل في انتخابات ايار ٢٠٠٧ .
- بسبب اختفاء العامل الايديولوجي على الساحة السياسية في إسرائيل يواجه حزب ميرتس ازمة داخلية . فقيادته الجديدة بزعامة يوسي بيلين تواجه انتقادات مستمرة ويرى بعض زعماء ميرتس انه السبب في فشل الحزب في انتخابات آذار ٢٠٠٦ . ويقف الحزب امام مفترق طرق : إما ان يوافق على طلب عمير بيرتس الإنضمام إلى حزب العمل او القسم الذي يترأسه عمير بيرتس من حزب العمل ، او ان يستمر في وضعه الحالي دون ان تزداد قوته . فعدد المصوتين له محدود ومعروف ويتركز بالاساس في الاوساط اليهودية الصهيونية اليسارية في إسرائيل .
- فقد حزب شاس رسالته التاريخية حيث يبرز الآن في إسرائيل ليس كحزب مدافع عن مصالح اليهود المتدينين الشرقيين وإنما لخدمة اعضائه فقط . وإذا اضفنا الازمة القيادية التي يعيشها الحزب من الداخل ، حيث لم يعد فيه زعيم كريزماتي ويواجه الحاخام عوفاديا يوسيف ، الاب الروحي للحزب ، امراضاً متعددة ويقدم العديد من زعمائه للمحاكم بتهم الرشوة والفساد واختلاس الاموال والحصول على شهادات مزيفة ، فإن احتمال هبوط نجم هذا الحزب وارد في الانتخابات القادمة .
- لعب صمود الفلسطينيين أمام الاحتلال الإسرائيلي دورا مهماً في تقليل الشعور بالأمن عند الاسرائيليين . استمرت الانتفاضة الفلسطينية العام ٢٠٠٦ بل زادت حدة عما كانت عليه العام ٢٠٠٥ رغم قلة العمليات التفجيرية . لم تستطع اسرائيل تحقيق اهدافها في حربها على غزة ٢٠٠٦ رغم ارتكابها مجازر جماعية .
- من المتوقع ان ينفك التحالف بين احزاب اليمين المتطرف الذي يضم كلا من حزبي المفدال والاتحاد القومي ، ليعود حزب المفدال لوحده حيث ان جمهور مؤيديه خاص ومن اليهود المتدينين المتعصبين قوميا ، ولينضم حزب الاتحاد القومي الى حزب الليكود المتزايد في قوته . فهناك استجابات لنداءات نتنياهو والموجهة الى " من يحب ارض اسرائيل الكاملة " وعاد قسم منهم الى صفوف حزب الليكود . ومن المتوقع ان تختفي الاحزاب اليمينية المتطرفة حال إقرار الزيادة في نسبة الحسم في الانتخابات لتصل الى ٣ بالمائة او اكثر من ذلك . عندها لن يكون هناك مستقبل لاحزاب مشابهة لحزب الاتحاد القومي على سبيل المثال .
- رغم تنكر اولمرت لقوتهم السياسية في انتخابات ٢٠٠٦ ، الا ان هناك احتمالا كبيرا لزيادة قوة المهاجرين الجدد الناطقين بالروسية على الساحة الاسرائيلية . وهناك توجه في اوساطهم لدعم حزب روسي واحد يجمعهم جميعا بعد ان انقسمت اصواتهم على احزاب مختلفة حتى الآن . ومن المتوقع ان يكون حزب "يسرائيل بيتينو " بقيادة افيغدور ليبرمان الذي سوف يتغير ليصبح قائدا سياسيا مسؤولا لا يعتمد في زيادة شعبيته على تصريحات " كراهية الآخرين " كما اعتاد العمل حتى السنوات الاخيرة . ولن يغير هذا كثيرا ، سواء اقام غايدماك حزبا جديدا أم بقي حزب يسرائيل بيتينو على الساحة وحده ، فإن قوة الناخبين الروس سوف تصل حتى ٢٢ عضوا في الكنيست الاسرائيلي

سواء أكانت تابعة لحزب ليبرمان أم لحزب غايداماك . التوجه الان هو نحو توحيد الحزبين على اثر الانتخابات . وهذا يعتبر امرا مهماً في الساحة السياسية الإسرائيلية حيث يتمتع هؤلاء بعلاقات وطيدة مع دول الاتحاد السوفييتي سابقا او مع روسيا الام . وهناك زيادة في حجم التبادل التجاري في العلاقات الاقتصادية الروسية- الاسرائيلية في السنوات الاخيرة . ولن يكون مستغربًا ان يتولى ليبرمان منصبا مهماً في الحكومات القادمة في إسرائيل ، فهو يحاول في الاشهر الاخيرة بناء نفسه على الساحة الدولية وزيارته لموسكو في شهر شباط ٢٠٠٧ تدخل في هذا التطور ، ليكون رئيس وزراء اسرائيل في المستقبل .

- من المتوقع ان يزداد الانقسام الطائفي في إسرائيل بين اليهود الشرقيين والإشكناز لأسباب كثيرة من بينها إتساع رقعة الفقر وإنكار وجوده وتفاقم ازمة المهاجرين غير اليهود الذين يشكلون حوالي ٦٪ من سكان اسرائيل . ومن بين عوامل اتساع الهوة بين الطوائف المختلفة اقتصار النمو الاقتصادي في إسرائيل العام ٢٠٠٦ على فئات ضيقة لا تتجاوز ٢٠ بالمائة من السكان .
- شهد العام ٢٠٠٦ بداية تضعضع مكانة اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية الشاملة في منطقة الشرق الاوسط بعد أن زاد التدخل المباشر الاميركي في المنطقة وبعد فشل اسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين وضد اللبنانيين والغائها خطة الانطواء ، وذلك رغم ان اسرائيل تحاول اعادة رقمها من جديد من خلال التأكيد على علاقتها مع الازمة الجارية بين ايران واميركا في منطقة الخليج .

• مراجع مختارة

هيرمان تمار (١٩٩٨) الانتخابات في اسرائيل ، إصدار الجامعة المفتوحة (بالعبرية)

محمود محارب ، (٢٠٠٥)، إسرائيل : القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية ، تقرير مدار الاستراتيجي ، ٢٠٠٤ .

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ، رام الله ، فلسطين .

مسعود اغبارية ، (٢٠٠٤) " وفاة الرئيس ياسر عرفات : الموقف الإسرائيلي الرسمي " . قضايا إسرائيلية ، ١٦ (٤)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مدار ، رام لله ، فلسطين .

مسعود اغبارية ، (٢٠٠٣) " المهاجرون الروس الجدد وانتخابات ٢٠٠٣ : اندماج سياسي وليس اجتماعي " . قضايا إسرائيلية ٩ (٣)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مدار ، رام لله ، فلسطين .

مسعود اغبارية ، (١٩٨٤) حركة غوش ايمونيم ما بين النظرية والتطبيق ، جمعية الدراسات العربية ، القدس

نويبرغر ، بنيامين (١٩٩٧) الاحزاب في إسرائيل ، إصدار الجامعة المفتوحة ، (بالعبرية) .

نويبرغر ، بنيامين ، (١٩٩٨) الديموقراطية الاسرائيلية ، إصدار الجامعة المفتوحة ، (بالعبرية) .

- Roy R. Andersen, el. (fourth edition) (1993) Politics and Change in the Middle East, Prentice Hall Press, New Jersey
- Arian Asher, (1989) Politics in Israel: the second generation, revised edition,Chatham House Publishers, Inc. New Jersey,

- Michael Brecher, (1972) The Foreign Policy System of Israel, Oxford University Press.
- Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld, (1989), Crisis, Conflict and Instability, Pergamon Press
- Ted Robert Gurr, (1993) Minorities At Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts, United States Institute of Peace Press, Washington D.C.
- Arend Lijphart, (1984) Democracies, Yale University Press,
- Hazan Reuven Y. and Maor. M. (eds) (2000), Parties, Elections and Cleavarages:Israel in Comparative and Theoritical Perspective, Frank Cass Press, London.
- Shprinzak, E. and Diamond, L. (eds) (1993) Israeli Democracy Under Stress, Boulder Press, CO.

مواقع في الانترنت

www.madarcenter.org
almash-had.madarcenter.org
www.haaretz.co.il
www.ynet.co.il
www.nrg.co.il
www.arabs48.com
www.amin.org
www.seruv.org.il
www.politicsnow.co.il
www.skira.co.il
www.btselem.org.il
www.peacenow.org.il
www.hagada.org.il

مصادر عبرية

غابي فايمان، (٢٠٠٧) " وسائل الاعلام في حرب لبنان ٢٠٠٦ : الانتقادات العامة على وسائل الاعلام في حرب لبنان عام ٢٠٠٦ " ، كلية الاتصالات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة تل ابيب،

صحيفة هآرتس

صحيفة يديعوت احرونوت،

صحيفة معاريف

التلفزيون الاسرائيلي، القناة العاشرة

راديو اسرائيل، ريشت بيت (العبرية)

(٢)

المشهد العسكري الأمني

د. فادي نحّاس

مدخل

يهتم هذا التقرير بمعالجة أهم الاحداث والتحولات في المشهد الإستراتيجي والأمني لمنطقة الشرق الأوسط، من خلال دراسة وتحليل السياسة والتخطيط الاستراتيجي لإسرائيل وتعاطيها مع الشأن الإقليمي. كان عام ٢٠٠٦ عاماً مهماً ومفصلياً في عدة قضايا، أبرزها، العدوان الإسرائيلي على لبنان، تداعيات الملف النووي الإيراني، ومستقبل العلاقات الإسرائيلية السورية. يتمحور هذا التقرير حول سياسة حكومة اولمرت الجديدة، وهي أولى الحكومات الإسرائيليّة التي يقود دفّتها مدنيّون لا يمتلكون الخبرة العسكرية.

يقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية؛ يشمل القسم الأول منه، عرض وتحليل الحرب على لبنان من حيث الأهداف العينية والمعلنة وتداعياتها سياسياً على المستوى الإقليمي. أما القسم الثاني، فيتابع الشأن العسكري لهذه الحرب من خلال، رصد وتحليل وتفصيل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية، الأداء العسكري وجوانب إخفاقاته البارزة، كما نقف على أبعاد الفشل العسكري وما آلت إليه الحرب من استخلاصات للحكومة الإسرائيلية.

أمّا القسم الثالث، فيتابع الملف النووي الإيراني وتداعياته من منظور إسرائيلي. لقد عالج هذا القسم تعاطي إسرائيل مع الملف النووي الإيراني من مجمل جوانبه السياسية والأمنية والعسكرية، مع محاولة لاستقراء إمكانية توجيه ضربة أميركية أو إسرائيلية لإيران في عام ٢٠٠٨.

أما القسم الرابع والأخير، فيتمحور حول إعطاء صورة لمستقبل العلاقة الإسرائيلية السورية، من خلال استعراض الرؤية الإسرائيلية لمستقبل هذه العلاقة في ظل حكومة اولمرت، وخاصة على أثر فشل الحرب على لبنان وفشل فرض عزلة قسرية على سورية من قبل المجتمع الدولي.

تمت عملية جمع المعلومات والمعطيات برصد وتحليل الأحداث والمستجدات الرئيسية لعام ٢٠٠٦، التي تناولتها

وسائل الإعلام ومعاهد الدراسات الأكاديمية، خاصة مجموعة من أهم الأوراق المقالات التي أصدرها مركز يافي للدراسات الإستراتيجية ومؤتمر هرتسليا السابع. هذه المعلومات منها ما يركز على الأحداث، ومنها ما يمكن اعتباره رؤية إستراتيجية، يشكّل مصدر معلومات مفيدا لمحاولة استقراء واستشراف السياسة الإسرائيلية في السنوات القادمة.

لغاية السبعينيات من القرن الماضي، اقتصر مصطلح الأمن غالباً على الاهتمامات السياسية، وفي نهاية الثمانينيات كان له تداعيات عسكرية واضحة، من حيث الاهتمام بتمكين القدرة على الصمود أمام الاعتداء من الخارج، وضمان الوجود الحاضر والمستقبلي. كان مفهوم الأمن القومي يعني إقامة سياسة دفاع تقليدية ونشاطات غير عسكرية للدولة لتأمين قدرتها على الاستمرار بالوجود كوحدة سياسية حتى تكون قادرة على التأثير وتحقيق أهدافها الداخلية والعالمية. بمعنى آخر، الأمن القومي هو ذاك الجزء من سياسة الحكومة الذي يهدف إلى خلق ظروف سياسية محلية وعالمية جيدة للحفاظ على المناعات الوطنية ضد خصوم قائمة أو ممكنة[1].

المفهوم الحديث لمصطلح الأمن القومي يتضمن خمسة جوانب أساسية: عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية: الأمن العسكري يتعلق بمقدرة الدولة على القتال والدفاع ورؤية الدول لنوايا بعضها البعض. الأمن السياسي يتعلق بالثبات التنظيمي لمؤسسات الدولة، أجهزة الحكومة والأيديولوجيات التي تكسب وجودها الشرعية. الأمن الاقتصادي يتعلق بإمكانية الوصول إلى المصادر، المال والأسواق الضرورية للحفاظ على درجة رخاء ورفاهية معينة وعلى قوة الدولة. الأمن الاجتماعي يتعلق بالحفاظ على اللغة، الثقافة، الحضارة، الدين، الهوية الوطنية واللباس. الأمن البيئي يتعلق بالحفاظ على البيئة المحلية والكونية التي نعيش بها.

أما بالنسبة لمفهوم الأمن العسكري الإسرائيلي، فإنه باختصار، يقوم على الفرضية القائلة أن إسرائيل موجودة في حالة خطر كياني دائم[2]. ويقوم هذا الأمن على عدة عناصر[3]، أهمها: الاعتماد على المقدرات الذاتية (self-reliance) التي وضعها بن غوريون وتنعكس في السعي الدائم والصريح لزيادة قوتها العسكرية؛ "حرب راقدة" أي حالة اللاحرب واللا سلام على افتراض أن الدول العربية مازالت تؤمن بخيار الحرب مع إسرائيل؛ استعمال مراقب للعنف؛ الردع (deterrence) وخنوع العدو (compliance)؛ منع حصول توازن قوى مع دول الشرق الأوسط وذلك مرتبط بمسألة الردع؛ حرب استباقية (preemptive strike) وحرب وقائية (preventive war).

ومن الجدير بالذكر، أنّ كبار الباحثين الإسرائيليين يؤكّدون على أنّ مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ لا يأخذ بعين الاعتبار مجمل النظريّات والنماذج التي طوّرها الباحثون، وأنّ الفكر الإستراتيجيّ الإسرائيليّ لا يعكس نظريّة محدّدة تدعمها وتقف وراءها الجهات العسكرية والأمنيّة.

---

1 Buzan, Barry. People, states, and fear :an agenda for international security studies in the post-cold war era. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991. pp 16-17.

٢ حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافي للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ص ٥٧.

٣ هوروفيتس، دان. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، ص ص ٦-٩.

الحرب على لبنان وتبعاتها لبنانياً، إسرائيلياً وإقليمياً

أهداف الحرب الإسرائيلية

البيان الرسمي للحكومة الإسرائيلية حول دوافع شن العدوان على لبنان، يتلخص "بأن القرار بالخروج إلى عملية عسكرية واسعة في لبنان هو رد على اختطاف الجنود بالقرب من (مستوطنة) "زرعيت" في الثاني عشر من تموز". وفي ذات السياق، كتبت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها حول مصداقية ومسؤولية بدء الحرب، "أن إسرائيل لم تختر هذه الحرب، ولكن منذ أن استدرجت إليها وصلت إلى مفترق طرق استراتيجي، وبقي الخيار الوحيد أمام الجيش الإسرائيلي هو الانتصار في الحرب على حزب الله"[٤].

بهذا، إن قرار الحرب اتخذته الحكومة الإسرائيلية. وأن القيادة السياسية كانت مخيّرة بين اتخاذ قرار الرد المحدود على العملية أو باتخاذ قرار بالهجوم الشامل، فكان الرد السريع على عملية خطف الجنود، ناجم عن حكومة جديدة ومحرجة لإثبات ذاتها بسرعة، وحاجة المدنيين اللذين يقفان على رأسها للظهور بمظهر لا يقل عسكرية عن الجنرالات، رغم أن القرار الذي اتخذ بالحرب الشاملة، كان يرتبط بخطط وسيناريوهات موضوعة منذ عدة سنوات لشن هذه الحرب، وأن ما حصل هو تقديم الموعد المتفق عليه مع الإدارة الأميركية.

أما بالنسبة لموقف حزب الله، فعلى الرغم من موقفه المعلن برغبته في خطف جنود إسرائيليين، إلا انه لم يتوقع توقيت الهجوم الإسرائيلي، والأكيد انه لم يفضله، لأنه في الصيف تكثر زيارات الأقارب والزوار من دول الخليج، والاهم من ذلك، أن إستراتيجية حزب الله مبنية على تفضيل الحرب الاستنزافية[٥].

منذ بداية الحرب، وضعت إسرائيل الأهداف المعلنة[٦]:

- إعادة الجنديين الإسرائيليين المخطوفين.
- تصفية قيادة حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، بإنزال ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرة حزب الله على امتصاص الضربة والرد عليها.
- إبعاد حزب الله عن الحدود مع إسرائيل وتوجيه جيش لبناني للجنوب حسب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩.

أما بالنسبة للأسباب العينية – الإستراتيجية فهي:

- تزامن عملية الاختطاف في لبنان مع اختطاف الجندي الإسرائيلي في غزة، وضع المؤسسة الإسرائيلية أمام محنة حقيقية وهي تضعضع هيبة ردعها العسكري.
- إضعاف مكانة حزب الله في لبنان خاصة وفي العالم العربي عامة، جراء المس بقدرته العسكرية وبرموزه وصورته.
- لعل من أهم الأسباب التي ساهمت في دفع العدوان وتوقيته هو الانسجام والتطابق المطلق بين الأهداف الأميركية والإسرائيلية حيث شكل حزب الله رقماً صعباً أمام الأهداف السياسية الأميركية التي التقت مع الأهداف السياسية

---

٤ هارتس، ٢٧/٦/٢٠٠٦

5 Crooke,A., Perry ,M. (13/10/2006). How Hezbollah defeated Israel . www. Asia Times.com .

٦ هارتس، ٢٢/٦/٢٠٠٦

Ben Meir,Y.(2006). Israeli Government Policy and the War's Objectives. Strategic Assessment, Vol 9, No 2.

الإسرائيلية. من الواضح أنّ الملف السوري اللبناني بكل حيثياته الإقليمية هو بيد الولايات المتحدة، وليس صدفة إصرار وزيرة الخارجية الأميركية في مؤتمر روما على استمرار الحرب وإعطاء مهلة زمنية لإسرائيل للاستمرار بالعدوان، بقناعة أنّ بإمكان الجيش الإسرائيلي سحق حزب الله مما يساهم في سحق أو تركيع سورية. ولن ننسى تصريح جون بولتمان حول استهجانه من استعمال مصطلح وقف إطلاق النار مع حزب الله في الأيام الأولى من الحرب. إنّ القرار الأميركي بشن الحرب على لبنان بالأداة الإسرائيلية، قد اتخذ بعد فشل القوة اللبنانية المقربة للغرب والقرار الرسمي العربي الموالي للولايات المتحدة في فرض ما تبقى من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ حول تجريد حزب الله من سلاحه.

بعض المصادر تشير إلى الاحتمال أنّ الولايات المتحدة الأميركية لم تدعم فقط حرب إسرائيل على حزب الله وإنما أرادتها أيضا لتكون نموذجا لما قد يصبح عليه الحال خلال الضربة المحتملة لإيران[٧].

كان من المفترض توقّع حرب تموز منذ أن تعثر تنفيذ القرار ١٥٥٩ بأهدافه الحقيقية الرامية إلى فصل لبنان عن سورية، وعزله عن منحى الممانعة والرفض، والسيطرة على الحكم فيه، وإنهاء المقاومة ونزع سلاحها، وتحويله إلى ساحة صراع وإلى منصة انطلاق لتعقب النظام السوري ومتابعة تنفيذ المشروع الأميركي، انطلاقا من السيطرة على لبنان واتخاذه منصة انطلاق لملاقاة المشروع الذي بوشر فيه انطلاقا من العراق. وقوامه أيضا التقاطع مع المصلحة الإسرائيلية، في تدمير حزب الله ونزع سلاحه وإنهاء وجوده كمقاومة، وضم لبنان نهائيا إلى دائرة المشيئة الأميركية.

مكانة ودور حزب الله على الصعيد اللبناني في ظل محاولة محاصرة الانتصار

منذ بداية حرب تموز ٢٠٠٦، عملت الولايات المتحدة وإسرائيل وجهات عربية ولبنانية على تحميل حزب الله مسؤولية الحرب. فحمّله السياسيون اللبنانيون الموالون للسياسة الأميركية – الفرنسية أسر الجنديين الإسرائيليين في عملية ذات طبيعة محض عسكرية، مسؤولية اندلاع الحرب ومسؤولية تدمير لبنان وبنيته الاقتصادية والعمرانية. وبعد وقف الحرب، التي استحال على إسرائيل أن تحقق النصر فيها، تدفقت شلالات الكلام بالاتهامات بل الادانات للمقاومة ومطالبتها بتسليم سلاحها فوراً إلى الحكومة، تمهيداً لبسط سلطة الدولة على كل لبنان.

مما لا شك به، أن انتصار المقاومة وصمودها، عزز من مكانتها وأبعد من إمكانية نزع سلاحها. لا ينزع حزب الله ومؤيدوه قوة لا تضاهيها قوة أي جيش نظامي، لا يحطم اللبنانيون قوة شكلت لهم درعاً واقية.

تشير تقارير إسرائيلية، أن حزب الله أوشك على استعادة نصف مخزون الصواريخ قصيرة المدى والأسلحة الخفيفة التي كانت لدية في بداية العدوان على لبنان، وأنه يوجد لدى حزب الله بعد الحرب أكثر من ٢٠ ألف صاروخ قصير المدى، وهناك تقارير أميركية تؤكد أن حزب الله لم يفقد من مقدراته ومخزونه العسكري سوى ٧-١٠ بالمائة[٨]. وأيضاً، ورد في تقرير دان شومرون، أن تهديد الصواريخ على إسرائيل لا يزال قائماً مثلما كان عليه الوضع قبل الحرب[٩]. أما ما يتصل بالقوة البشرية، بحسب تقرير أعدته مجلة "تايم" الأميركية، فتم تجنيد المئات من العناصر المتحمسين إلى

---

٧ غوردون توماس. الموساد، التحديات الجديدة. باريس، ٢٠٠٧.

8 Crooke,A., Perry ,M. (13/10/2006). How Hezbollah defeated Israel . www. Asia Times.com .

٩ يديعوت أحرونوت، ١٦/١/٢٠٠٧

صفوف حزب الله، وبعضهم يتلقى التدريبات العسكرية في إيران[١٠].

على المستوى السياسي اللبناني، سرعان ما اتهم حزب الله بتوظيف ما صنعته المقاومة اللبنانية في حرب تموز، من أجل حسم المسألة السياسية اللبنانية وإعادة إدراج لبنان في المحور السوري-الإيراني. إلا أن حزب الله لديه الكثير مما يخسره من رصيده السياسي سواءً كان محلياً أم عربياً أم دوليا، خلافاً للساعين إلى توظيف انتصاره على إسرائيل في الجنوب، وبالنيابة عنه، لإحداث انقلاب في المعادلة السياسية. إضافة إلى ذلك، إن الحزب من خلال انتصاره في الجنوب، نجح في أن يرفع من رصيده الشعبي والرسمي في الدول العربية والإسلامية ولن يفرط بهذا الرصيد مراعاة لهذا الطرف أو ذاك.

بالمجمل، الحرب عززت قناعات قادة حزب الله، بأن إسرائيل وأميركا عاجزتان عن القضاء على حزب الله عسكرياً من جهة، ومدى موالاة وانصياع خصومهم في الداخل لهذه الدول. لهذا، من المتوقع أن حزب الله لن يفرط بانجازاته العسكرية وتداعياتها السياسية على الساحة اللبنانية والإقليمية.

قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١

جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (١٢/٨/٢٠٠٦) حول وقف القتال في لبنان والدعوة لصياغة اتفاقية شاملة بين إسرائيل ولبنان، تعبيرا صادقا عن الرغبة الحقيقية والوظيفة السياسية لتحقيق ما لم تنجزه الحرب بواسطة إسرائيل، أي تنفيذ القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٨٠، ومحاولة تحقيق وصاية أميركية - فرنسية على لبنان تحت ستار الأمم المتحدة[١١].

إن القرار ١٧٠١ الذي حمل حزب الله مسؤولية البدء بالقتال وسقوط الضحايا وتدمير البنى التحتية، وأقر انتشار الجيش اللبناني ومعه اليونيفيل، بعد زيادة عددها وعدتها وتوسيع صلاحياتها، والنص صراحة على إقامة منطقة عازلة جنوب الليطاني، يحمل هدفين أساسيين: أولهما منع المقاومة ولبنان من جني نتائج الانتصار المحقق، وثانيهما جعل سلاح المقاومة غير ذي جدوى بحصره شمال الليطاني. وقد أصرت إسرائيل على إدخال بندين رئيسيين في قرار ١٧٠١، وهما: وقف تزويد السلاح وتجريد حزب الله من سلاحه على يد القوات الدولية[١٢]. إلا أن إسرائيل وكما هو الحال بتعاطيها مع القرارات الدولية الأخرى، ترى بضرورة التزام الأطراف الأخرى بالقرار، فهي تقر بتجاوزها للقرار ١٧٠١، وتعمل على وضع اتفاقات وبيانات خارج سياقه، ولا تمانع من تحويل قوات الأمم المتحدة إلى رديف لقواتها. من أبرز هذه التجاوزات مواصلة الطائرات الإسرائيلية التحرش بالبحرية الألمانية والخروقات الدائمة للمجال الجوي اللبناني[١٣].

سرعان ما تبددت طموحات إسرائيل لنزع سلاح المقاومة على يد القوات المتعددة الجنسية. الدول التي شاركت في هذه القوات اتصلت مع حزب الله، الذي أعلمها أنه سيتم التعاطي مع هذه القوات كقوات احتلال إن حاولت

---

١٠ معاريف، ٨/١٢/٢٠٠٦

11 Berkovich, D. (2006). Hizbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

١٢ يديعوت أحرونوت، ٩/١٢/٢٠٠٦

١٣ هآرتس، ٣٠/١٠/٢٠٠٦.

التعرض للمقاومة[١٤]. إضافة إلى ذلك، إن تركيبة القوات لا تشير لهدف نزع السلاح في المرحلة الراهنة.

في المقابل فإنّ وجود قوات متعددة الجنسيات يصعب على إسرائيل القيام بعمليات برية داخل الحدود اللبنانية قد تؤدي إلى الاحتكاك مع هذه القوات، وكذلك، يعيق وجود "يونيفيل" كجيش نظامي يملك أجهزة دفاع جوي متطورة، فعالية الطيران الحربي الإسرائيلي فوق الأجواء اللبنانية[١٥].

أما بالنسبة لحزب الله، تجمع التقارير المختلفة ما ورد في مجلة "تايم"، بناءً على تصريحات أمنية سعودية وتقارير دبلوماسيين أجانب في بيروت، وتأكيد عناصر في الجيش الإسرائيلي، أن شاحنات نقل الأسلحة من سورية إلى حزب الله تعمل بدون توقف، وتنقل كميات ضخمة من الأسلحة، وأن حزب الله راكم كميات كبيرة من مخزون الأسلحة، وباشر في ترميم إستراتيجيته الدفاعية.

في لبنان تاريخ معروف من عدم استمرار الاتفاقات وقابلية انهيارها السريع. وهذا الشيء ينطبق اليوم على الموافقة اللبنانية وخاصة حزب الله على قرار مجلس الأمن ١٧٠١، عدم استقرار النظام هناك هو الذي يقف وراء عدم استقرار الاتفاقات. ففي حال حدوث تعديل أو تغيير حكومي متوقع في لبنان، سرعان ما تتعزز المقاومة وتقل فاعلية قوات يونيفيل فيما يخص نزع سلاح حزب الله[١٦].

الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية

العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية

يندرج النقاش الدائم حول دور ومكانة المؤسسة العسكرية في عملية اتخاذ القرارات السياسية، في سياق ماهية العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى العسكري. يتطرق الباحثون إلى نموذجين أساسيين لوصف هذه العلاقة: النموذج الأول وهو الوظيفي والنموذج الثاني هو المشاركة.

وفق النموذج الأول، المستوى السياسي يبلور ويعّرف الأهداف المرجوة ويعرضها بدوره على المستوى العسكري، الذي يضع تصوراً وخططاً مع تحديد الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف. هذا النموذج لا يكترث لدور العلاقات والاحتكاك بين الشخصيات الفعالة على المستويين السياسي والعسكري[١٧]. لم يشك معظم الباحثين، الذين بحثوا العلاقات السياسية-العسكرية في إسرائيل حتى نهاية القرن الماضي، بفعالية السيطرة السياسية على الجيش الإسرائيلي، وبخضوع الضباط لسلطة المستوى السياسي. وقد استخدموا لتوضيح الحالة الإسرائيلية آراء ومقولات، مثل، إن مقولة كلاوسفيتز الشهيرة بأن الحرب ما هي إلاّ استمرارية للسياسة بوسائل (طرق) مختلفة، التي رسّخت، حتى في النصف الأول للقرن التاسع عشر، استعلاء الدبلوماسية على القيادة العسكرية وانصياع المستوى العسكري للمستوى

---

١٤ قناة المنار، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦ مقابلة مع الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله.

15 Berkovich, D. (2006). Hizbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

١٦ هآرتس، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧

١٧ إرز، ر. (٢٠٠٦). علاقة المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية. جامعة تل أبيب: مركز يافي للبحوث الإستراتيجية، ص ٩.

السياسي[١٨] . من الجدير ذكره، أن هذا النوع من العلاقة موثق في الوضع الإسرائيلي بقانون أساسي للجيش والذي نُص عام ١٩٧٦ على أثر ملاحظات لجنة اغرانات التي قامت بالتحقيق بحرب ١٩٧٣ ، حيث أوصت بتوضيح مهام واستقلالية كل مؤسسة.

أما النموذج الآخر، فيشير إلى وجود دور مركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد هذا النموذج على العلاقة من منظار الشراكة والتبادل. هذا النموذج يعتبر الجيش شريكاً كاملاً للمستوى السياسي بعملية تصميم السياسة. ومن غير المفاجئ أن ممثلي هذا التوجه هم شخصيات من الجيش الاسرائيلي مثل بوغي يعلون، عامي ايلون وغيرهم[١٩].

قد نتفق مع رفض يورام بيري في كتابه "جنرالات في مجلس الوزراء" ، الفرضية بأن موقف الجيش الإسرائيلي من السياسة ينسجم مع النموذج الوظيفي، موضحا أن الجيش ليس مجرد أداة في يد السلطات السياسية[٢٠]. لأن هناك فجوة كبيرة بين المنشود والواقع في العلاقات بين المؤسستين. يصعب على المستوى السياسي الإسرائيلي تعريف أهدافه الأمنية، وأما المستوى العسكري فيقوم بتعبئة الفراغات الناتجة، لأنه قد يكون مضطراً لذلك، وأحيانا كونه متحمساً لذلك، وغالباً ما ينسى، في الحقيقة دورة كمجرد ذراع فعالة للحكومة. إضافة إلى ذلك، يمكننا الافتراض أن المستوى السياسي ليس ضليعاً بالممارسة والتطبيق العسكري. حتى وإن كان للمستوى السياسي خلفية عسكرية ، كما عليه الحال في الكثير من نماذج السلوك الإسرائيلية، من المفترض أنه (أي المستوى السياسي) ليس ملماً بالمستجدات والتحديثات التكنولوجية العسكرية السريعة.

في الوضع الإسرائيلي، المستوى العسكري، هو الجسم المعتاد على التخطيط واتخاذ القرارات بشكل منهجي وثابت، وفي حالات معينة سيطرته كبيرة جداً. أجسام مدنية مثل وزارة الخارجية ليس لها مكانة واضحة ودور واضح في قضايا لها أبعاد إستراتيجية وعسكرية. كما وأن مجلس الأمن القومي، الذي أقيم ليكون جسماً يحرك رئيس الحكومة والحكومة لتحضير بدائل لقرارات في مجالات عدة (مثلاً السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي) ليس متواجداً بالصورة الصحيحة في عملية اتخاذ القرارات[٢١].

في قيادة الجيش في تل أبيب، ينكب عشرات من الضباط والمدنيين في شعبة السياسة والتخطيط على تمحيص المعطيات التي تخدم صنّاع القرار، بينما يشارك كبار الضباط في الاجتماعات السياسية التي تُتخذ فيها القرارات. فهم يعملون مع الفريق المصغّر غير الرسمي، الذي يحظى بثقة رئيس الحكومة، ومع مجلس الوزراء، خاصة مع اللجنة الفرعية في الحكومة المعروفة باسم "مطبخ الحكومة" ، أو "المجلس الوزاري للأمن"[٢٢].

من المتعارف عليه بمجال العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، أنّ نقطة التوازن في العلاقة ما بين المستوى السياسي والمستوى العسكري تتغير في أوقات الحرب، بحيث تزداد أهمية المستوى العسكري. في حالة الحرب

---

١٨ المصدر نفسه ، ص ١٠ .

١٩ المصدر نفسه، ص ١١ .

20 Peri, Y.(2006) . Generals in the cabinet room . Washington : United States institute of peace. 2006. p 23.

٢١ إرز، ر. (٢٠٠٦). ص ١٧

22 Peri، Y (2006)، pp 67-8 .

يصعب العمل وفق نموذج واحد للعلاقة بين المستويات المختلفة. ففي العالم أجمع يزداد وزن الجيش أثناء الصراعات العسكرية والحروب أيضاً. بطبيعة الحال يقوم الجيش بدور أساسي بإدارة الحرب في المستوى الميداني والذي يتمتع به باستقلالية مهنية، ولكن هنالك دور آخر لا يقل أهمية ألا وهو تحديد سياسة الأمن القومي والإستراتيجية.

في الحرب على لبنان، ورغم المعلومات حول تخطيط مسبق للحرب من الجانب الإسرائيلي، أقرّت الحكومة الإسرائيلية الحرب ووافقت على مخططات الجيش العينية، خلال ساعات قليلة، دون أن تجري الحسابات السياسية والإستراتيجية الدقيقة لها. وبسبب كون قادة المؤسسة السياسية لا يملكون الحد الأدنى من الإلمام والمعرفة بالأمور العسكرية التي انعكست بارتباكهم في تحديد أهداف إستراتيجية وأمنية واضحة، خضعت الحكومة ومنذ اللحظة الأولى لإعلان الحرب لإمرة الجيش، وأبرزت صدق المقولة أن "إسرائيل هي جيش ذو دولة"، فجنرالات الجيش لهم قدرة كبيرة للتأثير على اتخاذ القرارات وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية. حتى أنّ أهداف الحرب أيضاً تماشت وتغيرت بحسب التقديرات العسكرية.

يشير دان حالوتس[٢٣] بشهادته أمام لجنة فينوغراد التي تحقق في أداء المستويين السياسي والعسكري خلال الحرب، أن المستوى السياسي قرر الخروج إلى الحرب دون أن يدرك مغزى القرار الذي اتخذه. قال حالوتس إنه كان من الواضح أن الحديث عن حملة عسكرية تستغرق ٩٦ ساعة في أبعد تقدير، وأن المستوى السياسي اختار الإمكانيات الأكثر تطرفاً بذريعة تلقين حزب الله درساً لن ينساه. كما أشار صراحة إلى أنه حين اتخذ القرار بالحرب، كان هناك انطباع في هيئة الأركان العامة، أن المستوى السياسي لم يكن يدرك حقيقة القرار الذي قام باتخاذه[٢٤].

هنالك اعتقاد سائد لدى المجتمع اليهودي أنّ رجال الجيش هم ذوو الكفاءة الأعلى وأنهم أكثر ولاءً للدولة ويفهمون مصالح الدولة أكثر من غيرهم، وأنهم بعيدون عن المصالح الشخصية. فليس مصادفة أنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في "العالم الديمقراطي" التي يشارك في اجتماعاتها الوزارية أبرز قادة الجيش، متمثلين بحضور دائم لرئيس الأركان وحضور مكثف لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس المخابرات العامة، الذين يتركون بصمات واضحة على القرار السياسي.

كذلك، تساهم وسائل الإعلام العبرية في إخضاع المستوى السياسي لأوامر الجيش، حيث أنّ معظم المراسلين والمحللين العسكريين في وسائل الإعلام الإسرائيلية يميلون بل ويؤيدون تصريحات وآراء قادة الجيش، وحتى أنّ معظم المقابلات والنقاشات المتلفزة يُستدعى إليها في غالب الأمر العسكريون في الخدمة العسكرية الفعلية والاحتياط، فقد جُند الإعلام الإسرائيلي للضغط لاستمرار الحرب. وقد كتبت الصحف عن خضوع اولمرت للضغوطات العسكرية حتى أنها اعتبرت وقف القتال وفشل الحرب في مرحلة وقف إطلاق النار قد يشكل خطراً كيانياً على إسرائيل[٢٥]. إضافة إلى ذلك جند الإعلام الإسرائيلي لدعم فكرة استمرار القتال ورفض وقف إطلاق النار بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١.

عند فشل الأداء العسكري خلال مجريات الحرب، بدأت تظهر على صفحات وسائل الإعلام حالة التوتر بين

---

٢٣ رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
٢٤ هآرتس، ٢٨/١/٢٠٠٧. يديعوت أحرونوت، ٢٩/١/٢٠٠٧
٢٥ هآرتس، ٢٥/٨/٢٠٠٦.

المؤسستين السياسية والعسكرية كمرحلة استباقية لمرحلة المحاسبة وتحمل مسؤولية فشل الحرب. لعل ما ورد على لسان اللواء بيني غينس، قائد سلاح البر، يعبر عن حالة التوتر هذه، بقوله " إنّ أحداً في القيادة العسكرية العليا لم يدّع أن قوة جوية يمكنها أن توفر "البضاعة" دون الهجوم البري"، رداً على اتهامات القيادة السياسية، حول إمكانية تحقيق أهداف الحرب من خلال الضربات الجوية، وقوله أيضاً "أنّ قرار عدم إدخال الجنود في المرحلة الأولى من القتال لم يكن قرار الجيش الإسرائيلي بل القيادة السياسية". كما وادعى "أنّ اعتبارات القادة السياسية أدت إلى عدم تحقق خطة عمل الجيش الإسرائيلي في الأسابيع الأولى من القتال". تصريح آخر يشير أيضاً إلى هذه العلاقة وهو ما ورد على لسان اللواء أودي آدم، قائد اللواء الشمالي: "كان على القوات البرية أن تدخل في وقت مبكر، وكان يجب استدعاء الاحتياط في وقت سابق، وإعداد الجيش. وقد كان ممكناً تقليص حجم الإصابات، وتقصير أيام الحرب، لكنّ من تأخر في ذلك هو قرار المستوى السياسي"[٢٦].

الأداء العسكري الإسرائيلي

بدأ المحللون العسكريون والسياسيون منذ الأيام الأولى للحرب على لبنان، يتناولون أداء الجيش الإسرائيلي وأداء مقاتلي حزب الله في هذه المواجهة، خاصة حينما بدأت تنكشف حقائق ومعطيات واضحة ساهمت في إعطاء إمكانية التحليل المبكر حول الأداء العسكري الإسرائيلي، بعد أن استطاع حزب الله استيعاب الضربة الأولى والرد عليها. لم تبدأ المقاومة اللبنانية الحرب ولم تحدد أهدافاً عسكرية لتحقيقها كي تحاسب على أدائها. أما إسرائيل فهي التي خرجت للحرب وكان عليها تحقيق الأهداف المعلنة منذ بداية الحرب وعلى رأسها تصفية قيادة حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، بإنزال ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرته على امتصاص الضربة والرد عليها.

استطاعت قيادة المقاومة الحفاظ على توازنها وسيطرتها على إدارة معركتها وعملت على إفشال الهدف الأساسي من الحرب منذ بداية المعركة برد صاروخي مضاد ومكثف على الجبهة الداخلية لإسرائيل. المقاومة لم تكن تتوقع الحرب، ولكنها، على ما يبدو، كانت تتوقع الأداء العسكري الإسرائيلي وكيفية مواجهته منذ البداية.

في هذا السياق لن نتوقف عند الأداء العسكري لحزب الله. وفي هذه المرحلة، رغم بعض التقارير الأجنبية حول أداء المقاومة، نحن عاجزون عن تقييم الأداء العسكري والأمني الذي تمتع به حزب الله، لعدم معرفتنا لمعظم التقنيات العسكرية واللوجستية التي استعانت بها في المواجهة، ولعل ما ورد على لسان أحد الجنود الإسرائيليين، يشير إلى المباغتة والضبابية حول الإمكانيات العسكرية للمقاومة، حينما وصف الاشتباك مع مقاتلي حزب الله على مقربة من قرية "مارون الراس" بقوله: "حسب التقديرات الاستخباراتية توقعنا أن نجد خيمة وثلاثة رشاشات من نوع كلاشنكوف، لكننا وجدنا مكان هذا جهازاً كبيراً ومعقداً ومحصناً".

من المؤكدأن أداء مقاتلي حزب الله فرض على إسرائيل قبول "قوانين اللعبة" بعدما أفشلت المقاومة أهم عناصر وأسس مخططات الجيش الإسرائيلي في هذه المواجهة، أهمها:

أولاً: فشل الحرب الخاطفة والمدمّرة التي تعتمد على التفوق الجوي في حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة،

---

٢٦ هآرتس، ٢٠٠٦/٩/١٤.

حيث أخفق سلاح الجو الإسرائيلي بضرب منصات الصواريخ، بل المقاومة فاجأت بقدرتها على التحكم بالتوقيت وحجم الوجبات الصاروخية. سرعان ما تبددت أوهام رئيس الأركان حالوتس حينما أبلغ، في ليلة ١٢ تموز، رئيس الوزراء أن "كل الصواريخ بعيدة المدى التي يملكها حزب الله دُمرت. . . لقد انتصرنا في هذه الحرب" حسبما أوردته صحيفة "الصاندي تايمز" البريطانية.

ثانياً: عزز عدم نجاح الجيش الإسرائيلي بتصفية الرموز القيادية لحزب الله، روح المقاومة من جهة، وافشل أول هدف معلن لهذا الهجوم، حيث اعتبرت إسرائيل أن تصفية الأمين العام للحزب حسن نصرالله، أو أبرز القياديين عنصرا أساسيا لإعادة "هيبة" الردع الإسرائيلي. بل نجحت قيادة حزب الله في الحفاظ على قدرتها في إدارة المعركة وتوجيهها.

ثالثاً: برزت القدرة الفائقة لقيادة حزب الله على إدارة المعركة سياسياً عسكرياً وإعلامياً وعلى جميع المستويات في آن واحد. وكذلك، نجحت المقاومة منذ الأيام الأولى للحرب في تحقيق مكاسب عسكرية وإستراتيجية حينما أنزلت ضربات موجعة للجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية، مثل قصف السفينة الحربية (ساعر ٥)، وضرب مناطق عسكرية وإستراتيجية داخل إسرائيل وإسقاط مروحية عسكرية وغيرها. .

رابعاً: تبنت المقاومة "الإستراتيجية التدريجية" في التعاطي مع العدوان، فلم تكشف عن جميع قدراتها دفعة واحدة، بل لاءمت ردود فعلها مع نوعية وعمق الضربات الإسرائيلية، وفرضت هي قوانين اللعبة: التجاوب مع وقف الضربات الجوية لمدة ٤٨ ساعة خلال الحرب، ربط مدى القصف الصاروخي بمدى عمق القصف الإسرائيلي. وبهذا أفشلِت الحرب المفتوحة الشاملة عندما استطاعت المقاومة عند نجاح الأداء العسكري وتبنيها الإستراتيجية التدريجية، تحديد المعركة في مناطق جغرافية محددة تعثر بها الأداء العسكري الإسرائيلي.

خامساً: استعداد وشجاعة المقاومة في الحرب البرية التي كبدت الجيش الإسرائيلي خسائر جسيمة في المعدات والجنود. إنّ التفوق في نوعية وكيفية الأداء العسكري لدى المقاومة زرع الرعب لدى الجندي الإسرائيلي وأدى إلى ارتباك القيادة العسكرية. إنّ مشهد تدمير الدبابات بالسلاح المضاد ومشاهدة الجنود يقفزون فارين منها في وادي الحجير، وكأنها مصيدة ولعنة على الجنود، شكلت إحدى أهم حالات الرعب والتردد لدى الجندي الإسرائيلي.

خلاصة الأمر، في حالة عدم تحقيق الأهداف العسكرية وتعثّر الأداء العسكري لدى المهاجم، خاصة في الحرب الخاطفة والسريعة، يبدأ هذا المهاجم في ملاءمة مخططاته وأهدافه لما تفرزه ساحة الاقتتال وأساليب رد فعل العدو.

من الواضح وبحسب التقارير السياسية والعسكرية التي أطلقها المحللون أثناء الحرب، أن هذه الحرب لم تكن مدروسة ولم يخطط لها بشكل واضح وكافٍ لعدم توفر المعلومات الاستخباراتية المطلوبة، رغم أن الجيش الإسرائيلي منذ سنة ٢٠٠٤ وضع عدة سيناريوهات للحرب على لبنان لضرب المقاومة، لقد بنى نموذجاً لقرية لبنانية في موقع تابع لمقر قيادة لواء الشمال، وتمت تدريبات عسكرية ميدانية مختلفة خلال الأشهر السابقة للحرب.

جوانب الاخفاقات العسكرية

تقوم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بتحقيقات واسعة وجذرية حول حرب لبنان لم تعرف من قبل، حيث تمحورت التحقيقات في عدة جوانب مهمة ساهمت في الإخفاق العسكري. التحقيقات الداخلية غير مسبوقة، عشرات اللجان عملت في مسألة الأداء العسكري. حتى أنه في حرب أكتوبر ٧٣ لم يجر تحقيق شامل وعميق كهذا.

من الجدير ذكره، أن التحقيقات بمجملها تتمحور في ربط فشل الأداء العسكري في لبنان بأمور تتعلق بعدم وضوح وفهم أهداف الحرب، التقنيات والنواقص العسكرية مثل عدم جهوزية جنود الاحتياط، نواقص لوجستية، نظام الاحتياط، مفهوم التشغيل العملياتي للجيش، فشل الاستخبارات العسكرية الميدانية على جميع المستويات.

عدم وضوح وفهم أهداف الحرب

كتب المعلق العسكري في صحيفة هآرتس، زئيف شيف، تحت عنوان "هل تم تحقيق الأهداف؟"، أنه خلال أيام الحرب بدأت ترد تصريحات لقادة وضباط كبار خلقت انطباعاً أن أهداف إسرائيل من الحرب تتغير، وأنها ليست واضحة بما فيه الكفاية". ويقول "إنه بعد أسبوعين من الحرب ما زالت إسرائيل بعيدة عن حسم المعركة ولم يتم إنجاز الأهداف الرئيسية"[٢٧]. الأمر الذي تم تأكيده في أوراق لجنة التحقيق بقيادة رئيس هيئة أركان الجيش السابق، دان شومرون، التي فحصت اخفاقات قيادة الأركان الإسرائيلية في الحرب، أن حرب لبنان الثانية أديرت بدون أي أهداف محددة منذ البداية.

نشرت صحيفة هآرتس تقريرا، حول جلسات هيئة الأركان العامة في الجيش اثناء الحرب، رصدت فيه تصريحات كبار أعضاء القيادة العامة وآراءهم، ومدى الارتباك والتردد في اتخاذ القرارات. ولعل أبرز مظاهر هذا الإرتباك بسبب عدم وضوح الأهداف وتبدلها خلال الحرب، تحفظ رئيس الأركان، دان حالوتس، حتى الأسبوع الأخير، على الخروج بحملة عسكرية برية واسعة لاجتياح جنوب لبنان، في حين أن نائب رئيس الأركان، الجنرال موشي كابلنسكي، ورئيس شعبة العمليات، غادي آيزنكوت، أيّدا في بداية الحرب تنفيذ عملية برية واسعة، ولكنهما في مرحلة متقدمة من الحرب تراجعا عن ذلك الموقف[٢٨].

فشل جهاز الاستخبارات العسكرية

يبدو أن نجاح جهاز الاستخبارات العسكرية اقتصر على تقديراته أن الحرب لن تحقق أهدافها المنشودة. بعد يومين من بدء الحرب، حذر جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) الحكومة من أن الخطة العسكرية التي أعدت لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي حددت: إعادة الجنود وتوجيه ضربة قوية لتنظيم حزب الله. هذا ما كشفت عنه صحيفة واشنطن بوست[٢٩].

إلا انه أخفق بتقديراته الفاضحة لمدة الحرب، منذ عملية أسر الجنود حتى وقف المواجهة. يشير تقرير لجنة ألموغ[٣٠]

---

٢٧ هآرتس، ٢٦/٧/٢٠٠٦.

٢٨ هآرتس، ١٧/١/٢٠٠٧.

٢٩ يديعوت أحرونوت، ٢٢/١٠/٠٦

٣٠ عين رئيس هيئة الاركان العامة لجنة "ألموغ" لبحث عملية خطف الجنديين الاسرائيليين يوم ١٢/٧/٢٠٠٦. وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة سميت بهذا الاسم نسبة إلى رئيسها الجنرال المتقاعد دورون ألموغ.

التي أجرت تحقيقاً في يوم عملية الأسر، إلى أن جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" كانت لديه إشارات توحي بإمكانية وقوع عملية أسر جنود إسرائيليين، وأن تلك الإشارات لم يتم تحليلها وفهمها ونقلها إلى الكتيبة العاملة في المنطقة. وكانت النتيجة الرئيسة لتقرير الموغ تتطرّق إلى الإنذار الإستراتيجي الذي أطلقه رئيس شعبة الاستخبارات السابق، الجنرال أهارون زئيفي- فركش، في نهاية ٢٠٠٥، أن "منظمة حزب الله ستواصل محاولات اختطاف جنود في ٢٠٠٦ على ضوء فشلها في اختطاف جنود على طول الحدود في ٢٠٠٥"[٣١].

أشار ضابط الاستخبارات الرئيسي في جهاز الاستخبارات العسكرية، يوفال حلميش، أن عمل ضباط الاستخبارات في حرب لبنان نفذ بمهنية رديئة وبمستوى متوسط: مستوى الاستخبارات القادمة من ارض المعركة، ضرب البارجة، ظاهرة "المحميات الطبيعية"، ثكنات عسكرية مفاجئة بمستوى إخفائها وتمويهها[٣٢].

يقوم الردع العسكري بالأساس على تقديرات ومعطيات استخباراتية محددة. إن الفشل الذريع لجهاز الاستخبارات كانت بتقديرات كبار ضباطه ووحداته العملياتية حول قدرات حزب الله الصاروخية، وأن تهديد الصواريخ غير حقيقي. لقد تجلى نقص خطير في المعلومات الاستخباراتية بشأن وصول صواريخ إيرانية إلى حزب الله أتاحت قصف البارجة الحربية قبالة شواطئ بيروت، كما فوجئت من حجم المنظومة الدفاعية والهجومية خاصة فعالية وحجم القدرة الصاروخية التي أمطرت على إسرائيل[٣٣].

في الأيام الأخيرة للحرب، أبرزت الصحف خلافات سياسية- أمنية بين الموساد والمخابرات العسكرية. حول ماهية "الضربة" التي تلقاها حزب الله. يرى مئير دغان، رئيس جهاز "الموساد"، أنَّ حزب الله يستطيع الاستمرار بالحرب حتى وقت طويل، في حين تدعي الاستخبارات العسكرية أن الحزب تلقى ضربة قاسية أكثر بكثير مما يقيم الموساد.

اختلالات ونواقص جوهرية (لوجستية)

كشف رئيس شعبة الشؤون اللوجستية في الجيش الإسرائيلي، اللواء افير مزراحي، وجود اختلالات شديدة ونواقص جوهرية اعترت الحرب الأخيرة على لبنان، بينها وجود أدوية منتهية الصلاحية وضعت في خدمة سلاح الطب، ودبابات غير صالحة للقتال، إضافة إلى خرائط قديمة غير محدّثة عن الجنوب اللبناني.

وأوضحت التحقيقات الخمسة التي أجراها الجيش الإسرائيلي على نظام الاحتياط، بشكل عام صورة أسوأ من تلك التي وصفها عناصر الاحتياط حول ما جرى معهم خلال الحرب[٣٤].

وأظهرت التحقيقات الأخيرة أن أكثر من ٥٠ في المائة من التجهيزات الطبية والأدوية التي وضعت في خدمة الجنود لم تكن صالحة للاستخدام ومنتهية الصلاحية، إضافة إلى أن ١٦ في المائة من الدبابات والمركبات المدرعة لم تكن صالحة لتنفيذ أوامر عسكرية، بل إن بعضاً منها لم يكن مزوداً بعجلات صالحة للسير. كما أظهر التحقيق نقصاً في العناصر

---

٣١ معاريف، ٢٩/١١/٢٠٠٦

32 Hendel, Y. (2006). Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.

33 Ibid. Ibid.

٣٤ معاريف، ٢٢/١٢/٢٠٠٦

البشرية الموكل إليها خدمة المستودعات وصل إلى ٣٥ في المائة، إذ أن المئات من العناصر الدائمين في المستودعات والمعسكرات سرحوا في وقت سابق.

وكشفت التحقيقات أيضاً أن الأدوات المساعدة الاستخبارية عانت هي الأخرى نقصاً بشكل عام، ولم تزوّد الوحدات بخرائط وصور جوية محدّثة، كما لم تكن هناك بنية تحتية مناسبة في معسكرات تجميع الاحتياط للدفاع عمن استُدعي من هجمات صواريخ حزب الله.

ورغم أن مصادر في الجيش الإسرائيلي ردت أكثر هذه الاخفاقات إلى انعدام الميزانية والنقص في الموارد المالية، إلا أن التفاصيل الواردة في التحقيقات، تشير إلى اهتزاز نظام الاحتياط في الجيش. ونقلت الصحيفة نفسها عن التحقيقات أن كل الدلائل في التحقيق تشير إلى فساد خطير، فيما يتعلق بالتدريبات وجهوزية جنود الاحتياط[٣٥].

كفاءات جنرالات الحرب

خلصت لجنة بقيادة الجنرال أودي شني إلى أن أداء المستويات العليا في هيئة الأركان في الحرب كان سيئا. تم توجيه انتقادات شديدة لأعلى المستويات في الجيش وخصوصا لرئيس الأركان دان حلوتس ونائبه موشيه كابلينسكي، حيث وجد فوارق بين الأوامر الصادرة عن هيئة الأركان العامة والأوامر التي وصلت إلى الميدان، وكذلك انتقد شني بشدة قيادة الجبهة الشمالية برئاسة أودي أدام، قائد الذراع البري بني غينتس ورئيس شعبة العمليات غادي آيزنكوت، خصوصا في قضية تسلم الأوامر من شعبة العمليات، وإيصالها إلى المستويات الميدانية، التي كان ينبغي أن تتأكد من مغزى الأوامر، وليس فقط من إلقائها على القادة الميدانيين.

تقرير آخر وضعه دوف ليفين حول أداء قيادة الشمال، انتقد بشدة بالغة أداء قائد لواء الشمال أودي أدام، الذي لم يكن جازماً بتوصياته وطلباته فيما يتعلق بضرورة تنفيذ عمليات برية. كذلك اتهمت القيادة الشمالية بعدم كفاءة إدارة المعارك عامةً[٣٦].

تقرير آخر أعده يورام يائير وطاقمه حول أداء كتيبة ٩١ في معركتي مارون الراس وبنت جبيل، ينتقد القيادة التي بقيت في الخلف وعدم وضوح الأوامر العسكرية، واللغة المهنية التي استعملها قادة الكتيبة[٣٧].

من أبرز الاخفاقات التي تدل على عدم كفاءة قيادية، ما ورد عن التقارير الأولية التي وجهت انتقادات حادة لكبار الضباط في الكتيبة ١٦٢ بشأن عدم التنسيق بين القوات التي تقدمت باتجاه وادي الحجير (مجزرة الدبابات)، علاوة على إطلاقها النار على بعضها البعض. كما تطرق إلى عدم الالتزام بالتعليمات والاخفاقات في عمليات الإنقاذ بعد وقوع إصابات[٣٨].

تجدر الإشارة إلى أن الاستقالات من الجيش على ضوء التحقيقات أتت غالبيتها من لواء الشمال، أهمها، استقالة أودي أدام، استقالة غال هيرش، قائد القوات العسكرية في الجليل، بعد نشر القسم الأول من تقرير ألموغ الذي أشار

---

٣٥ معاريف، ٢٢/١٢/٢٠٠٦
٣٦ يديعوت أحرونوت، ٦/١٢/٢٠٠٦
٣٧ هآرتس، ١٥/١٠/٢٠٠٦
٣٨ معاريف، ٢٢/١٠/٢٠٠٦

إلى أخطاء في إدارة العمليات العسكرية، وقصور خطير في طريقة تصرف الجيش، وقلة تدريب القوات ميدانياً.

حرب الجنرالات

حرب الجنرالات هي إحدى دلالات فشل الأداء العسكري وارتباك قيادة الجيش حول تخطيط المعركة وادارتها وبالتالي فشل الحرب. فمنذ سقوط وخسارة المراهنة على قدرة سلاح الجو على حسم المعركة وضرورة توسيع العمليات الحربية في لبنان براً، ظهرت جلياً ملامح حرب الجنرالات التي تدل قطعياً على تعثر العملية العسكرية. سرعان ما برزت ظاهرة تبادل التهم بين الساسة وجنرالات الجيش من جهة وبين جنرالات الجيش بعضهم مع بعض من جهة أخرى، هذه التهم أدت إلى إقامة لجان تحقيق حول الأداء العسكري للجيش، الأمر الذي يعكس عمق أزمة حرب الجنرالات في إسرائيل. جنرالات الجيش سيتهمون بعضهم البعض، وسيقومون بإلقاء المسؤولية على بعضهم البعض حول فشل العملية، وكما ورد في الصحف الإسرائيلية أنه لا بد من سماع مقولة "الطعن من الخلف".

تمحورت حرب الجنرالات بشكل بارز بين جنرالات الحرب البرية الذين يتهمون رئيس أركان الجيش بالرهان على تحقيق النصر باستنفاده لقوة سلاح الجو لوحده من خلال القصف الهمجي العنيف على الأحياء السكنية وقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية من مؤسسات مدنية، جسور وطرقات، وبين جنرالات سلاح الجو والقيادة المركزية العسكرية الذين يتهمون جنرالات القوات البرية في قيادة لواء الشمال، بأنهم ضباط غير مؤهلين لإدارة هذه المعركة.

من أبرز مظاهر حرب الجنرالات هذه تعيين اللواء موشيه كابلينسكي[٣٩] منسقاً لعمليات البحر، الجو والبر في لواء الشمال، أي على رأس الهرم العسكري في قيادة اللواء. فرغم الإجماع لدى المعلقين العسكريين حول ضرورة هذا التعيين إلى أنه يعتبر سابقة قد تؤدي لدق الإسفين بين الجنرالات، وأنه من الصعب رأب الصدع والتشرذم والانقسام داخل قيادة الجيش، خاصة وأنّ الجيش الإسرائيلي ليس معتاداً على تغيير جنرالات خلال الحرب على مستوى القيادات العليا (يشار إلى أنّ تغيير القيادة العسكرية خلال الحرب قد تمّ في حالتين استثنائيتين لهما ظروف أخرى: تعيين الجنرال حاييم بار ليف قائداً للواء الجنوب بعد يومين من بدء حرب أكتوبر، وعزل الجنرال عوزي نركيس في معركة الكرامة سنة ١٩٦٨).

من الجدير ذكره، أنّ الصحافة العبرية لعبت دوراً إضافيا في بروز حرب الجنرالات هذه، حيث أنّها اعتبرت تعيين نائب رئيس الأركان في قيادة لواء الشمال مؤشراً بارزاً لحرب الجنرالات ولفشل الأداء العسكري، وأنّ هذا القرار لم يساهم في تعزيز "هيبة" الردع الإسرائيلي، بل أنه ترك آثاراً سلبية تتمثل بتراجع وتآكل قوة إسرائيل الردعية. رغم أنها اعتبرته أيضاً خطوة إيجابية لأنّ اختيار الأفضل والألمع (the best and brightest) هو ضرورة لتحقيق النصر. نقلت وسائل الإعلام انتقادات شديدة اللهجة على لسان بعض الجنرالات بان قائد لواء الشمال اللواء أودي أدام يحاول تحميل المسؤولية للآخرين وتزويد القيادة المركزية بمعلومات غير دقيقة[٤٠].

وأيضاً، عكست حرب الجنرالات حالة التوتر بين المؤسستين السياسية والعسكرية من خلال توجيه جنرالات البر انتقادات

---

٣٩ نائب رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي.
٤٠ يديعوت أحرونوت، ٦/١٢/٢٠٠٦

واضحة للقيادة السياسية على ترددها في تبني المخططات العسكرية البرية والتزامهم وقبولهم للسيناريو الذي طرحه رئيس الأركان- حالوتس. وسرعان ما برزت الحسابات الشخصية باتهام حالوتس، وهو أول رئيس أركان يأتي من سلاح الجو في إسرائيل، بأنه أراد بخياراته العسكرية، إي الاعتماد المطلق في بداية الحرب على السلاح الجوي، تعزيز مكانته العسكرية. أفادت صحيفة "يديعوت احرونوت" أن جنرالات كبار يتهمون حالوتس بأنه لا صلة له مع الواقع على الأرض. إضافة إلى ذلك، لمح حالوتس أن الاتهامات الموجهة ضده حول بيع الأسهم في إحدى الشركات أساسها تصفية حسابات شخصية.

لا بدّ وأنّ حرب الجنرالات في ظل هذا العدوان والتحقيقات المترتبة على ذلك قد تكون لها إسقاطات على فتح جبهة جديدة من حرب الجنرالات فيما يتعلق بأداء الجيش في الجبهة الوسطى والجنوبية، أي في مواجهة المقاومة الفلسطينية.

وأخيراً، عكست حرب الجنرالات بشكل واضح وقطعي قلة التنسيق والتخطيط بين الأذرع المختلفة وقصر التبصر والتمييز الإستراتيجي، مما يدل على عدم جهوزية، وضعف في الخبرة العسكرية.

أبعاد الفشل العسكري

من نافل القول، أن المؤسسة العسكرية خرجت من الحرب على لبنان بصورة ضعيفة، بل مفاجئة على كثير من المستويات والأصعدة الإسرائيلية. على المستوى العسكري الإسرائيلي من الواضح أن هذه المؤسسة الأسطورية ظهرت منهكة، كسولة وقليلة الخبرة.

في سياق هذا التقرير سنتطرق إلى بعض الإسقاطات المتعددة للإخفاق العسكري. حسب وجهة نظرنا، سوف نتطرق إلى أهمها، وبإيجاز، حيث أن كل بند بحاجة إلى دراسة خاصة.

استقالة حالوتس

مما لا شك فيه أن استقالة حالوتس تؤكد فشل الجيش في تحقيق أهداف محددة، وقد أشار حالوتس في كتاب استقالته انه "يتحمل مسؤولية الحرب بعد انتهاء التحقيقات في الجيش"[٤١]. باعتقادنا، أن الأمر يتعدى تحمل مسؤولية الأداء العسكري خلال الحرب، تعيين حالوتس رغم الاعتبارات السياسية لشارون وحاشيته آنذاك، يمثل توجهاً جديداً للإستراتيجية العسكرية المبنية على تفوق سلاح الطيران القادر على حسم المعارك وتعزيز الردع.

لقد استقال حالوتس لأن المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة ما زالت تؤمن بقوة الردع وضرورة صيانتها، بما في ذلك محاسبة الضباط الذين لم يتقنوا الردع. ولا تشكل استقالته تغييرا، بل إصرارا على النهج نفسه، فالاستقالة عبارة عن اعتراف ضمني بمسؤولية عسكرية عن فشل إدارة الردع وليس فشل نظرية الردع.

الحرب أدت إلى ضعف المناعة الوطنية

تظهر استطلاعات الرأي الأخيرة، أن الإسرائيليين باتوا أقل تفاؤلا وأكثر خوفا وأضعف ثقة بجيشهم ومؤسساتهم، وأشارت دراسة بنيت على استطلاع شامل أعد من أجل عرضه في مؤتمر هرتسليا السنوي السابع الذي عقد في ٢١/ ١/ ٢٠٠٧، إلى أن الشعب لم يعد يؤمن أن الجيش الإسرائيلي أقوى جيش في العالم. وأوضحت الدراسة، التي تدخل

---

٤١ يديعوت أحرونوت، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧

ضمن مقياس المناعة الوطنية السنوي الذي يصدر عن المؤتمر، أن الإسرائيليين فقدوا ثقتهم بكل مؤسسات الدولة[42].

الحرب وتآكل أهمية إسرائيل الإستراتيجية

في أعقاب الحرب، وردت تحليلات عديدة حول العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل وواشنطن، ويشار بها أن الحرب التي أدت إلى توقعات عالية لدى الإدارة الأميركية حول قدرة الجيش الإسرائيلي، سببت تآكلا كبيرا في مكانة إسرائيل وفي مكانتها الإستراتيجية في عيون حليفتها الأكبر والأهم. باعتقادنا، ما زالت إسرائيل الحليف الأقوى والاهم والأساسي للولايات المتحدة في المنطقة، إلا انه هناك تراجع في دور وقدرة إسرائيل على التعاطي مع القضايا الإقليمية في المرحلة الراهنة. هذا التآكل بدا على وتيرة ضعيفة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، لعل الحرب على لبنان جسدت محدودية قدرة الجيش الإسرائيلي في نواحٍ عسكرية وإستراتيجية مختلفة.

الحرب وفشل الردع الإسرائيلي

لا يمكن تجاهل الإخفاقات التي ساهمت في فشل الأداء العسكري الإسرائيلي، إلاّ الجيش راهن في حقيقة الأمر لقد على نجاعة استعمال أحدث الأجهزة والتقنيات العسكرية ونجاحها في خوض أي حرب كانت. لكن، باعتقادنا، أنّ الفشل العسكري مرتبط بعدم فعالية مفهوم الردع التقليدي من خلال المواجهة العسكرية التي تعتمد على التفوق العسكري، حيث أنّ هذا التفوق لا يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ الخمسينيات. تتلخص هذه الأسس التي حطمتها الحرب بما يلي:

- الاعتماد الأساسي على التفوق الجوي، القادر على شل تام لحركة العدو.
- ضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة.
- ضرب وتدمير البنية التحتية وقتل المدنيين قد يساهم في ردع العدو عن المبادرة بالهجوم.
- تصدير الحرب بشكل كامل إلى أرض العدو لتفادي الخسائر البشرية، ولكونها غير قادرة على تحمل أية ضربة على المدنيين، وخاصة أن إسرائيل لا تملك عمقاً جغرافياً استراتيجياً[43].
- خوض الحرب دون تكبد خسائر بشرية أي خوض حرب "دون ضحايا".

تدرك إسرائيل انه في مرحلة التسويات السلمية والإقليمية، لا مفرّ من تآكل العمق الاستراتيجي، وخاصةً بسبب التسويات الإقليمية التي تعمق الفجوة بين عدم تناسق مساحة الدولة مع خط حدودها، إلاّ أنها لم تدرك أنّ تفوقها العسكري لا يضمن لها نجاح مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية والمراهنة على نقل الحرب إلى أرض العدو. إضافة إلى ذلك، كانت الحرب على لبنان دليلاً على وجود تحّول جذري في مفهوم المعارك البرية، حيث لم تعد توجد حرب دبابة، مقابل دبابة بل أصبحت الحرب داخل الأماكن السكنية ومواجهة جيش شعبي، واقتتال في محيط جغرافي محدود،

---

٤٢ معاريف، ١١/١/٢٠٠٧

٤٣ هوروفيتس، دان. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجامعة العبرية، ص ٤٢.
حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافا للبحوث ألإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ص ٦٩.

الأمر الذي حاولت إسرائيل تجنبه واضطرت إلى وقف المعركة عندما تيقنت من حتمية النتائج في المعارك البرية.

وفي هذا الوقت، شدد تقرير «التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط» الصادر عن جامعة تل أبيب، على تضرر قوة الردع الإسرائيلية. وعقد باحثون في معهد دراسات الأمن القومي في الجامعة مؤتمرا صحافيا استعرضوا خلاله تقرير العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

وذكر التقرير أن الحرب على لبنان عكست مدى قابلية الاشتعال في المحيط الاستراتيجي الإسرائيلي، ومسّت بمكانة الردع الإسرائيلية وكشفت نقاط ضعف الجيش وعملية صنع القرارات في إسرائيل.

وقد عزا التقرير تزايد خطورة التهديدات على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط إلى انعدام التقدم نحو اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، وغياب إنجازات في الحرب ضد الإرهاب العالمي والتطرف الإسلامي، والفشل الأميركي في ما يتعلق باستقرار الوضع في العراق.

دروس الحرب

باعتقادنا، إن هذه الحرب لم تحقق حتى الحد الأدنى من أهدافها العينية والمعلنة. عند بدء الحرب على لبنان أطلق الساسة الإسرائيليون تصريحاتهم عن الهدف المعلن والمباشر، وهو تصفية قيادة حزب الله عامةً و حسن نصرالله خاصةً، وتدمير قدرات المقاومة العسكرية وإبعادها عن الحدود الإسرائيلية، لا لكونها تشكل خطراً كيانياً بل لأنها استطاعت أن تسرّع وتساهم في تآكل قوة الردع التقليدي لإسرائيل.

إضافة إلى ذلك، كان هدف إسرائيل العيني لهذه الحرب استعادة "هيبة" الردع، معتمدةً على فرضية وقناعة مفادها أن سلاح الجو قادر على تدمير وشل العدو وردع المقاومة. فلجأ حالوتس ومنذ اليوم الأول إلى أسلوب المعركة المفضل لديه، متبنياً نموذج قصف صربيا بطائرات الناتو لمدة تتجاوز السبعين يوماً، إلا انه تناسى أمراً مهماً أن حزب الله كحركة مقاومة شعبية وطنية، ليست مرهونة بأنظمة دكتاتورية لا تحتكم لقاعدة شعبية تقاوم من أجلها.

و سرعان ما تبددت الأوهام حول إمكانية استعادة هيبة الردع. فمنذ الأيام الأولى للحرب، تفاجأت إسرائيل بقوة الرد الصاروخي، ولعل ضربها بحوالي ٢٢٠ قذيفة وصاروخاً في اليوم الأخير من الحرب يعطي جواباً واضحاً على فشلها في ردع المقاومة عسكرياً، وعدم قدرتها على منع ضرب الجبهة الداخلية بل عمقها الإستراتيجي، ما شكل أحد الأسس المهمة لمفهوم الردع والأمن القومي الإسرائيلي. كذلك، فشلت إسرائيل في ضرباتها المكثفة، والتدمير الهائل ونزوح حوالي المليون مواطن من ردع المقاومة، متوقعة أن الأخيرة سترتدع عند إدراكها بأنها ستدفع ثمناً باهظاً، وفشلت في محاولة تأليب المواطنين عليها. إنّ الضربة الموجعة التي وجهتها قيادة حزب الله للعدوان الإسرائيلي هي عودة النازحين السريعة إلى قراهم وديارهم حيث أحبطت المخططات الإسرائيلية في إبقاء المناطق الجنوبية اللبنانية غير مأهولة لمنع المقاومة من إعادة تجميع قواها. إن قرار عودة النازحين ساهم في إرباك الجيش الإسرائيلي، وكذلك منع إمكانية توتر سياسي ومذهبي داخل المجتمع اللبناني، والذي قد يؤدي إلى إضعاف المقاومة داخلياً، الأمر الذي قد تجاوزته المقاومة منذ بدء العدوان ونزوح الجنوبيين وأبناء الضاحية عن ديارهم. وبهذا، النتيجة كانت عكسية تماما، فقد بدا وبشكل واضح أنّ هنالك قناعة لدى الساسة

من جميع الأطراف أن البند الذي لن يتم تطبيقه من قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ هو البند المتعلق بنزع سلاح حزب الله وبالتالي تهميشه عسكرياً وسياسياً. والأنكى من ذلك أن الولايات المتحدة لم تستطع عزل حزب الله عن جمهوره وإضعافه داخل لبنان، حين خسرت أخذ دور فعّال في إعمار لبنان لتوظف ذلك سياسياً لمصلحتها ولمصلحة الموالين لها داخل لبنان.

من الجدير ذكره أيضا، أن أحد أساليب الردع الإسرائيلي هو القيام بعمليات داخل أراضي العدو، مثل عملية (انتيبي)، ضرب المفاعل النووي في العراق، تصفية منفذي عملية ميونخ. لكن في المجال اللبناني، فشلت كل عمليات الإنزال واحدة تلو الأخرى، وأبرزها عملية الإنزال في أحد مستشفيات بعلبك.

ليس من المهم معرفة القوة الحقيقية للجيش الإسرائيلي ولا توجد أهمية لتصريحات الجيش أنه لم يستنفد كل طاقته في هذه الحرب، وأنه هنالك أسلحة متقدمة لم تدخل في الحرب، لكن الأهم من ذلك هو أن هذا التفوق العسكري له محدودية، ولا يضمن قوة الردع الفعال في حال تضعضع "مبدأ الحدود الآمنة".

أما بالنسبة لدروس الحرب، فان فشل إسرائيل العسكري الإستراتيجي لن تتضح معظم إسقاطاته وتبعاته على المدى القريب.

باعتقادنا انه لم يحدث تحوّل جوهري مستقبلي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، فستحاول إسرائيل إعادة إنتاج منظومة الردع الإسرائيلي من جديد، معتمدة على استمرار تعزيز تفوقها العسكري، والمريب في الأمر أنّ إسرائيل تدرك أنّ التفوق العسكري في المرحلة القادمة قد يكون مرهونا بالردع النووي، وبهذا قد تلتقي مع السياسة الأميركية ومشروعها الشرق أوسطي الجديد المنوط بضرب المحور السوري الإيراني بتوجيه ضربة لإيران قد تكون نتائجها غير متوقعة، مثلما لم تتوقع إسرائيل الرد الصاروخي للمقاومة. ومما يزيد خطورة الأمر، أن هذه الحرب على وجه الخصوص، أظهرت إسرائيل كدولة لها قدرات محدودة يقودها على المستوى السياسي والعسكري أناس ذوو قدرات محدودة وذوو قابلية للمغامرة.

والأنكى من هذا، أن الرأي العام الإسرائيلي ما زال مقتنعا أن التفوق العسكري قادر على حماية إسرائيل وأداة لفرض سيطرتها ومخططاتها. فكل مظاهر الاحتجاج من قبل جنود الاحتياط وأهالي الجنود المقتولين انحصرت نحو الأداء السياسي والعسكري، ولكنها لم تناقش مصداقية الحرب، بل بالعكس، هناك اصرار على توضيح موقفهم برفض فكرة وقف القتال.

الملف النووي الإيراني وتداعياته من منظور إسرائيل

تتصاعد الأزمة المفتعلة بهدف منع إيران من امتلاك تكنولوجيا نووية، وتتزايد المخاطر الناجمة عن اصرار ايران على حقها في امتلاك القدرات النووية، طالما تصر إسرائيل والولايات المتحدة على مواجهة الملف النووي الإيراني، علماً أن إيران لم تخالف القوانين والأنظمة الدولية المرعيّة، كما تقول.

في سياق هذه الدراسة، سنتعرض لمعظم جوانب الملف النووي الإيراني من منظور إسرائيل.

الموقف الرسمي الإيراني- الدوافع الإيرانية لامتلاك السلاح الذري/
هل امتلاك إيران للسلاح الذري خطر وهمي أم حقيقي؟!

الموقف الرسمي الإيراني ما زال ثابتاً ومنهجياً في إصراره على استكمال البرنامج النووي لأغراض مدنية. الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، يقول " . . . طريقنا للوصول إلى ذروة (البرنامج) النووي في مراحلها النهائية، ولم تبق إلا خطوة واحدة، تضاعفت قدراتنا عشر مرات . . . "[٤٤]. وأعلن أن بلاده مستمرة في إنتاج الوقود النووي للاستخدام الصناعي، مؤكدا بذلك نية بلاده المضي قدما في تخصيب اليورانيوم رغم العقوبات الدولية المسلطة. وحذر الأوروبيين من أن قراراً دولياً ضد إيران سيكون بمثابة عمل عدائي يهدد علاقاتهم مع بلاده[٤٥]. يؤكد علي لاريجاني، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني ومسئول الملف النووي، أن كل التهديدات تؤخذ في سياق الحرب الإعلامية، وإيران ترفض مهلة ٦٠ يوماً لقبول قرار مجلس الأمن[٤٦].

الضغوطات الإسرائيلية والأميركية استمرت حتى المرحلة الراهنة باستصدار قرار ١٧٣٧، إلا آن كلتا الدولتين على غير قناعة بتأثيره. إسرائيل لم تقتنع بتاتا بفرض العقوبات[٤٧]. وموقف الولايات المتحدة قد يفهم مما ورد على لسان نائب وزير الدفاع الأميركي السابق، ريتشارد بيرل، في مؤتمر هرتسليا الأخير، بأن محاولات المجتمع الدولي فرض عقوبات اقتصادية على إيران لن تؤدي بها إلى التخلي عن برنامجها النووي[٤٨].

وفي سياق ذي صلة، عام ٢٠٠٦، استنفدت الضغوطات الدولية على إيران التي توجت بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧، الذي أقر مع تحفظات معلنة من قبل روسيا[٤٩]. لقد أبدى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، استعداد بلاده لمناقشة طرق للضغط على حكومة طهران للقبول بإشراف دولي أوسع على برنامجها. إلا أنها ستعارض أية محاولة لاستخدام مجلس الأمن لمعاقبة إيران أو استخدام برنامج إيران كذريعة للترويج لأفكار تغيير النظام هناك. وينوه، انه من اجل ضمان تأييد روسيا لقرار العقوبات، أبدت المجموعة الأوروبية موافقتها لاستمرار روسيا في بناء المفاعل في (بوشهر)[٥٠]. أما الصين، فتربطها علاقات اقتصادية قوية مع إيران، وحجم التبادل التجاري بين الدولتين يصل إلى ١٠ مليار دولار، إضافة للاتفاقية المبرمة حول مد الصين بالغاز الطبيعي التي يصل مقدارها ل ٧٠ مليار دولار[٥١].

بالمجمل، سياسة العقوبات تعيد واشنطن إلى مشكلتها التقليدية مع الأمم المتحدة ومع الحلفاء، ومع بطء الاستجابة لعقوبات فاعلة، في وقتها، من جهة، واستمرار الضغط على طهران قد يدفعها إلى الخيار النووي، العقوبات تعمق

---

٤٤ رندة تقي الدين، الحياة اللندنية، ٠٦/١٢/٠٦
٤٥ رندة تقي الدين، الحياة اللندنية، ٠٦/١٢/٠٦
٤٦ هآرتس، ٢٠٠٧/١/١٩
47 Evental, y.(2006). The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. Strategic Assessment ,Vol 9, No1.
٤٨ هآرتس، ٢٠٠٧/١/٢٢
٤٩ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧/١/٧
٥٠ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/١٠/٢٥
٥١ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧/١/١٠

من عزلة النظام الذي يمعن في خياره النووي، وبذلك يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية نقل النشاط النووي الإيراني من الطابع السلمي إلى العسكري.

لقد أثبت الإيرانيون إدراكاً سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة. فهم لا يجهلون قدرات إسرائيل الذرية وإمكاناتها للرد على الضربة بأضعافها إذا هوجمت ولا توجد لديهم أي نوايا للمغامرة العبثية[٥٢]. ومن البين لهم أيضا أن الولايات المتحدة لن تتوانى عن توجيه ضربة لإيران إذا لم يكفِ الرد الإسرائيلي.

إيران هي دولة ديمقراطية في الشرق الأوسط، وتوجد في السياسة الإيرانية نظم مطورة للتوازنات والروادع لقوة الحكام. إضافة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، هناك المرشد الأعلى الذي يختاره مجلس الخبراء المكون من رجال دين يُنتخبون بانتخابات قطرية.

إضافة إلى ذلك، يقف القانون الدولي إلى جانب إيران، وتسمح معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقّعت عليها إيران، بتطوير برنامجها النووي السلمي، لكن الدول المتحكمة في القرار الدولي تقف ضدها ولا تملك الدلائل على أن طهران انتقلت من المدني إلى العسكري. فلا وكالة الطاقة تملك دليلاً، ولا فرق الاستخبارات والأجهزة الأمنية الغربية.

النظرة الإسرائيلية للملف الإيراني

تتفق كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، حول ما يسمونه "مخاطر البرنامج النووي الإيراني"، وأن السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجيا وكيانياً على اسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل المعنية بالتفوق العسكري والردع النووي والحرب الخاطفة والتفرد والاحتكار النووي. وأيضا تدّعي إسرائيل أنّ السلاح النووي الإيراني في حال وجوده سيكون موجها ضدّ العرب والأتراك، بل إنه موجه ضد المجتمع الدولي، فالمشروع النووي الإيراني ليس فقط مشكلة لإسرائيل، وإنما مشكلة عالمية.

يشير بعض المعلقين والباحثين، في سياق التعاطي مع الملف النووي الإيراني، انه تسود إسرائيل حالة من الهستيريا غير الواقعية. من الصعب الافتراض أن إيران ستستخدم السلاح الذري لتوجيه ضربة لإسرائيل[٥٣]. لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر[٥٤]. إلا أن هناك إجماع وقناعة في إسرائيل أن السلاح النووي الإيراني خطر على إسرائيل، وله تأثيرات على الوضع الاستراتيجي لها، منها:

أولاً: ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء "مفاوضات حرة" حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، حيث ستكون هناك في مقابل إسرائيل قوة ابتزاز إيرانية. وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالتفاوض مع سورية على هضبة الجولان.

---

٥٢ يديعوت أحرونوت، ٢١/١/٢٠٠٧
٥٣ هآرتس، ٢٢/١/٢٠٠٧
٥٤ يديعوت أحرونوت، ١٢/٥/٢٠٠٦

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع حداثي، ففي حالة توتر وعدم استقرار، سيفضل إسرائيليون كثيرون أن يغادروا إسرائيل.

ثالثاً: أن فكرة امتلاك إيران للسلاح النووي ستربك المخططات السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

رابعا: إذا تحولت إيران إلى دولة نووية، فإن لذلك أبعاداً أوسع تتجاوز تأثيراتها على النزاع الإسرائيلي-العربي؛ إذ ستصبح إيران الدولة المهيمنة في منظمة "أوبك"، الأمر الذي قد ينعكس بتحكمها في ارتفاع أسعار النفط والتأثير على الاقتصاد العالمي.

خامساً: إن مصر والسعودية لن تقفا مكتوفتي الأيدي، وستحاولان الحصول على السلاح النووي.

استغلال إسرائيل للموقف العربي/ الملف النووي لكوريا الشمالية

هاجمت السعودية الهيمنة الإيرانية، وعبرت باقي دول الخليج عن احتجاجها الهادئ ضد السياسة الإيرانية، معتبرة أن إيران تشكل تهديدا للدول العربية. إيران لا تعتبر فقط تهديدا وإنما أيضا إهانة، خصوصا بدرجة تأثيرها في العراق، الدولة العربية المهمة التي تُقسِّم نفسها وتنسلخ عن المحيط العربي للالتصاق بإيران[٥٥].

أما بالنسبة إلى مصر، فقد لمح الرئيس حسني مبارك أثناء لقائه باولمرت في شرم الشيخ انه في حال امتلاك إيران قنبلة ذرية ستسعى مصر إلى ذلك[٥٦]. وكان مبارك وابنه جمال أعربا عن ذلك في مواقف سابقة، بإشارة إلى إمكانية طلب مساعدة روسية للقيام بعملية تخصيب اليورانيوم[٥٧]. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الردع النووي الإسرائيلي لم يؤثر في الماضي على قرار الرئيس السادات للقدوم إلى إسرائيل، ولم يشكل نقطة جدل ولو وهمية عند توقيع اتفاقية السلام معها. يبقى الأمر مطروحاً فقط على مستوى التصريحات الرسمية (التلقائية) للسلطات المصرية الموجهة للاستهلاك الإعلامي، واقتصر على طرح ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي.

بذلت إسرائيل جهدا كبيراً في استغلال التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية عقب التجربة النووية الكورية. نشرت صحيفة "هآرتس"، افتتاحية بعنوان "عصر الفلتان النووي"، اعتبرت في سياقها أن وجود سلاح نووي في أيدي كوريا الشمالية يمكن أن يترتب عليه "تأثير خطير وفوري على إسرائيل". وتضيف الصحيفة، إن لهذه التجربة إسقاطات على هيبة الردع الأميركي، مشيرة إلى تداعياته على الملف النووي الإيراني[٥٨].

إن السلوك حيال كوريا، والذي توج باتفاقية تقضي بأن تبدأ كوريا بخطوات عملية خلال ستين يوماً نحو تفكيك قدرتها النووية مقابل مساعدات اقتصادية ضخمة وإلغاء العقوبات المفروضة بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧[٥٩]. لن يستنسخ حيال إيران. سيحل التشدّد محل الليونة. والسبب الأول، أنه في ما يخص كوريا الشمالية، اضطرت الولايات

---

٥٥ هآرتس، ٢٠٠٧/١/٢٢
٥٦ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧/١/٥
٥٧ هآرتس، ٢٠٠٦/١١/٥
٥٨ هآرتس، ٢٠٠٦/١٠/١٤
٥٩ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧/٢/١٣

المتحدة إلى منح دور فعال للدول المجاورة وعلى رأسها الصين. هذه الدول (الصين، اليابان، روسيا وكوريا الجنوبية) دافعت بقوة عن ضرورة التهدئة والحل السياسي، أما في حالة إيران، فهي محاطة بدول لا تملك المناعات الوطنية الكافية للوقوف في وجه الأميركيين. والسبب الثاني هو أن كوريا الشمالية، لا تشكل تهديدا جديا ومباشرا للمصالح الأميركية. أما إيران، فهي على تماس مباشر مع المخزون النفطي العالمي الذي يشكل همّاً أميركياً، التورط في العراق، فضلاً عن تماسها مع الصراع العربي – الإسرائيلي الذي يشكل، بدوره، أولوية ذات مرتبة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولا تسمح للأوروبيين ولا روسيا الاتحادية أن يحلا مكانها في محاولة لإيجاد حل للنزاع الأميركي الدولي – الإيراني. والسبب الثالث، أن إيران قادرة على تحمل الضغط الدولي بسبب قدراتها الاقتصادية.

محدودية فاعلية الردع النووي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة

تطرقنا في التقرير الاستراتيجي عام ٢٠٠٥ للإستراتيجية النووية الإسرائيلية المبنية على الفكرة الأساسية القائلة أن الردع النووي يعزز أمن إسرائيل بواسطة ردع الدول العربية عن وضع تحديات إستراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل، وتفرض وجودها على العالم العربي كحقيقة قائمة في الشرق الأوسط[٦٠].

هذه الفكرة مسندة برؤية ضرورة الحفاظ على احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك على المستوى السياسي، تجنبت إسرائيل "الردع النووي العلني" رغم الميزات الإستراتيجية التي يحققها امتلاك هذا السلاح. فلجأت إسرائيل على مدار سنوات طويلة إتباع "الضبابية" حول امتلاكها للسلاح النووي، مكتفية بالتلميح.

انتقلت اسرائيل عام ٢٠٠٦، إلى الردع العلني، ولم تعد سياسة الغموض الذرية لإسرائيل تعطي لها غطاء دفاعيا أعلى، الذي استمر لما يقرب يوبيلاً من السنين، كان ذلك، فيما سمي "زلّة اللسان النووية لرئيس الوزراء إيهود اولمرت، التي أوحت بامتلاك الدولة العبرية للسلاح النووي"، حين أقر اولمرت، للمرة الأولى، أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية في خضم مقابلة لقناة (سات١) الألمانية. "إسرائيل دولة ديمقراطية لا تهدّد أي بلد بأي شيء ولم تفعل ذلك قط. . . . أما إيران فهي تهدّد صراحةً وعلناً بمحو إسرائيل من الخريطة. هل يمكنكم أن تقولوا إن الأمرين متساويان عندما يتطلعون لامتلاك أسلحة نووية مثل أميركا وفرنسا وإسرائيل وروسيا"[٦١].

باعتقادنا، رغم موجة من الانتقاد والغضب في إسرائيل وتراجع اولمرت وتأكيده على ضرورة التزام سياسة الغموض النووي، لم تكن تصريحات اولمرت زلة لسان، إلا انه خلال العقد الأخير وعلى وجه الخصوص، في السنتين الأخيرتين، نلاحظ أن إسرائيل تتوجه نحو الردع العلني كإستراتيجية أكثر فعالية وشمولية والتهديد باستعمال سلاح نووي حقيقي يساهم في تأمين قوة ردع كافية. الدافع الأساسي لهذا الخيار الاستراتيجي الجديد يعود إلى إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يلغي احتكار إسرائيل له ويعرضها لضربة حقيقية لقوة الردع وللأمن القومي.

أراد اولمرت في "زلة لسانه" أن يوجه إشارة للولايات المتحدة وللغرب وخصوصاً أميركا، أنه إن لم تقم هي بضرب إيران فإسرائيل ستقوم بذلك. هذا تحذير للساسة الأميركين على ضوء الانقسام والجدل في الكونغرس بعد سيطرة الديمقراطيين

٦٠أفنر كوهين، إسرائيل والقنبلة، القدس: مؤسسة شوكن للنشر، ٢٠٠٠، ص ٤٤٠.
٦١ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/١٢/١٢

عليه، الذين يجرون حسابات صارمة مع البيت الأبيض حول سياسة بوش الخارجية خاصة تجاه العراق وإيران.

وفي سياق ذي صلة، جاءت تصريحات وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، ذي الخبرة السياسية والاستخباراتية، بأن إسرائيل تملك سلاحا نوويا، قد كمحاولة للردع العلني والصريح الموجه لإيران، بأن إسرائيل تملك القدرة على مواجهة إيران وحدها، بل قد تقوم بإجراءات وعمليات ضد إيران[٦٢].

تدرك إسرائيل أيضا أن الضبابية قد تعطي شرعية لإيران بانتهاج ذات الطريق (الضبابية)، كونها مريحة أكثر بالذات لأنها من الموقعين على ميثاق حظر انتشار الأسلحة النووية. سوف تحصل على امتيازات سياسية لكونها تملك خياراً نووياً، وتحاول أن تقلص الاحتكاك مع العالم الخارجي. وسوف تواصل الادعاء أن برنامجها معد لأغراض سلمية فقط، وأنه من حقها بموجب الميثاق السيطرة على كافة مركبات إنتاج الوقود النووي، وفي المقابل سوف تشجع نشر الشائعات بأنها على وشك أنتاج سلاح (أو لديها سلاح)، وعليه سيتوجب النظر إليها كدولة نووية. إن سير إيران في مسار ضبابي سيكون تحدياً سياسياً للنظام النووي العالمي، ولكنه مضاعف بالنسبة لإسرائيل التي منحت شرعية للضبابية النووية. يشار إلى أن ضبابية البرنامج النووي الإسرائيلي نجحت كظاهرة عالمية، لأن العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة، غض النظر لأسباب خاصة بها، سياسية وقضائية وأخلاقية. ونجحت الضبابية الإسرائيلية لأن الولايات المتحدة وأوروبا فضلتاها عن كافة الخيارات الأخرى.

الردع العلني النووي الإسرائيلي دلالة على عمق التخوف والهستيريا لدى الأوساط السياسية والعسكرية في فشل المساعي والطروحات حيال الملف النووي الإيراني، وتأكيدا لذلك تصريحات شمعون بيريس بأن النووي الإيراني كابوس إسرائيل[٦٣].

خلاصة القول، إن الردع النووي الإسرائيلي، الضبابي والعلني. لم يردع إيران عن الاستمرار في مشروعها النووي، على الأقل في المرحلة الراهنة.

خيارات إسرائيلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني

تزداد إيران قوة مع الوقت. ولذلك من المتوقع أن يكون التعامل الإسرائيلي معها مربكاً، حيث التحدي يتعاظم مع مرور الوقت. الخيار الافتراضي يتجه نحو الذهنية الإستراتيجية في إسرائيل التي ترتكز إلى الاتكال على الذات وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يتعلق الأمر بأمنها أو بقائها. إلا انه تبقى عدة خيارات مطروحة أمام القيادة الإسرائيلية للتعامل مع إيران مستقبلا:

١- عدم فعل شيء، في انتظار حدوث تغييرات داخلية تخرج المحافظين من السلطة في طهران. بيد أن هذا الخيار لم يعد مقنعا للعديد في إسرائيل والغرب بعد العودة القوية للتيار المحافظ، وسيطرته بشكل تام على مراكز صنع القرار في إيران. في مؤتمر هرتسليا الأخير، أشار بوغي يعلون، رئيس الأركان السابق، أن إسرائيل لا تتوقع تغيير النظام الإيراني دون تدخل خارجي[٦٤].

---

٦٢ هآرتس، ١٠/١٢/٢٠٠٦

٦٣ نفس المصدر

٦٤ يديعوت أحرونوت، ٢٢/١/٢٠٠٧

٢- انتظار إقدام الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على شن حملة لتدمير البرنامج النووي الإيراني وإضعاف النظام في طهران.

٣- أن تبادر إسرائيل، وبشكل فردي، إلى شن ضربات استباقية للقضاء على الخطر النووي الإيراني.

٤- القبول بالأمر الواقع، والتعايش مع إيران على أنها دولة نووية. وهذا الخيار يتطلب من الدولة الإسلامية في إيران فتح قنوات رسمية ودبلوماسية مباشرة مع إسرائيل من أجل بناء الثقة، ولتفادي وقوع أخطاء تؤدي إلى حرب نووية. إلا أن إسرائيل ترفض نظرية "توازن الرعب" بادعاء انه لا يمكن أن يكون هناك ردع استراتيجي حقيقي بين إسرائيل وإيران، لعدم وجود تناسب، الأمر الذي لا يتوفر بين الدولتين، لا على مستوى المساحة ولا على مستوى السكان ولا في طابع أجهزة اتخاذ القرارات، فقدرة امتصاص إيران لا تقاس بما لدى إسرائيل.

احتمالات توجيه ضربة أميركية أو إسرائيلية

احتمالات توجيه ضربة أميركية

إن أية قراءة غير عاطفية للحركة الأميركية في الشرق الأوسط، تأخذ في الاعتبار رفض إسرائيل المطلق لتحول إيران إلى دولة نووية، يعني أن الولايات المتحدة الأميركية مقدمة على مواجهة قد تكون فاصلة مع إيران وسورية، ولن يمنع مثل هذه المواجهة ما يركن إليه بعض العرب من وجود أغلبية ديمقراطية في مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين تعارض سياسات الرئيس بوش، الذي لن يخسر أكثر مما خسره داخلياً وخارجياً حتى اليوم بسبب احتلاله للعراق، في حال شنه حروباً جديدة في المنطقة.

تنسجم وجهة النظر هذه، مع التوجه الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة في المنطقة ورفض توصيات لجنة بيكر- هاملتون. فيما يتعلق بتعاطي بوش مع "الأنظمة المتشددة والمتطرفة" في المنطقة، يصر على دعوة إيران وسورية إلى عدم السماح باستخدام أراضيهما للدخول إلى العراق والخروج منه والقيام بهجمات على القوات الأميركية. وان إعلانه نشر صواريخ "باتريوت" في المنطقة لتعزيز الأمن في العراق وحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط ونشر مجموعة ضاربة إضافية من حاملات الطائرات إنما هي لطمأنة الدول الحليفة والصديقة من جهة، ومباشرة خوض معركة حاسمة ضد الدول التي تصفها واشنطن بمحور الشر، ولمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية ومن الهيمنة على المنطقة، لأن هزيمة أميركا في هذه المعركة ستكون هزيمة لدول الخليج وستخلق بؤرة للمتشددين وتشكل تهديدا استراتيجيا لبقائها.

إن ما يبعث على القلق هو رغبة بوش بشن حرب ضد إيران لتعويض هزيمته المحققة في العراق. هناك عدة مؤشرات تجعل من هذا السيناريو ممكنا خلال العامين المقبلين، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولا: صورة التحرك الأميركي في المنطقة التي تجمع تهيئة الأجواء إلى تشكيل التحالفات وإلى استعراضات الترسانة العسكرية، نوع من الإشارة أو محاولة ردع علنية لاحتمال شن أي حرب أو تنفيذ أية ضربات عسكرية ضد إيران. ذكر مسئولون أميركيون أن الولايات المتحدة بدأت بحشد قوة رادعة في المنطقة ليصل عدد أفراد البحرية الأميركية إلى ١٦ ألفاً. إعلان القيادة العسكرية الأميركية عن إرسال عدة أساطيل إلى منطقة الخليج والبدء في مناورات عسكرية،

وبين هذه الأساطيل غواصات نووية، وحاملات طائرات وسفن حربية من كل الإشكال والأنواع.

ثانياً: تصريحات عديدة لبعض الشخصيات المؤثرة على القرار الأميركي، منها: تصريحات نائب وزير الدفاع الأميركي سابقاً ومستشار بوش، ريتشارد بيرل، أن الرئيس الأميركي جورج بوش سوف يهاجم إيران في حال تبين له أن طهران على وشك الحصول على أسلحة نووية، أثناء فترة إشغاله لمنصبه والتي تنتهي بعد سنتين[٦٥]. وتصريح المعلق العسكري الأميركي، الجنرال توماس مكينرني، أن القوات الأميركية جاهزة لتوجيه ضربة عام ٢٠٠٧[٦٦].

ثالثا: تصريحات أدلى بها توني بلير رئيس وزراء بريطانيا وسفير بوش المتجول، وصف فيها إيران بأنها تشكل خطرا استراتيجيا على المصالح الغربية في المنطقة والعالم.

وجهة نظر ثانية:

من ناحية ثانية هنالك عدة افتراضات ومؤشرات تؤسس لوجهة نظر أخرى، أهم هذه المؤشّرات هي:

أولاً: الصعوبات السياسية الداخلية التي يواجهها بوش بعد سيطرة الحزب الديمقراطي على مجلس النواب الأميركي، الذي يرفض التورط من جديد على الساحة الدولية، ودعوته لوضع جدول زمني لخروج القوات الأميركية من العراق[٦٧].

ثانياً: تعيين روبرت غيتس، وزيراً للأمن، الذي يستبعد إمكانية توجيه ضربة لإيران، لافتاً لخطورة عواقبها وتداعياتها التي قد تؤدي إلى استعمال إيران للسلاح الكيميائي والبيولوجي[٦٨]. عند تعيين غيتس، تمت تنحية شخصيات في مواقع مهمة تؤثر على القرار الأميركي، واستبدالها بأخرى أكثر اعتدالاً واقل تمسكاً بسياسة بوش المعهودة.

ثالثاً: صورة العرض العسكري تهدف، وتقتصر في المرحلة الراهنة على تعزيز صورة الردع العسكري الأميركي في المنطقة.

رابعاً: صعوبة اتخاذ قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن. تواجه أميركا معارضة واضحة على الأقل من عدة دول: فرنسا، روسيا والصين[٦٩].

خامساً: تصعيد المواجهة لتصبح عسكرية ومباشرة قد تكون مكلفة لإيران إذا نجحت، لكن نجاحها غير مضمون ومن الممكن تريث بوش في اعتمادها رغم إبقائها على طاولة خياراته. ومن ابرز عوامل عدم ضمان نجاحها الموقع القوي الذي نجحت إيران في إقامته داخل العراق والذي يهدد القوات الأميركية بأفدح الأخطار في حال المواجهة الشاملة. إضافة لعدم توفر المعلومات الاستخباراتية الكافية لتحقيق الضربة، كما ورد على لسان، رئيس الاستخبارات الأميركية[٧٠]. في هذا السياق، كل التقديرات التي وردت على لسان رئاسة أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، تنوه بأن هدف الضربة هو تعطيل وإعاقة عملية تخصيب اليورانيوم لعدة سنوات ولا يمكن إجهاضها نهائياً. لذلك، على بوش أن يقنع الرأي

---

٦٥ هآرتس، ٢٢/١/٢٠٠٧

٦٦ يديعوت أحرونوت، ١٢/١٠/٢٠٠٦

67 Evental, y.(2006). The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. Strategic Assessment ,Vol 9, No1.

٦٨ يديعوت أحرونوت، ٥/١٢/٢٠٠٦

٦٩ قناة ١٠، الأخبار، ٣١/١/٢٠٠٧

٧٠ يديعوت أحرونوت، ٩/١/٢٠٠٧

العام الأميركي الذي وصلت ثقته برئيسه أدنى المستويات، بمعادلة الربح والخسارة لأميركا في المرحلة الراهنة[٧١].

احتمالات توجيه ضربة إسرائيلية

عطفاً على ما ورد أعلاه، قد يكون هناك توافق إسرائيلي- أميركي كبير في التعاطي مع الشأن الإيراني، إلا أن الاختلاف الأساسي يعود إلى الإجماع شبه الكامل داخل إسرائيل على ضرورة إجبار إيران على التنازل عن مشروعها النووي حتى ولو بالقوة.

نلاحظ من خلال تصريحات اولمرت المتكررة حول الملف النووي الإيراني، انه يرفع لهجة ووتيرة التهديد لعدة اعتبارات:

أولاً: محاولة التأثير على الموقف الأميركي. من جهته، الحل الأمثل هو أن توجه أميركا ضربة لإيران. قد يراهن اولمرت على العقيدة الدينية المتشددة لبوش التي تدفعه لمواجهة إيران رغم المعارضة الداخلية.

ثانياً: تهيئة الرأي العام الإسرائيلي والعالمي لاحتمال توجيه ضربة إسرائيلية لإيران. قد تفسر زلة لسان ايهود اولمرت المقصودة التي اعترف فيها بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، في سياق تعبئة الرأي العام العالمي والإسرائيلي للإقدام على استخدامها ضد إيران في المستقبل القريب.

ثالثاً: استغلال ما يسمى بالخطر الإيراني لحل مشاكل سياسية داخلية. على سبيل المثال، توسيع الائتلاف الحكومي واستحداث "وزارة التهديدات الإستراتيجية" التي تجسد موقفا إيديولوجيا-سياسياً، يقول إن أهم ما يواجه إسرائيل حاليا هو التهديد الإيراني.

من المفترض، أن اولمرت وحكومته لا يستبعدان توجيه ضربة لإيران، بل يقوم الجيش بتدريبات مكثفة في الفترة الأخيرة. لقد ورد في تقرير نشرته صحيفة "صاندي تايمز" ٠٧/ ٠١/ ٢٠٠٧ البريطانية، معتمدة على مصادر عسكرية إسرائيلية، أن سلاح الجو الإسرائيلي يتدرب على قصف المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية. وتقول الصحيفة إن الهجوم بأسلحة نووية سيخرج إلى حيز التنفيذ إذا فشل هجوم بأسلحة تقليدية، حيث أن تقديرات مسئوولين عسكريين إسرائيليين أن هجوما تقليديا على المنشآت النووية الإيرانية لن يُحدث دمارا كافيا في المنشآت النووية الإيرانية المحصنة، والتي بني قسم منها على عمق عشرات الأمتار تحت سطح الأرض. هذا بالإضافة إلى تقديرات جهاز الاستخبارات الخارجية، "الموساد" بأن إيران على وشك الانتهاء من تخصيب اليورانيوم بحيث تتمكن من إنتاج سلاح نووي خلال سنتين. كما ويذكر التقرير أن الاحتمال أن تقدم إسرائيل على شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية باستخدام أسلحة نووية تكتيكية هو ضئيل.

ويقول التقرير أن سربين من مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي يتمركزان في قاعدة "تل نوف" و "حتسريم"، يتدربان بتوجيه من قائد سلاح الجو الإسرائيلي أليعازر شكيدي، على شن هجمات على أهداف إيرانية. وتقول الصحيفة أن المقاتلات نفذت طلعات في منطقة مضيق جبل طارق كتحضير لإمكانية شن هجوم على إيران.[٧٢]

---

٧١ يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦، ٣/ ٧/ ٢٠٠٦، ٩/ ٥/ ٢٠٠٦

٧٢ هآرتس، ٧/ ١/ ٢٠٠٧

باعتقادنا، أنه رغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية بحسم الأمر عسكرياً من قبل المجتمع الدولي، فإن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى بعيداً في عام ٢٠٠٨، للاعتبارات التالية :

أولاً : إسرائيل لا تملك رئيسا للوزراء ولا وزير دفاع ولا حكومة قادرة على اتخاذ قرار مصيري في هذه المرحلة، إذ تشهد الحكومة صراعات وخلافات مستمرة، لا يوجد تنسيق بين الوزارات المعنية، عدم تنسيق بين الأجسام المعنية المختلفة مثل جهاز الاستخبارات العسكرية، الموساد، مجلس الأمن القومي[٧٣].

ثانياً : على الرغم من محاولات الترهيب المعهودة للمخابرات العسكرية الإسرائيلية التي تلائم تقاريرها مع أهداف الحكومة، إلا أن صحيفة (جيروزاليم بوست) نقلت عن مسؤولين عسكريين، قولهم إن إسرائيل قادرة على ضرب المنشآت النووية الإيرانية عسكريا، لكنها تحتاج إلى معلومات استخباراتية محددة حول المنشآت التي تريد استهدافها، متطرقة إلى احد النواقص المعلوماتية بأن الجيش سيحتاج إلى معرفة ما إذا كانت التحصينات حول المنشآت الإيرانية مصنوعة من الفولاذ أو من الاسمنت. يشار أيضاً إلى أن رئيس جهاز الاستخبارات الأميركية أقر بوجود صعوبات، ومعرفة قليلة حول الملف النووي الإيراني.

ثالثاً : رغم التواجد العسكري الأميركي المحيط بإيران من جميع الجهات والتهديدات الأميركية بعدم التردد بعملية عسكرية، بوش لا يستعجل بمد إسرائيل بمساعدة أميركية بسبب تورطه في العراق وهبوط شعبيته إلى الحضيض. إسرائيل بدون مساعدة أميركية ومظلة دولية لا تستطيع استخدام المجال الجوي للعراق أو تركيا[٧٤].

رابعاً : جاهزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية لرد فعل إيراني. وردت عدة تقارير من قبل الوزارات المعنية (خاصة الصحة، التربية والتعليم، الجيش) تؤكد عدم جاهزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية في حال رد فعل إيراني محتمل. لا تملك قيادة الجبهة الداخلية ووزارتا الصحة والتربية خططاً وبرامج، لا توجد سيناريوهات لحالة طوارئ ممكنة، ولا توجد ميزانيات للاستعدادات المفترضة[٧٥].

خامساً : تضارب الآراء حول إمكانية إيران الحالية في تخصيب اليورانيوم وتطوير سلاح نووي. الأمر الذي ينعكس بوسائل الإعلام المحلية والدولية، وتصريحات رسمية. صرح رئيس جهاز الاستخبارات العامة "الموساد"، مئير دغان، أن إيران قد تحصل على سلاح ذري خلال ثلاث سنوات[٧٦]. الأمر الذي يسنح بإعطاء وقت للمجهود الدبلوماسي.

بالمجمل، على الرغم من التهديد المعلن، ترى إسرائيل في المرحلة الراهنة، ضرورة الضغط الدولي من خلال مجلس الأمن، لإدراكها عدم إمكانية توجيه ضربة عسكرية تقليدية ضد إيران لاعتبارات سياسية وعسكرية في المرحلة الراهنة.

باعتقادنا، أن عام ٢٠٠٨ سيكون مواتياً أكثر لاحتمال توجيه ضربة لإيران، حيث تقدر إسرائيل على التذرع باستنفاد القنوات الدبلوماسية، والاهم من ذلك، هي السنة الأخيرة لبوش في البيت الأبيض، قد يغامر بها في عملية تترك

---

٧٣ هآرتس، ٢٠٠٦/١١/٣

٧٤ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٥/١٠

٧٥ هآرتس، ٢٠٠٧/١/٧

٧٦ هارتس، ٢٠٠٦/١٠/٢٨.

بصماتها على سجله التاريخي الحافل، مثلما عهدنا ذلك لدى رؤساء آخرين، مثل هاري ترومان ودعمه للدولة اليهودية، بيل كلينتون وكامب ديفيد.

الخطر السوري؛ حقيقي أم وهمي؟ التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري

منذ فشل محاولات التسوية بين سورية وإسرائيل، التي امتدت طيلة العقد الماضي وانتهت في صيف ٢٠٠٠ مع عقد اللقاء بين الرئيس الأميركي بيل كلينتون وبين الرئيس السوري حافظ الأسد، ظهرت تحولات حاسمة على الخريطة الإستراتيجية والتي تؤثر على الوضع الراهن والمستقبلي بين الدولتين: على المستوى الداخلي لكل دولة، كما وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

إن التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري في عام ٢٠٠٦، قد يندرج في سياق انسجام الموقف الأميركي-الإسرائيلي حول ضرورة عزل سورية دولياً وإقليمياً، إلاّ أنه قد يأخذ منحىً جديداً على ضوء فشل أميركا في تغيير الموقف السياسي السوري الإقليمي فيما يتعلق بدعم فصائل فلسطينية، التواصل مع حزب الله، إضافة إلى استقرار العلاقة الحميمية مع إيران وتعزيزها. كما وأن أميركا لم تستطع توظيف الضغط الدولي القائم لتجنيد سورية كشرطي لها في العراق.

إلا أن الحرب الأخيرة على لبنان وتجذّر المحور السوري الإيراني وحزب الله، أثار جدلاً عميقا حول القضية السورية في الأوساط الإسرائيلية. فسورية لم تتراجع، وبدأ التعاطي مع الملف السوري يطفو على المستوى الإعلامي والسياسي والعسكري.

في هذا السياق ولفهم جوانب الملف السوري-الإسرائيلي، وتداعياته في المرحلة الراهنة والمستقبلية، لا بد وأن تطرح أسئلة وقضايا أساسية:

أولا: هل يوجد لإسرائيل غاية أو هدف حقيقي من التسوية مع سورية؟ هل تعطي هذه التسوية إجابة للقضايا الأمنية الأساسية الحالية في إسرائيل؟ هل تعتبر هذه التسوية ضرورية وملحة في هذه المرحلة؟

ثانياً: هل من الممكن لإسرائيل أن تفرض في الظروف الراهنة شروطها لتسوية سياسية؟ ما هو مدى استعداد النظام السوري لتحول استراتيجي في سياسته الإقليمية والدولية مقابل تسوية مع إسرائيل؟

ثالثاً: ما هي الأبعاد المترتبة على ممانعة إسرائيل من التعاطي مع مبادرات التفاوض خاصة من قبل سورية؟ وما هو مدى الخطورة من فشل مفاوضات مفترضة؟

ظهرت في إسرائيل بعض المواقف، القليلة، لدى أوساط حزب ميرتس وبعض الشخصيات من حزب العمل ومن حزب كديما، والتي تدعم فكرة التفاوض مع سورية. ترتكز هذه المواقف على الاعتبارات التالية:

- عامل الزمن مهم جداً، وخاصةً في ظل حالة الفراغ والشلل على المستوى السياسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاعلات وأحداث غير متوقعة.
- سورية قادرة على تخفيف "القبضة" الإيرانية من جهة، وإعاقة إمكانية سيطرة حزب الله على لبنان، أو على الأقل، بإمكانها تضييق محاور الاحتكاك مع إيران.
- اتفاق مع إسرائيل، والذي يتماشى مع متطلباتها، سيمكن سورية من التمتع بدعم دولي-اقتصادي وعسكري من

قبل واشنطن والغرب ويملي عليها تغيير إستراتيجيتها الأمنية.

إسرائيل لا يسعها رفض مبادرات التفاوض على المستوى الإعلامي، خاصة وأن سورية هي المبادرة للتفاوض.

- بشار الأسد صادق في نواياه لإحلال السلام مع إسرائيل ذلك أنه أصبح ناضجاً بعد فترة ست سنوات من الحكم، كما وهو لا يحمل الأثقال التي حملها والده حافظ الأسد، كالشعور بالذنب لفقدان الجولان. إن الاتفاق مع سورية يعتبر سهلاً نسبياً، فقد تم الاتفاق على معظم النقاط سلفاً "على الورق" والثمن لذلك معروف، بحيث أشار إليه ثلاثة رؤساء حكومة إسرائيليين، وهو انسحاب من كل هضبة الجولان حتى السنتيمتر الأخير من خط ٤ حزيران ١٩٦٧.

وهناك مواقف معارضة، وأيضا محدودة، أحزاب اليمين المتطرف مثل حزب يسرائيل بيتينو وحزب إيحود ليئومي، ترفض إمكانية فتح مسار تفاوضي مع سورية، من منطلق أن إسرائيل لن تحصل في الظروف الراهنة على تسوية سياسية موافقة لمصالحها، أي أنه من غير المتوقع أن اتفاقية سلام مع سورية تأتي باتفاقية سلام مع لبنان ونزع سلاح حزب الله، فإن حزب الله سيبقى قوة مقاومة مسلحة أساسية تحت رعاية وغطاء إيراني، الأمر الذي يقلل من أهمية التسوية مع سورية. إضافة إلى ذلك، القناعة الإسرائيلية بأن التسوية السورية-الإسرائيلية لن تعطل العلاقات الحميمية بين سورية وإيران، ولن تكون لها إسقاطات على الملف النووي الإيراني. وأخيراً المواقف المعارضة تفترض أن التسوية ستمنح الأسد فرصة للخروج من العزلة القسرية والتخلص من مواجهة المحكمة الدولية حول قضية قتل الحريري.

أما الموقف السائد اليوم في إسرائيل لدى غالبية الأوساط السياسية مثل حزب كديما وحزب العمل وحزب الليكود، فيقول أن إسرائيل لا يسعها رفض مبادرات التفاوض لكي لا تظهر كرافضة لمبادرات السلام العربية، لكنها تدعي أن الدخول إلى مسار تفاوضي مع سورية ليس ضروريا وملحا في هذه المرحلة، بل قد يضر بها لعدة أسباب:

- إسرائيل لا تواجه ضغطاً إقليمياً ودولياً للتفاوض مع سورية. الضغط موجه بالأساس نحو تجديد المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، من قبل المحور السعودي- الأردني- المصري. إن التفاوض مع سورية قد يؤدي إلى توتر العلاقة مع هذه الدول والتي تحاول مواجهة المد السوري في لبنان.
- إستراتيجية بوش الرافضة لفكرة التفاوض مع سورية.
- قناعة الساسة الإسرائيليين بان التوافق السوري-الإيراني هو موقف استراتيجي غير قابل للتبدل من قبل سورية في المرحلة الراهنة.
- بحسب الاستطلاع الأخير في تشرين الأول ٢٠٠٦ ما زال الرأي العام الإسرائيلي رافضا لفكرة إرجاع هضبة الجولان مقابل السلام[٧٧].

هذا الموقف ينسجم مع موقف اولمرت والحكومة الإسرائيلية. لقد أصر اولمرت وبقوة التعبير عن موقفه حيال الجولان قائلاً "سيبقى الجولان للأبد معنا، طالما بقيت رئيساً للحكومة". مستخفاً بدعوات الأسد لاستئناف العملية السياسية مع إسرائيل، بل طلب من استخباراته توفير البراهين القاطعة على مساهمة سورية في تهريب الأسلحة لحزب الله كي يطلب من الأسرة الدولية اتخاذ موقف، وذلك بعد أن أشار رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية يوسي بيدتس، إلى أن دمشق تعد جيشها للمواجهة مع إسرائيل، وأنها تشارك رسميا في تهريب الأسلحة إلى لبنان[٧٨].

---

٧٧ هآرتس، ٧/١٠/٢٠٠٦

٧٨ يديعوت أحرونوت، ٢٥/١٢/٢٠٠٦

كما صرح اولمرت، في إحدى جلسات الحكومة مبررا رفضه بأن المفاوضات مع سورية تتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة، وأن الرئيس بوش يرفض توصيات لجنة بيكر–هاملتون بضرورة انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان. وعليه فالوقت غير مناسب للمفاوضات معها، على حد قوله[٧٩].

إلا أن موقف اولمرت تعرض لنقد كبير خاصة من الأوساط الإعلامية والأكاديمية. نوهت أوساط إعلامية لها تأثيرها (صحيفة هارتس، صحيفة يديعوت أحرونوت)، إلى أن جميع رؤساء حكومات إسرائيل فهموا أن اتفاق سلام مع سورية هو إنجاز إستراتيجي، ولذا فإن إسحق رابين، إيهود باراك وكذلك بنيامين نتنياهو، أجروا مفاوضات سريّة وغير مباشرة مع الرئيس السوري، في حين أن اولمرت تحوّل إلى رافض معلن للسلام، عندما رفض جملة وتفصيلاً محاولات الرئيس السوري بشار الأسد للبدء بمفاوضات حول السلام مقابل الجولان. ما هو حاصل مع إيهود اولمرت الآن، هو أنه تخلٍّ عن كل برامجه "الكبيرة"، وليست لديه أية أجندة باستثناء أجندة بقائه السياسي[٨٠].

وبالتالي، كتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود اولمرت، "خرج" عن مواقفه التقليدية بشأن المفاوضات مع سورية، وقال إنه على استعداد للبدء بالمفاوضات مع الرئيس السوري بشار الأسد[٨١].

إن موقف اولمرت الرافض للحوار والسلام مع سورية متأثر من كون هذا الحوار غير ناجع لإيقاف حماس والجهاد الإسلامي عن فعاليتهما[٨٢]. والاهم من ذلك، القناعة لدى اولمرت هي عدم الالتفاف على الصديقة الأميركية التي تقود الصراع الدولي ضد المشروع النووي الإيراني، حيث يتناغم موقف اولمرت مع الموقف الأميركي بطرح عدة مشاكل في إمكانية الحوار السوري الإسرائيلي. إذ ترى إسرائيل والولايات المتحدة في توجهات الرئيس الأسد "محاولة للخروج من الحصار الذي فرضوه عليه، لذلك فالولايات المتحدة غير معنية في تقدم مسار التفاوض الإسرائيلي السوري، وتوجهها هو أن الحوار مع سورية يجب أن يكون بتنسيق وتفاهم لمصلحة الطرفين الإسرائيلي والأميركي. ويصر الأميركيون أن أي حوار مع سورية يجب أن يأخذ "مصادر قلقهم" بعين الاعتبار. إدارة بوش الابن، تشير إلى أن الأمر يتعلق في الجوهر بالملف العراقي، وإضافة إلى أن سورية دولة حدودية مع العراق، حيث تمر الأسلحة ويتم تهريب المسلحين، فإن الموقف العروبي الذي تتبناه دمشق يلقى صدى واسعاً لدى فصائل مهمة ومؤثرة في صفوف المقاومة العراقية. إضافة إلى ذلك، تولي الإدارة الأميركية أهمية خاصة لتعزيز "جبهة المعتدلين" للقادة "العرب السنيين" ضد "المحور الشيعي" بقيادة إيران[٨٣]. إضافة إلى ذلك فإن الرئيس الأميركي غاضب شخصياً على بشار الأسد لأنه يرى بالأخير وبحكومته المسؤولين عن سفك الدم الأميركي في العراق، والخطر الوحيد أمام "الانقلاب الديمقراطي" في لبنان، والذي يعتبر بنظره أحد الإنجازات الإيديولوجية المهمة لسياسته الخارجية.

إن الموقف المعارض لاولمرت مدعوم بتقييمات الأجهزة الأمنية حول جاهزية وقابلية سورية للتفاوض والتسوية. فقد كتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قدمت توصيات إلى رئيس الحكومة

---

٧٩ هآرتس، ٢٠٠٦/١٠/١٠
٨٠ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦ /١٢/ ٧
٨١ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/١١/٢٤
٨٢ هآرتس، ٢٠٠٦/١٠/٢٠
٨٣ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧/١/٥

بالبدء بمفاوضات سرية مع سورية بعد ثلاثة شهور، على اعتبار أنه حتى ذلك الحين سيتضح الوضع في الساحة الفلسطينية، وتكون الولايات المتحدة بلورت سياستها بشأن العراق. وأضافت الصحيفة أن الأجهزة الأمنية قدمت لاولمرت تقديراتها الأمنية المحتلنة. حيث أوصت بإتاحة المجال أمام مبعوثي اولمرت بالبدء بمفاوضات سرية مع السوريين بتنسيق مع الولايات المتحدة. وجاء أن هذه التوصيات تأتي على الرغم من أن عناصر أمنية إسرائيلية تعتقد أن الرئيس السوري، بشار الأسد، لن يستكمل المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية سلام. تجمل الأجهزة ألأمنية، أنه لا شك أن الرئيس السوري معني بتجديد المفاوضات، إلا أنه لن يوافق على المطالب التي تطرحها إسرائيل كشرط لتجديد المفاوضات، ومن بينها؛ وقف تقديم الدعم لحزب الله والمنظمات الفلسطينية ووقف العلاقات المتشعبة مع إيران. إلى ذلك، تعتقد الأجهزة الأمنية أن مصلحة إسرائيل تقتضي محاولة التفاوض مع سورية من أجل إضعاف العلاقة التي تزداد متانة بين سورية وإيران. وكانت التوصية المقدمة إلى المستوى السياسي تقول إنه "يجب إعادة الكرة إلى الملعب السوري، لدفعها إلى التعامل مع اقتراح السلام الإسرائيلي[٨٤].

باعتقادنا، اختار اولمرت التركيز على القضية الفلسطينية ويرفض بتاتاً فكرة الانسحاب من الجولان. إنه وبعد شهور من محاولة التنصل من "هجمة السلام" التي شنها الأسد، أخذ يفرض شروطاً أولية للمفاوضات. يؤمن اولمرت أن حكومته لا تمتلك المقدرة السياسية للتوصل إلى حل نهائي مع سورية، ولكن مع الشعب الفلسطيني يمكنه الوصول إلى حل وسط[٨٥].

الحرب أو السلم في التصور السوري بعد الحرب على لبنان

من الصعب فهم موقف السلطة السياسية السورية فيما يتعلق بإستراتيجيتها تجاه إسرائيل، لعدم وجود تصور واضح لديها عن الكيفية أو الطريقة أو الإستراتيجية التي تمكّنها من إنهاء حالة النزاع مع إسرائيل واستعادة الأراضي السورية المحتلة. الأمر الذي يستشف من الخطاب السياسي المتعدّد والمتنوع، الذي تعتمده سورية. مسألة التنازلات يمكن أن تفهم كحالة ضعف من جهة، ومن جهة أخرى تهدد تحالفاتها الإقليمية؛ فتتمسك سورية بموقف ذكي ملوحة برغبتها للتفاوض على اعتبار رفض إسرائيل المسبق لهذا التفاوض.

ولم تجد السلطة السورية السابقة طريقاً لتحقيق إنجاز في هذا الميدان الجديد، خصوصاً بعد خروج مصر من الحلبة العسكرية لهذا الصراع المستعصي، سوى جعل دمشق ممراً إجبارياً لأية خطوة سلام تريدها إسرائيل، أو المجتمع الدولي، في المنطقة. أي أنها سعت لأن تمتلك المقدرة على تعطيل مشاريع الآخرين طالما أن موازين القوى في تلك المرحلة لا تسمح لها بفرض خياراتها ومشاريعها. فاعتمدت لتحقيق هذا عرقلة مباشرة للمسارات الأخرى التي يمكنها استبعاد الدور السوري، على وجه الخصوص المسار الفلسطيني واللبناني.

حالة اللاحرب القائمة الآن ليست مستندة إلى رفض الطرفين لحل النزاع بينهما بالطرق الحربية، بل لشعور السلطة السورية بعجزها عن رد العدوان الإسرائيلي، المتمثل باحتلال أراض سورية، عن طريق الحرب، ولتقديرات القيادة

---

٨٤ هآرتس، ٢٨/١٢/٢٠٠٦

٨٥ يديعوت أحرونوت، ١٩/١٢/٢٠٠٦

الإسرائيلية أن الأراضي السورية التي تحتلها تكفيها في هذه الفترة لضمان أمن حدودها .

إلا أن هذا الموقف بدأ يتبدل ويتغير جذرياً منذ انسحاب الجيش السوري من لبنان والاهم بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان . باعتقادنا ، من أهم دروس هذه الحرب ، إدراك سورية أن امتلاك خيار السلم لا يشترط فقط امتلاك إمكانية اعتماد الحرب كخيار ثانٍ، بل يشترط أيضاً، وهذا هو الأهم، المقدرة على إلزام الخصم باللجوء للحل السلمي من خلال إفقاده إمكانية الفوز بالحرب . فبعد فشل إسرائيل في محاولتها تدمير حزب الله خلال هجماتها على لبنان صيف عام ٢٠٠٦ ، لم تعد سورية الداعمة لـ "حزب الله" تخشى هجوماً أو مواجهة إسرائيلية . حيث أبرزت الحرب عدم قدرة إسرائيل إبطال مفعول الصواريخ الباليستية من جهة ، وانكشاف هشاشة الجبهة الداخلية الإسرائيلية في تحمل ضربات في العمق الاستراتيجي[٨٦] .

هذا لا يعني أن سورية اتخذت خيار الحرب ، إلا أن المزاج السائد في المرحلة الراهنة ، وفشل إسرائيل العسكري في لبنان يدعوان سورية للتفكير بخيارات التصعيد العسكري وطرح إمكانية التمسك بخيار المقاومة وتبنيه رسمياً كدولة أيضا ، خاصة عند قطع الأمل من البديل التفاوضي[٨٧] .

إلا أنه ، حسب رأينا – سورية ورغم تداعيات الحرب الأخيرة ، لن تُقدم على الحرب في المرحلة الراهنة ، ويمكن الاستناد على أن فشل مفاوضات مستقبلية مع سورية لن يُحدث تحولات جذرية في إستراتيجية سورية مثلما حدث لغاية الآن .

خلاصة القول

اضحت الحكومة الإسرائيلية أضعف من أن تتمكن من التوصل إلى اتفاق سلام دائم . إن إسرائيل لا تملك رئيسا للوزراء . وإنها لا تملك مؤسسة عسكرية قادرة على وضع رؤية وإستراتيجية مستقبلية تتجاوز انشغالها في توصيات لجان التحقيق وإعادة بناء قدرات الجيش العسكرية في المرحلة الراهنة . إن ضعف وعدم قدرة المؤسستين ، السياسية والعسكرية ، ليس بسبب خطر الحرب وإنما ربما بسبب تهديد السلام . لان كل هذا يحدث بالتحديد عندما يبدو أن الشرق الأوسط يفتح نافذة جديدة للفرص السلمية حتى ولو بدت أنها مجرد أوهام .

إن الجمود على المسار التفاوضي مع سورية لا يتعلق بالظروف الراهنة ، لأنه لا يوجد في إسرائيل سوى أفراد على استعداد لقبول الانسحاب إلى ضفاف بحيرة طبرية[٨٨] . لم يعبأ الرأي العام الإسرائيلي لفكرة "التنازلات" ولا جدوى من محاولة تجنيد غالبية أعضاء البرلمان الإسرائيلي . وبالمقابل ، لن تقدم سورية تنازلات إقليمية . تدرك سورية أن إسرائيل تعرف شروط السلام معها ، ولا حاجة حتى للتفاوض حولها ، يحتاج الأمر قرارا سياسيا إسرائيليا لا توفره اتصالات سرية ، بل تفاهم إسرائيلي أميركي ورغبة إسرائيلية بتحقيق هذا السلام . وأية محاولة لإغراء إسرائيل بتنازلات تقدم سوف تؤدي إلى طلب المزيد بنفس منطق أوسلو .

إن الجولان ليس مجرد ساحة حرب أو ملف للمقايضة ، بل هو قبل كل شيء حق وملكية لكل الشعب السوري .

---

٨٦ معاريف ، ٢٠٠٧/١/١٥

٨٧ هآرتس ، ٢٠٠٥/١/٤ .

٨٨ يديعوت أحرونوت ، ٢٠٠٦/١٢/٢٥

تسوية شاملة مع سورية ممكنة لكن بثمن حقيقي واقعي وليس من خلال اقتراحات غير واقعية مثل استئجار هضبة الجولان. عطفاً على ذلك نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن مصادر عسكرية تصريحات وصفت أنها تستند إلى المعلومات في شعبة الاستخبارات العسكرية، أن "الرئيس السوري بشار الأسد لن يتنازل عن هضبة الجولان، وهو على استعداد للانتظار ٢٠ عاماً للتوصل إلى الحل الدائم في إطار مفاوضات مع إسرائيل". . قد تكون هناك إمكانية "فترة انتقالية لاستكمال إعادة الجولان بشكل كامل إلى السيادة السورية".[٨٩]

وأخيراً، لم تبدل إسرائيل وجهه نظرها التقليدية بأن سورية لا تشكل خطراً استراتيجياً حقيقياً يهدد كيانها على الأمد القريب. التفوق العسكري الإسرائيلي من جهة، وتآكل إمكانيات سورية العسكرية من جهة أخرى، ضمن فعالية الردع التقليدي وفوق التقليدي يمنع إمكانية مواجهة عسكرية بينهما. سورية لن تقوم بهجوم بري مفاجئ على الجبهة الشمالية قد يكلفها خسائر كبيرة، إلا أن الخطر السوري ليس وهمياً، بمعنى أنها تشكل خطرا استراتيجيا من خلال علاقتها مع فصائل فلسطينية، ومع حزب الله وإيران. وأكثر من ذلك، فان إسرائيل شديدة القلق من عدم قدرتها على استثمار الضغط السياسي والدبلوماسي، وعدم وجود ذريعة تبرر مبادرة لمواجهة عسكرية مع سورية خاصة بعد تجنب المواجهة معها في الحرب الأخيرة.

---

٨٩ اوري بار يوسف، "الازمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي،" معرخوت، ٤٠١، ص ١٣.

مراجع

ايدان، أ. (٢٠٠٤). تحدي النووي الإيراني – الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي.
بار، م. (١٩٩٠). الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي. تل أبيب.
بار يوسف، أ. الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي. معرخوت، ٤٠١، ص ص، ١٠-١٤.
إرز، ر. (٢٠٠٦). علاقة المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية. جامعة تل أبيب: مركز جافا للبحوث الإستراتيجية.
حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافي للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب.
عنبر، أ. (٢٠٠٤) إسرائيل في محيط استراتيجي معاد. هؤوماه. ١٥٥، ص ص، ٢٩ – ٣٦.
غوردون، ت (٢٠٠٧). الموساد، التحديات الجديدة. باريس.
كوهين، أ. (٢٠٠٥). التابو الأخير، سر الوضع النووي الإسرائيلي وما يجب فعله، اور يهودا: كنيرت.
كوهين، أ. (٢٠٠٠). إسرائيل والقنبلة. القدس: مؤسسة شوكن للنشر.
هوروفيتس، دان. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجامعة العبرية.
مؤتمر هرتسليا السابع (٢٠٠٧). مركز هرتسليا المتعدد المجالات. هرتسليا.
صحيفة الحياة (اللندنية)
صحيفة هآرتس.
صحيفة معاريف.
صحيفة يديعوت احرونوت.
صحيفة غلوبس
قناة المنار

Bart, R. (2006).The Second Lebanon War: The Plus Column. Strategic Assessment : Jaffee center for Strategic Assessment,Tel Aviv university,
Vol 9, No 3.
Ben Meir,Y.(2006). Israeli Government Policy and the War's Objectives. Strategic Assessment,
Vol 9, No 2.
Berkovich, D. (2006). Hizbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.
Burke, Anthony, "Aporias of Security", Alternatives, Vol 27. No 1. Jan-March 2002, pp 1-27.
Buzan, B. People, states, and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991.
Crooke,A., Perry ,M. (13/10/2006). How Hezbollah defeated Israel. www. Asia Times.com. Evental, y.(2006). The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. Strategic Assessment, Vol 9, No1.
Evron, Y. (2006). Deterrence and its Limitations. Strategic Assessment, Vol 9, No 2.
Feldman, S. (2000). Israel's Deterrent Power after its Withdrawal from Lebanon. Strategic Assessment, Vol 3, No 1.
Freilich, C. (2006). "The Pentagon's Revenge" or Strategic ransformation: The Bush Administration's New Security Strategy. Strategic Assessment, Volume 9, No. 1.
Heller, M.H. (2006), Hamas's Victory and Israel's Dilemma. Strategic Assessment, Vol 9, No1.
Hendel, Y. (2006). Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.
Kulick, A. (2006). Hizbollah vs. the IDF: The Operational Dimension. Strategic Assessment, Vol 9, No 3.
Mishal, S.(2006). Hamas: The Agony of Victory, Strategic Assessment, Vol 9, No1.
Peri, Y.(2006) . Generals in the cabinet room. Washington: United States institute of peace.
Shtauber, Z. (August 2006). The Crisis in Lebanon: An Interim Assessment. Strategic Assessment, Vol 9, No 2.

(٣)

المشهد الاقتصادي – اسرائيل ٢٠٠٦

د. حسام جريس

ماذا في هذا التقرير؟

يعطي هذا التقرير القارئ العربي لمحة مفصلة عن وقائع الاقتصاد الإسرائيلي وأهم الأحداث المستجدة عليه للعام ٢٠٠٦ . سيبدأ التقرير بسرد أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع مثيلاتها في العام ٢٠٠٥ ، ومن ثم إلقاء نظرة سريعة حول التوقعات لعام ٢٠٠٧ . سوف يتم بعد ذلك تناول ظواهر وأحداث كان لها وقع كبير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦ ، من خلال سرد لهذه الحقائق والوقائع ، ومن ثم محاولة تحليلها بشكل موسع ، من أجل إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد الإسرائيلي وهيكله .

من بين هذه الموضوعات : تأثير الحرب الإسرائيلية الأخيرة (على لبنان) ، استفحال ظواهر الفقر والبطالة في إسرائيل (من خلال تحليل مشترك مع التقرير الاجتماعي ، إذ سيتناول كل واحد من التقريرين جوانب مختلفة لهذه الظواهر) ، ازدياد المعارضة من اليمين واليسار لخطة "ويسكونسين" وهي خطة تعمل من أجل إخراج العاطلين عن العمل من دائرة البطالة ، ولكنها عمليا تشكل سياسة موجهة من أجل تقليل دور الدولة في حياة أفرادها ، ميزانية إسرائيل لعام ٢٠٠٧ وكيفية توزيع الموارد بحسب سلم أفضليات تقف على رأسه إعتبارات الإنفاق العسكري وزيادة التسلح ، العمولات البنكية التي تشكل مصدر ربح لا بأس به لكل بنوك إسرائيل والتي تتصرف في هذا الخصوص بشكل تنعدم فيه المنافسة بينها ، ظهور النظام الأوليغاركي في إسرائيل وبالتحديد سيطرة الأقليات الاقتصادية (العائلات الثرية (ثماني عشرة عائلة) والأثرياء جداً) وتحكمها بمعظم موارد الدولة وتسييرها في العديد من الأحيان لمعظم الساسة الإسرائيليين ، وسوف يتم ذلك من خلال تحليل العلاقة الوطيدة بين الثروة والسلطة السياسية ، وأخيراً سيتم استعراض الإصلاحات الضرائبية المنتهجة منذ بداية ٢٠٠٤ .

المقدمة

مع كتابة هدا التقرير، تخضع قيادات إسرائيل على اختلاف مستوياتها لتحقيقات جنائية مكثفة، قد تؤدي إلى ازدياد حدة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها إسرائيل منذ نشوئها عام ١٩٤٨. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يخضع رئيس الحكومة إيهود أولمرت لتحقيق جنائي بشأن التسهيلات المقدمة لبعض من معارفه ومقربيه في صفقة خصخصة لأكبر بنوك إسرائيل، ألا وهو بنك لئومي، بالإضافة إلى حصوله على هدايا لا يجوز له الحصول عليها من كبار رجال الأعمال. ويخضع وزير المالية أبراهام هيرشزون لتحقيق جنائي في قضية تورطه في اختلاسات مالية عندما كان يشغل مدير جمعية أهلية معروفة، بينما يخضع مدير مصلحة الضرائب جاكي ماتسا والعديد من مساعديه لتحقيق إثر تلقيهم رشاوى عديدة من كبار رجال الأعمال، وبالمقابل قدم ماتسا وموظفوه العديد من التسهيلات لرجال الأعمال هؤلاء، وشغلوا الكثير من مقربيهم في مصلحة الضرائب. يجدر القول أن جاكي ماتسا كان قد عين من قبل وزير المالية السابق أيهود أولمرت (رئيس الوزراء الحالي). ترتبط هذه الأمور وغيرها ارتباطا وثيقا مع تفشي ظاهرة سيطرة أصحاب الثروة على السلطة السياسية وقد يعني هذا تفاعلاً اقتصادياً سياسياً واضحاً جدا للطبقة الحاكمة في إسرائيل، وبالتالي تفشي ظاهرة الفساد بشكل متميز في إسرائيل.

يساهم العاملان السياسي والعسكري في ازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي، وتؤكد الفترة الأخيرة أهمية تأثير هذين العنصرين في تضعضع أركان الاقتصاد، فعلى الصعيد السياسي شهدت إسرائيل عام ٢٠٠٦ انتخابات برلمانية (أنظر التقرير السياسي)، وأما على الصعيد الأمني فإن الحرب على لبنان (أنظر التقرير العسكري) أخرجت إسرائيل من مسار النمو الاقتصادي السريع، والذي تبجحت إسرائيل بالإعلان عنه في الفترة ما قبل الحرب، إذ من المتوقع أن تهبط نسبة النمو الاقتصادي للعام ٢٠٠٧ إلى ٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪ كما كان متوقعا من قبل.

تقلب الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل له أثره الواضح على معظم الفئات السكانية، ولكن من المؤكد أن الطبقات الضعيفة اقتصادياً هي المتضرر الأكبر من عدم الاستقرار الاقتصادي في الدولة. فإذا نظرنا مثلاً إلى السياسة الاقتصادية الاجتماعية نجدها من أكثر السياسات تقلباً، إذ ينشد كل واحد من الأحزاب المختلفة أو حتى أعضاء الحزب الواحد سياسة اقتصادية اجتماعية تختلف اختلافا شديدا في مضمونها وجوهرها وتجلب معها ضرراً بالغاً لاقتصاد الدولة (أنظر التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٤).

هناك العديد من الأمور التي تواجه صانعي القرار في إسرائيل، وهذه المشاكل الاقتصادية تراكمت منذ قيامها، وقد يكون الإهمال المستمر لمعالجتها أو عدم نجاح السياسات الاقتصادية في إيجاد الحلول الملائمة لها هو أحد الأسباب البارزة المؤدية إلى تضعضع الأوضاع الاقتصادية للدولة أو عدم قدرتها على حفظ نمو اقتصادي طويل الأمد. بين هذه الأمور: حالة الحرب المستمرة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين والعرب في المنطقة، الإنفاق العسكري الضخم، حجم القطاع العام، العجز الحكومي والدين القومي، الذي لا يزال يشكل نسبة عالية جدا تصل إلى حوالي ٩٨٪ من الناتج القومي[١]، تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مثل انتشار البطالة واتساعها لتصل الى حوالي ٧,٧٪ وارتفاع نسبة العائلات الفقيرة حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود حوالي ١,٦٥ مليون شخص من أصل

---

١ www.bankisrael.gov.il

٧ مليون يعيشون تحت خط الفقر[٢]، فشل خطة "ويسكونسين" المعدة من أجل إخراج العاطلين عن العمل من دائرة البطالة المستفحلة.

كانت إسرائيل بدأت مع إقرار خطة "إنعاش اقتصاد إسرائيل" في العام ٢٠٠٣[٣] باتباع إصلاحات ضريبية بهدف تقليص الفجوات بينها وبين معظم الدول الأوروبية ودول OECD (Organization of Economic and Cooperation Development). هذه الإصلاحات تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات صانعي القرارات في الدولة، فمن المعروف أن إسرائيل تحتل مرتبة عالية جداً على المستوى العالمي من حيث نسب الضرائب المفروضة، وتشكو أنظمة الضرائب فيها من خلل واضح بجعلها تترأس تقريباً قائمة الدول التي تشكل فيها الفوارق الاجتماعية والطبقية مشكلة رئيسية (أنظر التقرير الاجتماعي).

هذه الأمور سيتم التطرق إليها من خلال هذا التقرير المخصص لجرد الوقائع والأحداث الاقتصادية الرئيسية الحاصلة في إسرائيل في العام ٢٠٠٦، مع مراعاة مسألتين مهمتين: سرد الوقائع الاقتصادية ومن ثم تحليل هذه الوقائع من منظور كاتب ومعد هذا التقرير. التقرير الحالي يفصل أهم التطورات الاقتصادية الحاصلة خلال سنة ٢٠٠٦ وهو يتطرق إلى المواضيع التالية:

١. قراءة متمعنة لكل المؤشرات الاقتصادية في إسرائيل للعام المنصرم، ويشمل ذلك الناتج المحلي الإجمالي، تركيبة نمو الناتج المحلي، الناتج المحلي للقطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، الإنشاءات، الصادرات والواردات، الإستثمارات، الإستهلاك الخاص، الإستثمارات المحلية، الإستثمارات الأجنبية، عجز الموازنة، ميزان المدفوعات، التضخم المالي، الإستهلاك العام، الدين العام وغيره.

٢. تقديرات حول الاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب. وصلت التكلفة الشاملة للحرب حوالي ٢٤ مليارد شيكل وبدأت الحكومة بتنفيذ تقليص بميزانية الوزارات المختلفة. بلغت المصاريف الشاملة لجهاز الأمن حوالي ٧,٥ مليارد شيكل، ومن المتوقع أن يكون حجم النمو الاقتصادي للعام ٢٠٠٧ اقل من ٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪ كما قدر سابقا.

٣. استفحال الفقر واتساع الفجوات الاجتماعية. يتطرق هذا الفصل إلى المعطيات الرئيسية التي تنشرها مؤسسة التأمين الوطني حول انضمام العديد من العائلات إلى دائرة الفقر سنة بعد أخرى، والتراجع الملحوظ الحاصل بتوزيع الدخل بين العائلات الفقيرة والغنية. تدل التقارير أن أكثر ضحايا الفقر هم العرب الفلسطينيون داخل إسرائيل، يليهم بفجوة كبيرة اليهود الشرقيون والمهاجرون الجدد واليهود الأصوليون.

٤. "خطة ويسكونسين" لمعالجة البطالة: نجاح أم فشل؟ احتدم النقاش في إسرائيل حول ما يسمى بـ "خطة ويسكونسين"، وهي خطة طرحت وما زالت تطرح أساليب من أجل تحفيز العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل، لكنها عمليا تشكل غطاء تستعمله الحكومة من أجل إبعاد العاطلين عن العمل عن دائرة تلقي المخصصات الاجتماعية الحكومية، وبشكل يحقق أرباحا للشركات التجارية التي تطبق الخطة.

٥. ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧: أقرّت الحكومة الإسرائيلية، مؤخرًا، ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧، وبلغت قيمة

---

٢ تقرير مؤسسة التأمين الوطني ٢٠٠٦.

٣ التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٤.

هذه الميزانية حوالي ٦٤,٥ مليارد دولار[٤] (أي ما يعادل حوالي ٢٧١,٥٤ مليارد شيكل)، وهي الميزانية التي من المفترض ان تكون متأثرة من الإنفاق على الحرب على لبنان، والخسائر الاقتصادية التي خلفتها هذه الحرب، وهذه الميزانية هي أكبر من ميزانية العام ٢٠٠٦ بحوالي ٢,٢ مليارد دولار.

٦. التطورات الحاصلة في موضوع العمولات البنكية في إسرائيل: تسجل العمولات البنكية في إسرائيل رقما قياسيا، حتى على المستوى العالمي، وتستمر معظم البنوك الإسرائيلية برفع عمولاتها وهذا على الرغم من تسجيل أرباح ضخمة وبتصاعد مستمر في السنوات الأخيرة، بما فيها السنة الحالية. وقد وصل الأمر إلى حد لم يعد حتى في مقدرة بنك إسرائيل المركزي تحمله، وعاد الأمر من جديد إلى أروقة الكنيست (البرلمان) بهدف سن قوانين جديدة تقيد البنوك في مسألة العمولات البنكية.

٧. الفساد الاقتصادي في إسرائيل: سيتم ربط هذا الموضوع مع قضية تحكم وسيطرة ثماني عشرة عائلة على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد دلّ تقرير لشركة "BDI" (بيزنس داتا إزرائيل)، ظهر أخيرًا، على أن ١٨ عائلة في إسرائيل تسيطر عمليا على الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أن مداخيل شركاتها في العام الماضي ٢٠٠٦ البالغة ٤٥ مليارد دولار، تشكل ٣٦٪ من مداخيل أكبر ٥٠٠ شركة في إسرائيل، و٧٧٪ من ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٦ البالغة حوالي ٦٥ مليارد دولار (٢٧٢ مليارد شيكل تقريبا). هذه العائلات تسيطر على قيادة الدولة السياسية وتجبرها في العديد من الأحيان تنفيذ أمور قد تتنافى مع المصلحة العامة. سيتم في هذا الفصل إعطاء العديد من الأمثلة التي تؤكد نفوذ الاقتصاد والعائلات على السياسة الإسرائيلية.

٨. الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٦: وبالأساس ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل، الضرائب المفروضة على أسواق المال وغيره.

الفصل الأول: لمحة عن تطورات الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٦

مقدمة

استمر الاقتصاد الإسرائيلي حتى نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٠٦ بنموه السريع، والذي كان قد بدأ منذ أواخر سنة ٢٠٠٤، وتمثل هذه الفترة خروج إسرائيل من مرحلة ركود اقتصادي استمرت سنوات عديدة (من عام ٢٠٠٠ وحتى منتصف عام ٢٠٠٤)، وتحقيق إنجازات كبيرة انعكست جلياً في العديد من المؤشرات الاقتصادية، في حين جاءت غالبية هذه المؤشرات في النصف الثاني من العام نفسه على عكس حالها في الفترة السابقة. وساهمت فروع الصناعة المختلفة، بالإضافة إلى تجدد الفعاليات الاقتصادية في الإنجاز الكبير الذي تحقق في النصف الأول من العام، فيما لعبت الأوضاع الأمنية المتدهورة، إلى جانب عوامل خارجية أخرى، مثل تراجع الاقتصاد العالمي، دوراً رئيسياً في تراجع هذه الإنجازات، وبالتالي فإن التوقعات المختلفة بشأن أداء الاقتصاد الإسرائيلي والتي نشرت مع بداية عام ٢٠٠٦ باتت كلها غير صحيحة، وعليه سيكون الحديث عن البنود المختلفة المتعلقة بهذا الجرد الاقتصادي الشامل مقسوما إلى قسمين رئيسيين: الأول في الفترة ما قبل الحرب والثاني لما بعدها. فيما يلي تلخيص لأهم المؤشرات

---

٤ سعر الصرف هو ٤,٢١ شيكل للدولار الواحد.

الاقتصادية للعام ٢٠٠٦ في إسرائيل :

الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاع الخاص

حقق الناتج المحلي الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٦ نموا وصل إلى ١,٥٪، بينما أشارت التوقعات الأولية إلى نمو بنسبة ٥,٤٪ طبقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الاسرائيلية وبنك إسرائيل، مقابل ٤,٨٪ في العام ٢٠٠٥، فيما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٨٪ ليصل إلى حوالي ١٧ ألف دولار، بعد أن كان هذا المؤشر انخفض في الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بنسبة ٦,١٪[٥].

ارتفع الناتج المحلي بنسبة ٦,٥٪ في الربع الأول، وبنسبة ٦,٧٪ في الربع الثاني. أما في الربع الثالث (فترة الحرب على لبنان) فبدأ تراجع ملحوظ في معظم الفعاليات الاقتصادية، واستمر هذا التراجع خلال الربع الرابع، وقد انخفض معدل النمو خلال النصف الثاني إلى ١,٦٪ فقط، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الربعين الثالث والرابع ليصل إلى حوالي ١٦،٥٠٠ دولار سنويا.

وعلى الرغم من التحول الحاد في معدلات النمو المذكورة في العام ٢٠٠٦، يعتبر معدل النمو المتحقق على مدار العام جيدا نوعا ما، ولكنه بالرغم من ذلك أقل من توقعات المحللين الاقتصاديين الذين عدلوا توقعاتهم بالنسبة للنمو المتوقع للعام ٢٠٠٧، إذ يقول المراقبون أن نمو الناتج المحلي سيكون بنسبة ٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪ كما كان متوقعا من قبل.

حقق الناتج المحلي للقطاع الخاص في العام ٢٠٠٦ نمواً يقدر بنسبة ٥,٧٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥ ويعتبر هذا النمو هو الاعلى منذ العام ٢٠٠١، إذ بدأت معدلات النمو في الانخفاض في الأعوام التالية، ووفقاً لمعطيات بنك إسرائيل، كان ناتج القطاع الخاص العامل الرئيس في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر كثيرا من تقلبات ناتج القطاع الخاص بين النصف الأول والثاني من عام ٢٠٠٦. يعود انخفاض ناتج القطاع الخاص في النصف الأخير من العام ٢٠٠٦ بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية لكل من فروع البناء، السياحة والصناعة، وذلك بسبب الحرب على لبنان والتي استنفذت معظم موارد الدولة لصالح الإنفاق العسكري ودفع التعويضات للمتضررين. أما على الصعيد الخارجي، فهنالك أيضا تراجع ما في أداء الاقتصاد العالمي، ما يؤثر سلبيا على الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل أيضا. ويقول بعض المحللين أن هذا التراجع سوف يظهر جليا في العام ٢٠٠٧[٦].

العمالة والأجور

تبين المعطيات أن انخفاضاً طفيفاً طرأ في العام ٢٠٠٦ على نسبة البطالة، حيث بلغت ٧,٧٪ مقابل ٩,٦٪ خلال العام ٢٠٠٥. فوفقا لإحصاءات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية، هناك حوالي ٢٤٠ ألف عاطل عن العمل في عام ٢٠٠٦. ومقارنة بالعام ٢٠٠٥، حيث كان عدد العاطلين عن العمل حوالي ٢٧٠ ألف شخص، ارتفع حجم المشاركة في قوة العمل في العام ٢٠٠٦ بزيادة مقدارها ٦٠ الف شخص، وتعتبر نسبة المشاركة في القوة

---

٥ التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٤.

٦ يعقوب فرانكل، محافظ بنك إسرائيل السابق.

العاملة الإسرائيلية هي الأدنى بين الدول الغربية خاصة، بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (المتدينون)، وكذلك العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة. على الرغم من ذلك، ساهمت الزيادة المذكورة في قوة العمل خلال العام ٢٠٠٦ في بقاء معدل البطالة مرتفعاً، وبدون هذه الزيادة، فإن معدل البطالة كان سيصل إلى ٩,٧٪. ومن بين الفروع التي ساهمت في خلق وظائف جديدة خلال العام ٢٠٠٦ (حوالي ٨٥ الف فرصة عمل) هناك قطاعا التكنولوجيا الرفيعة والخدمات المالية، اللذان ساهما بنحو ٤٣ ، ٣٤ ألف فرصة عمل على التوالي[٧]، فيما لم تفلح غالبية قطاعات الاقتصاد الأخرى في امتصاص أعداد أكبر من العاطلين عن العمل، بسبب عدم تمكنها من الافلات نهائياً من حالة الانكماش التي اصابت الاقتصاد في السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣.

مع ذلك، يعتقد بعض المراقبين أن استمرار توقف حركة العمالة من الأراضي الفلسطينية إلى اسرائيل، قد تزيد من حجم فرص العمل للعمال الإسرائيليين، إضافة إلى تجنب الإعتماد على العمالة من الدول الأجنبية الأخرى. إلا أن تأزم الأوضاع الأمنية لن يتيح نمو حجم العمالة، وهذا ما تؤكده المعطيات الاقتصادية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، إذ أن الحرب على لبنان أوقفت وبشكل ملحوظ التوسع السريع بحجم التشغيل وخاصة في القطاع الخاص. تمثل معظمُ الانخفاض الحاصل على نسبة البطالة بازدياد في عدد الوظائف الجزئية، بينما عدد الوظائف المليئة انخفض خلال العام ٢٠٠٦.

تشير المعطيات أن تفاقم الأوضاع الأمنية أدى إلى انخفاض كمية عمل الإسرائيليين في القطاع الإنتاجي بنسبة ٥,١٪، وهذا يدل على أن التراجع الحاصل في فترة ما بعد الحرب أثر سلبيا بشكل ملموس على كل التيارات الإيجابية التي شهدتها إسرائيل قبل الحرب.

ارتفع الأجر الفعلي بنسبة ٦,٦٪ لكل وظيفة مستخدم خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦، وهي تماثل نفس النسبة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥. ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاد في الأجور الفعلية لقطاع الأعمال بنسبة ٥,٧٪ الذي شمل كافة الفروع الصناعية، وبخاصة قطاع الصناعة المتقدمة، التي ارتفعت فيها الأجور بنسبة ١٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥.

أعلن بنك إسرائيل عن توقعاته المتعلقة بنسبة البطالة للعام ٢٠٠٧، المقدرة بنسبة ٪٤,٧، أما اقتصاديو صندوق النقد الدولي فقد زعموا أن نسبة البطالة في إسرائيل كانت حوالي ٨٪، بينما التوقعات للسنة القادمة تتحدث عن نسبة ٢,٧٪. هذه التوقعات ترتكز بالدرجة الأولى على فرضية استمرار النمو العالمي بنفس الوتيرة الحالية، بالإضافة إلى استمرار نمو التجارة العالمية بنسبة ٦,٧٪، ولكن في حال حدوث ركود عالمي، وبالذات في حال حدوث تطورات سلبية في الولايات المتحدة، فمن المتوقع أن تهبط نسبة النمو إلى ٢,٨٪ وأما نسبة البطالة فمن المتوقع أن ترتفع إلى ٩,٤٪.

الصناعة

تشير معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٩,٩٪، مقارنة بالعام ٢٠٠٥ الذي كان قد ارتفع فيه بنسبة ٦,٧٪ فقط.

---

٧ دائرة الإحصاءات المركزية www.cbs.gov.il

وصلت مدخولات الفروع الصناعية إلى حوالي ٧٠ مليارد دولار واشتغل في هذه الفروع ما يقارب ٣٤٧ ألف شخص، معظمهم في فروع الغذاء والمشروبات (١٧٪)، فروع الإلكترونيكا والصناعات التكنولوجية الرفيعة (٣٠٪)، فروع الصناعات الكيميائية (١٤٪)، فروع الألبسة والأحذية (١٠٪)، فروع الصناعات الخشبية (٨٪)[٨].

ارتفع الناتج الصناعي في النصف الأول من العام ٢٠٠٦ بنسبة ١٥٪ وتقلص في النصف الثاني إلى ٧٪، وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٦ في فروع الكهرباء والاليكترونيات، حيث وصل الارتفاع فيها إلى ٢٦٪ مقابل الفترة المماثلة من العام ٢٠٠٥. كما ارتفع في صناعة الصلب بنسبة ١٤٪، وفي صناعة البلاستيك والمطاط والكيماويات بنسبة ٤٪، وفي فرع المواد الغذائية والمشروبات بنحو ١٪. مقابل ذلك حدث انخفاض في إنتاج الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية، وبلغت نسبة الانخفاض نحو ٣٪.

أما التصدير الصناعي، فقد ارتفع في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٦٪، باستثناء صادرات الماس التي ارتفعت بنسبة ٩٪. وكانت الصادرات الصناعية ارتفعت في العام ٢٠٠٥ بنسبة ١,٧٪، وفي العام ٢٠٠٤ بنسبة ١١,٧٪. أما العمالة في القطاع الصناعي، فقد ارتفعت في عام ٢٠٠٦ بنسبة ١,٥٪، كما طرأ ارتفاع على عدد ساعات العمل في هذا القطاع بنسبة ٢٪ خلال العام نفسه.

الزراعة

ارتفع ناتج فروع الزراعة بنسبة ٤,٠٪ مقابل نظيره في العام ٢٠٠٥. ووفقاً للمراقبين، فإن الارتفاع الطفيف في حجم الإنتاج إنما يعود إلى التخطيط المسبق ونجاح المزارعين في ملاءمة المزروعات مع واقع جديد، بالنظر إلى نية الحكومة في العام الماضي تقليص ٤٠٪ من حجم المياه المعدة للزراعة. وقد وجدت هذه المواءمة تعبيراً لها في رفع الإنتاج الزراعي في الفروع المثمرة وتقليصه في فرع المزروعات الجديدة، بحيث بلغ حجم الإنتاج الزراعي خلال العام الماضي حوالي ١٣,٦ مليار شيكل. من جهة أخرى انخفض التصدير الزراعي في العام ٢٠٠٦ بنسبة ١,٩٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥، في حين بلغت الصادرات الزراعية المباشرة حوالي ٧٨٧ مليون دولار. ويعتبر الانخفاض في الصادرات الزراعية هو الانخفاض الوحيد بالنظر إلى الارتفاع في صادرات كل من صناعة الماس، الخدمات السياحية والخدمات الأخرى.

السياحة

أدت الحرب التي شنتها القوات الإسرائيلية على لبنان إلى فروقات ملحوظة جدا بين النصف الأول والثاني، فقد نما فرع السياحة وبالذات السياحة الخارجية بنسبة ١٩٪ مقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠٠٥ وبنسبة ٣٣٪ منذ بداية العام ٢٠٠٦، بينما انخفض بنسبة ٣٠٪ خلال النصف الثاني، وهذا الهبوط الحاد كان معظمه خلال شهري تموز وآب.

وخلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٦، ارتفع عدد السياح الكلي (سياحة محلية وأجنبية) مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٥٪، فيما انخفض هذا العدد بنسبة ٥٤٪ في الربع الثالث من العام ٢٠٠٦ مقابل الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥.

---

٨ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية.

الانشاءات

استمر الركود الذي يعانيه فرع الانشاءات للعام الرابع على التوالي، إلا أنه تعمق في الربع الأخير من العام الماضي بسبب النقص الحاد في الأيدي العاملة، علماً أن العمالة الفلسطينية من المناطق المحتلة تشكل نحو ٣٠٪ من مجموع الأيدي العاملة في هذا الفرع. فقد انخفض التكوين الرأسمالي الثابت في مجال الأبنية السكنية في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦ بنسبة حادة وصلت إلى ٥٤,٨٪ مقابل انخفاض بنسبة ٥,٢٪، ٣,٧٪، وارتفاع بنسبة ٣,١٪ في الربع الثالث والثاني والاول على التوالي. وإلى جانب النقص المذكور في العمالة، أثرت العوامل الديمغرافية وتراجع تدفق المهاجرين الجدد بشكل خاص، في التباطؤ الذي شهدته حركة المباني السكنية للعام ٢٠٠٦. فقد أفادت دائرة الإحصاءات المركزية معلومات بتراجع عدد المهاجرين الجدد عام ٢٠٠٦ بنسبة ٨٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥، ويمكن تقسيم عام ٢٠٠٦ إلى قسمين: الأول ما قبل الحرب حيث كان قدوم المهاجرين الجدد يضاهي بل ويفوق عددهم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ بحوالي سبعة آلاف مهاجر جديد، أما خلال النصف الثاني فقد تراجع حيث هبطت النسبة الإجمالية بحوالي ٨٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٥، وقد كانت الحرب على لبنان هي السبب الرئيس لهذا التراجع وفقا لما نشرته دائرة الإحصاءات المركزية. وعلى خلفية هذا الوضع، اضطر المقاولون إلى تخفيض أسعار الشقق الجديدة بنسبة ١٥٪ مقابل أسعار العام ٢٠٠٥، وساهم في هذا الانخفاض هبوط أسعار الشقق من فئة "يد ثانية" هبوطا كبيراً في أعقاب زيادة الضغط من قبل المشترين على الباعة الذين اضطروا لتخفيض الأسعار بعد شرائهم شققاً جديدة قبل بيعهم الشقق القديمة.

الصادرات والواردات

ارتفعت صادرات البضائع من إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة٢٣,٣٪ مقابل ١٠,١٪، ٦,٣٪ خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٤ على التوالي. أما حجم الصادرات دون المجوهرات فقد ارتفع بنسبة ٢٦٪، ووصلت الصادرات إلى ٢١,٥ مليارد دولار. أما الاستيراد السلعي فقد ارتفع بنسبة ١٥٪ ووصل إلى ٢٨,٩ مليارد دولار وبلغ العجز التجاري حوالي ٧,٤ مليارد دولار.

من جهة أخرى، ارتفعت الصادرات الصناعية في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٧٪ ووصلت إلى ٤,٤ مليارد دولار. وشكلت الصناعات التكنولوجية المتقدمة (صناعة الهاي تيك) ٧٥٪ من مجمل الصادرات الصناعية، أي ما قيمته ٣,١ مليارد دولار.

الاستهلاك الخاص

ارتفع الاستهلاك الخاص في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ٥,٨٪، مقابل ٣,٤٪ في العام ٢٠٠٥. ويعود الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى ارتفاع في استهلاك السلع المعمرة بنسبة تزيد عن١٨٪ في العام نفسه، علماً أنها ارتفعت في العام ٢٠٠٥ بنسبة ٣,١٪ فقط مقارنة بالعام ٢٠٠٤. ويعلل بعض المحللين ارتفاع نسبة استهلاك السلع المعمرة بارتفاع الأجر الحقيقي للعمال وتعزيز قيمة العملة المحلية التي جعلت من هذه السلع المستوردة أكثر رخصاً مقارنة بالأعوام

الأخيرة التي تدهورت فيها قيمة الشيكل مقابل العملات الأجنبية، إضافة إلى تخفيض ضريبة الشراء عن الكثير من المنتجات وتخفيض ضريبة القيمة المضافة عن كل المنتوجات. كما يشار إلى أن الاستهلاك الخاص في النصف الأخير من العام ٢٠٠٦ ارتفع بنسبة ٦,٣٪. أما في الربعين الأول والثاني فقد بلغت الزيادة ٧,٧٪ و ٦,٩٪ على التوالي.

أما على مدار العام، فقد ارتفع الإستهلاك الخاص من الطعام بنسبة ٤,٢٪، كما ارتفع نفس المؤشر في مجال الإسكان بنسبة ٣,٣٪ وفي مجال الملابس والأحذية بنسبة ٧,٥٪ بينما ارتفع الاستهلاك الخاص للإسرائيليين في الخارج بنسبة ١,٨٪ مقابل ٥,٩٪ في العام ٢٠٠٥. ونظراً لارتفاع مستوى المعيشة في إسرائيل في العام ٢٠٠٦، فقد ارتفع الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة تقدر بحوالي ٣,٣٪.

الاستثمار

الاستثمارات المحلية

لأول مرة منذ عدة سنوات ارتفعت الاستثمارات في العقارات سنة ٢٠٠٦ بنسبة ١,٣٪ بعد هبوطها الحاد خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ (هبوط الاستثمارات سنة ٢٠٠٣ وصل إلى ١,٨٪). ارتفعت الاستثمارات بفروع الاقتصاد بنسبة ٥٪ بعد هبوط بنسبة ٦,٩٪ سنة ٢٠٠٥.

تشير المعطيات إلى ارتفاع الاستثمار المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢,٥٪ مقارنة بحوالي ٧,٤٪ في العام ٢٠٠٥. كما ارتفع الاستثمار المحلي في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ بنسبة ١,٦٪ مقارنة بالربع الأخير من العام ٢٠٠٥، أما في الربع الثاني فقد ارتفع هذا المؤشر بنسبة كبيرة وصلت إلى ٢,١٢٪ مقارنة بالربع الذي سبقه. تجدر الإشارة أن الاستثمارات المحلية الإجمالية وصلت في العام ٢٠٠٦ إلى ١٩,٩ مليارد دولار تمثل نحو ٪١٨,٨ من قيمة الدخل في اسرائيل.

الاستثمارات الأجنبية

سجلت الاستثمارات الاجنبية في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ رقما قياسياً حيث بلغت نحو ٢٣,٤ مليارد دولار، وهي نسبة تعلو ب ٨٠٪ حجم الاستثمارات الأجنبية في العام ٢٠٠٥. وقد كان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل يعادل مبلغ ١٣,٢ مليارد دولار، أما الاستثمارات الأجنبية في أسهم وسندات دين الشركات الإسرائيلية المتداولة عالميا فقد وصلت إلى ٨ مليارد دولار، بينما كانت الاستثمارات الأجنبية في سندات دين الحكومة الإسرائيلية المتداولة محليا وصلت إلى ٢,٢ مليارد دولار[٩]. من جهة أخرى أعلن بنك إسرئيل أن استثمارات القطاع الإنتاجي الإسرائيلي في الخارج تجاوزت ٢١ مليارد دولار.

وكانت الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت في الربعين الأول والثاني من العام ٢٠٠٦ بنسبة ٪١٠٠ مقارنة بالفترة المقابلة من العام ٢٠٠٥، وذلك على خلفية ارتفاع استثمارات مستثمرين أجانب في الأوراق التجارية الإسرائيلية المتداولة في البورصة الإسرائيلية والبورصات العالمية بحيث بلغت ٨ مليارد دولار مقابل ٢ مليارد دولار في نفس

٩ المصدر: بنك إسرائيل.

الفترة المذكورة من العام ٢٠٠٥ . وبسبب الحرب على لبنان فقد انخفض الاستثمار الأجنبي الصافي في الربع الثالث من العام ٢٠٠٦ بنسبة ضئيلة تعادل ١,٢٪ ، بينما عادت هذه الاستثمارات لترتفع مرة أخرى في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦ .

يقول المحللون الاقتصاديون في بنك إسرائيل أن انخفاض سعر صرف الدولار من جهة وانخفاض الفائدة البنكية في إسرائيل دون الفوائد البنكية في الولايات المتحدة واليابان كانت المحفز الرئيس لازدياد الاستثمارات الأجنبية على هذا النحو . بالرغم من كل هذه التطورات فإن بنك إسرائيل يحذر عمليا من توقعات غير جيدة نوعا ما بما يتعلق بتطور الاستثمارات المحلية والأجنبية ، ويقول أن الاستثمارات قد تنمو بشكل بطيء في كلتا الحالتين : في حال استمرار النمو العالمي أو في حال تباطئه وركوده في العام ٢٠٠٧ . هذه التوقعات المتشائمة نوعا ما نابعة من ازدياد عدم اليقين المرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب على لبنان ، والتوقعات المتعلقة بارتفاع الفائدة مجددا خلال العام ٢٠٠٧ .

عجز الموازنة في العام ٢٠٠٦

تشير المعطيات الاقتصادية إلى تحقق عجز في موازنة العام ٢٠٠٦ بنسبة ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وبلغت قيمة هذا العجز نحو ٣٠,٨ مليارد شيكل ، بعد أن وضعت الحكومة هدفاً للعجز بنسبة ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ويأتي هذا الفارق على خلفية الزيادة الحادة غير المتوقعة في الإنفاق العسكري وتمويل الفعاليات الحربية خلال شهري الحرب على لبنان ، وأيضا في الفترة اللاحقة . من جهة أخرى انخفضت عائدات الدولة من الضرائب بنسبة ٥,٦٪ نتيجة التطورات الاقتصادية الناجمة عن الحرب ، وكذلك بسبب تخفيض أو إزالة ضريبة الشراء عن عدة منتجات ، وتخفيض ضريبة القيمة المضافة خلال العام المنصرم .

قدم بنك إسرائيل توقعاته أيضا بما يتعلق بالنفقات العسكرية ، ويقول المحللون في هذا الصدد أنه في حال ازدياد النفقات العسكرية في العام ٢٠٠٧ ، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وبالتالي إلى فرض ضرائب جديدة ، فإن الناتج القومي سوف ينمو بنسبة لا تزيد عن ٢,١٪ خلال العام القادم ، وهذا بسبب انحدار الاستهلاك الشخصي والاستثمارات . يأتي قسم كبير من الاستهلاك العسكري من الاستيراد وعليه فإن هذه الزيادة بالاستهلاك العسكري لا تؤدي إلى ازدياد في مستوى الطلب العام في الدولة .

ميزان المدفوعات

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من ٢,٦ مليارد دولار في العام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١,٧ مليارد دولار في العام ٢٠٠٦ ، بحيث ساهم الارتفاع الحاد في الصادرات مقارنة بالواردات في هذا الانخفاض . وكان العجز في ميزان المدفوعات خلال العام ٢٠٠٥ ارتفع بنسبة حادة قياساً بالعام ٢٠٠٤ حين بلغ ٠,٨ مليار دولار .

وإذا كانت نسبة العجز في الميزان الجاري تعد من أعلى النسب في الدول المتقدمة ، فإن ذلك يعتبر أحد الإنجازات الاقتصادية المهمة للعام ٢٠٠٦ . أما من حيث تمويل العجز في الحساب الجاري لنفس العام فقد تم ذلك خلال الأعوام الثلاثة الماضية بالتحويلات الرأسمالية والاستثمارية المباشرة والاستثمار في السندات التجارية .

التضخم

بلغ معدل التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٦ ٪١ ,٠ - ، بعيدا عن الأهداف المعلنة لحكومة إسرائيل (٣٪ - ١٪) وقد ساهم في هذا الانخفاض هبوط أسعار السفر الجوي، هبوط أسعار السيارات والأجهزة الكهربائية على اختلاف أنواعها . هذا الأمر مرتبط ارتباطا وثيقا بهبوط سعر صرف الدولار . كان هذا التضخم من المعدلات النادرة على مر تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، وعليه تأتي إسرائيل في المرتبة الثالثة في تدرج التضخم الأقل بين الدول المتطورة بعد اليابان وهونغ كونغ .

منذ سنوات عديدة وتحديدا منذ بداية التسعينيات يسعى القائمون على الاقتصاد الإسرائيلي للوصول بمستوى التضخم إلى المعدلات السائدة في الدول الأوروبية . وعلى سبيل المثال، بلغ المعدل التضخمي في دول اليورو في العام ٢٠٠٦ حوالي ١٪، وفي الولايات المتحدة الأميركية ٣٪ . ويكمن الإختبار الحقيقي للقائمين على الاقتصاد الإسرائيلي في مدى نجاحهم في تحقيق معدل تضخمي منخفض مع تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وليس على حساب الهدف الثاني، مما يوحي أن إنجازاً حقيقياً قد حققه الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٦ .

الاستهلاك العام والدين القومي

تشبه التطورات الحاصلة في هذا المجال باقي التطورات في معظم المجالات الأخرى، ولا يسعنا إلا أن نتحدث عن فترتين : الأولى فترة ما قبل الحرب والثانية ما بعدها . ففي الفترة الأولى بقي العجز المحلي للحكومة ضمن إطار الأهداف المعلنة (٥ ,٢٪)، وكان ذلك نتيجة ارتفاع في مدخولات الدولة من الضرائب إثر ازدياد الفعاليات الاقتصادية في هذه الفترة . شنت إسرائيل مع بداية الربع الثالث حربها على لبنان مما اضطر الحكومة إلى رفع مصاريفها بشكل حاد، وبالمقابل هبطت مدخولاتها، وبذلك يكون العجز الحكومي كبر بشكل ملحوظ . الهبوط الرئيسي في مدخولات الدولة من الضرائب نتج بالأساس إثر تخفيض ضريبة الشراء وضريبة القيمة المضافة، بينما كانت الضرائب المباشرة تقل بشيء قليل عما كانت عليه مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠٠٥ .

المطالب المتزايدة للوزارات المختلفة، وبالذات تلك الخاصة بوزارة الدفاع (المتلخصة بإضافة مبلغ ٨ مليارد شيكل)، وكذلك المخاوف المتزايدة بشأن ركود اقتصادي محتمل خلال العام ٢٠٠٧، لن تمكن الدولة كما يبدو الحفاظ على نسبة الدين القومي الحالي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في العام القادم . من الجدير ذكره أن نسبة الدين القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تشكل أحد الأسس المركزية عند قياس حصانة الدولة الاقتصادية ومدى تدريجها العالمي، وكذلك مدى المخاطر المتعلقة بالدولة، ومن هنا تسعى إسرائيل بشكل متواصل إلى تخفيض نسبة الدين القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

بدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالانخراط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، خصوصاً بعد دخول عهد العولمة إلى منطقة الشرق الأوسط مع بداية التسعينيات، وقد كانت إسرائيل من بين أكثر الدول استفادة من هذا النظام، علما أنها استطاعت إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادها واستجابت بسرعة لمتطلبات هذا النظام الجديد، وقد كان ازدياد الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات العشر الأخيرة في إسرائيل هو أحد الدلائل على الفوائد الجمة التي جنتها إسرائيل . فعلى

سبيل المثال، كانت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل تعادل ٥٣٧ مليون دولار في العام ١٩٩٢، ووصلت هذه الاستثمارات إلى ٣,٦ مليارد دولار في العام ١٩٩٧، أما في سنة ٢٠٠٦ فقد وصلت إلى حوالي ٢٣ مليارد دولار كما أسلفنا سابقا. وكان المصدر الرئيس لهذه الاستثمارات آتيا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا، مفضلة بذلك السوق المتطورة خاصة في المجال التكنولوجي.

إلى جانب الازدهار الاقتصادي الذي جلبته التغيرات البنيوية لنواح معينة في الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنها جلبت ارتفاعا موازيا في نسبة البطالة بسبب انتقال الاستثمار إلى مجال التكنولوجيا الرفيعة المتطورة وبرمجة الإنترنت من جهة، والتسهيلات الجمركية من جهة اخرى. فقد ضربت هذه المتغيرات الصناعات التقليدية، كالنسيج، ألحديد، الخشب وصناعة الأحذية التي كانت تشغّل أيادي عاملة كثيرة، وأدت إلى تقليص في عدد العاملين في مجال الصناعات الجوية والأمنية. وشكل دخول العمال الأجانب إلى إسرائيل عاملا اضافيا في رفع نسبة البطالة الرسمية لتصل الى ٧,٧٪ على المستوى القطري، ولكنها قد تصل إلى أكثر من ٢٠٪ في معظم البلدان العربية وبعض البلدان اليهودية البعيدة عن المراكز. ويؤكد هذا التغيير مجددا اتباع إسرائيل منطق رأس المال الأميركي الذي يفضّل شراء شركات التكنولوجيا المتطورة واحتواء خبرتها، على الاستثمار في الصناعات المحلية وخلق أماكن عمل جديدة.

إن سر النجاح الإسرائيلي لا يعتمد على مجهودات ذاتية فقط، بل على خبرة عشرات آلاف المهندسين والخبراء الروس الذين قدموا لإسرائيل بعد تفكك الإتحاد السوفييتي. هذا بالإضافة إلى المساعدات المالية الأميركية، والتبرعات من يهود أميركا، والتعويضات الألمانية، والقروض السهلة التي تمنح المواطن الإسرائيلي امتيازات خاصة تضمن له مستوى معيشة أرقى من الذي يمكن أن يسمح به الاقتصاد الحقيقي.

من الجدير ذكره، أن إسرائيل تلتزم بتوصيات صندوق النقد الدولي، خاصة تلك المتعلقة بعدم اجتياز عجز الميزانية نسبة الـ٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي (ولكنها عمليا تخفق في هذا الأمر إخفاقا شديدا بسبب اقتصادها الحربي والاستيطاني)، وكذلك خصخصة أكبر عدد ممكن من المرافق الاقتصادية، مثل البنوك شركات البترول ومنشآت البنية التحتية. يجمع العديد من المحللين على أن التزام إسرائيل بتوصيات صندوق النقد الدولي من جهة، وتقيدها بمتطلبات رأس المال الأميركي من جهة أخرى، أدخلها دون شك إلى وضع من الاضطرابات الداخلية بين الشرائح الفقيرة التي تضم العرب واليهود الشرقيين، وبين الشرائح العليا المشكّلة من اليهود الغربيين والروس.

أما على الصعيد الإقليمي، تعمل إسرائيل بشكل مستمر على فرض سيطرتها وهيمنتها على موارد المنطقة واقتصادها، وذلك بدعم مستمر من الولايات المتحدة الأميركية والتي تسعى بدورها إلى إقامة سوق شرق أوسطية للتجارة الحرة تضم الدول العربية وإسرائيل كما جاء على لسان جورج بوش قبل فترة وجيزة. وهذا الأمر حدا ببعض الدول العربية مثل مملكة البحرين، المغرب والأردن التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة، وإلى بعض الدول الأخرى مثل الجزائر واليمن التوقيع على اتفاقات أطر تسهل التجارة مع الولايات المتحدة الحليف الاقتصادي الأول لإسرائيل. وقد تكون هذه الخطوات تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل وباقي الدول العربية، كما عرضها شمعون بيريس في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" وهذا ما تصبو إليه إسرائيل وتعمل من أجله على المدى البعيد. وقد تكون الأردن هي أحد الأمثلة لهذا الأمر، فهي رفعت خلال السنتين الماضيتين مستوى التعاون التجاري مع إسرائيل إلى

مستوى غير مسبوق، وقد صرح العديد من المحللين الأميركيين بأن اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأميركا شجعت الأردن في أن يقيم علاقات تجارية أوثق مع اسرائيل وهي من الشركاء الرئيسيين الذين عقدت معهم الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة. وقد يمثل هذا الأمر نية إسرائيل فرض سيطرة حقيقية على مداخل ومخارج الاقتصاد العربي وجعل موانئ حيفا ويافا وغيرها من الموانئ الإسرائيلية البوابة الرئيسية لتسويق المنتجات العربية التي تبحث عن سبيل للأسواق الأوروبية والأميركية.

بدأت مكاسب إسرائيل الاقتصادية والسياسية تزداد بشكل ملحوظ بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، وبعد توقيع معاهدة وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل، وما تبعها من القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (الدار البيضاء ١٩٩٤)، وعمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)، والدوحة (١٩٩٧)، وكان الهدف منها إيجاد مناخ تعاون عربي إسرائيلي، يعمل على دمج أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأسواق العالمية. ولكن ما حدث فعلا أن الاقتصاد الإسرائيلي نما بشكل ملحوظ منذ ذلك الوقت، بينما نما اقتصاد معظم بلدان الشرق الأوسط بشكل بطيئ جدا، ويعود السبب في ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل، علما أن أجواءها توفر الأمن والإستقرار لرؤوس الأموال الأجنبية كما يدعي العديد من المحللين الاقتصاديين، وهي تكون بذلك البؤرة الرئيسية التي تؤهلها عالميا من أجل أن تصبح المركز الرئيسي لاقتصاد العولمة في الشرق الأوسط.

على الصعيد العالمي عملت إسرائيل وما زالت تعمل على إيجاد شركاء إستراتيجيين مثل الهند والصين. فإذا نظرنا إلى العلاقات الإسرائيلية الصينية نجد أن حجم التبادل التجاري بينها وصل حوالي ١٢ مليارد دولار، منها ٣٠٪ تقريبا صادرات عسكرية. وقد شهدت علاقات إسرائيل، وبالذات العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الصين انتعاشا كبيرا منذ الثمانينيات، خاصة مع شعور الصين بحاجتها إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، والتي استفادت كثيراً من التعاون الإستراتيجي مع واشنطن، فضلا عن تراجع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في تلك الفترة إلى جنوب أفريقيا وأميركا اللاتينية. وإضافة إلى تشابك المصالح الأمنية والعسكرية بين الصين وإسرائيل، فإن إسرائيل تنظر باهتمام إلى السوق الصيني الواسع والمتعطش للسلع والخدمات المتقدمة، الذي يمكن لإسرائيل أن تحتل موطئ قدم فيه.

كذلك هو الحال مع الهند، حيث فاق الميزان التجاري بينها وبين إسرائيل ٣ مليارد دولار خلال العام ٢٠٠٦، من بينها حوالي ١,٣ مليارد دولار صادرات عسكرية إلى الهند.

تتخذ إسرائيل من الاقتصاد أداة مهمة من أدوات المواجهة والتحدي، بحيث ساهمت هذه الأداة في التغلغل عبر اقتصاديات الغير، والاستحواذ على أكبر قدر من المنافع والمكاسب، بعد أن نجحت في إقناع كثير من الحكومات والشعوب بتفوقها الهائل وقدراتها اللا محدودة من ناحية تكنولوجية، فباتت العديد من الحكومات تتطلع إلى توثيق علاقتها وروابطها الاقتصادية مع إسرائيل، وبدل أن كانت إسرائيل في شبه عزلة عن بقية العالم، امتد نفوذها إلى كثير البلدان والأقاليم، وأصبح تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل مسعى تسعى إليه كثير من الحكومات وتتنافس في الوصول إليه في ظل حملات إعلامية كثيفة ومضللة، مع ضعف عام وتراجع لدى الشعوب والحكومات، ومؤازرة لا محدودة لإسرائيل من القوى الكبرى وخاصة في الولايات المتحدة.

تفيد التقارير الاقتصادية الإسرائيلية أن "انتعاشا طرأ في الآونة الاخيرة على فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة (هاي-تك) في إسرائيل". ويظهر ذلك جليا في تزايد الطلب على عاملين في هذا المجال، الذي يشغل حوالي ١٤٠ ألف عامل في إسرائيل. الانتعاش الحاصل في هذا الفرع ليس بالجديد فهو نابع بالاساس من انتعاش هذا الفرع في العالم أجمع. ويوجه فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة معظم إنتاجه (حوالي ٩٠٪) لأسواق عالمية، خاصة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وعليه فإن هذا المجال يتأثر قليلا بما يحدث على المستوى المحلي. هذه المنتوجات معدة للتصدير للاسواق العالمية بالأساس، ويتم تداول اسهمها ضمن مؤشر ناسداك، ويتضح أنها تتأثر أكثر ما تتأثر بمجريات الأمور في بورصة وول ستريت (في نيويورك)، كما تتأثر من الحرب في العراق وطلبات المستهلكين خصوصا في الولايات المتحدة والصين.

الفصل الثاني: الاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب

أحدثت الحرب الإسرائيلية على لبنان أضرارا جمة وخسائر اقتصادية فادحة على المستويين القطري والفردي، وقد يمتد تأثير هذه الخسائر على المدى البعيد كما يحلل العديد من المراقبين والمحللين الاقتصاديين. بدأت كل المؤسسات الاقتصادية الرسمية في إسرائيل بتقدير لهذه الخسائر، وقد صدرت المعطيات الرسمية بالأساس من قبل بنك إسرائيل، وزارة المالية، وزارة الدفاع ودائرة الإحصاءات المركزية. فيما يلي تفصيل التبعات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على لبنان.

قدرت الأوساط الرسمية تكلفة الحرب الشاملة بحوالي ٢٥ مليارد شيكل (٥,٦ مليارد دولار) منها حوالي ٨ مليارد شيكل (٢ مليارد دولار) مصاريف الأمن المباشرة. على اثر ذلك بدأت الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على تقليص مبلغ ٢٤ مليارد شيكل (والذي يشكل ٩٪) من ميزانيات الوزارات المختلفة للعام ٢٠٠٦، وذلك لتمويل جزء من مصاريف جهاز الأمن، وتوقعت هذه الأوساط أن يكون حجم النمو أقل من ٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪ كما قدر سابقا.

وصلت الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة إلى أكثر من ٦ مليارد شيكل، وقد ترتبت هذه الأضرار عن فقدان أكثر من ١,٦٪ من الناتج القومي، أي أكثر من ٩ مليارد شيكل، بما في ذلك فقدان ٢,٣ مليارد شيكل من دخل الدولة من الضرائب. بالإضافة لذلك بدأت الحكومة أيضاً وبشكل فوري تحويل المساعدات للسلطات المحلية، لمؤسسات الإسعاف، لخدمات الإطفاء ولأجسام أخرى. وصلت هذه المساعدات إلى أكثر من ١,٢ مليارد شيكل.

مع انتهاء الحرب بدأت الحكومة باتخاذ خطوات فورية من أجل إيجاد الحلول لتمويل هذه الخسائر والتكاليف الباهظة. فقد صادقت الحكومة وبشكل فوري بعد انتهاء الحرب على تقليص مبلغ ٢ مليارد شيكل من ميزانية الوزارات المختلفة للعام ٢٠٠٦ ماعدا وزارات الصحة، الرفاه والسلطات المحلية، وزارة الدفاع ووزارة الأمن الداخلي. بالإضافة لذلك قررت الحكومة تجميد كل البنود غير المستغلة بميزانيات الوزارات الحكومية المختلفة، وقد وصلت هذه البنود إلى حوالي ١,٥ مليارد شيكل. أضف إلى ذلك أن وزارة المالية قررت إيقاف كل المشاريع

طويلة الأمد والمقدرة بحوالي ٢,١ مليارد شيكل.

قال المسؤولون عن الميزانيات بوزارة المالية بشكل واضح أن ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٦ تأثرت بشكل مباشر، مما حدا بالحكومة التصريح أنها وصلت إلى إنفاق يعادل ١٠٣٪ من الميزانية المقرة للعام نفسه، وهي ستعمل جاهدة لتخفيف حدة هذه الأضرار على ميزانية العام ٢٠٠٧.

على أثر ذلك اقترحت بعض الأوساط الرسمية، بما في ذلك وزير الدفاع عمير بيرتس، فرض ضريبة حرب على سكان مركز البلاد وجنوبها أو فرض قرض أمني بنسبة ٢٪ من الأجر، ولكن هذه الاقتراحات رفضت بشكل قاطع. عارض وزير المالية وما زال يعارض أيضاً فرض ضرائب جديدة لتمويل الحرب الإسرائيلية على لبنان.

شمل فقدان الناتج خسائر فادحة لفروع الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات في منطقة شمال إسرائيل، إلحاق الضرر بالسياحة الأجنبية بكل الدولة بشكل بالغ وتعطيل السياحة في منطقة الشمال بشكل كلي. بالمقابل كان هناك ارتفاع في الفعاليات الاقتصادية بفرع البناء، وذلك بسبب عمليات ترميم المباني والبنية التحتية والتي شرع فيها مباشرة بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار.

أصابت الحرب فرع الصناعات التكنولوجية المتقدمة (الهاي تك) إذ هبط الطلب للعمال بهذه الفروع خلال فترة الحرب بنسبة ١٢,٨٪ بالمقارنة مع الشهر الذي سبق الحرب، وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق فأن نسبة الهبوط تصل إلى ١٣,٦٪. يتمثل هذا الهبوط بتغير حاد بالتوجهات العامة إذ بعد فترة من النمو المتواصل وازدياد الطلب على العمال بهذه الفروع يمكننا تأويل الهبوط الحاد بالطلب إلى التأثير العام للحرب الإسرائيلية على لبنان وأبعاد هذه الحرب على الفعاليات الاقتصادية. كان الطلب على رؤساء الطواقم والمشاريع، الأكثر تضرراً، إذ انخفض الطلب لهذه المجموعة بنسبة ٣١,١٪، أما الطلب لمهندسي البرامج المحوسبة فقد انخفض بنسبة ١٨,٧٪، الطلب لمديري الشبكات وطواقم الدعم المحوسب انخفض بنسبة ١٦٪، الطلب لمهندسي الحاسوب ولكتبة البرامج المحوسبة انخفض بنسبة ٨,٩٪، تجنيد العمال عن طريق شركات القوى العاملة انخفض بنسبة ١٢,١٪، أما الطلب للمدراء العامين فقد بقي تقريباً دون تغيير مقارنةً مع شهر حزيران السابق.

صرحت سلطة الضرائب أن الأضرار المباشرة وغير المباشرة للمباني والسيارات والناجمة عن الحرب لم يسبق لها مثيل، إذ تتوقع سلطة الضرائب أن يقدم سكان شمالي إسرائيل ٩٠ ألف طلب تعويضات إثر الحرب. حتى الآن تم تقديم أكثر من ٦٠ ألف طلب منها ٤٠ ألف طلب قدمت بسبب أضرار مباشرة للمباني، سبعة آلاف طلب بسبب أضرار مباشرة للسيارات والباقي طلبات بسبب الأضرار اللاحقة بالمعدات الزراعية. بالإضافة لذلك قدم لسلطة الضرائب أكثر من عشرة آلاف طلب تعويضات بسبب أضرار غير مباشرة بفروع التجارة، الصناعة والخدمات. تشمل هذه الطلبات أيضاً مجالات الأعمال الحرة، الزراعة والفنادق، وعليه أقامت سلطة الضرائب أجهزة خاصة لتعالج قضايا التعويضات المباشرة وغير المباشرة.

وصلت الأضرار المادية للمصانع في شمال إسرائيل خلال فترة الحرب إلى أكثر من ٥ مليارد شيكل وذلك حسب تقديرات اتحاد الصناعيين الذي نشر خلال الفترة الأخيرة معطيات تتوافق مع معطيات بنك إسرائيل بشأن فقدان أكثر من ١,٩٪ من الناتج القومي، أي ما يعادل حوالي ١٠ مليارد شيكل. نتجت هذه الأضرار بسبب فقدان المنتوج

وعدم حضور العمال إلى أماكن عملهم.

أدت الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى إلحاق أضرار اقتصادية جمة بأسواق المال، تقدر بحوالي ٦٥٠ مليون دولار (حوالي ٢,٧٣ مليارد شيكل) إذ أن مؤشرات الأسهم الرئيسية انخفضت بشكل لا مثيل له خلال فترة الحرب، وهي الآن اقل بحوالي ٨٪ مما كانت عليه قبل الحرب. تتلخص هذه الأضرار بعدم قدرة المستثمرين على تقدير الخسائر الفادحة الناتجة عن الحرب، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. من جهة أخرى يعتقد بعض المحللين أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي وعليه فإن المستثمرين يعلقون أمالاً معينة على تصريحات وزير المالية الذي وعد بخروج سريع من هذه الأزمة.

من جهة أخرى أثرت الحرب على أسهم بعض الشركات بشكل ايجابي. فإذا نظرنا إلى أسهم الشركات العسكرية والأمنية نجدها قد ارتفعت خلال فترة الحرب بمعدل ١٨٪. هنالك شركات تعمل في هذا المجال ارتفعت أسهمها بنسبة ٣٢٪ وأخرى بنسبة ٢٧٪.

تظهر تأثيرات الحرب جلية على معظم المصانع والمعامل الموجودة في حيفا والشمال، إذ إن ٤٨٪ من هذه المصانع عانت خلال فترة الحرب من غياب كلي للطلبيات الجديدة. هذه المعطيات نشرها اتحاد الصناعيين ومنها يستدل أيضاً أن ٢٥٪ من هذه المصانع واجه معضلة تتجسد بإلغاء طلبيات كانت قد تقدمت بها جهات مختلفة قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك فإن ٢٣٪ من المصانع فقدت من سيولتها بينما اضطر ٢١٪ منهم أن يستدينوا خارج نطاق الاعتماد المخصص لهم من قبل البنوك، و٢٤٪ اضطر إلى نقل فعالياته إلى مركز البلاد.

تشمل هذه المعطيات مصانع بمجالات الغذاء، الألبسة، المعادن والكهرباء، مصانع الهاي تك، الكيمياء، مواد البناء والمواد الاستهلاكية. عانى ٣٦٪ من هذه المصانع من مشكلة إضافية ألا وهي أن مزودي الخدمات المختلفة من باقي أنحاء البلاد لم يصلوا إليها بتاتاً، أما الزبائن المحليون والأجانب فلم يصلوا إلى ٢٧٪ من هذه المصانع. اتخذت هذه المصانع خطوات إضافية من اجل تقليل حدة الخسائر الفادحة فمثلاً ٤٠٪ منهم لجأوا إلى زيادة ساعات العمل الإضافية خلال الحرب، أعطوا ٣٧٪ عمالهم إمكانية العمل من البيت، ٣١٪ توجهوا لخدمات النقل الجوي بهدف تصدير البضائع الأمر الذي أثقل على كاهل هذه الشركات أكثر فأكثر، ٢٦٪ عملوا عن طريق مقاولين خارجيين. ادعى العديد من هذه المصانع أن الأجهزة البنكية كانت غير مبالية بأوضاعهم، وبالتحديد زعم ٧٢٪ منهم بعدم اكتراث البنوك بوضعهم، في حين إدعى ٧٪ أن البنوك زادت أوضاعهم سوءاً.

مع انتهاء الحرب على لبنان ارتفعت نسبة المصالح والمحال التجارية الموجودة تحت خطر الإفلاس أو الإغلاق من ٢٦٪ إلى ٣٢٪، إضافة إلى الأضرار الحاصلة بأوضاع العديد من هذه المصالح والمحال التجارية بسبب التأخير الحاصل بدفع التعويضات المقررة حسب القانون.

كانت الشركات الأكثر تضرراً من الحرب فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل من ٥ إلى ١٠٠ عامل. هذه الشركات فقدت يوميا مبلغ ٢٥٠ مليون شيكل خلال فترة الحرب، بينما وصلت خسائر الشركات الكبيرة إلى ٢٣٠ مليون شيكل يوميا. كل هذه الخسائر نتجت بشكل مباشر بسبب عدم حضور العمال إلى أماكن عملهم. العديد من تجار الجملة والمفرق لم يعملوا بتاتاً خلال فترة الحرب ولم يفتحوا أبوابهم لزبائنهم على مدار ٣٣ يوماً متتالياً.

الفصل الثالث: ظاهرة الفقر واتساع الفجوات الاقتصادية

دلّ تقرير مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية (مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية)، والذي صدر مؤخرا حول معطيات العام ٢٠٠٦، على أن عدد الفقراء في إسرائيل ازداد بنسبة ١,٦٪ مقارنة مع العام الذي سبقه ٢٠٠٥، وهي نسبة أكثر من ضعف نسبة ازدياد عدد السكان في إسرائيل التي تبلغ حوالي ٢,٤٪. وذكر التقرير أن عدد الفقراء ارتفع بـ٤٧ ألف شخص (ما يقارب ٧٠٠٠ عائلة) وأن عدد الفقراء الذين هم تحت خط الفقر الرسمي يبلغ حوالي ١,٦٥٠ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٢٣,٤٪ من مجمل سكان إسرائيل.

والمقياس الذي تتبعه مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل لتعريف خط الفقر هو: كل شخص يعيش بمفرده ومدخوله الشهري يقل عن ٣٨٥ دولارا (١٦٢٠ شيكلاً)، أو زوجين يعيشان بمدخول شهري يقل عن ٦١٧ دولارا (حوالي ٢٦٠٠ شيكل وهذا يعادل ٤٠٪ من معدل الدخل في إسرائيل)، أو عائلة من ثلاثة أشخاص يقل مدخولها الشهري عن ٨١٧ دولارا. وعمليا، يكفي أن تحصل إحدى هذه الحالات على مدخول أعلى بشيكل واحد لتخرج من دائرة الفقر، وهذه هي مشكلة المقاييس والمؤشرات الكمية التي لا تأخذ بالحسبان المؤشرات النوعية والجوانب الاجتماعية والنفسية. لذلك، بدأ في السنوات الأخيرة إصدار تقرير "الفقر البديل"[١٠]، والذي يعطي صورة أكثر سوداوية من تلك التي أمامنا. وكان آخر "تقرير بديل" صدر في نهاية العام الماضي أظهر ان عدد الفقراء في إسرائيل فاق ١,٧٥ مليون شخص، وهو ما يعادل ٢٥,٥٪ من السكان.

كذلك، يشير تقرير مؤسسة التأمين إلى أن ارتفاعا طرأ ايضا على عدد الأطفال الفقراء، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي ٣٣,٢٪ من مجمل الأطفال في إسرائيل، إذ بلغ عددهم ٧٦٨٠٠٠ طفل، فيما كانت هذه النسبة في العام الماضي تقل عن ٢٨٪. كذلك، فإن نسبة العائلات الفقيرة من مجمل العائلات في إسرائيل ارتفعت الى ١٩,٣٪ (٤١٠٧٠٠ عائلة) مقارنة بـ١٨,١٪ في العام ٢٠٠٥ (لمعلومات أوفى حول هذا الموضوع أنظر الفصل المتعلق بالمشهد الاجتماعي).

وفي آخر تقرير حول مداخيل العائلات، والذي أصدرته دائرة الإحصاءات المركزية مؤخرا، يظهر أن مدخول العُشر الأول من العائلات في إسرائيل أكبر بـ ١٢,١ مرّة من العُشر الأخير من العائلات هناك، إذ أن معدل مدخول العائلة الصافي الشهري في العُشر الأول يصل إلى حوالي ٧٦٨٠ دولارا (حوالي ٣٢٠٠٠ شيكل)، في حين أن معدل مدخول العائلة الصافي الشهري في العُشر الأخير هو ٦٤٢ دولارا (حوالي ٢٧٠٠ شيكل فقط).

ويشير التقرير إلى أن العائلات ذات المداخيل العالية ازداد مدخولها في العام الماضي ٢٠٠٥ بنسبة ٢,٥٪، في حين أن مدخول العائلات ذات المداخيل المتدنية انخفض بنسبة ٢,٦٪. ويعود هذا التفاوت بالدرجة الأولى إلى الإصلاحات الضريبية التي اتبعتها الحكومة، وهي السياسة التي لا تطال عمليا ذوي المداخيل المنخفضة بتاتا، كون رواتبهم لا تصل إلى الحد الأدنى من درجات الاحتساب الضريبي.

قضى الانتقال من اقتصاد القطاع العام للخصخصة، على شبكة الضمان الاجتماعي التي وفّرت أماكن عمل

---

١٠ تقرير من إعداد جمعية "لاتيت" (إعطاء)، وهي جمعية أهلية تعنى بشؤون الفقر من منظور آخر، ويشكل التقرير مصدر أبحاث مستقل للعديد من صناع القرار في اسرائيل.

وحافظت على نوع من التساوي في الأجور ومستوى المعيشة، وشكلت الاساس لمجتمع إسرائيلي متضامن ومتماسك في مواجهة المحيط العربي. وأدى الانتقال للاقتصاد الرأسمالي المفرط - الذي شمل إغلاق الكثير من المنشآت التابعة للحكومة والهستدروت - تلقائيا لارتفاع نسبة البطالة. وكانت النتيجة اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حتى أصبحت إسرائيل الأولى في العالم من ناحية الفرق بين الشريحة الأغنى والأفقر في المجتمع.

وكانت إحدى النتائج السلبية للانفتاح على العولمة وإطلاق العنان لرأس المال الخاص، استيراد العمال الأجانب على حساب القوى العاملة المحلية. النتيجة المباشرة كانت البطالة وضرب قوى العمل المنظمة وتدني معدل الأجور. ففي حين انخرطت الطبقة الوسطى في مجال التكنولوجيا المتطورة والخدمات والتجارة، تهمشت الطبقة العاملة وأخذت ظاهرة الفقر بالاتساع، واتسعت معها الفجوة الطبقية.

الفصل الرابع: خطة "ويسكونسين". نجاح أم فشل؟

"خطة ويسكونسين" هي خطة تطرح أساليب من أجل تحفيز العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل، وهذا الأمر يتم انتهاجه في الأساس في دول تدفع مخصصات اجتماعية للعاطلين عن العمل مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

تطرق القرار الحكومي إلى تطبيق الخطة بشكل تجريبي لمدة عامين. وكان من المفروض أن تشمل الخطة في مرحلتها الأولى ١٤ ألف عاطل عن العمل في أربعة مراكز في البلاد. لتطبيق الخطة تم تخصيص ٨٠٠ مليون شيكل.

تعتبر الخطة في جوهرها مرحلة في عملية سيرورة مصلحة الاستخدام، فبموجبها سيتم نقل ميزانيات حكومية من الخزينة العامة (ميزانية مخصصات البطالة ودورات التأهيل المهني)، إلى شركات خاصة تعمل بهدف الربح.

في إطار خطة ويسكونسين سيتم توجيه العاطلين عن العمل الذين يحصلون على مخصصات ضمان الدخل إلى مراكز تدريبية في أماكن سكناهم، وهناك سيتم تعيين مرافق لكل واحد منهم، بهدف تشخيص قدراته وإمكانياته للاندماج في مكان عمل أو في دورة تأهيل مهني ملائمة له. سيستلم المشاركون في التجربة مخصصاتهم خلال الفترة الأولى منها، وذلك الى حين استيعابهم في مكان عمل ملائم.

تضمنت هذه الخطة بندا ينص على أن من يفشل في إيجاد مكان عمل في نهاية البرنامج سيتم إخراجه من قائمة العاطلين عن العمل ولن يتقاضى بعدها مخصصات البطالة أو ضمان الدخل.

من الجدير ذكره أن الأجيرين في إسرائيل ملزمون بدفع نسبة محددة، هي ٣٥,٥٪ من راتبهم الكلي، وهذه النسبة من المفترض أن تكون تأمينا لهم في عدة مجالات ومن بينها إصابة العمل أو المرض والإصابة بإعاقة، ومخصصات الشيخوخة (عدا الراتب التقاعدي)، والبطالة، وللتعويض في حال إفلاس صاحب العمل.

معنى ذلك أن الأجيرين حين يصبحون عاطلين عن العمل من المفترض أنهم مؤمنون، إلا أن الحكومة الإسرائيلية، ومنذ خمس سنوات، بشكل خاص، بدأت تفرض قيودا مشددة على الحصول على مخصصات البطالة، وقد رفعت السن القانونية من ١٨ عاما إلى ٢٠ عاما، كذلك فإن حجم المخصصات تم تقليصه، وتم تقصير الفترة التي يستحقها العاطل عن العمل، وهذا مرتبط بعمره، ومدة الفترة التي عمل فيها قبل أن يصبح محروما من العمل، إلى جانب

قيود أخرى. وبعد انتهاء الفترة القانونية للحصول على مخصصات البطالة، ينتقل العاطل عن العمل إلى قسم "تأمين الدخل" حيث يحصل على مخصصات أقل بكثير وبشروط أصعب.

وقد بدأت الحكومة في تطبيق خطة ويسكونسين في شهر تموز ٢٠٠٥، وعلى الرغم من أن هذه السياسة لم تلق النجاح المرجو، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أصرت على استقدام هذا المشروع لتطبيقه بشكل "تجريبي"، في أربع مناطق، وهي الناصرة ونتسيرت عيليت المجاورة، والخضيرة والقدس.

وتقود هذه الخطة شركات تجارية، تتعهد للحكومة بتقليص عدد العاطلين عن العمل المسجلين لديها، وفي المقابل فإنها تحقق أرباحا طائلة، من الأموال التي توفرها الحكومة على نفسها من تراجع عدد العاطلين عن العمل.

ومنذ أن بدأ تطبيق الخطة في مطلع شهر تموز ٢٠٠٥، اتضح ان الشركتين اللتين تديران هذا المشروع في إسرائيل، "أغام" و"مهليف"[١١]، تعتمدان على أساليب تعجيزية يضطر فيها العاطلون عن العمل للهرب والاستغناء عن مخصصات تأمين الدخل، ومن بين هذه الأساليب إجبار العاطلين عن العمل على الجلوس ساعات طويلة في مكاتب الشركة، كذلك فإن الشركة تعاملت بقسوة مع التقارير الطبية للمرضى والمعاقين، وبدأت ترفض الكثير منها، من أجل جني الأرباح.

وقد أجمع العديد من النشطاء الاقتصاديين والاجتماعيين على فشل هذه الخطة بسبب ربط أرباح الشركتين بشكل مباشر بالمبالغ التي توفرها الحكومة من تراجع عدد طالبي مخصصات البطالة، والصلاحيات التي أعطيت لهاتين الشركتين لرفض طلبات عاطلين عن العمل، ولم يؤخذ بعين الاعتبار سوق العمل وإمكانياته، وشريحة العاطلين عن العمل وإمكانيات انخراطهم في فرص العمل المتوفرة".

يثبت هذا الأمر بشكل قاطع تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه مواطنيها وخصخصة كل الخدمات الاقتصادية الاجتماعية، ليس فقط معالجة قضايا العاطلين عن العمل ونقلها إلى شركات خاصة، وإنما أيضا وضع صلاحيات تقرر مصير مخصصات معيشية في يد شركات تجارية لغاية الربح. بمعنى آخر تهدف الحكومة وبشكل متعمد انتهاج سياسة اقتصادية ونهج مخطط ترمي من ورائه إلى تقليص دور الدولة في حياة المواطنين، نهج كان بنيامين نتنياهو وزير المالية السابق بدأه وفقا للسياسة النيو-ليبرالية التي يؤمن بها[١٢].

صدرت في الآونة الأخيرة تقارير تؤكد أن العاطلين عن العمل الذين توقفوا عن التوجه إلى مكاتب خطة ويسكونسين، لم يتوجهوا إلى مشاريع عمل.

كشف تقرير مؤسسة التأمين الوطني أن حوالي ٥٠٠٠ مواطن اختفوا من قائمة مستحقي مخصصات ضمان الدخل.

هؤلاء ال ٥٠٠٠ عاطل عن العمل يشكلون انخفاضا بنسبة ٢٨٪ في عدد مستحقي ضمان الدخل. هذا ما حدده تقرير مؤسسة التأمين الوطني، الذي تمعن بنتائج الخطة في كل الأماكن التي طبقت فيها هذه الخطة. المعلومات التي نقلتها شركات ويسكونسين للتأمين الوطني، تشير الى تسجيل عمل ل ٦٢٦٤ شخصاً. ولكن التأمين

---

١١ "مِهَليف" يعني بالعربية من القلب.

١٢ لمزيد من المعلومات أنظر التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٥.

الوطني نفسه يكشف ان ثلث الذين لم يتقاضوا مخصصاتهم، حُرموا منها بحجة رفض العمل او عدم التعاون مع الخطة، والثلث الثاني انتقل لتقاضي مخصصات اخرى كالعجز او الشيخوخة، والثلث الاخير فقط وُجّه لمكان عمل، اي اقل من ١٧٠٠ شخص.

تقرير "معهد الديمقراطية" الذي نشر في حزيران ٢٠٠٦ تمهيدا لمؤتمر قيسارية، يحدد أن إسرائيل في المرتبة الأولى في الفقر بين دول العالم المتطورة. ٢٣,٤٪ من المجتمع الإسرائيلي هم فقراء، معظمهم عرب، متدينون يهود وعجزة. يربط التقرير بين الفقر وبين وضع البطالة والأجور المستمرة بالانخفاض بسبب طريقة التشغيل من خلال المقاولين وشركات القوى البشرية، استيراد العمال الاجانب، وعدم الاستثمار في البنى التحتية المحلية.

تتجه الدولة نحو الخصخصة، وليس نحو استثمار مواردها في تأهيل مواطنيها، تعليمهم وملاءمتهم للسوق الحديثة التكنولوجية. العمل المتوفر الوحيد الذي لا يحتاج الى احتراف خاص يتم مقابل الحد الادنى للاجور أو أقل، دون تثبيت في العمل ودون حقوق اجتماعية. هذا العمل لا يُخرج صاحبه من دائرة الفقر، ولذا لا يشكل حافزا للخروج الى العمل.

السوق الاسرائيلية التي تعمل كسوق سوداء، لا ترأف بعمالها، فكم بالحري بالعاطلين عن العمل. تصل أجرة الساعة الواحدة إلى ١٩ شيكلا وهو الاجر الذي يتقاضاه العمال في كل مكان تقريبا. شركات القوى البشرية تلتهم كل شيء، وعلى الفتات ينقض المقاولون الصغار والمحتالون الذين يشغّلون العمال بظروف غير قانونية. سوق كهذه، مشبعة بالعمال و"العبيد"، المحليين والاجانب، وهذا يشكل تجسيدا لمرحلة الخصخصة أو الليبرالية الجديدة. في المفهوم العلمي الاقتصادي والدقيق كانت تكاليف العبيد مثلا في الولايات المتحدة أعلى مما يحصل عليه العمال اليوم، وكان يجب توفير المأوى والملبس والمأكل والرعاية الصحية للعبيد، أما ما يتقاضاه العمال في ظل هيمنة الليبرالية الجديدة فلا يكفيهم لهذه الأمور، ولهذا نجد المتشردين والجياع والمرضى من بين أولئك المشتركين في هذه الخطة. سوق كهذه ليست بحاجة الى العاطلين عن العمل من ويسكونسين. بعض هؤلاء طُردوا من سوق العمل بسبب عجزهم أو إعاقات صحية أخرى، ومع هذا يدفعونهم دفعا إلى هناك، ويعمّقون بذلك معاناتهم وفقرهم.

تقف خطة ويسكونسين أمام مفترق طرق، أما بسطها لمناطق أخرى سيحوّلها إلى كارثة اجتماعية حقيقية. لا يزال هناك مجال للتراجع عن هذه السياسة، كما تراجعت وزارة التعليم عن خطة "دوفرات"[١٣] لخصخصة مجال التعليم (أنظر التقرير الاجتماعي). من هنا تنبع أهمية إعادة النظر بكل ما يتعلق بإحداث تغييرات جذرية في السياسة الإسرائيلية الرامية في الوقت الراهن إلى التخلي عن مواطنيها وبالذات أولئك المحتاجين لمساعدات من هذا القبيل. من المهم جدا أن تفرق السياسة بين أولئك الذين يحتاجون للمخصصات وبين أولئك القادرين على العمل، هذا الأمر يشمل سوق العمل إذ من المهم جدا الدأب على إيجاد أماكن عمل أولا ثم توفير الحوافز لإعادة العاطلين عن العمل اليه. خصخصة جهاز الرفاه والعمل لا يخلق مجتمعا صحيا، بل يكرّس الفقر ويعمق الغضب الذي قد ينفجر بقوة ضد الحكومة وسياساتها.

---

١٣ خطة "دوفرات" هي خطة من أجل إدخال إصلاحات في مجال التعليم، فشلت بسبب كونها غير واقعية بما يتلاءم مع الظروف المعيشية في إسرائيل.

الفصل الخامس: ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٧

أقرّت الحكومة الإسرائيلية، مؤخرًا، ميزانية إسرائيل للعام القادم ٢٠٠٧، وتبلغ قيمتها حوالي ٦٤,٥ مليارد دولار (حوالي ٢٧٧ مليارد شيكل)، وهي الميزانية التي من المفترض أن تكون متأثرة من الإنفاق على الحرب على لبنان، والخسائر الاقتصادية التي خلفتها هذه الحرب، وهذه الميزانية هي أكبر من ميزانية العام الجاري ٢٠٠٦ بحوالي ٢,٢ مليارد دولار.

ولهذا فقد أقدمت الحكومة على سلسلة من الإجراءات التقشفية التي طالت الشرائح الفقيرة والضعيفة لتوفير ما بين ٩٠٠ مليون إلى مليارد دولار، وجاءت بالأساس على حساب تجميد مخصصات الضمان الاجتماعي، وأيضا رفع جيل مستحقي مخصصات البطالة من ١٨ عاما إلى ٢٠ عاما.

وحسب الخطوط العريضة للميزانية، فإن حصة ميزانية الجيش المباشرة ستكون حوالي ١٠,٨٦ مليارد دولار، يضاف إليها من خارج الميزانية مبلغ ١,٨ مليارد دولار من المساعدات العسكرية الأميركية التي تقدمها الولايات المتحدة سنويا لإسرائيل، من ضمن إجمالي مساعدات يبلغ ثلاثة مليارات دولار. تحصل إسرائيل من هذا المبلغ على مليارد دولار مساعدات اقتصادية والباقي أسلحة ومعدات عسكرية.

وقد زادت الحكومة الإسرائيلية ميزانية الجيش هذا العام بحوالي ٤٥٠ مليون دولار، لتغطية جزء من الصرف على الحرب، و٣٣٠ مليون دولار للصرف على التعويضات لقاء الخسائر المادية التي وقعت في الحرب، مع العلم أن الجيش طلب زيادة ميزانيته خلال السنوات الثلاث القادمة مجتمعة بحوالي ٨ مليارد دولار. تؤكد تقديرات اقتصادية أن ثلث هذه الميزانية يصرف، بشكل مباشر وغير مباشر، على الجيش ومختلف الأذرع الأمنية والإستخباراتية، والاحتلال والاستيطان، فبالإضافة إلى ميزانية وزارة الأمن (الدفاع) هناك ميزانية وزارة الأمن الداخلي (الشرطة)، وجهازي الاستخبارات، الداخلية "الشاباك"، والخارجية "الموساد"، عوضا عن أنه في ميزانية كل وزارة من الوزارات هناك بند "الأمن"، الذي يصرف هو الآخر على قضايا الحراسة وما شابه، كذلك هناك بند الاستيطان، والذي تعمل الحكومة جاهدة على عدم المس به بتاتا، بل على العكس من ذلك تماما. يستهلك بند الاستيطان حوالي ٤ مليارد دولار سنويا تتوزع على النحو التالي: ميزانيات عادية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، ميزانيات التطوير بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، ميزانيات أمنية وعسكرية بمبلغ ١,٤ مليارد دولار، أما الباقي فهو يمنح من أجل إعطاء إعفاءات من دفع الضرائب المستحقة، وشراء منازل بأسعار زهيدة، وتطوير فروع الاقتصاد بشكل لا مثيل له، وإعطاء المستثمرين امتيازات عديدة لم يحظ بها أي مستثمر داخل إسرائيل وغيرها.

كذلك فإن ثلثا آخر من الميزانية سيصرف على تسديد القروض الخارجية والداخلية، وحسب ما نشر فإن إسرائيل ستدفع هذا العام فوائد بنكية بقيمة ثمانية مليارات دولار.

ويخصص الثلث الأخير لباقي المصاريف، وحصة وزارة التعليم في هذه الميزانية ستكون ٥,٨٤ مليارد دولار لتكون أكبر ميزانية مدنية في ميزانية إسرائيل للعام القادم، تليها ميزانية وزارة الصحة التي بلغت ٣,٥٧ مليارد دولار.

ويدور نقاش في إسرائيل، خاصة بين البنك المركزي وبين وزارة المالية، حول مسألة رفع نسبة الضرائب، إذ يطالب محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر بإعادة ضريبة القيمة المضافة على البضائع من ١٥,٥٪ إلى ١٦,٥٪، كما كانت

عليه حتى نهاية شهر حزيران من العام ٢٠٠٦، وخفضتها الحكومة بنسبة ١٪، مع إشارة إلى تخفيض آخر سيجري في العام القادم.

أما وزارة المالية فإنها ترفض إعادة ضريبة القيمة المضافة إلى ما كانت عليه، ولكنها أعلنت إلغاء التخفيض الآخر الذي كان من المفترض أن يحدث في العام القادم، ونسبة ١٪ تعني زيادة ٨٠٠ مليون دولار للخزينة الإسرائيلية، وتقول وزارة المالية إن رفع هذه الضريبة سيضر بالشرائح الفقيرة والضعيفة.

وبحسب مركز "ادفا" للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية فإن معدل الميزانية الاجتماعية للفرد في العام ٢٠٠١ وصل إلى ١٣،٣٠١ شيكل، في حين وصل في العام ٢٠٠٧ إلى ١١،٦٧٩ شيكلاً، انخفاض بنسبة ١٢٪، ويشمل ذلك إلحاق الضرر في ميزانيات التعليم، تآكلاً ملموساً في مخصصات التأمين الوطني، وميزانيات التطوير في أجهزة التربية والصحة، وميزانية التأهيل المهني ومنح الدراسات والتطوير وغيرها[١٤].

الفصل السادس: العمولات البنكية في إسرائيل

يصل مدخول البنوك الإسرائيلية من العمولات المختلفة إلى حوالي ٢,٤ مليارد دولار (حوالي ١٠ مليون شيكل) سنويا، مبلغ يدفعه الجمهور من جيبه الخاص. وعليه فقد خرج ستانلي فيشر محافظ بنك إسرائيل في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦ بحملة ضد البنوك التي تجبي مثل هذه العمولات بشكل تعسفي، وصرح عن مدى "سخافة" هذه العمولات وعدم قدرته على فهم مضمون العمولات المختلفة.

تشكو جباية العمولات البنكية من عدم وضوح بالغ، وبالذات بما يتعلق بأنواع العمولات، طريقة تعريفها، المبلغ المجبي في كل واحدة منها والمصطلحات التي يستعملها كل واحد من هذه البنوك بشأن هذه العمولات. أضف إلى ذلك أن البنك لا يحتاج إلى موافقة من الزبائن عند جباية العمولات على اختلاف أنواعها.

يتفق المحللون الاقتصاديون على عدم وجود أي نوع من التنافس الحر في القطاع البنكي، وعلى وجود عدم تطابق في المعلومات، وعليه تتصرف البنوك وكأنها شركات احتكارية تعمل ليس لمصلحة الزبائن بل لزيادة أرباحها، وينبع هذا التصرف من منطلق قوة البنوك الاقتصادية ومن خلال علمها أن الجمهور مجبر على التعامل معها. من هنا يدعي العديد من المحللين الاقتصاديين بوجوب ضرورة تدخل حكومي فوري من أجل وقف الاستبداد الموجه بالدرجة الأولى ضد الجمهور نفسه.

هنالك أنواع عديدة جدا من العمولات البنكية، قد تصل إلى مئتين أو أكثر، ولكن يراقب بنك إسرائيل والحكومة ١٥ عمولة فقط، بينما تتميز فعاليات عديدة بعدم خضوعها لأي نوع من المراقبة، في الوقت الذي يعلو سعر العمولات غير المراقبة بوتيرة عالية، وبنسب لا يمكن تصورها أبدا. أشهر هذه العمولات ما يسمى "عمولة السطر الواحد" وهي عمولة يدفعها كل شخص يمتلك حسابا جاريا على كل سطر يضاف إلى حسابه الجاري. تجبى هذه العمولة من قبل جميع البنوك، وليس لها مثيل على المستوى العالمي. هذه العمولة تجبى من الجمهور بنسب متفاوتة، وذلك بالرغم من طلب بنك إسرائيل تخفيض هذه العمولة إلى الحد الأدنى وجباية مبلغ موحد من قبل البنوك، ولكن هذه المطالبة تم

١٤ لمعلومات وافية حول الموضوع أنظر التقرير الاجتماعي.

تجاهلها كليا. عمولة تحويل الأموال من حساب إلى آخر وعمولة سحب النقود من البنك هي أيضا عمولات إستثنائية في إسرائيل وينطبق عليها ما ذكر أعلاه بالنسبة لعمولة السطر.

أصدر بنك إسرائيل تقريرا يبين فيه الفروق الشاسعة بين العمولات البنكية في إسرائيل وتلك المجبية في باقي أنحاء العالم، ومن الجدير ذكره أن معدل العمولات الشهرية التي يدفعها زبون البنك تصل إلى ٦,٥ دولار، بينما يدفع الزبون الإسرائيلي حوالي ٨ دولارات شهريا للبنوك. يذكر أن معظم البنوك الأوروبية تعطي زبائنها سلة خدمات دون جباية أية عمولات مقابل هذه الخدمات، بالإضافة إلى وجود عدة أنواع من العمولات في إسرائيل لا مثيل لها في باقي دول العالم.

ويدور نقاش حاد في إسرائيل منذ سنوات حول العمولات البنكية، المتعلقة بحسابات الأفراد والعائلات، على وجه الخصوص، وليس بمؤسسات القطاع الاقتصادي. ويكشف تقرير سابق لجمعية الدفاع عن المستهلك، وجود نحو ٢٤٠ نوعا من العمولات البنكية في اسرائيل، تراجعت قليلا في العام الأخير، ولكنها لا تزال أكثر من ٢٠٠ عمولة بنكية. وأكثر من ذلك تبين من التقرير الذي سنأتي عليه هنا، أن البنوك تجبي أحيانا على المعاملة البنكية الواحدة أكثر من عمولة بنكية واحدة.

هناك معاملات بنكية عادية تصل قيمة العمولة عليها أحيانا إلى أكثر من ١١ دولاراً (أي حوالي ٤٧ شيكل) للمعاملة الواحدة، وهذا ليس له علاقة إطلاقا بالفوائد البنكية، وتبلغ قيمة العمولة على المعاملة العادية مهما كانت حوالي ٣٣ سنتا (١,٥ شيكل)، وفي غالب الأحيان تكون هذه عمولة روتينية، وقد يدفع الزبون عمولة أخرى على المعاملة نفسها.

يمنع غياب منافسة حقيقية وملموسة بين البنوك الخمسة الأساسية في إسرائيل، التنافس على تقديم الخدمات للزبائن، وهو عنصر أساس يسهم في رفع أسعار العمولات إلى نسب غير معقولة.

الفصل السابع: الأوليغاركية الإسرائيلية: سيطرة العائلات على الاقتصاد، وتفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي في إسرائيل

الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد تركيزي تسيطر عليه فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال بالإضافة إلى الحكومة، وتسيره حسب مصالحها ورؤيتها، وتتحكم بطرق توزيع الموارد وتجنيد الأموال وذلك بالرغم من التصريحات المستمرة من قبل معظم حكومات إسرائيل بضرورة فتح الاقتصاد للمنافسة القوية وإعطاء قوى السوق حرية العمل. تتمتع هذه الفئة بالسيطرة والمراقبة على كل الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك تحديد الأسعار وكميات السلع المنتجة أو المباعة والسيطرة على كل موارد الدولة وأشكال تقسيمها وتوزيعها.

تسيطر الحكومة وبعض العائلات (وبالتحديد ١٨ عائلة) على العديد من الفروع الاقتصادية، وبالذات تلك المتعلقة بالبنية التحتية، الخدمات العامة، الطاقة والوقود، المحاجر، الإسكان، فروع الصناعة والفروع المالية، فرع الكهرباء، فرع المياه، الموانئ البحرية والجوية، خدمات البريد، سلطة الإذاعة. كل هذه الفروع او الخدمات تزودها شركات حكومية احتكارية وتسيطر عليها العائلات بشكل مطلق تقريبا.

دلّ تقرير لشركة "BDI" (بيزنس داتا إزرائيل) على أن ١٨ عائلة في إسرائيل تسيطر عمليا على الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أن مداخيل شركاتها في العام الماضي ٢٠٠٦ بلغت ٤٥ مليارد دولار (حوالي ١٩٠ مليارد شيكل)، أي أنها تشكل ٣٢٪ من مداخيل أكبر ٥٠٠ شركة في إسرائيل، و٧٧٪ من ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٦.

أوليغاركية العائلات في إسرائيل: فيما يلي قائمة بأسماء العائلات الأوليغاركية في إسرائيل[١٥]:

١. عائلة نوحي دانكنر، التي كانت مداخيلها في العام الماضي ٦,٥ مليارد دولار، تسيطر على مجموعة BDI المملتكة لعدة شركات كبرى بمجالات الاتصالات الخليوية (سلكوم)، الإلكترونيكا (إلرون)، البناء والتطوير (نخاسيم وبنيان) شبكات الغذاء (سوبرسال) وغيرها.

٢. عائلة الاخوين عوفر، وبلغت مداخيلها ٩،٥ مليارد دولار، تمتلك ثاني أكبر شركة سفن في العالم (رويال كاريبيان)، وكذلك شركات أخرى مثل معامل تكرير البترول، بنك مزراحي، شركة "صيم" للسفن والملاحة، شركة الكيماويات "كيميكاليم ليسرائيل" وغيرها.

٣. حاييم صبان وبلغت مداخيله حوالي ٣،٩٣ مليارد دولار، ويمتلك شركة الإتصالات "بيزك" ويسيطر على شركة "كيشت" المشغلة لقناة التلفزيون الثانية في إسرائيل.

٤. أركادي غايدامك، أوليغارك روسي، بلغت مداخيله ٣,٩١ مليارد دولار، وهو يمتلك شركات عقارية عديدة ويسيطر على أكبر شركة فوسفات في العالم والموجودة في كازاخستان، بالإضافة إلى امتلاكه فريق "بيتار يروشلايم" لكرة القدم وفريق "هبوعيل يروشلايم" لكرة السلة. ملاحق من قبل السلطات الفرنسية بسبب الاشتباه بتجارة الأسلحة غير القانونية مع بعض الدول الأفريقية.

٥. شيري أريسون بمداخيل ٣،٧٦ مليارد دولار، وتمتلك أكبر بنوك إسرائيل "بنك هبوعليم".

٦. يتسحاق تشوفا: ٢،٩٣ مليارد دولار، يمتلك شركة الوقود "ديلك" وشركات استثمارية وكذلك فندق بلازا في نيويورك.

٧. دادي بوروفيتش وبلغت مداخيله ٢،٦٧ مليارد دولار، يمتلك شركات الطيران الإسرائيلية "إل عال" و "أركيع" وله شركات عديدة في مجال الصناعات الغذائية وشبكات الغذاء.

٨. ميخائيل تشرنوي: ٢,٤٥ مليارد دولار. هو أوليغارك روسي، له عدة شركات في مجال المعادن والألومنيوم.

٩. تسديق بينو مع أكثر بقليل من ٢ مليارد دولار، وهو يمتلك شركات عقارية في تل-أبيب ولندن، يستحوذ على شركة الوقود "باز" وكذلك توجد بحوزته شركة "كيشر بارئيل" للدعاية والنشر.

١٠. يعقوب شاحر الذي بلغت مداخيله ١،٧٢ مليارد دولار، وهو المستورد والمسوق الوحيد في إسرائيل لسيارات "فولفو" و "هوندا"، وهو مالك فريق كرة القدم "مكابي حيفا" ويسيطر على شركة "مئير" للعقارات المحلية والعالمية.

١١. ميخائيل فيدرمان، ١،٣٧ مليارد دولار، يسيطر على شبكة الفنادق الكبرى "دان"، ويمتلك عدة شركات وصناديق استثمارية مثل "صندوق إل أوف" بالاشتراك مع شركة "مارسيدس" العالمية.

---

١٥ المصدر: www.bdi.co.il

١٢ . موزي فارطهايم، ١،٢٨ مليارد دولار، يسيطر على الشركة المركزية للمشروبات الخفيفة، صاحبة الامتياز من شركة "كوكا كولا" العالمية، ويمتلك كذلك شركة تلفزة تجارية، وله ٢٥٪ من أسهم بنك "همزاحي".

١٣ . ليف ليفايف، ١،٢٤ مليارد دولار، وهو أيضا أوليغارك روسي، يمتلك شركة العقارات الاستثمارية "أفريكا يسرائيل"، التي تعمل في مجالات الاستثمار العقاري، الاتصالات، الصناعات التكنولوجية الرفيعة وغيره. ليفايف يستحوذ على شركات لتصنيع المجوهرات (بالاشتراك مع دافيد إليشيوف) وله فعاليات في أسواق النفط الروسي.

١٤ . اليعازر فيشمان ١،١٧ مليارد دولار، روسي الأصل، يسيطر على شركات تعمل بعدة مجالات مثل: العقارات، المواد الغذائية (شبكات الغذاء "جرينبرغ")، الاتصالات (صحيفة "غلوبس" الاقتصادية)، الصناعة (شركة "أليانس" للإطارات) وغيرها.

١٥ . عوفرة شتراوس ٩٣٤ مليون دولار صاحبة شركات الغذاء "عليت – شتراوس".

١٦ . زوهر زيسافيل ٧١٧ مليون دولار، له شركات في مجال البناء والتطوير وبعض الشركات في مجال صناعة التكنولوجيا الرفيعة.

وحسب التقرير فإن مجمل مداخيل أكبر ٥٠٠ شركة في إسرائيل بلغ في العام الماضي حوالي ١٣٥ مليارد دولار، في داخل إسرائيل وحدها، ولا تحتسب هنا المداخيل من مشاريع خارج إسرائيل. كما تشغل هذه الشركات أكثر من ١٥٠ ألف عامل، من أصل ٢،٧ مليون هي القوى العاملة في إسرائيل، و٢٧٥ شركة هي بملكية خاصة، ٢٢٠ شركة يتم تداول أسهمها في البورصة، و١٥ شركة فقط هي شركات حكومية، بعد أكثر من ١٤ عاما تكثفت فيها سياسة الخصخصة.

وفي تحليل لهذا التقرير كتبت المحللة الاقتصادية في صحيفة "هآرتس"، أورا كورين: "لقد قدمت شركة BDI خدمة ممتازة للاقتصاد، فقد كشفت للجميع ما كان معروفا مسبقا وظاهرا للعيان، وهو أن كبرى الشركات الإسرائيلية إزداد كبرها، مما سمح لها شراء شركات أخرى، والسياسة الاقتصادية الإسرائيلية لم تمنع ذلك، والمشكلة في تركز الاقتصاد بأيدي عدد قليل من العائلات هو أن هذه العائلات على علاقة وثيقة بالسياسيين، وهذا يعيق المنافسة"[١٦].

وتضيف كورين: "على ما يبدو فإن حيتان الاقتصاد في إسرائيل يطمحون لقوة اضافية، ولو انهم يوجهون طاقاتهم الى الخارج لما كان في هذا مشكلة، إلا أن المشكلة هي أنهم يركزون كل طاقاتهم في الاقتصاد المحلي، ولهذا على الحكومة ان تبدي رأيها وتلجم هذه الظاهرة وتحرر الاقتصاد أكثر في سوق المنافسة".

وحسب استطلاعات للرأي، تبين أن ٨٦٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون أن أصحاب الثروة يسيطرون على السلطة في إسرائيل، وهم على قناعة بوجود خطر ملموس في سيطرة أصحاب الثروة على الأحزاب والسلطة في إسرائيل، وهذا يشمل رئيس الحكومة، وزير المالية، رئيس سلطة الضرائب رؤساء البلديات، أعضاء في البرلمان، قضاة وغيرهم، وقد أظهرت هذه الاستطلاعات أن قادة إسرائيل لم تصل إلى مراكزها القيادية بسبب كفاءات أو بسبب نشاطات جماهيرية إنما بسبب علاقات موسعة مع أصحاب المال. وتأتي هذا الاستطلاعات في ظل الأزمة السلطوية،

---

١٦ صحيفة هآرتس، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦.

المتمثلة في قضية سلطة الضرائب والشبهات الأخرى التي تتبين تباعاً تجاه أعلى المستويات القيادية في إسرائيل.
وأشار ٣٥٪ من المستطلعين إلى أنه يوجد على أرض الواقع سيطرة لأصحاب الثروة على السلطة، في حين يعتقد الغالبية أن خطر السيطرة قائمة بهذا المستوى أو غيره. كما بين الاستطلاع معطى آخر اعتبر خطيراً، حيث أشار إلى أن ٨٩٪ من الجمهور غير راضين عن أداء أجهزة السلطة في إسرائيل، وأن أكثر من ٦٨٪ يعتقدون بتراجع إسرائيل اقتصاديا خلال العام ٢٠٠٧ على إثر قضايا الفساد الاقتصادي المستفحلة في الفترة الأخيرة.
الاسم الأكثر تعبيراً عن واقع إسرائيل الراهن هو أركادي غايداماك. وهو أوليغارك من أصل روسي، إشتهر في أوروبا في أعقاب فراره من سلطة القانون الفرنسي بسبب تورطه بتجارة الأسلحة غير القانونية مع بعض الدول الأفريقية، أما في إسرائيل فقد اشتهر بسبب تورطه في قضايا تبييض الأموال في بنك "هبوعاليم" أكبر بنوك إسرائيل، ويحمل غايداماك الجنسيات الروسية والفرنسية والأنغولية والإسرائيلية. هذا الاسم يتكرر يومياً ليس فقط في وسائل الإعلام وعلى شفاه البسطاء من الإسرائيليين، وإنما كذلك على ألسنة كبار الشخصيات السياسية من رئيس الحكومة إيهود أولمرت إلى وزير الدفاع عمير بيرتس. وقد نال غايداماك أهميته إثر امتزاجه بالموضوع السياسي بشكل ملموس، وعليه فهو يمثل ظاهرة آخذة بالتفشي تتمثل في سيطرة أصحاب الثروة على السلطة السياسية، أو بمعنى آخر ظاهرة، وهي الجمع بين الإجرام المالي المنظم والغنى المشبوه واحتقار الناس إلى حد الوهم أنه يشتري المناصب السياسية والتأييد السياسي للناس بالمال.
برز غايداماك بشكل واسع أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان إذ أقام مخيمات عديدة سكن فيها العديد من مواطني شمال إسرائيل، وكذلك وفي المواجهة التي تخوضها بلدة سديروت في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وقد انطلق أركادي غايداماك في كلتا الحالتين ليوفر الحل في مواجهة إخفاقات الحكومة. فالكثير مما تعجز عن تحقيقه للإسرائيليين حكومة أولمرت- بيرتس- ليبرمان يمكن لغايداماك تحقيقه بسهولة، ولهذا أصبح غايداماك ندا لكبار القادة السياسيين، يستطيع من خلال دخوله هذه الحلبة أن يغيّر قواعد اللعبة فيها سواء بمشاركته المباشرة أو بالدور الذي يمكن أن يلعبه من وراء الكواليس. ويمثل غايداماك كل اليهود الذين يقترفون الجرائم المالية وغيرها في الخارج، ثُمّ يلجأون إلى إسرائيل وينجحون في بسط نفوذه الاقتصادي مع امتداد هذا النفوذ إلى المجال السياسي.
وكتب يوسي سريد، عضو البرلمان السابق "هآرتس"[١٧] أن الإهانة التي وجهها أركادي للسائقين عندما أشار إلى أن بيرتس وزير الدفاع لا يصلح إلا ليكون سائق سيارة أجرة هي إهانة للجميع، "لأن أركادي غايداماك يقصدنا جميعاً، وما السائقون إلا مثال فقط: كلنا سائقون عنده، وكلنا نادلون لديه. ولماذا لا يحق له أن لا يفكر بهذه الطريقة؟ هو يستنتج بسهولة كبيرة أن المال هو رد على كل شيء في إسرائيل، وأنه لا أحد يرغب في الوقوف في وجه مال الملياردير. بعد فترة قصيرة نسبياً من وجود غايداماك في البلاد أدرك: أنه لا يوجد إسرائيلي لا يمكن شراؤه، والثمن في العادة متدن جداً".
وقد أعلن الملياردير غايداماك أنه يعتزم أن يعلن في غضون فترة قصيرة تأسيس حزب سياسي أهدافه اجتماعية واقتصادية. وقال غايداماك "أفكر في تأسيس حزب جديد بعدما درست كافة الأوجه التقنية والإدارية (..) دولة

١٧ صحيفة "هآرتس" ١٣/٩/٢٠٠٦.

إسرائيل تمر بأزمة عميقة لأن أناسا غير مؤهلين يتولون إدارتها، وبصفتي مواطنا، ينبغي أن أتحمل مسؤولياتي". وفي مقابلة شاملة في جريدة "يديعوت أحرونوت"[١٨] كشف أوراقه بالكامل عندما قال إن كل الأموال التي دفعها ويدفعها "تبرعات" هي توظيفات مباشرة في مستقبله السياسي.

حالات الفساد المالي في إسرائيل متعددة، وقد ذكرنا بعضا منها في مقدمة هذا التقرير، وليس من تحليل منطقي لحالات الفساد المتلاحقة، سوى أن المسئولين في دولة إسرائيل غدوا ماديين جدا، وبصورة شرهة، بل ويسجدون للمال، وأصبحوا يتسابقون بشكل محموم نحو جمع أكبر قدر ممكن من الثروة والمال، مما يؤدي إلى فتح الباب على مصراعيه على صفقات الفساد وشبهات السرقة، سيما في ضوء ضعف جهاز القانون، وارتفاع سقف الشبهات حول الشرطة والنيابة العامة وجهاز المحاكم.

هناك تأثيرات كبرى، وهزات ارتدادية لزلزال الفساد المتوالي من فضائح الفساد، ومن أهم هذه التأثيرات، تلك المتعلقة بالمواطن العادي، واتساع زعزعة الثقة بالمؤسسة الحاكمة، فقد اكد استطلاع معهد "داحاف" مؤخرا أن ٢٧٪ من الإسرائيليين يؤكدون بما لا يدع مجالا للشك، أنهم لا يثقون بقادتهم، ويتهمونهم بالتورط في قضايا فساد. وهذا كله بالإضافة إلى التأثيرات السياسية والاجتماعية.

إسرائيل تتحول إلى نظام أوليغاركي (حكم الأقليات[١٩]) يستعمل الحرب واستحضار التهديدات الخارجية بتصدير الفقر والفساد المتفشي في الدولة. هؤلاء الرأسماليون يمكننا تشبيههم بما يعرف ب Robber Barons، وهم الرأسماليون الأميركان بعد ١٨٧٥ الذين تحولوا إلى سوبر أغنياء من خلال استغلال المواد الخام في أميركا والعالم، من خلال التأثير على السلطة السياسية والاستغلال الفاحش للطبقة العاملة من خلال خفض رواتبها.

تتمسك الطبقة الحاكمة الإسرائيلية، مستلهمة الرأسمالية الأميركية، النيوليبرالية، فقد تمت خصخصة الدولة والخدمات الاجتماعية وتم استقطاع الإجور كلما أمكن ذلك. قسمت الفئة الحاكمة المشاريع العامة المختلفة فيما بينها وعومتها على السوق المالي، الليبرالي، واصبحت إسرائيل حاضنة نيوليبرالية مفتوحة، رغم هيمنة عدد ضئيل من العائلات الكبيرة عليها.

الفصل الثامن: الإصلاحات الضريبية

وصل عبء الضرائب في إسرائيل في السنة الأخيرة إلى ٣٨٪ من الناتج القومي وهو لا يزال يعتبر تقريباً من أعلى الأعباء على المستوى العالمي. نصف هذا العبء مصدره الضرائب المباشرة ونصفه الآخر الضرائب غير المباشرة. معدل عبء الضرائب في دول OECD يصل إلى ٣٢٪ من الناتج القومي وعند إجراء مقارنة مفصلة أكثر نجد أن عبء الضرائب في اليابان، ايرلندا، الولايات المتحدة، اسبانيا، كندا، بريطانيا أقل بكثير من عبء الضرائب في إسرائيل، وهذا لا يعني بالضرورة خفض نسبة الضرائب المفروضة على العائلات الغنية وإنما التعامل مع الطبقات الضعيفة

١٨ صحيفة "يديعوت أحرونوت" ٢٠٠٦/١١/١٩

١٩ الأوليغاركية تعني حكم الأقلية وهي صورة من أشكال الحكم السياسي تتركز فيها كل القوى السياسية والإقتصادية بيد فئة صغيرة من السكان. تسيطر على النظام الأوليغاركي بعض العائلات القوية التي تنشئ أجيالا تتوارث كل القوى السياسية والإقتصادية التي تملكها، ويأتي الأمر على حساب فئات الشعب الأخرى. القوى الأوليغاركية غير ظاهرة للعيان في معظم الأحيان، وهي تفضل العمل من وراء الكواليس.

اقتصاديا عن طريق زيادة الدعم المقدم لهذه الفئات . هذا العبء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسبة المصاريف الحكومية، العجز الحكومي والدين القومي من الناتج . الأمر الأكثر صعوبة أن تركيب عبء الضرائب في إسرائيل يختلف تماماً عنه في باقي الدول، فقد تكون نسبة الضرائب المباشرة تشبه نسبتها في بعض الدول الأوروبية مثل المانيا، السويد والدانمارك وتصل إلى ٤٦٪ أما نسبة الضرائب غير المباشرة فهي أعلى بكثير في إسرائيل بالمقارنة مع باقي دول العالم .

بدأت إسرائيل بانتهاج إصلاحات ضريبية منذ بداية ٢٠٠٤ وبموجبها ستقل نسبة الضرائب المباشرة على العمل من نسبة ٦٥٪ (٤٨٪ ضريبة الدخل، ٨٪ مقتطعات التأمين الصحي و٩٪ مقتطعات التأمين الوطني، وهذه النسب تفرض على ذوي الدخل الذي يعلو ٨٥٠٠ دولار أو ٣٥٠٠٠ شيكل) إلى نسبة ٤٨٪ (٤٣٪ ضريبة الدخل بالدرجة الهامشية العليا، ٥٪ مقتطعات التأمين الصحي والتأمين الوطني)، وبالتالي ستخفض نسب الضرائب المختلفة والمفروضة على كل مستويات الدخل الشخصي . بالإضافة لذلك بدأت إسرائيل بإدخال نسب ضرائب مختلفة في أسواق المال وفي الوقت الراهن هناك بعض الأوراق النقدية التي فرضت عليها الضرائب، مثل سندات الدين غير المربوطة، والأوراق المالية الأجنبية والأملاك غير المتداولة في البورصة .

سندات الدين غير المربوطة ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٣٥٪ من أرباحها وعوائدها التي تجنيها، والأوراق المالية الأجنبية ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٢٥٪ من أرباحها، أما الأملاك غير المتداولة فملزمة بدفع نسبة ضريبة ٥٠٪ من الأرباح . هذه النسب تفرض على الأرباح ابتداءً من الشيكل الأول وهي غير خاضعة لتدريج هامشي كما هو الحال في ضريبة الدخل الشخصي .

كما ذكر سابقا، يشمل تخفيض نسب الضرائب المباشرة معظم الدرجات الهامشية، فمثلاً يلزم الدخل حتى ٣٥٠٠ شيكل بدفع ضريبة بنسبة ٨٪ بدلا من ١٠٪ كما كان سابقا . كل مبلغ إضافي فوق ٣٥٠٠ شيكل وحتى دخل ٦٠٠٠ شيكل ملزم بدفع ضريبة دخل بنسبة ١٩,١٪ بدلا من ٢٣٪ أما على كل شيكل إضافي وحتى دخل ١٠٠٠٠ شيكل فتصل نسبة الضريبة الهامشية إلى ٣٥٪ . نسبة الضريبة الهامشية العليا على دخل يتعدى ٣٥٠٠٠ شيكل ستصل كما ذكر سابقاً الى ٤٨٪ بدلاً من ٦٥٪ .

يعتقد المحللون أن هذه الإصلاحات الضرائبية على الدخل من العمل وأيضاً في أسواق المال سوف تزيد المحفزات المعطاة للعاملين في أسواق العمل، ومن هنا أدى هذا الأمر إلى ازدياد في عدد المشتغلين بنسبة ٣,١٪ تقريباً سنة ٢٠٠٦، بالرغم من أن القسم الأكبر من هذه الإضافات هو بوظائف جزئية . هناك مراحل إضافية سيتم تنفيذها مع بداية ٢٠٠٧ تتلخص بتقليص إضافي بنسب الضرائب على العمل وتوسيع دائرة الأملاك المالية الملزمة بدفع الضرائب .

ويعتقد هؤلاء المحللون أيضا أن الإصلاحات الضرائبية حسنت قواعد وأنظمة الأجهزة الضرائبية وقربتها من بعض الأجهزة الأوروبية، وعليه فإن هذه الإصلاحات في نظرهم هي تقدم ملموس نحو تطور اقتصادي دائم .

قد تؤدي الإصلاحات الضرائبية الأخيرة إلى هبوط مدخولات الحكومة من الضرائب بمبلغ ١٥ مليار شيكل (حوالي ٣٪ من الناتج القومي) وبالذات بعد تخفيض ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥,٥٪ بدلا من ١٦,٥٪ في شهر تموز ٢٠٠٦، وكما ذكرنا سابقا فإن بنك إسرائيل يصرح دائما أن نجاح الإصلاحات الضريبية يتعلق بأمرين مهمين جداً : استمرار النمو الاقتصادي واستمرار هبوط المصاريف الحكومية والدين القومي . ويدعي اقتصاديو بنك إسرائيل أن استمرار الدولة

بهذا النهج على المدى البعيد قد يؤدي إلى تقليص الفروق الاقتصادية واللامساواة في توزيع الدخل العام في الدولة. هذا الأمر يمثل خطاب المحللين الاقتصاديين الذين يشرعنون جشع الشركات الخاصة ويؤيدون ازدياد الأغنياء غنى.

تعمل المستحقات الاجتماعية بشكل عملي على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. الصورة في إسرائيل مختلفة تماماً، إذ نجد أن ضريب جيني[٢٠] لا يقل كثيراً إذا تم حسابه بالوضعين المختلفين: بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المدفوعة وقبل إدخال المستحقات الاجتماعية، والوضع الآخر هو بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب والمستحقات الاجتماعية. هبوط الجدول بالانتقال بين الوضعين المختلفين هو هبوط هامشي جداً في إسرائيل، وهذا الأمر خطير بحد ذاته إذ من المفروض أن تخفف الضرائب المدفوعة، وبعد دفع المستحقات الاجتماعية، حدة اللامساواة بين أصحاب الدخل، وهذا الأمر لا يحدث بتاتا في إسرائيل مما يدل على إخفاق أجهزة الضرائب والمستحقات الاجتماعية في تخفيف حدة اللامساواة بتوزيع الدخل.

هذا الأمر معناه أن الأجهزة الضريبية بمجملها لا تشكل عاملاً يغير الهوة أو الفجوة الآخذة بالاتساع بين الطبقات أو الصراع الطبقي المكبوت حتى الآن أو شكل الطبقات الاجتماعية بينما يفترض أن يكون تأثير المستحقات الاجتماعية المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني واضحاً في إخراج العديد من العائلات من دائرة الفقر، وقد تقل الفروق نوعاً ما، وذلك يؤدي ببعض العائلات التي تعيش تحت خط الفقر الى أن تصنف فوق الخط، فيما إذا حصلت هذه العائلات على هذه المخصصات. ولكن الوضع في إسرائيل مختلف تماما إذ لا تنجح مخصصات التأمين الوطني المدفوعة للمستحقين في إخراجهم من دائرة الفقر، والمبالغ الزهيدة التي تدفع لهم لا تحسن بتاتا من وضعهم الاقتصادي.

يعمل جهاز الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الشرائية الأخرى) بشكل عكسي ويعمق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة، ولولا هذه الضرائب غير المباشرة لكانت أجهزة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، ضريبة التأمين الوطني وضريبة الصحة) والمستحقات الاجتماعية تعمل بشكل أفضل على تقليل مستوى اللامساواة في توزيع الدخل في الدولة.

الفصل التاسع: العلاقات الإسرائيلية-العربية

تفيد الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية (www.cbs.gov.il) بان قيمة التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية قد سجلت، منذ مطلع العام ٢٠٠٦ صعودا مطردا، حيث بلغت قيمة صادراتها إلى الدول العربية حوالي ١٩٠ مليون دولار أميركي مسجلة نسبة زيادة قدرها ٣٤٪، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك الدول ٦٩ مليون دولار أميركي محققة نسبة زيادة قدرها ٣٧٪، مقارنة بما كانت عليه فى الفترة المماثلة من العام الماضي. واما الدول المستوردة للصادرات الإسرائيلية فشملت إلى جانب مصر والاردن- اللتين تربطهما علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل، دول منطقتي الخليج وشمال أفريقيا، علما أن قيمة صادراتها إلى كلتا المنطقتين قد ازدادت بنسبة قدرها ١٤٧٪ و ١٦٠٪ على التوالي.

---

٢٠ ضريب جيني هو ضريب لقياس مدى المساواة أو اللامساواة بتوزيع الدخل بين الأفراد، ومن الممكن أن تتراوح قيم ضريب جيني بين ٠ (مساواة تامة بتوزيع الدخل) إلى ١ (لا مساواة تامة بتوزيع الدخل).

وتستدعى هذه الظاهرة وما يختبئ وراءها وقفة متأملة . فالزيادة الكبيرة التي سجلها حجم التبادل التجاري الاسرائيلي – العربي، تعكس حقيقة واقعية مفادها ان المتغيرات الراهنة التي طرأت على الشرق الأوسط قد خدمت مصالح إسرائيل بشكل واضح .

ومن جانب آخر يمكن لنا ان نلحظ من خلال الارقام والاحصائيات أن الإسرائيليين يتمتعون بعقلية تجارية قوية وبباع طويلة وكفاءات فذة في هذا المجال . هناك الكثير من بين اليهود، داخل اسرائيل وخارجها، المعروفين بحيويتهم وشهرتهم كتجار من الدرجة الاولى، فهم متميزون بوعيهم وقدراتهم التجارية . وتفيد المعلومات المتوفرة ان التجار اليهود الذين ينساقون خلف المصالح لم يتوقفوا ابدا عن حركة التبادل التجارى مع التجار الفلسطينيين اوالعرب الآخرين، حتى في الساعات التي يكون فيها الصراع الفلسطينى – الاسرائيلي في أوج شدته وضراوته . اسرائيل تحفز مواطنيها وتشجعهم على مزاولة الاعمال التجارية انطلاقا من وعيها بان الحركة التجارية تعد احدى الوسائل الفعالة في اغناء احتياطي الحكومة من العملة الصعبة وتوسيع دائرة مصادر دخلها . الا ان دائرة الحركة التجارية المتاحة لاسرائيل تقتصر، ولدواع سياسية، على اوروبا واميركا والفلسطينيين في الضفة والقطاع الذين يستهلكون ثاني كمية من صادرات إسرائيل، وهذه النقطة مهمة للغاية إذ أن المناطق المحتلة من عام ٦٧ تشكل سوقاً مدرة للذهب للإسرائيليين، خصوصا النوعية الردئة لمنتجاتهم التي تفرض على الفلسطينيين . أما حركة التبادل التجاري الاسرائيلي – العربي ما زالت تقف امامها عقبات منيعة على الرغم من قصر المسافة الفاصلة جغرافيا ما بين الجانبين .

ما من شك ان السيولة المتدفقة من الدولارات التى يدرّها البترول العربي تعد اغراءً لا يقاوم بالنسبة لاسرائيل، لذا ظلت اسرائيل تحاول، بكل الوسائل والطرق، شق ثغرة امام التعامل التجاري بينها وبين الدول العربية . وانطلاقا من هذا التفكير الاستراتيجي، هرعت اسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع السلطة الفلسطينية، فور توقيع اتفاقية غزة واريحا اولا بينهما عام ١٩٩٣ . ولاحقاً بذلك اقامت اسرائيل مكاتب تجارية فى بعض دول الخليج العربي والمغرب العربي لخدمة مصالحها، ولكن تلك المكاتب التجارية اما أنها اغلقت اضطراريا او بقيت اسميا فارغة من أي مضمون عملي على اثر اندلاع الإنتفاضة الثانية .

الفوارق الاقتصادية بين إسرائيل ومعظم الدول العربية واضحة وجلية، وبالذات بالمقارنة مع الاقتصاد العربي في الشرق الأوسط: مصر، الأردن، الضفة الغربية وقطاع غزة . العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية تتلخص بعلاقات تجارية لتصدير واستيراد المواد الغذائية، المنتجات الزراعية، الألبسة، المواد الخام، الطاقة والغاز، المواصلات والسياحة وما إلى ذلك .

إن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعالم العربي، تتشكل وتتكون في إطار نظام المحور والأضلاع، وهو النظام الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه في الشرق الأوسط، لأنه يحقق لإسرائيل إمكانية تحقيق الدور الذي تسعى إليه في إطار العولمة، فهو يساعدها على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، إذ تقدم لتلك الأموال امتيازات لا يستطيع أي بلد عربي تقديمها، فإسرائيل تقدم التفوق التكنولوجي، وتفوق البنى التحتية التي تعمل على تحقيق

وفورات الحجم الخارجية، في الوقت نفسه الذي تقدم لها أيضاً الأسواق العربية لتسويق منتوجاتها، والأيدي العاملة العربية الرخيصة.

تلخيص

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال سنة ٢٠٠٦ من خلال النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، وتغيير قوانين العمل، والتغييرات البنيوية الحاصلة خلال السنة الأخيرة وما إلى ذلك.

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة اليها من خلال هذا التقرير، فهنالك بعض المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية وبذلك تخف أهمية التحسينات المذكورة، فمثلا: إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٥,١٪ وارتفاع مستوى المعيشة فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة والتي تعيش تحت خط الفقر، وخصوصا بعد الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١,٦٥ مليون شخص من أصل ٧ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٦، بينما يشير تقرير "الفقر البديل" إلى وجود حوالي ١,٧٥ مليون نسمة يعيشون تحت، وهذا الأمر نابع جراء عدم مراعاة المؤشرات الكمية لقياس الفقر للظروف غير المادية التي تعيشها العائلات على مختلف أنواعها. ويقول المحللون أنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية، قد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدم مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا واولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية.

من خلال هذا التقرير تميز اقتران الظواهر الإيجابية والسلبية على حد سواء. من بين الظواهر الإيجابية: نجاح الإصلاحات الضريبية بتحقيق جزء من أهدافها الرئيسية المعلنة، من جهة أخرى هنالك مساوئ تتلخص بازدياد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية والتي نتجت أو توسعت بالرغم من نمو الناتج القومي بنسب لا بأس بها منذ سنة ٢٠٠٤. يجمع كل المحللين أنه ربما تكون الفائدة من اتباع نهج يسير فيه الاقتصاد الإسرائيلي بمسلك لا تتغير فيه السياسة المعلنة أكثر من المساوئ الناتجة والأضرار التي قد تلحق بمعظم الفئات السكانية الفئات السكانية جراء هذه الخطة، وبالذات الطبقات العمالية ومجموعات إثنية وعمالة أجنبية.

هنالك العديد من الأحداث السياسية التي أثرت تأثيرا ملحوظا على مجريات الأمور وأدت في العديد من المرات إلى تقلبات حادة وقد تكون الأوضاع الاقتصادية مختلفة تماما عما هي عليه اليوم، فيما إذا لو لم نأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأحداث السياسية. لم يتم التطرق هنا إلى مجمل هذه الأحداث السياسية ولم تؤخذ بعين الاعتبار أي

تأثيرات من هذا القبيل، انما تم عرض النواحي المختلفة بمنعزل عن هذه الأحداث.

الحرب التي بادرت إليها إسرائيل تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي إذ تقدر الخسائر المادية الفادحة التي تكبدتها أسرائيل خلال السنة الحالية بعشرات المليارات من الدولارات. تم في هذا التقرير استعراض بعض هذه الخسائر، ولكن من الجدير ذكره أن الخسائر النفسية والاجتماعية قد تفوق بكثير الخسائر المادية.

في الفترة الأخيرة تشهد إسرائيل بوادر لتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وقد تكون نقطة تحول اضافية من بين مئات نقاط التحول الحاصلة بالاقتصاد على مر السنين، وبذلك تكون هذه الفترة استمرارا للتقلبات الاقتصادية الجمة المميزة للاقتصاد الاسرائيلي.

المصادر

١. تقارير بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il).

٢. تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il).

٣. تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www.btl.gov.il).

٤. تقارير وزارة المالية (www.mof.gov.il).

(٤)

المشهد الاجتماعي

د. ماري توتري

شهد عام ٢٠٠٦ أحداثاً سياسية كثيرة أثرت على المشهد الاجتماعي في إسرائيل، أهمها انتخاب حكومة جديدة في شهر آذار، وشن حرب على لبنان في شهر تموز. تشكلت الحكومة الجديدة من حزب كديما، حزب العمل، حزب المتقاعدين وحزب شاس (لاحقا انضم حزب "إسرائيل بيتنا"). تمحورت حملة انتخابات بعض الأحزاب حول مواضيع اقتصادية واجتماعية منافسة، للمرة الأولى، البرنامج السياسي والأمني. فمثلا تعهد حزب العمل في حملته الانتخابية برفع مستوى العامل وتحسين خدمات الرفاه الاجتماعي لجميع المواطنين، ورفع حزب المتقاعدين راية تأمين حياة كريمة للمسنين، وتعهد حزب شاس بحماية الفئات المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي، في حين استمر حزب كديما في تسويق برنامجه السياسي "الانسحاب أحادي الجانب" واستمر حزب الليكود في التلويح بالأخطار الأمنية التي تواجه إسرائيل.

كان متوقعا أن تولي الحكومة الجديدة موضوع الرفاه الاجتماعي ومواضيع اجتماعية أخرى درجة عالية من الأهمية، لكن على الرغم من تعهدات الأحزاب المشاركة في الحكومة الجديدة بحماية الفئات المستضعفة وردم الهوة الاجتصادية (الاجتماعية الاقتصادية) بين فئات المجتمع، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الثلاث الماضية، شهد المشهد الاجتماعي تراجعا ملحوظا، حيث تضررت الفئات المستضعفة أكثر فأكثر، في حين لم تتضرر الفئات ذات الدخل العالي بالمثل. أي أن التقاطب الاجتصادي الذي تبلور خلال العقود الماضية ازداد حدة جراء السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات الثمانينيات والتسعينيات. على الرغم من توسع التقاطب الاجتصادي في المجتمع الإسرائيلي إلا أنه لم يفرز صراعا طبقيا متحديا للنظام السياسي- اقتصادي الحاكم في إسرائيل، مثل التصدعات المركزية في المجتمع الإسرائيلي (التصدع القومي، السياسي، الديني، الأثني، والتصدع على أساس جندري).

أدت حرب لبنان الثانية هي الأخرى إلى تعزيز التقاطب الاجتصادي جراء قرار الحكومة تقليص المخصصات

والضمانات الاجتماعية (التي تمس ذوي الدخل المنخفض والمتوسط)، والاستمرار بتخفيض الضرائب (لذوي الدخل العالي) وذلك من أجل تمويل كلفة الحرب. طرأ تراجع أضافي في عام ٢٠٠٦ نتيجة التقليصات في الميزانيات الحكومية على أجهزة التعليم، التعليم العالي، الصحة، المسكن، الرفاه الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. بالمقابل اشتدت حدة ظواهر الفساد، الاجرام والدعارة نتيجة لزيادة ظاهرة الفقر.

سيستعرض هذا الفصل نتائج السياسة الاقتصادية العامة لحكومة أولمرت على النمو الاقتصادي، توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع، التقاطب الاجتصادي على الخلفية القومية والأثنية والجندرية، انتهاكات حقوق العمال الإسرائيليين والعمال الأجانب، وضع البطالة والفقر وتداعياته، وضع جهاز التعليم والتعليم العالي، وضع جهاز الصحة وجهاز تأمين الشيخوخة. سنستعرض بعد ذلك نتائج حرب لبنان الثانية على المشهد الاجتماعي ومن ثم سنحاول استشراف المشهد الاجتماعي للسنة القادمة من خلال قراءة ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧. في النهاية سوف نستعرض الأسباب التي منعت بلورة تكتل طبقي بين الفئات المستضعفة.

١- النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الليبرالية لحكومات إسرائيل المتعاقبة

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين الماضيين نموا ملحوظا على أثر العولمة الاقتصادية، حيث انضمت إسرائيل لمجموعة الدول ذات الدخل العالي للفرد.[١] سجل دخل الفرد في إسرائيل ١٨،٣٦٣ $ في عام ٢٠٠٠ ولكنه انخفض على أثر الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٣)[٢] وعاود الارتفاع في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٨،٧٢٣ $. كانت التوقعات لعام ٢٠٠٦ أن يشهد الدخل القومي ودخل الفرد ارتفاعا آخر، ولكن حرب لبنان الثانية أدت إلى انخفاض بنسبة ٤,١٪ من الدخل القومي في الربع الثالث من ذلك العام (أنظر المشهد الاقتصادي).

كان هذا النمو مصحوبا بتحول جذري لدولة إسرائيل من دولة ذات سياسة اشتراكية-اجتماعية (منذ أقامتها حتى أواخر سنوات السبعينيات) إلى إحدى أسوأ الدول في العالم الغربي بكل ما يتعلق بالرفاه الاجتماعي. تحولت إسرائيل في عصر العولمة إلى إحدى الدول المسيئة لعمالها، حين تخلت عن مسؤوليتها تجاه الفئات المستضعفة في المجتمع. لقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي عملية خصخصة مكثفة للمصانع والشركات في سنوات الثمانينيات والتسعينات، وشهدت نقابة العمال "الهستدروت" تراجعا ملحوظا في قدرتها على حماية حقوق العمال منذ منتصف الثمانينيات، بالإضافة إلى تصدير مواقع الإنتاج للصناعات كثيفة العمالة من المركز للأطراف، منها للدول العربية المجاورة (رخيصة تكلفة التصنيع والإنتاج)، وبهذا نتجت بطالة مزمنة وخاصة في المناطق البعيدة عن المركز[٣] لدى الفئات المهمشة أصلا مثل النساء، المواطنين الفلسطينيين واليهود من أصل شرقي والمتدينين (أبو بكر، ٢٠٠٦).

---

١ بالرغم من الفارق الكبير بين إسرائيل والدول الأوروبية، ففي ١٩٨٠ كان دخل الفرد في إسرائيل ٥،٦١٢ $ وارتفع إلى ١٧،١٨٨ $ في عام ٢٠٠٤- أقل بكثير من دخل الفرد في الدول الأوروبية: ٩،٣٨١ $ الى ٣٠،٧١٧ $ في تلك السنوات.

٢ انخفض دخل الفرد من ١٨،٣٦٣ $ في عام ٢٠٠٠ الى ١٧،١٦٥ $ في عام ٢٠٠٤ على أثر الركود الاقتصادي جراء الانتفاضة.

٣ يشير تقرير دائرة الإحصائيات المركزية أن ٤٤٪ من سكان إسرائيل يسكنون في مدن يصل عدد سكانها إلى أكثر من ١٠٠ ألف نسمة. تصل نسبة سكان القرى الى ٨٪ منهم الكيبوتسات (٢٪ من مجمل السكان)، غالبيتهم بعيد عن المركز.

اعتبرت جميع القيادات السياسية في إسرائيل النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً لسياستها الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار أن النمو الاقتصادي إن لم يكن مصحوبا بسياسة شاملة تضمن توزيعاً عادلاً بين شرائح المجتمع يبقى هدفاً منقوصاً. على الرغم من أن الأرقام الرسمية تظهر نموا اقتصاديا في السنوات الأخيرة، ولكن في الواقع استفادت مجموعة محددة جدا من هذا النمو، بينما بقيت مجموعات كثيرة خارج دائرة النمو. النمو الاقتصادي لم يشمل جميع المجالات بل كان مقتصرا على مجالات محددة جدا مثل: التكنولوجيا الرفيعة[٤] والخدمات المالية. كلا المجالين استقطبا استثمارات كبيرة، وبالتالي سجل ارتفاع ملحوظ في أجور المستخدمين فيها، في حين لم يطرأ نمو على الفروع الأخرى مثل الزراعة والصناعة المختلطة والتقليدية، أو أن النمو فيها كان بطيئا للغاية ولم يستقطب إليها مستثمرين. ونتيجة لذلك استفادت شريحة صغيرة جدا من الإسرائيليين من هذه التغييرات حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا على مستوى معيشتها، بينما سجل انخفاض على مستوى معيشة المجموعات الأخرى.

أشار تقرير مركز "أدفا"[٥] أن سياسة الحكومة الاقتصادية تتجاهل قطاعات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي ومجالات كثيرة في السوق الاقتصادي، وأن الاستثمار العام في هبوط مستمر بالمقارنة مع الدخل القومي. على ضوء هذه المعطيات أوصى التقرير بإعادة النظر حول التناقض بين حجم استثمار الإسرائيليين المتزايد في الخارج مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المتضائل في إسرائيل.[٦] سجل استثمار إسرائيليين لعام ٢٠٠٦ في خارج البلاد ٢٢,٧ مليارد دولار مقارنة مع ١٦,٦ مليارد دولار استثمار أجنبي في إسرائيل (في عام ٢٠٠٠ وصل الاستثمار الأجنبي في إسرائيل ١٢,٣ مليارد دولار في حين وصل الاستثمار إسرائيلي خارج البلاد إلى ١٠,٤ مليارد دولار).

لم يؤمن النمو الاقتصادي[٧] ارتفاعا لمستوى معيشة كل قطاعات المجتمع ولم تستفد منه جميع شرائح المجتمع بشكل متساو، لأن حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تتبن سياسة رفاه اجتماعية تؤمن توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي والاستثمارات بشكل عادل على جميع المناطق وفي جميع المجالات وعلى جميع الفئات السكانية من خلال قوانين عمل تحمي العمال أو من خلال أشراف حكومي على سوق العمل. فمنذ سنوات التسعينيات عندما شهد الاقتصاد الإسرائيلي نموا كبيرا لم توزع ثماره بالتساوي بين شرائح المجتمع (سياسة نتنياهو الاقتصادية)، ففي حين ارتفع دخل الفئة العشرية العليا في الهرم التراتبي بشكل ملحوظ ارتفع دخل الفئات العشرية الوسطى

---

٤ سجل ارتفاع بنسبة ٩٠٪ بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠، وفي فترة الانتفاضة الثانية انخفض بنسبة ٢١٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. في ٢٠٠٤ عاود الارتفاع لينخفض مرة أخرى في ٢٠٠٥.

٥ العقد الاجتماعي المفقود: الإسقاطات الاجتماعية لميزانية ٢٠٠٧ المقترحة. قدمت في جلسة الكنيست ١٤/١١/٢٠٠٦. مركز أدفا: معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

٦ لم يتحسن الاستثمار في مجال البناء بينما استمر الأستثمار في مجال التكنولوجية الرفيعة ولكن هذا المجال يشغل فقط ٤,٦٪ من المستخدمين في سوق العمل. بالرغم من ذلك، يعتبر مجال التكنولوجية الرفيعة المجال الرائد في التصدير الصناعي (٣٧٪ من الصادرات الإسرائيلية لعام ١٩٩٥ و ٤٥٪ من صادرات عام ٢٠٠٥). في العقد الأخير سجل النمو الاقتصادي السنوي في مجال التكنولوجية الرفيعة ١٢٪ بالمقارنة مع ٥٪ في باقي المجالات. في ٢٠٠٥ استثمر ٥,٣ مليارد دولار بهذه الصناعة (رأس مال أجنبي) من مجموع ١١,٦ مليارد دولار الذي استثمر عامة في إسرائيل (www.adva.org.il).

٧ المؤشر للنموالاقتصادي هو التغيير السنوي في دخل الفرد القومي (مجمل المنتوجات والخدمات التي كانت خلال السنة في حدود الدولة مقسمة على عدد السكان) والذي يستعمل أيضا كمؤشر لمستوى المعيشة.

والمنخفضة ارتفاعا ضئيلا جدا.

على الرغم من النمو الاقتصادي المتجدد منذ ثلاث سنوات ما زال عدد المحرومين من ثمار هذا النمو كبيراً جدا، منهم من هو عاطل عن العمل ومنهم من يئس من إيجاد عمل ومنهم من يعمل بوظيفة بأجر قليل. أي أن سياسة الحكومة الاقتصادية لم تؤمن توزيعاً عادلاً بين شرائح المجتمع، وبهذا أدت إلى إفقار المجتمع وتدعيم الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية. هنالك استمرار بتقليص دور الدولة في السوق وزيادة دور المواطنين والمؤسسات والتجارة الخارجية بدلا منها.

١,١ توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع

شهد السوق الإسرائيلي تقلبات كبيرة منذ بداية العقد الحالي جراء الانتفاضة الثانية، وتنفيس فقاعة التكنولوجيا العالمية والتي أدت إلى ركود اقتصادي في إسرائيل وهبوط في الدخل العام للمستخدمين حتى عام ٢٠٠٣. ولكن الاقتصاد الإسرائيلي بدأ بالخروج تدريجيا من مرحلة الركود الاقتصادي وشرع في عملية نمو اقتصادي من جديد منذ نهاية ٢٠٠٣. كان هنالك نمو في مجالات مثل التكنولوجيا الرفيعة وركود في مجالات أخرى مثل البناء، هبوط في الأجور وهبوط بطيء في نسبة البطالة.

أدت هذه التغييرات إلى هبوط في حصة المستخدمين من الدخل القومي. في حين سجلت حصة المستخدمين ٧٥٪ من الدخل القومي وحصة المشغلين ٩٪ في عام ٢٠٠٠، هبطت حصة المستخدمين إلى ٧٠٪ في عام ٢٠٠٥ وارتفعت حصة المشغلين إلى ١٠٪. الفوارق في المجال الربحي كانت أكبر بكثير، بينما كانت حصة المستخدمين ٦٦٪ في عام ٢٠٠٠ وحصة المشغلين ٢٠٪ انخفضت حصة المستخدمين إلى ٦٢٪ في عام ٢٠٠٥ وارتفعت حصة المشغلين إلى ٢٤٪. هذه التغيرات هي نتيجة هبوط الأجر لكل ساعة عمل واحدة[٨] وهبوط عام في أجور المستخدمين نتيجة لارتفاع عدد العاملين في وظائف جزئية. بالمقابل طرأ ارتفاع على أجور المدراء. فمثلا، وصل أجر مدير عام بنك العمال (بوعاليم) لعام ٢٠٠٥ إلى ٣٣,٥ مليون دولار سنويا (Ynet ٢٠/٤/٢٠٠٦).

صاحَبَ هذه التغيرات تفاوت بالضمانات الاجتماعية للمستخدمين، فانخفضت نسبة المستخدمين ذوي الدخل المتوسط والعالي، بينما أرتفعت نسبة المستخدمين ذوي الدخل المنخفض. تصنف مؤسسة التأمين الوطني المستخدمين إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى ذات الدخل المنخفض (تتقاضى حتى الأجر الأدنى)، الفئة الثانية ذات الدخل المتوسط-منخفض (تتقاضى بين الأجر الأدنى والدخل المتوسط) والفئة الثالثة ذات الدخل المتوسط والعالي (تتقاضى أعلى من الدخل المتوسط). زادت الفئة الأولى بين ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣ بنسبة ٣٠٪ على حساب تقلص الفئة الثانية بنسبة ١٧٪ بينما حافظت الفئة الثالثة على حجمها (٦٪). في الفئة الأولى كان هنالك تمثيل بارز للمهاجرين الجدد، للنساء، للمواطنين الفلسطينيين ولليهود السفاراديم (٣٣٪ رجال، ٦٧٪ نساء، ٨٨٪ يهود، ١٢٪ مواطنون فلسطينيون، ١٦٪ حملة شهادات أكاديمية)، بينما كان هنالك تمثيل بارز للرجال، لليهود، للأشكناز، وللأكاديميين في الفئة الثالثة (٨٨٪ رجال، ١٢٪ نساء، ٩٧٪ يهود، ٣٪ مواطنون فلسطينيون، ١٧٪ يهود سفاراديم، ٣٨٪ يهود أشكناز، ٧٧٪ ذوو

---

٨ من ٦٤,٣ شيكل في ٢٠٠٠ الى ٦٢,٧ شيكل في ٢٠٠٥. تراوح سعر الدولار الواحد في تلك الفترة بين ٥,٤ الى ٧,٤ شيكل جديد.

شهادة أكاديمية).

كانت معظم الوظائف الجديدة (ما بعد الانتفاضة والخروج من الركود الاقتصادي) وظائف جزئية. في حين كانت معظم الوظائف الجديدة للرجال وظائف كاملة، كانت معظم الوظائف الجديدة للنساء وظائف جزئية.[٩] كانت معظم الوظائف الجزئية للنساء في مجال الخدمات الصحية، الرفاه الاجتماعي، التربية وخدمات أخرى تتميز بأجر منخفض. ١٩٪ من الوظائف الجديدة للرجال كانت نتيجة الانتفاضة الثانية (حراسة / أمن) وليس نتيجة النمو الاقتصادي. من جهة ازداد عدد الوظائف ذات الأجر المنخفض، ومن جهة أخرى ازداد عدد الوظائف ذات الأجر العالي، مثل التكنولوجيا الرفيعة الذي تعتبر أكثر المجالات ازدهارا، ولكن هذا المجال يشغل أقل من ٥٪ من المستخدمين في سوق العمل (يشغل هذا المجال ٨٪ من المستخدمين إذا شملت فئة العاملين في مجال الخدمات المرفقة لصناعة التكنولوجيا الرفيعة). تضرر هذا المجال كثيرا في أعقاب الانتفاضة والركود الاقتصادي ولكنه بدأ بالنمو من جديد منذ عام ٢٠٠٤ (سفيرسكي وكونور–أتياس، ٢٠٠٥).

عندما يتمركز النمو الاقتصادي وغالبية الاستثمارات بجزء صغير من الاقتصاد وبفئة صغيرة من المجتمع فمن الطبيعي أن لا يوزع الدخل القومي بتساو. خلال السنوات ١٩٩٠–٢٠٠٥، زادت الفئة العشرية العليا في الهرم التراتبي حصتها من الدخل القومي، بينما لم تتغير حصة الفئة العشرية التاسعة العليا وانخفضت حصة الفئات العشرية الأخرى من الدخل القومي. في عام ٢٠٠٥ حصلت الفئة العشرية العليا على ٢٨,٣٪ من مجمل الدخل في إسرائيل، وحصلت هي والفئة العشرية التاسعة معا على ٤٤,٧٪ من مجمل الدخل القومي. حصة الفئات العشرية الأخرى هبطت في فترة ١٩٩٠–٢٠٠٠. في سنوات الانتفاضة (٢٠٠١–٢٠٠٣) عندما ساد ركود اقتصادي خسرت الفئة العشرية الثامنة من حصتها بينما حافظت الفئة العشرية التاسعة العليا على حصتها. استمرت الفئة العشرية العليا في زيادة حصتها من الدخل القومي، ولكن في عام ٢٠٠٣ أدى الركود الاقتصادي إلى تقليص الأجور في الوظائف العليا، حيث سجل انخفاض في حصة الفئة العشرية العليا وزيادة صغيرة جدا في حصة الفئات الأخرى.

في السنوات الأخيرة (٢٠٠٤–٢٠٠٥) سجل نمو اقتصادي متجدد، ولكن لم يطرأ تغيير على حصة الفئتين في أسفل الهرم التراتبي (٦٪ مقابل ٦,٢٪ في عام ٢٠٠٣)، بينما ارتفعت حصة الفئتين في أعلى الهرم التراتبي من ٤٤,٢٪ في عام ٢٠٠٤ الى ٤٤,٧٪ في عام ٢٠٠٥. في عام ٢٠٠٥ كان معدل الدخل الشهري للفئة العشرية العليا ٣٩،٦٧١ شيكلا جديدا قبل الضرائب (أي ٢٨,٣٪ من مجمل الدخل) مقارنة مع معدل الدخل الشهري للفئة العشرية في اسفل الهرم التراتبي ٣،٢٧٩ شيكلا جديدا (٢,٣٪ من مجمل الدخل). حصلت الفئة العشرية التاسعة على ١٦,٤٪ (٢٣،٠٢٩ شيكلا جديدا)، والثامنة على ١٢,٧٪ (١٧،٨١٦ شيكلا جديدا)، السابعة على ١٠,٣٪ (١٤،٣٩٩ شيكلا جديدا)، السادسة على ٨,٥٪ (١١،٩٦٩ شيكلا جديدا)، الخامسة على ٧,١٪ (٩،٩٧٩ شيكلا جديدا)، الرابعة على ٥,٩٪ (٨،٢٣٠ شيكلا جديدا)، الثالثة على ٤,٧٪ (٦،٦٤٠ شيكلا جديدا) والفئة العشرية الثانية في الهرم التراتبي على ٣,٧٪ (٥،١٦١ شيكلا جديدا). أي أن السياسة الاقتصادية مست في الطبقة الوسطى وزادت

---

٩ من بين ١٦٣ ألف وظيفة للرجال بين عام ٢٠٠٠–٢٠٠٥، ٩٧ ألف وظيفة منها كانت كاملة و ٦٦ ألف وظيفة جزئية. من بين ١٧٠ ألف وظيفة جديدة للنساء كانت ٦٠٪ جزئية.

غنى الأغنياء وفقر الفقراء (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦).

١,٢ التقاطب الاجتصادي على الخلفية القومية، الاثنية والجندرية

هنالك فوارق واضحة وصارخة بين الإسرائيليين على الخلفية القومية، الأثنية والجندرية، كما يستدل من معطيات الدخل منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥. كان معدل دخل المواطنين الفلسطينيين منخفض جدا في تلك الفترة واستمر في الانخفاض. كان معدل دخل اليهود من أصل شرقي أعلى من دخل المواطنين الفلسطينيين وفي التسعينيات طرأ ارتفاع قليل على دخلهم مقارنة بالمعدل العام (ولكن لم يطرأ تغيير يذكر على دخلهم منذ عام ٢٠٠٢). دخل اليهود الاشكناز هو الأعلى من بين الفئات الثلاث، أعلى من دخل اليهود من أصل شرقي ودخل المواطنين الفلسطينيين. سجل ارتفاع أضافي طفيف على دخل اليهود الاشكناز في السنوات الأربع الماضية. يشير تقرير "المركز العربي للتخطيط البديل" أن معدل دخل الفرد للمواطن الفلسطيني يعادل ثلث معدل دخل المواطن اليهودي (www.ac-ap.org).

هنالك فوارق واضحة بين الرجال والنساء، فمعدل دخل المرأة الشهري يساوي ٦٣٪ من معدل دخل الرجل الشهري (٨,٥٧٥ شيكلا مقابل ٥,٤١٩ شيكلا جديدا في عام ٢٠٠٥)، ويساوي معدل دخل المرأة لساعة عمل واحدة ٨٣٪ من معدل دخل الرجل لساعة عمل واحدة (٤٤,٩ شيكل مقابل ٣٧,٤ شيكل جديد). وذلك يعود إلى إن نسبة كبيرة من النساء تعمل في وظائف جزئية مما يفسر الفوارق في الدخل الشهري، ولكن حتى عندما تكون وحدة العمل متساوية هنالك فوارق بين دخل الرجال والنساء.

يظهر التقاطب الاجتصادي بشكل واضح عند مقارنة دخل المدراء والدخل العام في سوق العمل الإسرائيلي. الزيادة التي سجلت في السنوات الأخيرة في حصة الفئة العشرية العليا كانت نتيجة لزيادة دخل المدراء في القطاع الربحي. مثلا تكلفة الدخل السنوي لمدير عام في شركة مسجلة بقائمة "تل-أبيب ٢٥" (الشركات ال-٢٥ الكبرى المسجلة في البورصة) وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٧,٧ مليون شيكل هذا بالإضافة إلى المحفزات المختلفة الأخرى غير المشمولة في التكلفة السنوية. ازدادت تكلفة دخل المدراء في الشركات التي تباع أسهمها في البورصة زيادة كبيرة في العقد الأخير. في عام ١٩٩٤ كانت تكلفة دخل المدراء ٣٠ ضعف الأجر الأدنى و ١٣ ضعف الدخل المتوسط، وفي عام ٢٠٠٥ كانت تكلفة دخل المدراء ٤٨ ضعف الأجر الأدنى و ٢٢ ضعف الدخل المتوسط.[١٠]

ازدادت هذه الفوارق (بين أجر المدراء، الأجر المتوسط والأجر الأدنى) نتيجة لسياسة التسهيلات التي انتهجتها الحكومة تجاه أرباب العمل، فبالإضافة للارتفاع في أجر المدراء تنعم شريحة رجال الأعمال بتسهيلات ضريبية كبيرة، فمنذ ١٩٨٦ خفضت حكومات إسرائيل المتعاقبة ضريبة الشركات، ألغت ضريبة المشغلين وقلصت حصة المشغلين في تمويل شبكة التأمين الاجتماعي لعمالهم. ضريبة الشركات (الضريبة التي تفرض على أرباح الشركات) قلصت من ٦١٪ في عام ١٩٨٦ إلى ٣٦٪ في عام ١٩٩٦. أدخلت هذه الضريبة إلى خزينة الدولة حوالي ٢٤ مليار شيكل، أي حوالي ١٥٪ من مجمل الضرائب ومدخول الدولة. قررت الحكومة في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تقليصاً تدريجياً أضافياً

---

١٠ سجل مؤشر جيني لإسرائيل (لعام ٢٠٠٤) ٠,٣٧٥ مقارنة مع ٠,٤٠٨ (لعام ٢٠٠٠) للولايات المتحدة مما يعكس التشابه في التقاطب الأجتصادي في الدولتين.

لضريبة الشركات حتى عام ٢٠١٠، إلى أن تصل إلى ٢٥٪ وذلك بحجة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
بالإضافة لذلك قررت الحكومة في عام ٢٠٠٤ تخفيض نسبة مصروفات التأمين الوطني التي يدفعها رب العمل عن عماله بين ٢٠٠٥-٢٠٠٩ إلى أن تصل إلى ٥,٤٣٪ فقط (في عام ١٩٨٦ كانت ٦٥,١٥٪ وانخفضت في عام ١٩٩٤ إلى ٣٥,٧٪). ٦٠٪ فقط من العمال اليوم يدخرون لشيخوختهم و٤٠٪ ليس لهم تأمين شيخوخة. الحكومة أساءت جدا لجهاز تأمين الشيخوخة باتخاذ هذه القرارات.
يتمثل التقاطب الاجتصادي بفوارق صارخة في الدخل، فمعظم الإسرائيليين يتقاضون أقل من الدخل المتوسط في حين أجر المدراء عال جدا وفي ارتفاع مستمر، وهو الذي يؤثر على "متوسط الدخل في السوق الإسرائيلي" وبالتالي يعكس صورة غير حقيقية عن الواقع. ففي عام ٢٠٠٤ تقاضى ٧٣٪ من الإسرائيليين حتى الدخل المتوسط، وتقاضى ٦١٪ منهم أقل من ٧٥٪ من الأجر المتوسط وتقاضى ٣٤٪ من الإسرائيليين أجراً حتى الدخل الأدنى (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦). حسب معطيات تقرير ٢٠٠٦ لجمعية حقوق المواطن[١١] الصورة قاتمة أكثر بكثير حيث أن ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من العمال الذين يفترض أن يتقاضوا أجراً أدنى يتلقون أجرا أقل من ذلك. يقوم أرباب العمل بالاحتيال على القانون من خلال تقديم تقارير ساعات مزيفة أو تشغيلهم كمتدربين لكي لا يدفعوا لهم أجرا كاملا. تفاقم هوة الدخل العام هي نتيجة للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة (تيجار، ٢٠٠٦).

١,٣ انتهاكات لحقوق العمال الأساسية

أدى إخضاع الاقتصاد الإسرائيلي للمبادىء العامة للعولمة الاقتصادية كما جاءت في الإجماع الواشنطوني (Washington Consensus) والتطورات والديناميات الداخلية في إسرائيل، إلى تغييرات جذرية في سوق العمل الإسرائيلي وإعادة هيكلة سوق العمالة الإسرائيلي. فبذريعة انجاز نجاعة اقتصادية في العمل همشت القيم التي كانت سائدة حتى ذلك الحين، مثل العمل المنظم والتكافل الاجتماعي. تقرير ٢٠٠٦ لجمعية حقوق المواطن يكشف تراجعا كبيرا في مجال حقوق العمال في إسرائيل، حيث تحول العمال إلى مجرد وسيلة لزيادة أرباح أرباب العمل وذلك بتشجيع من حكومات إسرائيل المتعاقبة من خلال قراراتها وفشلها المتكرر في حمايتهم. فمثلا خصصت الدولة ٢٢ مفتشا لمتابعة تطبيق قوانين العمل التي سنتها لقرابة ٢,٤ مليون عامل في سوق العمل الإسرائيلي وعينت ٥ محامين في نيابة الدولة ليتولوا تطبيق القانون، قاموا بتقديم ٢٠٠ لائحة اتهام سنويا ضد أرباب العمل. يكشف التقرير استغلالاً سافراً لمجموعات من العمال الذين ينتمون إلى مجموعات مهمشة مثل المواطنين الفلسطينيين، المهاجرين اليهود،[١٢] الشباب، النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة، المتقدمين في السن، والعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة والعمال الأجانب. هذه المجموعات هي الأكثر عرضة لانتهاكات حقوقها في مجال العمل، فهي تعاني من البطالة ومن الأجور المتدنية ومن عدم المشاركة في سوق العمل، وذلك لعدم وجود بنى تحتية في أماكن سكناها

---

١١ تيجار، م. ٢٠٠٦. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وانتهاكها"، التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن. جمعية حقوق المواطن (www.acri.org).

١٢ كان الدخل المتوسط للمهاجرين اليهود أقل بـ٣٠٪ من الدخل المتوسط للإسرائيلي المتوسط.

وبسبب سياسة التمييز البنيوية المتعاقبة ضدها.

تقوم حكومات إسرائيل المتعاقبة بشرعنة انتهاك حقوق العمال، حيث أن القوانين التي سنت في سنوات الخمسينيات والتي من المفترض أن تحمي حقوق العمال لم تتغير لتلائم واقع سوق العمل والتغييرات التي طرأت عليه. محاكم العمل من جهة أخرى لا توفر الحماية المطلوبة للعمال والدفاع عن حقوقهم المهضومة، والغرامات الإدارية الملقاة على أرباب العمل الذين يخرقون القانون ضئيلة جدا ولا تشكل رادعاً لهم من انتهاك حقوق عمالهم. يشير التقرير أيضا الى انخفاض نسبة العمال المنظمين (من ٨٥٪ في الثمانينيات إلى ٣٥٪ في عام ٢٠٠٣) مما يجعل الكثير منهم عرضة للانتهاكات من قبل أرباب العمل بدون أن تكون لهم حماية نقابية. تحولت الدولة منذ نهاية الثمانينيات إلى ذراع تنفيذي لمصالح الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية (النخبة).

تدهور وضع العمال في إسرائيل هو جزء من التغيرات العالمية ونتيجة للعولمة الاقتصادية التي ترى بالعامل مجرد وسيلة لزيادة أرباح رب عمله. تطورت في السنوات الأخيرة أنماط عمل تتيح المجال لانتهاك في حقوق العمال مثل العمل بوظائف جزئية ومؤقتة (temporary jobs كما هو الحال في الولايات المتحدة) بدل العمل بوظائف كاملة. فمثلا يعمل في السوق الإسرائيلية اليوم قرابة ١٤٥ ألف عامل في وظائف جزئية ومؤقتة والتي من الممكن أن تستمر لشهور أو لسنوات عديدة بدون أن يحصلوا على الحقوق الاجتماعية التي تمنح للعمال الدائمين (تقوم شركة الكهرباء مثلا بتشغيل ٣٠٠ "عامل مؤقت" لمدة ١٠ سنوات تقوم بفصلهم وتشغيل عمال مؤقتين جدد غيرهم. تنتهج شبكة المطارات نمط العمل نفسه ولكن لمدة ٥ أو ٦ سنوات، في حين يفصل العمال في فرع الحراسة والتنظيف بعد ١٨ شهر عمل). يشير التقرير أن حوالي ١٠-٢٠٪ من العمال لا يحصلون على وثائق أجور، أي أنهم غير مسجلين في مؤسسة التأمين الوطني ولا يتلقون حقوقاً اجتماعية مثل مخصصات الولادة والبطالة وتعويضات الفصل وحوادث العمل وغيرها من الحقوق.

يكشف التقرير عن ظاهرة تشغيل عمال بواسطة شركات القوى العاملة التي بدورها تقوم بانتهاك حقوق العمال، حيث أن ١٠٪ من العمال في إسرائيل يعملون على أساس مؤقت أو عن طريق شركات القوى العاملة مقارنة مع ٢٪ في الدول الأوروبية. بالإضافة لذلك يواجه العمال صعوبات في تنظيم أنفسهم من أجل حماية حقوقهم بسبب اتباع الاتفاقيات الشخصية بدل الاتفاقيات الجماعية، وبسبب التقيدات الشديدة التي فرضت على حق الاحتجاج والإضراب في السنوات الأخيرة (هذه جزء من الظاهرة العالمية لتفكيك النقابات العمالية في ظل العولمة).

تنص قوانين العمل على دفع أجر للعمال مقابل ساعات عملهم الإضافي وأيام عطلهم الأسبوعية ولكن يضرب أرباب العمل القانون بعرض الحائط ولا يدفعون لعمالهم. كثير منهم يفصل عماله بدون دفع تعويضات لهم وأحيانا يرفض إصدار ورقة تثبت فصل العامل من عمله، ناهيك عن المعاملة المهينة التي تمس بكرامة العمال وخصوصيتهم، فيتدخل رب العمل في شؤون طالبي العمل في المقابلات التي تجرى معهم، من خلال استجوابهم عن أمور شخصية لا علاقة لها بالعمل.[١٣]

---

١٣ تيجار، م. ٢٠٠٦. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وانتهاكها"، التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن. جمعية حقوق المواطن.

١,٤ انتهاكات صارخة لحقوق العمال الأجانب الأساسية

بدأت حكومات إسرائيل منح تصاريح عمل للعمال الأجانب منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وذلك من أجل استبدال العمالة الفلسطينية تدريجيا بالعمالة الأجنبية من آسيا، أفريقيا وشرق أوروبا. يعيش معظم العمال الأجانب بظروف مزرية جدا (أقرب للعبودية) حيث يقوم أرباب العمل باستغلالهم مخالفين بذلك قوانين العمل في إسرائيل. يحاول العمال الأجانب ادخار القسم الأكبر من مدخولهم وإرساله لذويهم لذا يعيشون في شقق ضيقة أو في مخازن لا توجد بمعظمها شروط صحية أساسية.

أصدرت جمعية حقوق المواطن تقريراً يكشف الانتهاكات الخطيرة لحق العمال الأجانب[١٤] في إقامة عائلة وإنجاب أولاد. تعتبر دولة إسرائيل العمال الأجانب عمالاً مؤقتين، أتوا لإسرائيل من أجل العمل لفترة مؤقتة من الزمن، مع أن هنالك مجالات عديدة تحولت الى مجالات عمل مقصورة على العمال الأجانب (مثل البناء، الزراعة وفرع العناية بالمسنين والمرضى). أي أن العمال الأجانب ليسوا عمالاً مؤقتين لسد نقص مؤقت لقوة عاملة في مجالات معينة، أنما أصبحوا قوة العمل الدائمة في هذه المجالات. ولكن ما زال التوجه الرسمي تجاههم على أنهم عمال يعملون لفترة مؤقتة من الزمن وعليه يمنعون من أقامة عائلة وإنجاب أولاد خوفا من التوطن في إسرائيل. لذلك أعلنت الدولة عن أبطال تصاريح العمل وطرد أي زوج من العمال الأجانب الذين يقيمون علاقات زوجية في إسرائيل، وعن سحب رخصة عمل كل عاملة تحمل أثناء عملها في إسرائيل وطردها هي وطفلها من البلاد. هذا الأجراء يتعارض مع القانون الدولي والقانون الإسرائيلي الذي يعتبر اقامة عائلة وإنجاب الأولاد حق أنساني أساسي. قدر عدد أولاد العمال الأجانب في عام ٢٠٠٥ بألفي طفل تصل أعمارهم إلى ٥ أعوام، جميعهم مهدد بالطرد من البلاد.

تمنع إسرائيل أيضا دخول عمال أجانب بينهم صلة قرابة من الدرجة الأولى (والدين، أبناء، زوج\ة)، أي على العامل أو العاملة القدوم بمفردهم وترك عوائلهم في بلادهم. فإذا تبين أن فردين من نفس العائلة مقيمان في البلاد، تسحب وزارة الداخلية رخصة عمل واحد منهما وتقوم بطرده. لم تسن هذه الإجراءات كقوانين انما اتخذت كإجراءات داخلية قررتها إدارة السكان في وزارة الداخلية.

أدت هذه الإجراءات إلى ظاهرة وشاة المشغلين إلى وزارة الداخلية عن عمالهم بحجة إقامة علاقات زوجية بينهم لكي يتم طردهم، ولكن في بعض الأحيان يكون السبب الحقيقي هو أن المشغلين يستغلون هذه الإجراءات للتخلص من عمالهم الذين يطالبون بحقوقهم أو يتذمرون من ظروف عملهم. هذه القوانين والإجراءات الصارمة تسيىء لظروف حياة العامل الأجنبي ولنجاح استيعابه ومساهمته للاقتصاد المحلي، فأبحاث جمعية العمل العالمي (ILO) عن العمالة الأجنبية في بداية سنوات السبعينيات تثبت أن وجود العامل مع عائلته تساهم في رفع نجاعة عمله والتي تصب في النهاية بمصلحة البلد المستقبِل. بإمكان ما توفره الدولة من خدمات لهذه الطبقة العمالية استغلاله لترسيخ قوة النخبة في الدولة وتوجيه مواردها لها، ولكن إسرائيل لا تستغل ذلك.

---

١٤ بن يسرائيل، ح. فلر، ع. ٢٠٠٦. دولة إسرائيل تمس بشكل صارخ حقوق العمال الأجانب الأساسية لاقامة عائلة مع أولاد. تقرير جمعية حقوق المواطن (www.acri.org).

١,٥ وضع البطالة والفقر في المجتمع الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦

تفشت في النصف الثاني من سنوات التسعينيات ظاهرة البطالة في إسرائيل[١٥] وفي سنوات الانتفاضة الثانية أخذت هذه الظاهرة بالاستفحال (في فترة الركود والنمو الاقتصادي على حدّ سواء). البطالة تمس أكثر الشرائح الضعيفة في المجتمع: فالبطالة تؤثر أكثر على البلدات الفلسطينية[١٦] من البلدات اليهودية وعلى بلدات التطوير أكثر من البلدات المتأسسة اقتصاديا، وعلى النساء أكثر من الرجال، وعلى النساء الفلسطينيات أكثر من النساء اليهوديات. البطالة أيضا تمس الذين لم يتمكنوا من الحصول على تعليم ملائم، والفئات العمرية الصغيرة في سوق العمل التي لم تستطع أن تأخذ حيزاً ثابتاً في سوق العمل.

وصلت نسبة العاطلين عن العمل المسجلين في مكاتب العمل في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٩٪ (مع العلم أن هنالك عدداً كبيراً من العاطلين عن العمل غير مسجل في مكاتب العمل)[١٧] وفقط نسبة ضئيلة منهم تتقاضى أجر البطالة. نسبة العاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنة في تزايد ومنهم من وصل إلى درجة اليأس من إيجاد وظيفة، معظمهم من النساء، المهاجرين غير اليهود وأيضا من المواطنين الفلسطينيين. هنالك عدد من العاطلين عن العمل الذي لا يتوجه إلى مكاتب العمل لعدم وجود فرع قريب منه، أو أنه يئس من ايجاد عمل بعد محاولات عديدة. تتصدر قائمة البلدات التي تعاني من نسب بطالة عالية القرى الفلسطينية البدوية في النقب (قرية الأعصم ٢,٢١٪ وأبو ربيعة ١٩,٨٪) ومن ثم البلدات الفلسطينية في الجليل (كفر كنا ١٢,٨٪ وعين ماهل ١٢,٨٪) وبعدها بلدات التطوير والبلدات اليهودية البعيدة عن المركز (كريات ملاخي ١٠,٩٪ ومعاليه عيرون ١٠,٢٪). سجلت أقل نسبة بطالة في البلدات ذات الدخل العالي مثل: كوخاب يئير (١٪) وايفراتا (٠,٩٪).

لا تؤمن المشاركة في سوق العمل العيش فوق خط الفقر. ففي انعدام سياسة حكومية تضمن توزيعاً عادلاً لثمار النمو (من خلال قوانين عمل منصفة تحمي العمال ومن خلال اتفاقيات عمل جماعية أو من خلال مراقبة حكومية لسوق العمل) يمكن أن يكون نمو اقتصادي عام مصحوباً بوجود عدد كبير من العمال الذين يتقاضون أجرا منخفضا جدا، وبالتالي يعيشون تحت خط الفقر كما حدث في إسرائيل في السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٨٩، كان ٢١٪ من الفقراء مشاركين في سوق العمل، هذه الشريحة ازدادت لتصل إلى ٣٤,٥٪ في عام ٢٠٠٥. في عام ١٩٨٩ كان حوالي ١٠٪ من العاملين يعيشون تحت خط الفقر. بالرغم من سنوات النمو الاقتصادي وصلت نسبة العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٥[١٨] إلى ١٨٪. حسب المعطيات الرسمية عن وضع الفقر في المجتمع الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦: ١٩,٣٪ من العائلات (٤٠٤ ألف عائلة من بينها ١٧٤,٦ ألف عائلة فيها معيل يعمل) و٢٤,١٪ من

١٥ وصلت نسبة البطالة في سنوات الانتفاضة (٢٠٠١-٢٠٠٣) الى ١٠,٧٪ وفي ٢٠٠٥ انخفضت الى ٩٪ (تقرير التأمين الوطني، ٢٠٠٦).

١٦ نسبة البطالة بين المواطنين الفلسطينيين تبقى الأعلى وهي أعلى من النسبة بين اليهود بما يتراوح بين ٦٠٪ الى ١٠٠٪. نسبة البطالة بين من سنهم فوق ٥٠ عاما تصل الى ٢٥٪.

١٧ حسب معطيات دائرة الاحصائيات المركزية طرأ انخفاض على نسبة البطالة من ٩,٦٪ في عام ٢٠٠٥ الى ٨,٩٪ في ٢٠٠٦. في عام ٢٠٠٥ سجل حوالي ٢٤٧ ألف عاطل عن العمل بشكل كامل، ٦٤ ألف عاطل عن العمل يئسوا من البحث عن مكان عمل و١٣٩ ألف عامل يعملون بشكل جزئي.

١٨ خط الفقر هو ٥٠٪ من الدخل الذي يتقاضاه نصف العاملين في سوق العمل، وهو أقل من الدخل المتوسط (خط الفقر للفرد الواحد في إسرائيل هو ١،٨٦٦ شيكلا).

الأفراد و٣٣,٢٪ من الأولاد في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر. ٢٥,٥٪ من الأولاد اليهود يعيشون تحت خط الفقر و٦٥٪ من الأولاد غير اليهود يعيشون تحت خط الفقر. تصل نسبة العائلات الفلسطينية الفقيرة إلى ٤٦٪ من العائلات الفقيرة.

لم يدرج تقرير الأمم المتحدة (عن وضع الأولاد الفقراء في العالم) إسرائيل من بين الـ٢٥ دولة الأوائل، ولكن فقر الأولاد في إسرائيل أسوأ عما هو الحال في المكسيك. حيث وصلت نسبة الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل إلى أكثر من ثلث الأولاد (سيني، ٢٠٠٥). وتيرة تفشي ظاهرة الفقر في إسرائيل كانت أسرع من الدول الأخرى (سجل ارتفاع حاد في بولندا بنسبة ٤,٣٪ مقابل ١٥٪ في إسرائيل منذ ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠). عقب مدير عام جمعية سلامة الطفل على تقرير الأمم المتحدة على "أن إسرائيل لا تستحق أن تدرج من بين الدول المتطورة ازاء فشلها لضمان سياسة رفاه متقدمة ونسبة ضئيلة من الأولاد الفقراء" (هآرتس، ١/ ٣/ ٢٠٠٥). ففي الدول الأخرى قلصت نسبة الأولاد الفقراء عن طريق ضمانات اجتماعية (حكومة هنغاريا مثلا قلصت النسبة من ٣٢,٤٪ إلى ٨,٨٪) ولكن سياسة حكومات إسرائيل المتعاقبة قوضت خدمات الرفاه الاجتماعي ومخصصات الأولاد والتي تتناقض مع السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة في العالم (تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأولاد الفقراء في إسرائيل ازدادت بنسبة ٥٠٪ منذ ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٥).

يشكل المسنون ١٠٪ من مجمل السكان في إسرائيل (حوالي ٦٧٠ ألف شخص، ٣٦٪ منهم رجال و٦٤٪ منهم نساء) مقارنة مع ٣٪ عند قيام الدولة. ربعهم يعيش تحت خط الفقر حيث لا يكفي دخله الأدنى لسد حاجاته الأساسية. نصف هذه الفئة الفقيرة هي من المهاجرين المسنين الذين يعتمدون فقط على مخصصات التأمين الوطني (لا يملكون راتب تقاعد أضافياً من الدول التي هاجروا منها) والتي لا تضمن لهم العيش بكرامة. ضائقتهم الاقتصادية ترغمهم على التنازل عن أمور أساسية (١٣٪ من المسنين تنازلوا عن أحدى الوجبات اليومية، ١٥٪ منهم تنازل عن الدواء، ٣٩٪ تنازل عن تأمين صحي و٤٤٪ منهم تنازل عن تدفئةَ أو تبريد مسكنه).

تشير التقارير والأبحاث أن الفقر يؤدي إلى الانتحار ويزيد من نسبة وفيات الأطفال ونسبة وفيات الخدج. تعاني العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من عدم توفير طعام لأفرادها (٣٠٪ منها لا تأكل اللحوم مرة واحدة في الأسبوع). ونتيجة لذلك تقوم جمعيات خيرية كثيرة منتشرة في أنحاء البلاد بتقديم حاجيات أساسية من المفترض أن تؤمنها الدولة مثل الطعام، أدوات منزلية وخدمات صحية وغيرها.

١,٦ العلاقة بين الفقر والأجرام والدعارة في إسرائيل

أشارت جمعية "عيليم" (الجمعية للشبيبة في ضائقة) إلى ارتفاع بنسبته ٥٠٪ لتورط الشبيبة في إسرائيل في الدعارة، المخدرات والأجرام في عام ٢٠٠٥. حسب مؤشرات الرفاه الاجتماعي هنالك ٣٣٤ ألف شخص من الشبيبة معرف أنه في خطر، و٦٤ ألفاً منهم معرف أنه في خطر شديد. هنالك ٨ آلاف من الشبيبة متشردون (بعضهم متشرد مؤقت، والآخر متشرد مزمن)، أي طرأ ارتفاع بنسبة ٢٤٪ عما كان عليه الحال في العام المنصرم.

أشارت الجمعية أن هنالك الآلاف من الشبيبة العاملين في الدعارة كنتيجة مباشرة لفقر عائلاتهم، وأن عددهم آخذ

في الازدياد. يبدأ غالبيتهم العمل من سن ١٤ عاما ومعظمهم لا يستطيعون الخروج لاحقا من هذه الدائرة. بعضهم يعمل عن طريق الإنترنت وبعضهم يعمل في النوادي الاستجمامية وآخر في الشوارع. هذه الظاهرة ليست مقصورة على الشبيبة من عائلات فقيرة (٨٠٪) انما تشمل أيضا شبيبة من عائلات من الفئات العشرية الوسطى والعليا (نتيجة مصاعب دراسية أو كتمرد وتحدّ لمنظومات القيم السائدة في المجتمع). لا توجد سياسة مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة مع أن القانون الذي سن في ٢٠٠٠ يعاقب من يقوم بعلاقة جنسية مع قاصر مقابل مال بثلاث سنوات سجن. صرح مدير جمعية "عيليم" أن أحد الوسائل المهمة للحد من هذه الظاهرة هي العمل على الحد من طلب مجامعة قاصر. وأضاف أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع ذكوري يرى بالعلاقات الجنسية مع قاصرة ("اللحم الطري") احتلالاً يفخر به. صرحت عضوة الكنيست زهافا جالئور أن صمت المجتمع الإسرائيلي على استغلال نساء أجنبيات بحجة أنهن لسن يهوديات أدى إلى استغلال قاصرات إسرائيليات أيضا لأن التجارة بالنساء تؤثر على النظرة العامة للمرأة في المجتمع (معاريف، ٦/ ٤/ ٢٠٠٦).

تشكل الجرائم والجنح التي تقوم بها الشبيبة قرابة ١٥٪ من مجمل الجرائم المرتكبة سنويا، غالبيتها سرقات ولكن في الآونة الأخيرة هنالك ازدياد في مجالات أخرى مثل الجنس والسموم.

١،٧ التجارة ببني البشر

التجارة ببني البشر لغرض الجنس ليست ظاهرة مقتصرة على إسرائيل فقط، إنما هي نتاج العولمة التي بدأت منذ انتهاء الحرب الباردة. يتم تهريب ما بين ٣ إلى ٥ آلاف امرأة سنويا معظمهن عن طريق الحدود المصرية، وذلك بالرغم من سن القانون الذي يعاقب من يتاجر بالنساء بالسجن مدة أقصاها ١٦ عاماً. تشير أول دراسة لعينة من ٥٥ امرأة (معدل جيلهن ٢٢,٨ سنة) يعملن في مراكز للدعارة في تل أبيب، أيلات وبئر السبع إلى أن غالبيتهن (٧٥٪ منهن) كنّ يعلمن أنهن سيعملن في مجال الدعارة قبل مغادرة بلادهن (مولدافيا، أوكرانيا، روسيا) وقدومهن إلى إسرائيل بصورة غير قانونية. فقط ٤١٪ منهن يحملن جواز سفرهن بأيديهن، أي ان بامكانهن مغادرة البلاد بحرية، ولكن هنالك ٢١٪ منهن لا يحملن جواز سفرهن بأيديهن، أي أنهن رهن أرادة مشغليهن و١٧٪ قلن أنه تم شراءهن رغما عن أرادتهن في بلدهن الأم. نصف مجموعة البحث اعترفت أنها عملت في الدعارة قبل مجيئها إلى إسرائيل (تركيا، قبرص، ايطاليا، اليونان وغيرها) (http: news. walla. co. il).

أشار البحث أن معدل كل امرأة (تعمل في الدعارة) ١٢ زبوناً يوميا، ولكن أحيانا يرتفع الى ٢٥-٣٠ زبون في نهاية الأسبوع والأعياد. ٤٢٪ منهن يعملن كل أيام الشهر ويحظين بيوم أجازة واحد فقط شهريا. ٣٤٪ منهن هن أمهات معيلات لأولادهن، ٨٠٪ منهن يرسلن جزءاً من أجرهن لعائلاتهن في بلدهن الأم. غالبيتهن يعانين من مشاكل صحية ونفسية (يأس، كرب ما بعد الصدمة وأمراض نفسية أخرى).

١،٨ التعاطي بالمخدرات

يقدر عدد المدمنين على المخدرات في إسرائيل ١٢,٥٠٠ مدمن، وذلك حسب تقرير بحث أجرته منظمة مكافحة

المخدرات والكحول في إسرائيل في ٢٠٠٥ (لا يشمل الفئة العمرية فوق ٤٠ عاماً ولا يشمل المتدينين اليهود-الحريديم).
وصل عدد الشبيبة في جيل التعليم الثانوي الذين اعترفوا أنهم استعملوا المخدرات الممنوعة، لو لمرة واحدة في السنة الأخيرة إلى ٥٨ ألف شخص (٩,٩٪ من الفئة العمرية)، يضاف إليهم ٢٣ ألف شخص يستعملون مواد بديلة للسموم مثل الصمغ والتبكس وحبوب الأكستازي. وصل عدد المستعملين مخدرات ممنوعة (هيروين، كوكائين وغيرها) من الفئة العمرية (١٨-٤٠) في تلك السنة الى ٢٤٠ ألف مستعمل (١٠,٥٪ من هذه الفئة العمرية). مجموع المستعملين للمخدرات (أضافة الى الشبيبة التي تستعمل بدائل للسموم) وصلت إلى ٣٢١ ألف شخص، عند إضافة المدمنين إلى هذا المجموع وصل المجموع الكلي إلى ٣٣٣,٥٠٠ شخص.

تصل نسبة المدمنين من الشبيبة من فئة المهاجرين اليهود إلى ١٤,٦٪ ونسبة الشبيبة غير اليهودية (مواطنون فلسطينيون ومهاجرون من غير اليهود) إلى ٩,٩٪، ونسبة المهاجرين من الفئة العمرية (١٨-٤٠) إلى ٦,٧٪ والنسبة ذاتها من غير اليهود من الفئة العمرية نفسها، ٣٠٪ من الطلاب الجامعيين و١١,٧٪ من الجنود في الخدمة الإلزامية.

٢. وضع جهاز التعليم في السنوات الأخيرة

يعتبر التعليم احدى الوسائل الأساسية لتقليص الفجوات بين شرائح المجتمع (وعلى وجه التحديد التعليم العالي) حيث يساهم في تطور الفرد والعائلة ويساعد أيضا على النمو الاقتصادي العام في المجتمع. فمثلا ازدهرت الفروع الاقتصادية التي تعتمد على حملة الشهادات العليا بشكل بارز في الآونة الأخيرة، ولكن غالبية الشبيبة في إسرائيل لا تستطيع الانضمام لتلك الفروع، لأنها لم تحصل على التعليم الملائم. فأكثر من نصف الشبيبة لم يحصل على شهادة بجروت (ما يعادل شهادة الثانوية العامة في الدول العربية) عند إنهاء تعليمه الثانوي.

لا يؤمن جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل فرصاً متساوية لجميع فئات المجتمع، وهذا ينعكس على نسب الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات المختلفة. ففي حين سجل ارتفاع عام على نسبة الحاصلين على شهادة البجروت خلال العقد الماضي لم تتقلص الفوارق بين البلدات وبقيت على ما كانت عليه. وصلت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت لعام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٩٪ (من الفئة العمرية ١٧ عاماً) من المتقدمين لامتحانات البجروت بينما وصلت إلى ٤٧,٨٪ في عام ٢٠٠٤. أي أن ٥٥,١٪ من الشباب لم يحصلوا على شهادة بجروت، غالبيتهم من البلدات الفلسطينية وبلدات التطوير (غالبيتها يهود من أصل شرقي ومهاجرون يهود). هنالك فوارق واضحة بين الشباب على خلفية أثنية، قومية واقتصادية. ١٣,٥٪ من الذين حصلوا على شهادة البجروت، لم تستوف شهادتهم شروط القبول للجامعات مقارنة مع ١٥,٦٪ في عام ٢٠٠٤. ١٨٪ لم يكملوا تعليمهم الثانوي من الفئة العمرية المذكورة في عام ٢٠٠٥. هذا وبالرغم من التصريحات المتكررة لوزراء المعارف خلال العقد المنصرم بالعمل على رفع نسبة الحاصلين على شهادة البجروت بنسبة ٥٠٪.

لم يطرأ أي ارتفاع ملحوظ في معظم البلدات البدوية الفلسطينية في النقب، والبلدات الفلسطينية في الجليل والمثلث، بلدات التطوير وبلدات الحريديم (المتزمتين دينيا)، ولم تقترب النتائج الى المعدل القطري. فمثلا وصلت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت في قرى كفر مندا وجديدة-المكر (قرى فلسطينية في الجليل) الى ١٤٪ وفي بيتار

عيليت وبني براك (بلدات للحريديم) الى ٩٪. سجلت فوارق كبيرة بين البلدات ذات الدخل العالي لنسبة الحاصلين على شهادة البجروت والتي وصلت الى ٦٧,٤٪ (مثل جبعات شموئيل وجبعاتييم التي وصلت النسبة فيهم الى ٧١٪) بالمقارنة مع بلدات التطوير التي وصلت فيها النسبة الى ٤٦٪ (بيت شيمش ٣٣٪ وجديرة ٣٦٪) والبلدات الفلسطينية إلى ٣٢,٢٪ (عرابة وأبو سنان ٢٢٪). أشار تقرير "المركز العربي للتخطيط البديل" أن "مؤشر التطور الإنساني"[١٩] يدرج المواطنين الفلسطينيين في المكان السادس والستين من بين ١٧٧ دولة بينما يدرج إسرائيل بمجمل سكانها في المكان الثاني والعشرين (أي بفارق ٤٤ درجة). المعطيات الاقتصادية التي أشار لها التقرير مقلقة جدا وتعكس وضع الأقلية الفلسطينية المتدهور في إسرائيل (ynet . co . il ١٨/ ٠١/ ٢٠٠٧).

هنالك علاقة قوية بين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت وبين الدخل المتوسط في البلدة، حيث توجد نسبة عالية من الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات ذات الدخل العالي بالمقارنة مع النسبة الضئيلة في البلدات ذات الدخل المنخفض. هذا يدل على أن جهاز التعليم لم يؤمن المساواة في المجتمع ولم يستطع أعطاء فرص متساوية لجميع فئات المجتمع. هنالك أيضا علاقة بين نسبة الأكاديميين وبين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات المختلفة.

وصلت نسبة الطلاب اليهود (بدون الحريديم) في الصفوف الثانية عشرة إلى ٨٦,٨٪، عند الفلسطينيين (بدون البدو) ٧٩,٨٪، وعند الفلسطينيين البدو في النقب ٧١,٥٪. أي أن نسبة التسرب في المدارس الفلسطينية أعلى من نسبة التسرب في المدارس اليهودية. شهد عام ٢٠٠٥ توقفاً في الارتفاع بنسبة الحاصلين على شهادة البجروت التي كانت نتيجة إتباع سياسات مختلفة على مدار العقد الأخير والذي لا يعكس بالضرورة تحسناً فعلياً بل تعديلات شكلية (مثل إجراء يانصيب على مواضيع يمتحن فيها الطالب وإجراء موعد إضافي لامتحانات اللغة الإنكليزية وموضوع الرياضيات). تجدر الإشارة أن خطة دوفرات (أنظر التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠٠٥) جمدت عند تشكيل الحكومة الجديدة (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦).

١,٢ التعليم العالي- مرآة تعكس التفاوت الاجتصادي للمجتمع الإسرائيلي

غالبية الشبيبة في إسرائيل لا تكمل تعليمها العالي. تتعقب دائرة الاحصائيات المركزية سنويا أثر خريجي المدارس الثانوية بهدف معرفة عدد الذين يكملون تعليمهم العالي. التحق ١٩,٥٪ من خريجي عام ١٩٩٧ (بعد ثماني سنوات أو أكثر) بإحدى الجامعات والتحق أيضا ١٠٪ منهم بإحدى الكليات الأكاديمية، أي أن حوالي ٣٠٪ منهم (أقل من ثلث الشبيبة) أكمل دراسته العليا. هذه النسبة المنخفضة تعكس صورة الواقع في المرحلة الثانوية حيث أن غالبية الطلاب لم يحصلوا على شهادة البجروت، وأن بعض الحاصلين على شهادة البجروت لم يستوفوا شروط القبول للجامعات.

تظهر المعطيات القطرية فوارق كبيرة بين الذين قبلوا في الجامعات (١٩,٥٪ من خريجي عام ١٩٩٧): فنسبة الطلاب اليهود كانت ٢١٪ ونسبة الطلاب الفلسطينيين ١٢,٢٪، نسبة الطلاب اليهود من أصل اشكنازي كانت ٢٥,٥٪ ونسبة الطلاب اليهود من أصل سفارادي (شرقي) كانت ١٥,٥٪، ونسبة الخريجين من الثانويات النظرية كانت ٢٩,٥٪ ونسبة الخريجين من الثانويات المهنية كانت ٧,٤٪، نسبة ذوي الدخل العالي كانت ٢٥,٢٪ بينما نسبة ذوي الدخل

١٩ مؤشر التطور الانساني الذي وضعته الأمم المتحدة (HDI) يأخذ بعين الاعتبار مستوى التعليم، مستوى الصحة ومعدل دخل الفرد.

المنخفض كانت ٥ , ١٢٪ (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦).

الفوارق الصارخة قائمة أيضا في الكليات الأكاديمية، مع أن أحد المبررات لإقامة هذه الكليات كان إفساح مجال التعليم العالي للشبيبة من الشرائح ذات الدخل المنخفض التي تسكن المناطق الطرفية، ولكن نسبة ذوي الدخل العالي كانت ١ , ١٨٪ أي ٧ مرات أكثر من ذوي الدخل المنخفض. أي أن الكليات عادت بفائدة أكبر على الشرائح القوية اقتصاديا.

هنالك علاقة قوية بين البلدة وعدد الطلاب الجامعيين فيها، فتتصدر القائمة البلدات ذات الدخل العالي (مثل عومر ٦ , ٣٣٪ وليهابيم ٧ , ٣٢٪) وتحتل البلدات ذات الدخل المنخفض النصف الثاني من القائمة، مثل البلدات الفلسطينية (قلنسوة ٨ , ٢٪ ورهط ٥ , ٣٪) وبلدات الحريديم وبلدات التطوير (بني براك ٢ , ٤٪ وبيت شيمش ٦ , ٤٪).

ارتفعت نسبة من حصلوا على ١٣ سنة تعليمية فما فوق بين المهاجرين الإثيوبيين ٥ , ٢ مرة عما كانت عليه قبل عقد من الزمن. نسبة الطلاب الفلسطينيين من بين طلاب البكالوريوس هي ١ , ١٠٪، و٥ , ٥٪ من بين طلاب الماجستير و٤ , ٣٪ من بين طلاب الدكتوراه(مع أن الفلسطينيين يشكلون ٢ , ١٥٪ من سكان إسرائيل). وصلت نسبة الطلاب اليهود من أصل أشكنازي إلى ٧ , ٣٧٪ من طلاب البكالوريوس مقارنة مع الطلاب اليهود من أصل شرقي (٤ , ٢١٪)، ولكن هذه الفوارق تتسع أكثر لصالح الفئة الأولى في الماجستير (٢ , ٤٠٪ مقابل ٩ , ٢٢٪) وفي الدكتوراه (٧ , ٤٧٪ مقابل ١٨٪).

تكلفة التعليم العالي باهظة جدا في إسرائيل، فالطالب الإسرائيلي يحتاج بالمعدل إلى ٤٩١ , ٣٢ شيكلا (لدفع قسط التعليم ومصروفات أخرى سنويا) ما يؤدي إلى تسرب ١٨٪ منهم سنويا غير قادرين على تحمل عبء هذه المصاريف. يعمل الطالب الإسرائيلي جاهدا لإكمال مصاريف الشهر لذلك لا يتبقى لديه وقت للدراسة الجامعية مما يضطره أحيانا لشراء وظائف جاهزة مقابل مبلغ من المال. هنالك تدن واضح بمستوى التعليم في السنوات الأخيرة نتيجة هذه الظروف (يديعوت أحرونوت، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦).

وبالمقابل تأسست كليات خاصة في المركز تدرس مواضيع مطلوبة وذات مكانة عالية (القانون، إدارة الأعمال والتسويق) مقابل قسط مرتفع، وتأسست أيضا برامج تعليمية خاصة في الكليات الخاصة للقب الماجستير والتي تصل تكلفتها إلى ٣٠ ألف دولار والتي تهيىء لطلابها ظروفاً وخدمات بمستوى عال جدا. شروط القبول لهذه البرامج هي الحالة المادية[٢٠] للطالب مما يعكس حالة جديدة في إسرائيل "تعليم نوعي للأغنياء فقط" (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧). خصخصة التعليم العالي تحدد توزيع الثروة والقوة لاحقا، فهي آلية للمحافظة على الموارد، والقوة والثروة بأيدٍ محددة.

٢ , ٢ تدهور التعليم العالي في إسرائيل

توجد اليوم ٨ جامعات و ٦٢ كلية أكاديمية في إسرائيل (قسم منهم ممول حكوميا). ٥٨٪ من الطلاب يتعلمون في الكليات و٤٢٪ يتعلمون في الجامعات (هناك تدن في نسبة الملتحقين بالجامعات بنسبة ٣ , ١٪ سنويا). طرأ تدهور

٢٠ يشكل طلاب الضواحي في هذه الكليات الخاصة ١٦٪ ويشكل الطلاب من البلدات الضعيفة اقتصاديا نسبة ٢٦٪ (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧).

كبير على جهاز التعليم العالي خلال الأعوام الخمسة الماضية جراء التقليصات الحادة التي فرضتها الحكومة.[٢١] فلقد تقلصت الميزانية الحكومية للطالب الواحد في الجامعات والكليات من ٣٢،٦٨٥ شيكلا في عام ٢٠٠١ إلى ٢٧،٩٩١ شيكلا جديداً في ٢٠٠٦، أي انخفاض بنسبة ٢٢٪ من الميزانية (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧). تضرر طلاب الجامعات والكليات وتضررت أيضا البنية التحتية جراء هذا التقليص (لم تتطور المكتبات الجامعية، لم تفتح مسافات جديدة، تم تقليص طاقم العاملين في جهاز التعليم العالي، تم إغلاق أقسام، تم تقليص عدد المساقات والساعات التعليمية). أدى هذا التدهور إلى ظاهرة هجرة الأدمغة من إسرائيل، حيث أن عدداً كبيراً من طلاب لقب الماجستير والدكتوراه يفضلون أكمال تعليمهم في خارج البلاد، لأن ظروف عملهم قاسية جدا في الأكاديمية الإسرائيلية (حيث يحصل طلاب الماجستير والدكتوراه على أجر أدنى لعملهم، ٨٠٠ شيكل مقابل ربع وظيفة). حسب إحصائيات وزارة الداخلية يتصدر حملة الشهادات العليا قائمة المهاجرين من إسرائيل. يقدر عدد الإسرائيليين الذين يتعلمون اليوم في الولايات المتحدة فقط بثلاثة آلاف طالب وطالبة (يديعوت أحرونوت، ٢٠/١٠/٢٠٠٦).

المحاضرون غير الدائمين (الذين يشكلون غالبية المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية) يحصلون على مرتب مقابل ثمانية أشهر بدل سنة كاملة ولا يحصلون على أدنى حقوق العمل الأساسية (مثل مخصصات التقاعد ومخصصات الاستجمام السنوية وغيرها). طاقم المحاضرين والباحثين الدائمين في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مكون من ٤,٩٤٩ شخصاً. التمثيل النسائي في هذه الفئة قليل جدا، بالرغم من التمثيل النسائي المرتفع من بين طلاب البكالوريوس (٥٥,٣٪) والماجستير (٥٧,٣٪) والدكتوراه (٥٢,١٪). في عام ١٩٩٥ كانت نسبة النساء في الطاقم الأكاديمي ٢٠,٤٪ و ٧,٨٪ من طاقم حملة درجة البروفيسورة، وبعد عقد من الزمن وصلت نسبتهن الى ٢٥,١٪ و-١١,٩٪ على التوالي (في جامعة حيفا وصلت نسبة النساء في الطاقم الأكاديمي الى ٣٧,٧٪ وفي معهد التخنيون في حيفا إلى ١٤,٨٪).

هنالك تراجع ملحوظ في الاستثمارات في الأبحاث في إسرائيل ما سيؤدي إلى بقاء إسرائيل في الخلف، حيث تتحول من دولة رائدة في مجال الأبحاث الى دولة متوسطة في هذا المجال. سينعكس هذا التراجع على الدخل القومي الفردي ودخل الدولة وعلى مستوى المعيشة.

٣. تدهور جهاز الصحة: تقليص حصة الحكومة وارتفاع حصة المرضى في تمويل الخدمات الصحية

يعد جهاز الصحة في إسرائيل من الأجهزة الصحية المتقدمة عالميا، ولكن إذا استمرت التقليصات بميزانيات جهاز الصحة التي بدأت منذ عدة سنوات، فهنالك قلق حقيقي على مستقبل هذا الجهاز (سفيرسكي، ٢٠٠٦). عملية الخصخصة طالت أيضا جهاز الصحة، حيث تستهدف وزارة المالية الاستلاء على صناديق المرضى. خلال السنوات الأخيرة قلصت الحكومة الميزانية المخصصة لجهاز الصحة. هذه الميزانية تشمل ميزانية المصروفات الجارية، ميزانية التطوير وتكلفة سلة الخدمات لصناديق المرضى.

---

٢١ تقلصت ميزانية التطوير للتعليم مثلا من ٣،٦٢٨ ،٨٠٣ شيكلاً في عام ٢٠٠١ الى ٥٣٢،٧٩٣ شيكلاً جديداً في عام ٢٠٠٦ (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧). تقلصت ميزانية ساعات التعليم من ٨،٦٨٨ شيكلاً للطالب الواحد في ٢٠٠١ الى ٧،٢٩٠ شيكلاً في ٢٠٠٦ (تقرير مركز "أدفا" لميزانية ٢٠٠٧).

تم سن قانون التأمين الصحي في ١٩٩٤ وشمل مجموعة خدمات واسعة، ولكنه لم ينص على آلية عمل لتحسين الخدمات المشمولة في سلة الخدمات حسب التغييرات الديمغرافية والتكنولوجية. بعد فترة من سن القانون بدأت الحكومة في تقليص حصتها بتمويل الخدمات، بينما تضاعفت حصة المرضى بتمويل الخدمات الصحية. فمثلا جميع الأدوية الجديدة التي ظهرت في السوق بعد سن القانون لم تشمل في قائمة الأدوية الممولة حكوميا، فقط المرضى المؤمنون في شركات تأمين خارجية (تأمين مكمل أو تأمين خاص) يحصلون على هذه الأدوية بسعر مخفض. فرض قانون التأمين الصحي على المرضى أيضا دفع خدمات عديدة مثل زيارة طبيب متخصص ودفع رسوم فحوصات في العيادات التابعة للمستشفيات. الفئات المتضررة جدا من هذا التحول هم المرضى المزمنون، ذوو الدخل المنخفض، مسنون، ومواطنون فلسطينيون، حيث يضطرون للتنازل عن العلاج أو عن الأدوية بسبب تكلفتها الغالية.

أدى تقليص حصة الحكومة في تمويل سلة الخدمات الصحية إلى تحويل الخدمات الطبية إلى طابع تجاري، ووسعت الفجوات بين فئات المجتمع، فلم يعد بمقدور جميع السكان تمويل خدمات صحية غير مشمولة في سلة الخدمات الممولة حكوميا. هنالك تخوف حقيقي من أن الفجوات الاقتصادية سوف تنعكس على الحالات الصحية بين فئات مجتمعية مختلفة. فمثلا طرأ ارتفاع حاد على المصروفات التي تدفع لشركات التأمين مقابل التأمين الصحي المكمل والخاص والمصروفات التي تدفع على الأدوية والعلاجات غير المشمولة في سلة الخدمات من ٢,٨ مليار شيكل في عام ١٩٩٧ الى ٦,٢ شيكل في عام ٢٠٠٤.

هنالك تفاوت بين الفئات العشرية المختلفة بكل ما يتعلق بالمصروفات الشخصية على التأمينات الصحية المكملة والخاصة. في حين سجل ارتفاع لدى كل الفئات العشرية بين عام ١٩٩٧ و٢٠٠٥ من ١٠٪ إلى ٢٤٪، كان هنالك تفاوت بين المبالغ التي تدفعها كل من منها. فمثلا دفعت العائلات من الفئة العشرية الثانية ٥٨ شيكلا شهريا، ودفعت العائلات من الفئة العشرية السادسة ١٣١ شيكلا، في حين دفعت العائلات من الفئة العشرية العاشرة ٣٩١ شيكلا. عندما تمول كل الخدمات الطبية من الحكومة ومن الاشتراك الصحي تكون هنالك مساواة بين كل شرائح المجتمع. ولكن عندما تقلص الحكومة حصتها في تمويل الخدمات الصحية وقسم من الخدمات تعطى فقط للمؤمنين صحيا في صناديق الرعاية الصحية المكملة والخاصة، تبرز عدم المساواة بين شرائح المجتمع على المستوى الصحي. يمكن تلخيص ذلك بتراجع الدولة عن التزامها تأمين الحق في الصحة والذي يعتبر خرقاً لحق الصحة حسب الوثيقة التي صادقت عليها إسرائيل في ١٩٩١.

٤. تدهور في تأمين الشيخوخة وتوسيع التقاطب الاجتصادي

يعتبر تأمين الشيخوخة (برنامج الادخار لجيل التقاعد) أحد أسس العمل الرئيسية في سوق العمل العصري. ففي سنوات العمل يقوم العامل بدفع جزء من راتبه الشهري ويضيف مشغله جزءا آخر (عادة حصة أكبر من حصة العامل) في برنامج توفير يدفع للعامل كراتب شهري عند تقاعده عن العمل. هدف هذا البرنامج تأمين مستوى معيشة مشابه إلى حد ما الى مستوى المعيشة التي أعتاد عليها العامل خلال سنوات عمله، حيث أن تأمين الشيخوخة الذي تدفعه مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل ضئيل جدا ولا يضمن للمتقاعد العيش بكرامة.

هنالك تراجع كبير بعدد المؤمنين ببرامج التأمين للشيخوخة، حيث تصل نسبتهم اليوم فقط ٦٠٪ من العمال،

غالبيتهم يعملون في أماكن عمل ثابتة تتبع لقوانين عمل جماعية، أما البقية (العمال من الفئات العشرية المنخفضة) فليس لها تأمين للشيخوخة يضمن لها حماية من العيش تحت خط الفقر. هناك حاجة ماسة لضم عدد أكبر من العمال في برامج لتأمين الشيخوخة بالإضافة إلى تقليص الأضرار التي سببتها الحكومة لبرامج تأمين الشيخوخة نتيجة تقليص الميزانيات في عام ٢٠٠٣. ضمن هذه التقليصات خصخصت الحكومة صناديق التقاعد وأبعدت منظمات العمال عنها وباعت قسما منها لشركات تأمين خاصة. أساءت الحكومة في شروط الاستثمارات لشركات التقاعد حين فرضت عليها استثمار غالبية أموالهم (٧٠٪) في البورصة الحرة بدل من الاستثمارات الآمنة ذات العائد القليل، وذلك بهدف السيطرة على صناديق التقاعد لصالح رأس المال الحالي. إسرائيل تنحو نحو الولايات المتحدة في هذه السياسات، ما يعني أن أية زعزعة للبورصة ستؤدي إلى حالة من الفوضى الاجتصادية عندما يجد هؤلاء الموظفون أن مخصصات شيخوختهم قد تلاشت عند انهيار البورصة.

وافقت الحكومة على رفع حصة شركات التأمين في إدارة برامج التأمين على حساب حصة المدخرين. قلصت الحكومة الفوائد التي وعدت بها شركات التأمين، ورفعت جيل التقاعد للنساء والرجال إلى ٦٧ عاماً.

هناك دعوة في أروقة الكنيست إلى سن قانون يلزم بفرز مخصصات للتقاعد وتقليص حصة شركات التأمين حتى يتسنى دفع رواتب التقاعد للمتقاعدين بدل من زيادة أرباح شركات التأمين، وهناك مطالبة لسن قانون تقاعد إلزامي لزيادة عدد المدخرين للشيخوخة وتصليح الأضرار الجسيمة التي ذكرت أعلاه. هنالك مطالبة أيضا لرفع تأمين الشيخوخة الذي تدفعه مؤسسة التأمين الوطني لكي يضمن حياة كريمة للمسنين.

يعكس الوضع اليوم الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع، حيث ينعم المستخدمون من الفئات ذات الدخل المتوسط والعالي من تأمينات للشيخوخة بينما لا توجد تأمينات شيخوخة للعمال ذوي الدخل المنخفض. هنالك فوارق شاسعة بالمبالغ التي تدخر للشيخوخة التي سوف تنعكس لاحقا على مستوى معيشة المتقاعدين. فمثلا في عام ٢٠٠٥ وفرت عائلة متوسطة من الفئتين العشريتين العليا ٣٢ مرة أكثر من عائلة متوسطة من الفئتين في أسفل الهرم التراتبي (وأكثر ب-٩ مرات من عائلة متوسطة من الفئة العشرية الثالثة والرابعة وأكثر ب-٨,٣ مرة من عائلة متوسطة من الفئة العشرية الخامسة والسادسة وأكثر بمرتين من من عائلة متوسطة من الفئة العشرية السابعة والثامنة).

٥. نتائج حرب لبنان الثانية على المجتمع الإسرائيلي

أدت حرب لبنان إلى خسائر جسيمة في الأرواح وفي البنية التحتية في منطقة الشمال[22] على أثر سقوط ٣٩٨٦ صاروخاً (الذي صرح به رسميا) أثناء الحرب (الخسارة طبعا كانت أكبر بكثير في الجانب اللبناني). حسب التصريحات الرسمية قتل ٤٤ مدنياً (منهم ١٨ مواطناً فلسطينياً) وجرح ٢٠٠٠ آخرون، كما وقتل ١١٩ جندياً وجرح ٤٠٠ آخرون. نزح حوالي ٣٠٠،٠٠٠ مواطن من بين مليون مواطن في منطقة الشمال إلى منطقة المركز ومنطقة الجنوب[23] لمدة ٣٣

٢٢ وصلت صواريخ حزب الله (الكاتيوشا) الى منطقة حيفا، طبريا، العفولة، الخضيرة، بنيامينا، بيت شيئان. أكثر من ألف صاروخ سقط في منطقة كريات شمونة (موقع فيكوبيديا الألكتروني www.wikipedia.org).

٢٣ تحولت المدارس الثانوية في أيلات الى مخيم أستوعب كمية كبيرة من النازحين. أقامت الوكالة اليهودية هي الأخرى مخيماً لأولاد منطقة الشمال (١٧،٠٠٠) في منطقة المركز وأقام رجل الأعمال أركادي غايداماك مدينة من الخيم في منطقة الجنوب.

يوما. أصابت الصواريخ مباني سكنية وغير سكنية ولكن معظمها سقط في مناطق مفتوحة والتي أدت إلى نشوب حرائق في الأحراش الطبيعية.[٢٤] توقفت عن العمل كثير من أماكن العمل (ميناء حيفا) ما أدى إلى خسارة جسيمة للاقتصاد الإسرائيلي تقدر بمليارات الدولارات. وقعت وزارة المالية مع نقابة العمال (الهستدروت) ونقابة أرباب الصناعة على تعويض ٨٠٪ من خسائر سكان الشمال.

أشار بنك إسرائيل أن حرب لبنان أدت إلى ارتفاع في عجز ميزانية الدولة بنسبة ١,١٪، وتباطىء اقتصادي في النصف الثاني من السنة. تم تقييم تكلفة الحرب بـ ٢٤ مليار شيكل يخصص قسم منها (٨,٢ مليار شيكل يدفع على مدار السنوات الثلاث القادمة) لوزارة الدفاع ويخصص قسم آخر لتعويض المتضررين ولإعادة بناء البنية التحتية (قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة للبنية التحتية ب-٤,٥ مليار شيكل)، والقسم الأخير يحول للسلطات المحلية، لمؤسسات الإسعاف وغيرها. قررت الحكومة تغطية تكاليف الحرب في عام ٢٠٠٧ عن طريق رفع ميزانية المصروفات من جهة وتقليص الخدمات الاجتماعية وجهاز التأمين الاجتماعي من جهة أخرى. بالإضافة لذلك قررت الحكومة تأجيل وتجميد برامج تم الالتزام بها سابقا مثل برنامج محاربة الفقر وبرنامج "النقب ٢٠١٥" وذلك على أثر التقليص في ميزانيتها.

هذه التقليصات سوف تضر جدا بالأسر أحادية ولي الأمر، العاطلين عن العمل، المواطنين محدودي القدرات، المسنين، المرضى المزمنين، الأسر كثيرة الأولاد والمهاجرين اليهود. قررت الحكومة تقليص الخدمات الاجتماعية التي تعتمد عليها الشرائح الضعيفة في المجتمع، وبالمقابل تجميد عملية تخفيض الضرائب والتسهيلات الضريبية، التي تساعد الأغنياء على وجه الخصوص. أشار تقرير مركز أدفا التحليلي لميزانية الدولة المقترحة لعام ٢٠٠٧ أن هذه السياسة التي تنتهجها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات التسعين تزيد من إفقار المجتمع، تدعيم الرأسمالية وتوسيع التقاطب الاجتصادي، وأنه كان على الحكومة رفع ضريبة الشركات بشكل استثنائي مثل بعض الدول التي تنتهج هذه السياسة في حالة الطوارىء بدل التقليص في جهاز التأمين الاجتماعي.

حسب إحصائيات وزارة المالية سوف تخسر الدولة ما يقارب ٢٧,٨ مليار شيكل جديد في ٢٠٠٧-٢٠١٠ نتيجة تقليص الضرائب المباشرة وتقليص ضريبة الشركات، نصف هذا المبلغ يكفي لسد تكلفة الحرب. بينما تسمح الحكومة للأغنياء بالتمتع من تقليص الضرائب تطلب من شرائح المجتمع الضعيفة التحلي بالصبر حتى يتحقق حلم النمو الاقتصادي، فحسب تصريحات المسؤولين، إذا استمر النمو الاقتصادي بنسبة ٤٪ سنويا لمدة أربع سنوات متتالية سوف تقلص الفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع الإسرائيلي مثل باقي الدول المتطورة. ولكن هذه الوعود تتناقض مع الواقع الإسرائيلي. ففي خلال السنوات الثلاث الماضية كان هنالك نمو اقتصادي وأيضا تقليص في مصروفات الحكومة، استمرار في عملية الخصخصة وتقليص الضرائب، والتي أدت الى تدهور في المؤسسات التعليمية، تقلص حجم الطبقة الوسطى، توسيع التقاطب الاجتصادي وارتفاع عدد الفقراء، كل هذا بالرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي.[٢٥]

---

٢٤ أدت الحرائق الى تدمير مئات الآلاف من الأشجار التي من الصعب أعادتها في ٦٠ سنة القادمة www /wikipedia.

٢٥ النمو الاقتصادي الذي لا يصحبه استثمار اجتماعي لا يكفي لتقليص الفجوات الاجتصادية.

أشار التقرير الذي قدمته "جمعية نساء من أجل ميزانية عادلة" أن الحكومة أعفت الشريحة ذات الدخل العالي والشركات من المشاركة في دفع تكلفة الحرب. غالبية الفئة ذات الدخل العالي هم من الرجال (٨٨٪) ونسبة الرجال كبيرة جدا من بين أصحاب الشركات الكبيرة (أعلى من ٩٨٪).

وبالمقابل ألقي عبء دفع تكلفة الحرب على الفئة ذات الدخل الأدنى وعلى العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية وعلى المتلقين لهذه الخدمات وعلى متلقي مخصصات الشيخوخة. كل من يتقاضى أجراً أدنى يساهم بحوالي ٦٠٠ شيكل جديد سنويا لتغطية تكاليف الحرب (غالبية هذه الفئة من النساء- ثلثان مقابل ثلث من الرجال)، حيث أن قانون التسويات رفض تطبيق المرحلة الثالثة من رفع الأجر الأدنى في الأشهر الماضية.

سيضطر العاملون في مجال الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة والرفاه الاجتماعي أيضا إلى المساهمة القسرية لتمويل تكاليف الحرب وهم بغالبيتهم من النساء.[٢٦] ليس فقط أن العاملين في هذه المجالات هم من النساء بل أن غالبية متلقي هذه الخدمات هم من النساء، ولذلك هن اللواتي سيتحملن تغطية تكاليف هذه الحرب أكثر من الرجال، لأن ميزانية عام ٢٠٠٧ المقترحة تقر بتقليص حاد في هذه المجالات.[٢٧] غالبية متلقي مخصصات الشيخوخة من التأمين الوطني هم من النساء (٥٨٪) وغالبية متلقي تأمين الدخل هم من النساء (٦٥٪) وغالبية متلقي مخصصات المساعدة الطبية هم من النساء (٧١٪) وحوالي ١٠٠٪ من متلقي مخصصات الأولاد ومنح الولادة هم نساء. قانون التسويات لعام ٢٠٠٧ يحدد أجراء تغيرات بنيوية في مؤسسة التأمين الوطني مثل إغلاق فروع وتقليص الخدمات لقطاعات تشكل فيها النساء نسبة كبيرة. مثلا تقليص في طاقم الموظفين بنسبة ٦٪ سنويا على مدار السنوات الخمس القادمة (٧٥٪ من طاقم الموظفين في مؤسسة التأمين الوطني هم نساء).

سيشارك متلقو مخصصات الشيخوخة (الفئة الرابعة) في دفع تكاليف الحرب الأخيرة، وذلك عن طريق تحويل التقليص الذي كان في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٤٪ من تقليص مؤقت إلى تقليص ثابت، وتجميد جديد لمخصصات الشيخوخة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ وعدم المطالبة برفع مخصصات الشيخوخة.[٢٨]

أقر قانون التسويات إلغاء التمويل الحكومي للتدريب المهني، فحسب ميزانية ٢٠٠٧ المقترحة هنالك تقليص بنسبة ١٤٪ من دورات التدريب المهني والذي يضاف لتقليصات السنوات الماضية.[٢٩] لم تتضمن ميزانية ٢٠٠٧ برامج لتطوير النساء في منطقة النقب والجليل، لم تتضمن برامج لتقديم العون للمشاريع الصغيرة، لم تتضمن برامج لإقامة أطر تجارية لمشاريع صغيرة، ولم تتضمن تعويضاً جراء الخسارة في دخل النساء اللواتي لا يعملن في السوق غير الرسمية،

---

٢٦ ٧, ٧٧٪ من طاقم العاملين في جهاز التعليم و ٤, ٧٣٪ من طاقم العاملين في جهاز الخدمات الصحية و ٣, ٨٥٪ من طاقم العاملين في مجال الرفاه الاجتماعي هم من النساء (www.adva.org.il).

٢٧ كانت ميزانية الصحة للفرد الواحد في عام ٢٠٠٥، ٥٨١ شيكلاً وفي عام ٢٠٠٧، ٥٣٢ شيكلاً جديداً (مع العلم أن ميزانية عام ٢٠٠٣ في هذا المجال كانت ٦٠٧ شيكلاً جديداً أي أن هنالك تدهوراً مستمراً على مر السنوات الآخيرة). ميزانية التعليم هي أيضا في تراجع مستمر من ٨،٦٨٨ شيكلاً في عام ٢٠٠١ الى ٧،٢٩٠ شيكلاً في عام ٢٠٠٦ للفرد الواحد (www.adva.org.il).

٢٨ في عام ٢٠٠٢ كانت مصروفات الشيخوخة للتأمين الوطني ٤٨ مليار شيكل، وانخفضت في عام ٢٠٠٦ الى ٤, ٤٤ مليار شيكل جديد.

٢٩ في عام ٢٠٠٠ كان عدد المشتركين في دورات التدريب المهني للعاطلين عن العمل ٣٨،٠٧٠ (٤٨٪ منهم من النساء) وفي عام ٢٠٠٥ كان هنالك ٧،٩٣٤ مشتركاً (٥, ٥٥٪ منهم من النساء). حسب تقرير وزارة العمل هنالك ٩٠٠ عاطل عن العمل مشترك في دورات للتدريب المهني في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ (www.adva.org.il).

ولم تتضمن تعويضاً لنساء الشمال اللواتي يعتمدن على المخصصات (مخصصات ضمان الدخل، مخصصات الأسر أحادية المعيل وغيرها).

في حين عوضت الحكومة شرائح عديدة من المجتمع الإسرائيلي، قامت بإخراج النساء من برنامج التعويض الحكومي. أكثر الشرائح التي تضررت من جراء الحرب كانت النساء اللواتي يعملن في وظائف جزئية أو مؤقتة أو اللواتي يدرن مشروعاً اقتصادياً صغيراً. هذه المجموعة من النساء اللواتي يعانين من ضائقة مالية في الأيام العادية تضررن بشكل مضاعف جراء الحرب حيث خسرن مدخولهن ولم تعوّضن.

تشكل النساء العاملات ثلثي العمال الذين يتقاضون الأجور المنخفضة في سوق العمل الإسرائيلي وثلثي العمال في الوظائف الجزئية. وكما هم معروف أن الأجر المتوسط في المناطق الطرفية (مثل الشمال والجنوب) أقل من منطقة المركز، والتي تكثر فيها البلدات الفلسطينية وبلدات التطوير. هذه المناطق الهامشية بعيدة نسبيا عن مركز التوظيف الأساسي في البلاد. تعكس نسبة العمال العالية الذين يتقاضون الأجر الأدنى مدى حجم قطاع العمال الذين يعملون في وظائف جزئية أو مؤقتة. فمثلا الأجر المتوسط للنساء في البلدات الفلسطينية كان أقل من الأجر الأدنى (شورتس، ٢٠٠٥).

تعد منطقة الشمال إحدى المناطق التي يتقاضى فيها حوالي ١٠٪ من العمال مخصصات تأمين الدخل (يفترض أن غالبية هذه الشريحة هي من النساء العاملات). انهارت في فترة الحرب معظم أجهزة الدعم الحكومي حيث لم تكن السلطات المحلية جاهزة للعمل في حالة الطوارىء. غالبية موظفي تلك السلطات المحلية غادروا المنطقة تاركين من بقوا خلفهم دون خدمات (مثل توفير الطعام، خدمات الرفاه الاجتماعي، خدمات صحية ونفسية). لم تحصل المكاتب الحكومية وفروعها المناطقية على تمويل خاص للعمل في حالة الطوارىء، ولذا لم تكن خدماتها كافية، بالإضافة إلى فشل الجبهة الداخلية من أعطاء حماية كافية وشاملة لكل البلدات (الفلسطينية منها على وجه الخصوص). لم تكن أماكن العمل والمؤسسات التعليمية مجهزة أمنيا على الوجه المطلوب. بالإضافة لذلك، قلصت شركات تجارية عديدة من خدماتها أثناء الحرب (مثل البنوك والشركات التلفزيونية). وفي هذه الأجواء وعلى أثر انهيار معظم الخدمات البلدية وعلى وجه الخصوص الخدمات الصحية وخدمات الرفاه الاجتماعي بدأت جمعيات كثيرة بجمع المعلومات وإعطاء بعض الخدمات والدعم لنساء الشمال.

ان قانون حماية العمال في حالة الطوارىء لا يشمل النساء اللواتي يملكن مشروعاً خاصاً أو اللواتي يعملن في سوق العمل غير الرسمي (مثل الحاضنات والعاملات في البيوت). كثير من النساء اضطررن أن يخسرن أيام عمل لعدم توفر أطر لرعاية أطفالهن أو أطر لرعاية المسنين والمعاقين، ولكنهن لم يعوضن عن خسارة أيام عملهن. كثير منهن فصلن جراء غيابهن، بعضهن اضطررن لاستغلال أيام عطلهن السنوية. بعض أرباب العمل استغلوا غياب النساء وقلصوا من أجورهن.

٦. ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧- مرآة للسياسة الاقتصادية لحكومة أولمرت

تعكس ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧ السياسة الاقتصادية لحكومات إسرائيل المتعاقبة بالرغم من تغيير الأحزاب المشاركة في الحكومة. قدم مركز "أدفا" (مركز للمعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) تقريره التحليلي

السنوي لهذه الميزانية، وملخصه أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سيسجل ب"العقد الضائع للمجتمع الإسرائيلي" حيث شهد انخفاضا ملحوظا في الميزانية الاجتماعية للفرد بنسبة ١٢٪ .[٣٠] أشار التقرير للثمن الباهظ الذي يدفعه المجتمع الإسرائيلي جراء استمرار حكومات إسرائيل المتعاقبة باستعمال خيار واحد فقط (استعمال القوة العسكرية لحل الصراع مع لبنان والسلطة الفلسطينية) من بين الخيارات التي يمكن استعمالها في مواجهة الصراع مع جاراتها مثل التوصل الى حل سلمي، الذي من الممكن أن يصحبه نمو اقتصادي لكل الأطراف. أشار التقرير أن التقليصات في ميزانية ٢٠٠٧ والتقليصات المرتقبة لعام ٢٠٠٨ اضافة للتقليصات الحادة في الأعوام الماضية (٢٠٠١-٢٠٠٤)، ستؤدي الى تدهور أضافي في جميع المجالات الحياتية: مجال التعليم، التعليم العالي، الصحة، المسكن والرفاه الاجتماعي. ما يميز هذا العقد هو ركود اقتصادي مصحوب بزيادة في ميزانية الأمن. التقليصات الحادة التي فرضت في ٢٠٠١-٢٠٠٤ كانت نتيجة الركود الاقتصادي من جراء الانتفاضة الثانية ونتيجة لقرار الحكومة زيادة ميزانية وزارة الدفاع.[٣١] بينما قلصت الحكومة ميزانية الخدمات الاجتماعية زادت ميزانية وزارة الدفاع.[٣٢]

شهدت اسرائيل في العقدين الماضيين تدهوراً اقتصادياً ملحوظاً كلما جرت مواجهة عسكرية مع إحدى جاراتها. أشار التقرير أن لا أمل للتغيير ما دامت الحكومات الإسرائيلية تستعمل فقط قوتها العسكرية لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والصراع الإسرائيلي-العربي. قدم التقرير اقتراحاً لتبني سياسة اجتصادية داخلية تضمن تقسيماً عادلاً لتكلفة هذه المواجهات العسكرية حتى لا تتوسع الفجوات الاجتماعية. ولكن على غرار ذلك تنتهج حكومات إسرائيل المتعاقبة سياسة ليبرالية جديدة تتمثل ليس فقط في تقليصات في الميزانية من أجل تمويل الحرب بل تسعى إلى تقليص مصروفات الحكومة لمصلحة الأغنياء من خلال تخفيض الضريبة للفئة العشرية العليا من الهرم التراتبي. ففي عام ٢٠٠٥ قررت الحكومة زيادة ميزانية المصروفات بنسبة ١٪ سنويا من جهة ومن جهة أخرى قررت الحكومة تخفيض الضرائب المباشرة على الدخل وتخفيض ضريبة الشركات. هذا التقليص يعود بفائدة على الأغنياء فقط وبالتالي كان هنالك انخفاض في مستوى المعيشة لكثير من الإسرائيليين في الوقت الحالي (تقلص الطبقة الوسطى وازدياد في نسبة الفقر)، وأيضا طرأ انخفاض في الاستثمار في الأجيال القادمة (تقليص في ميزانية التعليم والتعليم العالي). أي أن هذه السياسة ستؤثر أيضا على الأجيال القادمة.

طرأ تراجع مستمر في الميزانية منذ عام ٢٠٠١ (معدل ما يحصل عليه الفرد[٣٣] من ميزانيات ومصروفات حكومية

---

٣٠ من ١٣،٣٠١ شيكل في ٢٠٠١ الى ١١،٦٧٩ شيكلاً في عام ٢٠٠٧.

٣١ تشكل ميزانية وزارة الدفاع ١٧,٧٪ من ميزانية الدولة (لا تشمل الميزانيات غير العادية والبرامج الخاصة). تحتل إسرائيل المكان السابع من بين الدول التي تصرف جزءا كبيرا من ميزانيتها على الأمن.

٣٢ حصلت وزارة الدفاع بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٦ جراء الانتفاضة الأولى والثانية وحرب لبنان الثانية على مخصصات اضافية لميزانيتها العادية بقيمة ٣٧،٤ مليار شيكل جديد. وصلت هذه المخصصات الاضافية (غير العادية) في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بسبب الانتفاضة الثانية الى ١٢٪ من ميزانيتها الجارية وفي عام ٢٠٠٧ سوف تصل الى ٩,٥٪ من الميزانية الجارية جراء حرب لبنان الثانية. وزارة الدفاع تطالب اليوم بزيادة ميزانيتها العادية وايضا بزيادة بالمخصصات غير العادية (www.adva.org.il).

٣٣ كانت ميزانية الحكومة للفرد ٢٩،٣٦٩ شيكلا جديدا في ٢٠٠١ وانخفضت في ٢٠٠٦ الى ٢٧،٧٠٠ شيكل وارتفعت الى ٢٨،٤٢١ شيكلا في ٢٠٠٧. لو أرادت الحكومة تحسين الخدمات الممولة حكوميا، كما وعدت في ٢٠٠٥ عن طريق زيادة ميزانية المصروفات بنسبة ١٪ سنويا، لكانت ميزانية المصروفات الحكومية للفرد لعام ٢٠٠٧- ٢٢٣,٤ مليار بدل ٢٠٣,٦ مليار شيكل جديد (أي بفارق ٢٠ مليار شيكل جديد) (www.adva.org.il).

"الاستهلاك الجماعي")[٣٤] من أجل تدعيم المجتمع والنمو الاقتصادي المستقبلي. نتيجة لهذه التقليصات طرأ تقليص في الاستثمارات الحكومية في الأبحاث والتطوير، تقليص في ساعات تدريس في جهاز التعليم، تدن في مستوى التعليم العالي، تقليص سلة الخدمات الصحية، انخفاض في أجر مستخدمي الدولة وتآكل في شبكة التأمين الاجتماعي.[٣٥]

تبرر الحكومة سياسة التقليصات (حسب تصريحاتها) على أنها تشجع النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق منح تسهيلات لرأس المال (تقليص في الضرائب وضرائب الشركات) لتشجيعه على الاستثمار. في السنوات الثلاث الأخيرة سجل ارتفاع ما في الاستثمار في السوق الإسرائيلي (بعد سنوات الانتفاضة) ولكنه لم يصل إلى ما كان عليه ما قبل الانتفاضة. سجل الارتفاع بمعظمه في مجال التكنولوجيا الرفيعة في حين لم يلاحظ تغيير ما في المجالات الأخرى. يجدر بالذكر أن مجال التكنولوجيا الرفيعة مقصور على المناطق المركزية وليس له فروع في المناطق الطرفية.

خلاصة

تناول هذا الفصل بإسهاب تأثير السياسة الاقتصادية الليبرالية (التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات الثمانينيات والتسعينيات) وحرب لبنان الثانية على المشهد الاجتماعي في إسرائيل خلال عام ٢٠٠٦. لم يتقلص التقاطب الاجتصادي الذي تبلور منذ سنوات التسعينيات على الرغم من النمو الاقتصادي المتجدد الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي منذ ٢٠٠٣ بل أزداد سوءاً. طرأ تراجع إضافي في عام ٢٠٠٦ نتيجة التقليصات في الميزانيات الحكومية (من أجل تمويل حرب لبنان الثانية) على أجهزة التعليم، التعليم العالي، الصحة، المسكن، الرفاه الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. بالمقابل اشتدت حدة ظواهر الفساد، الأجرام والدعارة نتيجة لزيادة ظاهرة الفقر في المجتمع الإسرائيلي.

بالرغم من ازدياد حدة التقاطب الاجتصادي في إسرائيل في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يتبلور وعي طبقي بين الفئات المستضعفة، ولم يفرز التقاطب صراعا طبقيا متحديا للنظام الاجتماعي والسياسي وذلك لأسباب عديدة. تتبنى النخب الحاكمة أدوات عديدة للحفاظ على السلم الاجتصادي الداخلي وتمنع بذلك حدوث انفجار داخلي قد يؤدي إلى تفكك الدولة من الداخل. أولا، تستعمل هذه النخب خطاب الهيمنة الاقتصادي لتبرر فيه النظام الاقتصادي الليبرالي. يلعب هذا الخطاب دورا مهماً في كبت الصراع الطبقي في إسرائيل. فهذا الخطاب يخلق توقعات اقتصادية بالنجاح عن طريق خلق ممنهج ومستمر للتوقعات بالتقدم الاقتصادي. ونتيجة لذلك هنالك اعتقاد سائد لدى معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي أن المنظومة مفتوحة للجميع وان هناك مساواة في مبنى فرص

---

٣٤ طرأ تقليص على المصروفات الاجتماعية للفرد في ٢٠٠١-٢٠٠٧. ففي ٢٠٠١ كانت ١٣،٣٠١ شيكل، تقلصت الى ١١،٦٧٩ شيكلا في ٢٠٠٦. لو أرادت الحكومة المحافظة على المصروفات لكانت ميزانيتها في هذا المجال لعام ٢٠٠٧، ٩٥,٣ مليار بدل من ٨٣,٧ مليار شيكل جديد. لو أرادت الحكومة تحسين التعليم، الصحة، الرفاه الاجتماعي والمسكن عن طريق زيادة الميزانية الاجتماعية للفرد بنسبة ١٪ (كما وعدت في ٢٠٠٥) لكانت الميزانية لعام ٢٠٠٧- ١٠١,٢ مليار بدل ٨٣,٧ مليار شيكل جديد، أي بفارق ١٧,٥ مليار شيكل جديد (www.adva.org.il).

٣٥ كانت ميزانية التأمين الوطني في عام ٢٠٠٦، ٤٤,٤ مليار شيكل جديد مقارنة مع ٤٨,٤ مليار شيكل لعام ٢٠٠١. في ٢٠٠٥ كانت ٤٣,٣ مليار أي بأقل من ٤,٤ مليار شيكل جديد لو لم تكن التقليصات (www.adva.org.il).

العمل وإمكانية التقدم الشخصي على أساس تحصيل علمي أو خبرة في العمل متوفرة لكل فئات المجتمع (أي أن الحراك الاجتماعي متوفر للجميع). فعليه لا يمكن انتقاد المنظومة الاقتصادية (بنيتها، تاريخها، المهيمنون عليها، اتجاهاتها وفلسفتها) بل يجب انتقاد المجهود الذي يقدمه الفرد للتقدم اقتصاديا. الفئات المستضعفة والفئة ذات الدخل المتوسط لا تسائل النخب الاقتصادية عن مصدر ثروتها (تأريخية تراكم الثروة)، لا تتسأل عن علاقات القوة والنفوذ وأثرها على التراكم الرأسمالي لدى النخب الاقتصادية، ولا تناقش الشبكات الاجتماعية ورأس المال الثقافي (بين الفئات الاقتصادية المهيمنة رأسيا وأفقيا) للمحافظة على استمرار الثروة بين أيديها. هذا يدل على أن غالبية الإسرائيليين ذوتوا خطاب الهيمنة الاقتصادي لاقتصاد السوق.

ثانياً، يقوم المجتمع المدني ومؤسساته بدور مهم في تخفيف الصراع الطبقي. منظمات الجمعيات المدنية الإسرائيلية- اليهودية لها دور ما في تذويب وإطفاء شعلة الصراع الطبقي في إسرائيل. هنالك جمعيات (غير حكومية) كثيرة تقوم بسد الفراغ الذي تتركه دولة الرفاه الاجتماعي من انسحابها التدريجي.

ثالثا، تؤدي المساعدات والهبات المالية التي تحظى بها إسرائيل (خصوصا المساعدات الحكومية من الولايات المتحدة والتبرعات من رأس المال اليهودي الشتاتي) إلى تخفيف حدة هذه التوترات الطبقية. هذه المساعدات تؤدي الى توسيع مبنى فرص العمل لفئات عديدة وتخفيف حدة المنافسة بينهم. تصرف غالبية هذه الأموال على الأمن ويخصص قسم منها لخدمات الرفاه الاجتماعي. هذه الأموال تؤثر إيجابا على مستوى المعيشة في إسرائيل وبالتالي تخنق تبلور وعي طبقي.

رابعا، هنالك أجماع في المجتمع الإسرائيلي على أن التقاطب الاجتصادي في إسرائيل بالرغم من ازدياد حدته إلا انه ما زال أقل حدة من التقاطب الاجتصادي في الولايات المتحدة ودول العالم الثالث. هذا وبالرغم من التقلص المستمر للطبقة الوسطى وتوسع الطبقة ذات الدخل المنخفض في إسرائيل منذ سنوات الثمانينيات.

خامسا، العمالة الأجنبية الرخيصة تؤدي إلى توسع نطاق فرص العمل وتحرر الإسرائيليين من جميع الأعمال غير المرغوب بها وتقلص من تكلفة العمل لصالح أرباب العمل.

سادسا، ما زالت سياسة الرفاه الاجتماعي، رغم التراجع المتواصل في السنوات الأخيرة، تمنع ظاهرة الفقر المدقع مثل ظاهرة المتشردين في الولايات المتحدة (ولكن التقاطب الاجتصادي في إسرائيل أسوأ بكثير من الدول الأوروبية ذات سياسة الرفاه الاجتماعي).

سابعاً، عملت نقابة العمال (الهستدروت) في الماضي وما زالت تعمل لكبت الفجوات الإجتماعية. فمنذ تأسيسها في ١٩٢٠ ركّزت جل اهتمامها على عملية بناء الأمة. كانت الهستدروت تملك ربع الاقتصاد الإسرائيلي حتى سنوات التسعينيات، أي أنها كانت رب عمل وعامل في آن واحد. بالإضافة لذلك أعلنت الهستدروت

على أنها ممثلة كل الأجيرين في سوق العمل وليس فقط العمال، ما أجبرها على التنازل في سياستها بين المصالح المتناقضة لطبقة العمال والطبقة الوسطى وبالتالي منعت تبلور حركة عمالية أو حركة يسارية اشتراكية.

وأخيرا، بروز التصدعات الداخلية الأخرى هو عامل مهم لتهميش التقاطب الاجتصادي. الصراعات بين المتدينين والعلمانيين، بين اليهود والمواطنين الفلسطينيين أقوى بكثير من الصراع الطبقي. غالبية الجمهور يرى تماثلاً شديداً بين الطبقات والمجموعات الأثنية (عدم المساواة بين اليهود من أصل شرقي ومن أصل أشكنازي)، إن الصراع الأثني هو صراع على الموارد وليس صراعاً حضارياً.

قائمة المراجع

أبو بكر، خ. ٢٠٠٦. "المشهد الاجتماعي". تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٠٦. رام الله: مدار.

بن يسرائيل، ح. فلر، ع. ٢٠٠٦. دولة إسرائيل تمس بشكل صارخ بحقوق العمال الأجانب الأساسية لإقامة عائلة مع أولاد. تقرير جمعية حقوق المواطن.

تيجار، م. ٢٠٠٦. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وانتهاكها"، التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن. جمعية حقوق المواطن.

داغان-بوزاغلو، ن. ٢٠٠٧. الحق في التعليم العالي في إسرائيل: نظرة قانونية وميزانية. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

حسون، ي. نجار، ن. وشتيوي، ع. ٢٠٠٦. تعويض النساء في الشمال جراء الحرب. نساء من أجل ميزانية عادلة.

سفيرسكي، ب. ٢٠٠٦. ميزانية ٢٠٠٧ بعدسة جندرية: من سيضطر دفع تكلفة حرب لبنان الثانية؟ نساء من أجل ميزانية عادلة.

سفيرسكي، ب. ٢٠٠٦. ميزانية منتقصة تصبح أمراً عاديا. أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل.

سفيرسكي، ش. كونور-أتياس، أ. ٢٠٠٦. عمال، مشغلون وكعكة الدخل القومي- تقرير لعام ٢٠٠٥. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سفيرسكي، ش. كونور-أتياس، أ. ٢٠٠٦. صورة عن الوضع الاجتماعي لعام ٢٠٠٦. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سفيرسكي، ش. شورتس، أ. ٢٠٠٦. الحاصلون على شهادة بجروت، حسب البلدة ٢٠٠٥-٢٠٠٤. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سفيرسكي، ش. كونور-أتياس، أ. ٢٠٠٥. صورة عن الوضع الاجتماعي لعام ٢٠٠٥. تل أبيب: مركز ادفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سموحة، س. ١٩٩٣. "تصدعات طبقية، أثنية وقومية والديمقراطية في إسرائيل"، في رام، أ. (محرر) المجتمع الإسرائيلي: نظرة نقدية. تل أبيب: بريروت.

سيني، ر. ٢٠٠٥. تقرير الأمم المتحدة: ٥٠ مليون طفل فقير يعيشون في الدول الغنية. هآرتس ١/ ٣/ ٢٠٠٥.

شورتس، أ. ٢٠٠٥. مكان السكن ومستوى الدخل في إسرائيل ٢٠٠٢. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

اللجنة المركزية للإحصائيات، تشرين الثاني ٢٠٠٦. الدخل المتوسط الكلي للمستخدمين الإسرائيليين.

قانون حماية العمال في حالة الطوارىء، ٢٠٠٦. كتاب القوانين: تسجيل ف. ٢٠٦٤ (تعديل غير مباشر: قانون محكمة العمل ١٩٦٩ رقم ٣٥)

العقد الاجتماعي المفقود: الإسقاطات الاجتماعية لميزانية ٢٠٠٧ المقترحة. قدمت في جلسة الكنيست ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦. مركز أدفا: معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

وضع الأكاديمية في إسرائيل. يديعوت احرونوت. ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦

ناحميس، ر. ٢٠٠٧. الإنتاج الفردي للعرب في إسرائيل- ثلث من أنتاج اليهود. ١٨/ ٠١/ ٠٧. ynet.co.il

مواقع أنترنت أخرى

www.adva.org

www.acri.org.il

(٥)

الفلسطينيون في إسرائيل

د. اسعد غانم
الأستاذ امطانس شحادة

مقدمة

نتابع في هذا الفصل أبرز المتغيرات المتعلقة بوضعية الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، وتعامل الدولة مع مجموعة السكان الأصليين، ويشكل امتدادا مباشرا للتقريرين السابقين (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) اللذين تناولا ابرز تجليات المساس بالمكانة القانونية للسكان الفلسطينيين، وتنامي مظاهر العنصرية المأسسة وشرعنتها. كما تطرقنا إلى ابرز الأحداث والمتغيرات داخل المجتمع الفلسطيني، والأوضاع الاقتصادية ومظاهر الفقر والبطالة فيه، وأوضاع السلطات المحلية العربية، وأبرز ملامح المجتمع المدني والحركات السياسية الفاعلة في أوساط الأقلية الفلسطينية.

في التقريرين السابقين تطرقنا إلى جميع هذه النواحي في ضوء المتغيرات التي طرأت على علاقة السكان الفلسطينيين ودولة إسرائيل بعد اندلاع انتفاضة الأقصى و"هبة أكتوبر"، وإسقاطاتهما على تلك العلاقة، ووضحنا أن دولة إسرائيل لا ترى في السكان الفلسطينيين مواطنين متساوي الحقوق مع المواطن اليهودي، في أفضل الحالات، بل أعداء في معظم الحالات، وبينا أن هذا التعامل يعكس مواقف متخذي القرارات في الدولة، والسواد الأعظم من شرائح المجتمع، وانه يعكس إجماعا صهيونيا واضحا يهدف، فيما يهدف، إلى تكريس دونية المواطنين الفلسطينيين والمواطنة المشروطة والمهددة، ومحاولات المؤسسة فرض قواعد لعبة جديدة وصارمة على المشاركة في لعبة "الديمقراطية" المتاحة أمام الأقلية.

متابعة تعامل الدولة مع مجموعة السكان الفلسطينيين منذ بدء انتفاضة الأقصى و"هبة أكتوبر"، دعمت ادعاءاتنا حول بلورة سياسات جديدة تجاه الأقلية، والتي تعكس عدولا عن مرحلة لبرلة هذه العلاقة، المحددة والمشروطة بأهداف المشروع الصهيوني، التي قامت بها الدولة في منتصف التسعينيات. ففي حقبة التسعينيات احتاجت الحكومة الإسرائيلية إلى دعم الأحزاب العربية في البرلمان بغية إقرار اتفاقيات اوسلو من جهة، واحتاج الاقتصاد المركزي-اليهودي قوى

العمل العربية لتلبية احتياجات سوق العمل المركزي، إثر تنامي الطلب على المنتجات الأساسية بعد موجة المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي سابقا، كما وساهمت المتطلبات التي فرضتها عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي في دفع عملية اللبرلة. أي أن تغير قواعد تعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية كان تغيرا قسريا نتيجة حاجة سياسية واقتصادية فُرِضت على الدولة، لكن هذا التغير كان مشروطا ومحددا وفقا لاحتياجات وأهداف الدولة. ويدعي البعض أن هذا التحول كان نتيجة لعملية بلورة صيغة جديدة للمواطنة في إسرائيل تمليها احتياجات انخراط الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي، مما حث إسرائيل على البدء في "العملية السلمية" والتفكير في إنهاء الاحتلال ولبرلة الاقتصاد. من إسقاطات ذلك، كانت لبرلة جزئية بصيغة المواطنة الممنوحة لمجموعة الأقلية الفلسطينية (بيلد وشفير ٢٠٠٥). وإذا استعرنا مصطلحات لوستيك (لوستيك ١٩٨٥)، يمكننا الادعاء انه في التسعينيات، قامت الدولة بتكثيف استعمال "الجزرة" بغية احتواء الأقلية الفلسطينية دون التنازل عن آليات الإقصاء. وبكلمات أخرى، سادت قناعة لدى صناع القرار في إسرائيل انه يمكن التعامل واحتواء "مشكلة الأقلية الفلسطينية" بثمن معقول، دون المساس بالطابع اليهودي للدولة ودون دفع ثمن أو المساس بطابعها "الديمقراطي".

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر وتغيّر ما في الخطاب السياسي وسقف المطالب من قبل الأقلية الفلسطينية، وبالأساس إبداء عدم رضا من صيغة النظام القائم وتنامي المطالبة بإقامة دولة كل مواطنيها، والمطالبة بأتونوميا ثقافية والاعتراف بهم كأقلية قومية، أخذ المجتمع الإسرائيلي وقياداته يعتبر تلك المطالب شكلاً من أشكال التهديد المباشر على الطابع اليهودي للدولة، أي على الهيمنة اليهودية في الدولة، ويرى فيها تطرفاً في الوعي والمطالب السياسية للأقلية الفلسطينية.

بالتوازي لهذه التحولات الداخلية كانت هناك تغيرات على الساحة الدولية، خاصا بعد هجمات ١١-٩ والتحولات في النظام العالمي الذي لم يعد يشترط إنهاء الاحتلال الإسرائيلي كشرط لانضمامها إلى الاقتصاد العالمي، بل أن إسرائيل قطعت شوطا بعيدا، لا رجعة فيه، بعملية الاندماج بالاقتصاد العالمي وجني الثمار الاقتصادية والسياسية،[١] أبرزها إنهاء المقاطعة العربية، ودخول الشركات العالمية للسوق الإسرائيلي، ودخول الشركات الإسرائيلية للأسواق العالمية والعربية.

تحت هذه المستجدات تغيرت القناعات لدى صناع القرار في إسرائيل، وباتت قضية "الأقلية الفلسطينية" تتطلب حلولا جذرية، ترتكز على زيادة جرعات الاحتواء المباشر وغير المباشر، وزيادة وتيرة استعمال "العصا" وتفعيل صارم لآليات السيطرة تجاه الأقلية الفلسطينية.

بكلمات أخرى، في منتصف التسعينيات حُدِدَت العلاقة بين الدولة والسكان الفلسطينيين وفقا لفرضيات:

- قرب حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.
- الحاجة من قبل حزب العمل الحاكم إلى دعم الأحزاب العربية في الكنيست.
- تحسن الوضع الاقتصادي لدى السكان الفلسطينيين، إثر ارتفاع نسب المشاركة في أسواق العمل وانخفاض نسب البطالة، وانتقال بعض الصناعات إلى القرى العربية بغية استغلال قوى العمل الرخيصة.

---

١ للتوسع في هذا المجال ومتابعة الاوضاع الاقتصادية لدولة إسرائيل وحجم الاستثمارات الخارجية والتبادل التجاري في الاعوام المنصرمة والعام ٢٠٠٦ راجعوا: حسام جريس ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ والتقرير الحالي فصل "المشهد الاقتصادي".

- تنامي شعور الأقلية الفلسطينية بالحاجة إلى "ترتيب" العلاقة بينهم وبين الدولة وايجاد صيغة خاصة تحدد علاقتهم بها.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى و "هبة أكتوبر" ونضوج التغيرات الاقتصادية في الدولة، باتت العلاقة بين الدولة والأقلية تحدد وفق الشروط التالية:

- عدائية الدولة تجاه الأقلية الفلسطينية باتت أكثر وضوحا.
- انتقاص مستمر في صيغة المواطنة الممنوحة للأقلية الفلسطينية. وقد تجلى هذا الأمر في عدد من القوانين في الكنيست، وفي نتائج لجنة أور (٢٠٠٣) التي برأت متخذي القرار ورجال السياسة من أية مسؤولية عن مقتل المواطنين العرب، ومن ثم برأت استنتاجات تقرير قسم التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحش) في العام ٢٠٠٥ جميع أفراد الشرطة المتهمين بقتل الشبان العرب.
- تَحديد سقف مطالب الأقلية الفلسطينية بحيث يمكنهم، في أفضل الحالات، المطالبة بحقوق فردية ومطالب بتحسين الأحوال المعيشية، من جهة، ومن جهة أخرى، معاقبة كل من يطرح مطالب بصيغة جماعية أو كتلك التي قد تؤدي إلى اعتراف الدولة بالأقلية كمجموعة قومية ذات حقوق جماعية سياسياً وقانونياً. وقد دُعِمَت هذه السياسات بقوانين بالكنيست الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٢[٢].
- تنامت المطالبة داخل المجتمع الإسرائيلي بالتعامل مع ما يسمى التهديد الديمغرافي للأقلية الفلسطينية على الطابع اليهودي للدولة، وباتت مشاريع تهجير الأقلية أو قسم منها أكثر رواجا وشرعيته.[٣]
- اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي لم يعد مشروطا بإنهاء الاحتلال، وقلت حاجة الاقتصاد الإسرائيلي لقوى العمل العربي الرخيص بعد عملية إعادة هيكلة الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي، وإيجاد البديل للأيدي العاملة الرخيصة بصيغة استيراد العمالة الأجنبية. ونقل عدد كبير من الصناعات الإسرائيلية إلى دول ذات وفرة في قوى العمل الرخيصة.
- بات واضحا، لكل من الدولة والأقلية الفلسطينية أن صيغة العلاقة بينهما لن تحدد خارج سياق حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أو قبل انتهائه. ففي التسعينيات ساد إجماع حول حل دولتين لشعبين (شمل هذا الإجماع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أيضا)، دون التطرق لماهية العلاقة بين السكان الفلسطينيين ودولة إسرائيل ودون الخوض في إشكاليات وتناقضات المواطنة الممنوحة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ما زالت هذه الصيغة تحظى بإجماع (على الأقل في مستوى الخطاب وإعلان النوايا) لدى جميع الأطراف في هذه المرحلة. إلا أننا نعتقد، انه في حال بات هذا الحل صعب المنال أو في حال استحالة تحقيقه (بسبب رفض إسرائيل منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إمكانية إقامة دولة مستقلة تلبي طموحات الشعب الفلسطيني) قد تطفو على السطح مطالب تنادي بحل الدولة الواحدة ثنائية القومية، ولهذا الأمر إسقاطات جمَّة على الخطاب السياسي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل وعلى علاقتهم بالدولة وببقية أبناء الشعب الفلسطيني.

---

٢ للتوسع راجع: امطانس شحادة ٢٠٠٦أ؛ غانم وشحادة ٢٠٠٥؛ نمر سلطاني ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.
٣ للتوسع راجع: غانم وشحادة ٢٠٠٦

من الواضح أن معظم ميزات التقارير السابقة لن تغيب عن هذا الحالي، فدولة إسرائيل ما فتئت تبذل الجهود لترسيخ دونية الأقلية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وما زالت تمارس كافة الوسائل لإعاقة بناء المؤسسات الوطنية والسياسية، وتحاول بشتى الطرق العمل على شرذمة أبناء الأقلية لتتفرد بفئاتها المختلفة. وبات واضحا أن المؤسسة الإسرائيلية تهدف إلى ترسيخ تبعية الأقلية الفلسطينية بدولة إسرائيل في كافة مجالات الحياة، وتضييق الحيز المعيشي وهامش الحراك السياسي والاقتصادي.

بالإضافة إلى تلك المركبات الأساسية في علاقة الدولة والأقلية الفلسطينية، شهد العام ٢٠٠٦ العديد من الأحداث التي أثرت على مكانة المواطنين العرب في إسرائيل وحقوقهم. وقد اخترنا في هذا التقرير، وبسبب ضيق الحيز، التمحور في أبرز تلك الحالات والتي تحمل في طياتها تحولات مفصلية مركبة، إلى حد بعيد، لها تأثيرات شديدة الوضوح على علاقة الدولة والأقلية، وعلى وجه الخصوص: الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في آذار ٢٠٠٦؛ والحرب على لبنان في تموز والفشل الإسرائيلي في تحقيق أهداف الحرب، المعلنة والخفية؛ والطروحات التي قدمتها مجموعة الأقلية لصياغة العلاقة بينها وبين الدولة، أو ما سمي بـ"التصور المستقبلي".

كان للحدث الأول إسقاطات مركبة على علاقة الأقلية الفلسطينية والدولة والمجتمع الإسرائيلي، ومنها ما يتعلق بالعلاقات داخل مركبات المجتمع الفلسطيني وبين التيارات السياسية-الحزبية الفاعلة داخله،[٤] إذ كشفت الانتخابات البرلمانية الكثير من أهداف الأحزاب الصهيونية والدولة تجاه مجموعة الأقلية، وبالأساس الدور السياسي المعد لهم. كما أفرزت الانتخابات عدداً من الجوانب الإيجابية داخل المجتمع العربي، وكشفت في الوقت ذاته عن الكثير من الجوانب السلبية، وقد حان الأوان للتعامل معها بشكل صريح ومباشر. أما الحدث الثاني، أي الحرب على لبنان، فيحمل الكثير من بذور التغيير، منها قريبة المدى وأخرى بعيدة المدى والتي من العسير سبر أغوارها وتحليلها من خلال هذا التقرير المقتضب، وكم بالحري أن ثمار قسم منها لم تنضج بعد.

أما محاولة الأقلية الفلسطينية طرح مقترحات لتأطير علاقتهم بالدولة تحت صياغات مختلفة، فإنها تعبر من وجهة نظرنا عن نضوج ما داخل جزء من مؤسسات المجتمع الفلسطيني، منها المؤسسات الأهلية ومنها السياسية، ويعبر أيضا عن شيوع الخطاب السياسي المنادي بوجوب صياغة العلاقة بين الأقلية العربية والدولة على أساس قومي يأخذ بالحقوق التاريخية للأقلية وبكونها جماعة قومية أصلية، ولا يكتفي برفع شعار المساواة دون تحميله معاني جوهرية تتحدى الهيمنة القائمة في الدولة. كما تعبر الطروحات الجديدة عن تفاقم الأزمة المعيشية التي تمر بها الأقلية وتدهور المكانة القانونية والسياسية لهذه المجموعة مما خلق حاجة لتسريع عملية بلورة للعلاقة مع الدولة، تنطلق من فهم مركبات الأقلية لذاتها ولعلاقتها مع الدولة. ردود الفعل على هذه الطروحات داخل المجتمع الفلسطيني ومن قبل المؤسسة الإسرائيلية والصحافة لها دلالات مهمة، تتطلب مراجعة.

بالإضافة إلى ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل بشكل مقتضب لعدد من الأحداث الإضافية في العام ٢٠٠٦ تتعلق بمظاهر العنصريّة والتّمييز تجاه المواطنين الفلسطينيين بهدف التدليل على تعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية. في البداية نستعرض بعض المعطيات الإحصائية حول السكان العرب في إسرائيل.

---

٤ للتوسع في مجال التيارات السياسية والاحزاب السياسية الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، راجعو: غانم وشحادة ٢٠٠٥، ٢٤٤-٢٥٢.

معطيات عامة

معطيات ديمغرافية:[٥]

بلغ عدد سكان إسرائيل في العام ٢٠٠٥ قرابة ٦،٩٣٠،١٠٠ نسمة، منهم ٥،٢٧٥،٧٠٠ من اليهود (أي ٧٦٪)، و١،١٠٩،٢٠٠ عرب، أي ١٦٪ (لا يشمل سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلين).[٦] موزعين على النحو التالي، مسلمون: ٩٠٠،٠٠٠؛ مسيحيون ١١٨،٠٠٠؛ دروز ٩٥،٠٠٠. يشكل الذكور ٥١٪ من السكان العرب مقابل ٤٩ ٪ من الإناث.

يسكن ٦٢٢،٤٠٠ من السكان العرب في لواء الشمال ويشكلون ٥٢,٥ ٪ من سكان اللواء؛ و ٢٠٠،٠٠٠ في لواء حيفا ويشكلون ٢٣,٣٪ من سكان اللواء و١٣٣،٩٠٠ في لواء المركز ويشكلون ٨٪ من السكان؛ وفي الساحل (تل أبيب) يسكن ١٦،٧٠٠ من العرب ويشكلون ١,٤ ٪ من السكان وفي لواء الجنوب يسكن ١٥٠،٥٠٠ عربي ويشكلون ١٧,٤ ٪ من السكان.

بلغ معدل النمو السكانى لدى السكان العرب في إسرائيل ٢,٨ ٪ في العام ٢٠٠٥، بينما بلغ معدل النمو السكاني العام في الدولة ١,٨ ٪ ولدى السكان اليهود ١,٥ ٪ ويتشابه معدل تزايد السكان العام في الدولة في٢٠٠٥ مع المعدل في ثمانينيات القرن المنصرم، أي قبل الهجرة من الاتحاد السوفييتي. ووفقا لتقرير دائرة الإحصاء المركزية انخفضت في العام ٢٠٠٥ نسبة السكان اليهود بالدولة مقارنة مع العام ٢٠٠٠، إذ شكل السكان اليهود حينها ٧٧,٨ ٪ من السكان وانخفض إلى ٧٦ ٪ في العام ٢٠٠٥.[٧]

يتضح من معطيات دائرة الإحصاء المركزية أن مجموعة السكان العرب تتشكل بالأساس من الأجيال الفتية، ٥٠٪ منهم تحت سن الـ١٩ عاماً، وتشكل الفئة حتى جيل ٢٩ عاماً قرابة ٦٦ ٪ من المجموع، وفقط ٧٪ منهم فوق جيل ٥٥ عاماً. بينما تشكل الفئة تحت سن الـ١٩ عاماً ٣٣ ٪ من السكان اليهود وآخرين وفوق جيل الـ٥٥ عاماً قرابة الـ٢٠ ٪. أضف إلى ذلك أن نسبة العرب في الأجيال الصغيرة بالمعدل العام أعلى من نسبتهم من مجموع السكان، إذ يشكل السكان العرب ٢٣,١ ٪ من مجموع فئة أعمار ٠-٤ عاماً و٢٢,٧ ٪ من فئة ٥-١٤ عاماً و١٨,٧ ٪ من أجيال ١٥-١٩. بالمقابل نسبتهم في الأجيال الأكبر سنا اقل من نسبتهم العامة في الدولة: ١٠,٣ ٪ في الفئة من جيل ٤٥-٥٥ و٨,١ ٪ من فئة الأجيال ٥٥-٦٤ عاماً وفقط ٦,٥ ٪ من أجيال ٦٥-٧٥ و٣,٦ ٪ من جيل ٧٥ عاماً وما فوق.

لهذه المعطيات إسقاطات مهمة على جوانب حياتية متعددة، من أبرزها عدد أفراد العائلة العربية وكثافة الأنفار في الأسر العربية، والحاجة الماسة لبناء مساكن للأزواج الشابة ومن هنا ربط هذه القضية بقضية الأراضي وتطوير البنى التحتية. ولها كذلك إسقاطات مهمة في مجال التعليم ومجال أسواق العمل وعلى وجه الخصوص تنامي احتياجات السكان العرب لخدمات التعليم وازدياد الحاجة لخلق فرص عمل لأبناء الأقلية، وأيضا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع

---

٥ المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الاحصاء السنوي لدولة اسرائيل رقم ٥٧ الصادر عن "دائرة الاحصاء المركزية سنة ٢٠٠٦. جداول: ٢,١- ٢,١٠- ٢,١٨

٦ المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الاحصاء السنوي لدولة اسرائيل رقم ٥٧ الصادر عن "دائرة الاحصاء المركزية سنة ٢٠٠٦. جداول: ٢,١- ٢,١٠- ٢,١٨

٧ دائرة الاحصاء المركزية، بيان للصحافة ١٩-٩-٢٠٠٦

الاقتصادي للسكان العرب. أي أن التركيبة الديمغرافية لها جوانب متعددة وفي عدة محاور ومن هنا تأثر على أنماط السياسة المتبعة تجاه السكان العرب.

بلغ معدل الدخل الشهري غير الصافي للعائلة في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ قرابة الـ ١٣،٠٠٠ شيكل جديد (ما يعادل ٣١٠٠ $) والدخل الصافي ١٠،٧٠٢ (٢٥٠٠ $). وتشير المعطيات أن معظم الأسر العربية تتمركز في ادني أعشار الدخل، أما في أعشار الدخل المرتفعة فهناك غياب تام للأسر العربية (في الأعشار ٩ و-١٠) ويشكلون فقط ٢,٦ ٪ من العشر الثامن و ٣,٢ ٪ من العشر السابع، بينما يشكلون ٤١,١ ٪ من العشر الأول (الأدنى) و ٢٩,٥ ٪ من العشر الثاني.[٨]

توضح معطيات دائرة الإحصاء المركزية أن دخل الأجير العربي بلغ ٥،٢٩٥ شيكلا بينما بلغ دخل اليهودي ٧،٧٠٢ (أي ٧٠٪ من دخل الأجير اليهودي). إلا أن هذه المعطيات لا تعكس الصورة بأكملها، ذلك أن معدل الاشتراك في قوى العمل ومعدل المشغلين اليهود أعلى من العرب؛ وأن عدد الأسر العربية ذات أكثر من معيل أقل بكثير من العائلات اليهودية، بالإضافة لكون الأسر العربية ذات معدل أنفار أعلى من الأسر اليهودية بشكل عام (باستثناء الأسر اليهودية المتدينة)، لذلك علينا إضافة مقارنة معدل دخل العائلات العربية بدخل العائلات اليهودية، لتوضيح الهوة، إذ يبلغ دخل الأسرة العربية قرابة ٥٠ ٪ من دخل الأسرة اليهودية ٦،٥٤١ شيكلاً مقابل ١٣،٢٢٢.

وفقا لمعطيات التامين الوطني للعام ٢٠٠٥، تعيش نحو ٥٠٪ من الأسر العربية تحت خط الفقر، وهي تشكل نحو ثلث الفقراء في إسرائيل، بينما بلغ معدل الفقر لدى العائلات اليهودية ١٦ ٪. وتشكل نسبة الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في الدولة، ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة.[٩] وبلغ معدّل الفقر بين أوساط الأولاد العرب، بعد دفع مخصصات الدولة والضرائب في سنوات الألفين، إلى ما يربو عن ٥٠ ٪.

تنبع آفة الفقر بالأساس بسبب معدلات البطالة المرتفعة لدى السكان العرب، وبسبب دفع الأجيرين العرب إلى مجالات عمل تقليدية، وإلى إبعادهم عن الأعمال ذات المكانة العالية، وإلى المشاركة الهامشية للنساء العربيات في سوق العمل، والإشباع في السوق العربية والموانع البنيوية التي تحد من المشاركة في سوق العمل المركزية، وخاصة في السنوات الأخيرة. الجدول التالي يوضح حجم العمالة العربية في سوق العمل المركزي-اليهودي والتغيرات التي حصلت منذ مطلع التسعينيات، وبالأخص الانخفاض المستمر منذ العام ١٩٩٧.

جدول ١ : نسبة العمال العرب في أسواق العمل اليهودية من مجموع المشاركين العرب في سوق العمل

العام	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النسبة	٤٩,٩	٤٨,٣	٤٩,٩	٥٠,٨	٥١,١	٤٦,٣	٤٥,٦	٤٥,٤	٤٣,٥

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية (٢٠٠٤)، مسح القوى العاملة ٢٠٠٢، جدول رقم ٢,٤٣

توفّر لنا مؤشّرات البطالة والمشاركة في سوق العمل صورة متراجعة للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، فالبطالة بدورها تشير

---

٨ كتاب الاحصاء الإسرائيليّ للعام ٢٠٠٥، جدول ٥,٣١.

٩ المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة ٢٠٠١؛ ٢٠٠٢؛ ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٥.

إلى الصعوبات المتزايدة التي يواجهها المواطنون العرب في محاولتهم الاندماج في العمل، أو في محاولتهم الحفاظ على أماكن العمل في السوق المحلّيّة والسوق المركزيّة على حدّ سواء. ويصوّر مستوى المشاركة، فيما يصوّر، ظاهرةَ العاطلين عن العمل رغمًا عنهم، وأولئك الذين يفشلون في العودة مجددًا إلى سوق العمل بعد فترة بطالة متواصلة، بالإضافة إلى الذين يفقدون الأمل من البحث عن عمل، وأولئك الذين لا تمنحهم ثروتهم البشريّة الكثير من الخيارات في الوضع الحالي للسوق. تشير هذه المعطيات بوضوح إلى التدهور المتواصل منذ التسعينيّات حتى يومنا هذا، من خلال ارتفاع مستوى البطالة وهبوط مستوى المشاركة في القوّة العاملة، وتعكس التحوّلاتِ الجاريةَ في سوق العمل المحلّيّة والقطريّة بشكل دقيق، إذ بلغت نسبة المشاركة في أسواق العمل لدى الأقلية الفلسطينية في العام ٢٠٠٥ قرابة الـ ٣٨,٦ ٪ مقابل ٥٨,٢ ٪ لدى السكان اليهود، و بلغت نسبة البطالة لدى الأقلية الفلسطينية ١١,٣ ٪ في العام ٢٠٠٥ مقابل ٨,٧ ٪ لدى السكان اليهود.

نماذج مقتضبة للمس بحقوق ومكانة المواطنين الفلسطينيين

تطرقنا في تقرير ٢٠٠٥ إلى عملية سن قانون الجنسيّة والدّخول إلى إسرائيل بشكل موسع، بدأً من اقتراح القانون في العام ٢٠٠٢ وحتى إقرار رئيس الوزراء السابق شارون للأهداف الحقيقية من وراء القانون، وأنها لا تقتصر على الاعتبارات الأمنيّة المتعلّقة بالفلسطينيّين، وإنّما كذلك اعتبارات ديمغرافيّة.[١٠] توضح مجريات تعديل القانون محدودية تأثير الأقلية الفلسطينية في عملية صناعة القرار في إسرائيل، وعدم قدرة الأحزاب العربية على منع تشريع قوانين تمس بمكانة الأقلية، ومحدودية استعمال قنوات العمل القضائية، وعلى وجه التحديد محكمة العدل العليا، التي فضلت غض النظر طوال سنوات عن المس بحقوق مواطن أساسية بحجج أمنية، اذ أرجأت البت في شرعية القانون لعدة سنوات، ومن ثم شرعنته في قرار صادر في العام ٢٠٠٦.

بدأت رحلة تعديل قانون الجنسيّة (أمر مؤقّت) عام ٢٠٠٢، في قرار الحكومة رقم ١٨١٣ الذي هَدَفَ لمعالجة "الماكثين غير القانونيّين في الدّولة، وسياسة لمّ الشّمل فيما يتعلّق بمواطني السّلطة الفلسطينيّة، وأجانب من أصل فلسطينيّ".[١١] منذ ذلك التّاريخ حتّى عام ٢٠٠٥ تمّ تمديد سريان مفعول القانون (وفق الصّياغة القائمة منذ عام ٢٠٠٣) عدّة مرّات.[١٢] في تاريخ ١٥ ايار ٢٠٠٥، صادقت الحكومة على التّعديلات المُقْتَرَحة في القانون وتبنت موقف "مجلس الأمن القوميّ" بهذا الصدد. وكان المجلس من ابرز الداعين إلى تغيير قوانين وسياسات المواطنة والدخول إلى إسرائيل بغية الحد من ارتفاع نسبة المواطنين العرب في الدولة، ومن منطلق الحاجة إلى "الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يُحقِّقُ فيها الشّعب اليهوديّ حق تقرير المصير"، والحفاظ أغلبيّة يهوديّة مطلقة ودائمة في الدّولة، وبذلك تضع حدًّا للأصوات المطالبة بتغيير النّظام في الدّولة، لا سيما المطالبة بإقامة دولة كلّ مواطنيها أو دولة ثنائيّة القوميّة.[١٣]

---

١٠ موقع حكومة إسرائيل: www.pmo.gov.il. للتوسع راجعوا: امطانس شحادة ٢٠٠٦.

١١ للتوسّع نمر سلطاني ٢٠٠٣، ١٩.

١٢ ألوف بن ويوفال يوعاز، " الحكومة ستجعل من شروط تلقّي المواطنة عسيرةً "بغية ضمان أغلبيّة يهوديّة""، هآرتس، ٥/ ٤/ ٢٠٠٥؛ دورون شفير، "يجب أن نحرص على أن تكون إسرائيل يهوديّة"، Ynet ٤/ ٤/ ٢٠٠٥

١٣ جدعون ألون، شاحر إيلان ويوآف شتيرن، "قرّرت الحكومة بأن تمنح لمّ شمل فقط لثلث الأزواجمن الزيجات المختلطة"، هآرتس، ١٥,٥,٢٠٠٥. يوفال يوعاز، "رئيس المجلس للأمن القوميّ: الحدّ من قانون منح الجنسيّة للمواطنين الذين يتزوّجون إسرائيليّين"، هآرتس، ٣/ ٣/ ٢٠٠٥.

في تاريخ ٢٥-٦-٢٠٠٦ مددت الحكومة الإسرائيلية قانون المواطنة والدخول لإسرائيل وتذرعت بحجج "أمنية" للمصادقة عليه.[١٤] جاء في قرار الحكومة انه وفق الأجهزة الأمنية "لا يوجد أي تغير في الواقع الأمني (في إسرائيل) الذي فرض هذا التعديل، إذ ما زالت نوايا التنظيمات الإرهابية استغلال المواطنين الذين يحملون هوية إسرائيلية لتنفيذ عمليات إرهابية".[١٥]

بعد عدة أشهر نشرت صحيفة "هآرتس" انه في نية الحكومة التشديد من شروط منح الجنسية والمواطنة للأجانب ولأزواج إسرائيليين، وتوسيع القانون إلى عدد من الدول (القانون القائم يمنع منح الجنسية للفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليين) بذريعة أنها تشكل خطراً على امن إسرائيل.[١٦] وبحسب "هآرتس" فإن القانون المقترح يمنح إسرائيل الحق في رفض طلب من لا تنطبق عليه معايير محددة في حال "إذا كان يعيش في دولة أو في منطقة تجري فيها عمليات من الممكن أن تشكل خطرا على أمن دولة إسرائيل أو مواطنيها"، ويتيح هذا البند للدولة رفض طلب جمع الشمل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو أية دولة عربية أخرى تعتبر معادية".[١٧] وبحسب اقتراح القانون الجديد، فإن من يطلب الحصول على مكانة في إسرائيل (إقامة أو مواطنة) من الماكثين بشكل غير قانوني سيتحتم عليه الخروج من إسرائيل لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، ومن شأن هذا القانون أن يجعل مسألة جمع شمل العائلات أمراً شبه مستحيل.[١٨]

ولعل الأبرز في هذا المضمار في العام ٢٠٠٦ كان قرار محكمة العدل العليا شرعنة تعديل قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل.[١٩] ففي تاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦ رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بغالبية ستة قضاة مقابل خمسة الإلتماس الذي قدمه مركز "عدالة" والالتماسات الستة التي انضمت إليه، من ضمنها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، والتي طالب فيها الملتمسون إلغاء قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل "قانون مؤقت ٢٠٠٣"، الذي ينتهك حق مواطني إسرائيل بجمع شملهم مع أزواجهم وزوجاتهم الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة.

القاضي حيشين والذي قاد موقف الأغلبية قال إنّه ليس لدى مواطني الدولة أي حق دستوري يخوّل المحكمة إبطال قانون للكنيست يحرم أزواجهم "الأجانب" بحسبه من نيل مكانة قانونية في إسرائيل. الحق بكرامة الإنسان على حد قول حيشين لا يتضمن في طياته أي واجب دستوري يلزم الدولة بأن تتيح إدخال "الأجانب" المتزوجين من مواطنين إسرائيليين. وأضاف حيشين أن "واقع الحرب ضد السلطة الفلسطينية" يبرر القانون الهادف الى منع دخول عناصر معادية لأمن الدولة إلى إسرائيل.[٢٠]

---

١٤ موقع عرب ٤٨، ٢٥-٦-٢٠٠٦.

١٥ قرار حكومة رقم ١٨٨ في تاريخ ٢٥-٦-٢٠٠٦: www.pmo.gov.il

١٦ هآرتس، ٢٨-١١-٢٠٠٦

١٧ المصدر نفسه.

١٨ موقع عرب ٤٨، ٢٩-١١-٢٠٠٦.

١٩ اثر تعديل القانون في العام ٢٠٠٣ قدم عدد من مؤسسات حقوق الانسان التماساً الى محكمة العدل العليا بعدم قانونية القانون وبسبب المس بحقوق مواطن اساسية، نحو الحق في الزواج واقامة عائلة، (التماس ٧٠٥٢/ ٠٣، عدالة وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرين) الا ان محكمة العدل امتنعت طوال ثلاثة اعوام من اصدار قرار وكانت تقبل بتبرير الدولة ان تعديل القانون مؤقت وفرض بسبب احتياجات امنية. للتوسع راجعوا: سلطاني نمر ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، وامطانس شحادة ٢٠٠٦.

٢٠ مقبس في بيان للصحافة نشره مركز عدالة في تاريخ ١٤-٥-٢٠٠٦: 14-05-www.adalah.org/ara/pressreleases2006may.php#06

في مقابل هذا، وفي تمثيله رأي الأقلية، أشار رئيس المحكمة العليا القاضي أهرون براك إلى أنّه: "يجري الحديث عن حق مواطني الدولة بالحياة العائلية والمساواة، الحقوق المنصوصة في الحق الدستوري لكرامة الإنسان حسب قانون الأساس. . . يحق للمواطن أن يمارس حياة عائلية مع الزوج في إسرائيل. انتهاك الحق هذا موجّه ضد المواطنين العرب في إسرائيل. ولذا، فإنّ نتيجة هذا القانون هي المساس بحق المواطنين العرب في إسرائيل بالمساواة." [٢١]

في رد على قرار المحكمة قال مركز عدالة: "صادقت المحكمة عمليًا على القانون الأكثر عنصرية في دولة إسرائيل، والذي يمنع جمع شمل العائلات على خلفية قومية – عربية – فلسطينية. ولأجل المقارنة يضيف مركز عدالة: "رفضت محكمة جنوب أفريقيا عام ١٩٨٠ وفي أوج فترة الفصل العنصري، التصديق على أوامر مشابهة للقانون الإسرائيلي بسبب مناقضتها للحق في العائلة". [٢٢] وقد رأى آخرون بهذا القرار بأنه ضوء اخضر لتشريعات عنصرية إضافية، [٢٣] وبأن هذا القرار هو ناقوس خطر يشرع الادعاءات بأن إسرائيل هي دولة ابرتهايد، ليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة، [٢٤] وان هذا القرار سيشرعن تشريد آلاف العائلات الفلسطينية من إسرائيل. [٢٥]

يعزز قرار محكمة العدل ادعاءاتنا حول انتهاج سياسات صريحة للمس في حقوق المواطنين الفلسطينيين ومكانتهم القانونية، في المقابل عدم مقدرة الأقلية منع هذه السياسات والحد منها، لا بواسطة استعمال قنوات العمل البرلمانية، ولا بواسطة التأثير على السلطة التنفيذيّة (الحكومية) ولا بواسطة السلطة القضائية او العمل الجماهيري المباشر، نحو التظاهر او الاعتصام وغيرها. كما يوضح العلاقة الوطيدة بين استمرار الاحتلال الإسرائيلي والأدوات المعمول بها تجاه الأقلية داخل إسرائيل، وان تحديد العلاقة بين الأقلية والدولة لن يكون بمعزل عن حل الصراع.

في شق العمل البرلماني، ومن متابعة عمل الأحزاب العربيّة في الكنيست، تتجلى محدودية إمكانيات التأثير على عملية التشريع، وشحّ قدرة التشريع لدى الأحزاب العربيّة في الكنيست. لهذا الأمر، قمنا بمسح عمل الأحزاب العربيّة في الكنيست الـ ١٦ (٢٠٠٣–٢٠٠٦)، وفي الأساس قدرتها على اقتراح مشاريع قوانين، واجتياز إجراءات التّشريع بالكامل، وتابعنا إجراءات التّشريع. [٢٦]

أظهر الفحص أنّ نسبة ضئيلة، ٢٪ فقط من مشاريع القوانين التي قدّمتها الأحزاب العربيّة إلى طاولة الكنيست (٥ من بين ٢٩٤ مشروع قانون قدم للكنيست) نَجَحَت في اجتياز كافّة مراحل التّشريع وتحوّلت إلى قوانين. الغالبيّة المطلقة لمشاريع القوانين لم تنجح في التّحوّل إلى قوانين. تمتاز غالبيّة تلك المشاريع بكونها تقع في:

١. مجال "المطالب" لتحسين جودة الحياة اليوميّة، وضمان تمثيل الأقلية العربيّة في مؤسّسات الدّولة، ولا تهدف لتحدّي نظام الحكم القائم.

---

٢١ المصدر نفسه.
٢٢ المصدر نفسه.
٢٣ جمال زحالقة، موقع محسوم ١٥-٥-٢٠٠٦.
٢٤ نديم روحانا، هآرتس ٥-٦-٢٠٠٦.
٢٥ رد جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، موقع عرب ٤٨، ١٤-٥-٢٠٠٦.
٢٦ يرتكز على استطلاع مشاريع القوانين التي قدّمتها الأحزاب العربيّة في الكنيست الـ ١٦، والتي تظهر في موقع الكنيست، www.knesset.gov.il/privetlaw/plow_display.asp. لمراجعه مفصلة للقوانين راجعوا: اطمانس شحادة ٢٠٠٦.

٢ . مشاريع قوانين تأتي لتوفير حلول لمشاكل ملحّة وطارئة في أجندة الأقلية العربيّة في الدّولة، والتي نتجت بالأساس عقب سياسات الحكومة .

٣ . جزء كبير من مشاريع القوانين لا يهدف لخدمة أو الاستجابة لاحتياجات الأقلية العربيّة في إسرائيل فقط . أهداف القوانين عامّة وشاملة، وستساعد في حال المصادقة عليها شرائح سكانيّة غير عربيّة أيضًا .

في ظل ضآلة إمكانيات التأثير على صناعة القرار وتحقيق إنجازات حقيقية تحسن من ظروف الحياة للمواطنين العرب داخل دولة إسرائيل، وفي ظل سياسات الإقصاء وتهميش الأقلية العربية، توجه الناخب العربي والأحزاب العربية لخوض الانتخابات البرلمانية في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ .

الانتخابات للكنيست الـ١٧ لدى الفلسطينيين في إسرائيل

جرت الانتخابات الإسرائيلية بتاريخ ٢٨-٣-٢٠٠٦، بعد أن قرر رئيس الوزراء الأسبق اريئيل شارون تقديم الانتخابات نتيجة للتصدعات داخل الحزب الحاكم (الليكود) ومعارضة داخلية شديدة لسياسة الانسحاب أحادي الجانب، والتي اعتبرت تنازلات كبيرة تُقَدم من قبل إسرائيل دون مقابل . وأقام شارون اثر ذلك حزباً جديداً يحمل اسم كديما (إلى الأمام بالعربي) .[٢٧]

توقيت الانتخابات البرلمانية لم يكن بالخبر السار للأحزاب العربية، ولم يأت بأفضل الظروف . فبعد مرور ست سنوات على هبة أكتوبر، وثلاثة أعوام على الانتخابات الأخيرة، وثلاثة أعوام على احتلال العراق وأقل من عام عن الانسحاب من غزة، وفي ظل أجواء الإحباط وتخبط الحركة الوطنية الفلسطينية وانسداد الأفق السياسي، بالإضافة الى الهجمة السلطوية الشديدة على القيادات والأحزاب العربية، وتفعيل وسائل احتواء وكبح وإفقار تجاه الأقلية الفلسطينية، لم تكن الأحزاب العربية والمجتمع العربي مهيئين لمعركة انتخابية قاسية . لم تساهم هذه الظروف في خوض معركة انتخابية سليمة وصحية، ولم تدفع العمل الحزبي والسياسي قدما، بل ساهمت في نزعة العزوف عن السياسة لدى شرائح اجتماعية واسعة، وساهمت في تنامي الخلافات الداخلية لدى المجتمع الفلسطيني، والاستعانة بالشعارات الطائفية، والحمائلية، والمحلية-الجهوية لتجنيد المصوتين . وقد عمل الكثير من الأحزاب الصهيونية، وبعض الأحزاب العربية على الاستعانة بوسائل الترغيب والإكراه "للتأثير" على الناخب العربي .

قبل الخوض في مجريات ونتائج الانتخابات، من الحري بنا مراجعة البرامج السياسية لبعض الأحزاب الصهيونية حيال الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بغية تسليط الضوء على نظرة تلك الأحزاب لوجود أقلية فلسطينية داخل إسرائيل والنهج المقترح للتعامل مع هذه الأقلية . من الأهمية بمكان متابعة تلك البرامج ذلك انها تفيد في دعم ادعاءاتنا حول دونية المكانة السياسية للأقلية، ووجود إجماع إسرائيلي يعارض تغيير النظام القائم في إسرائيل، ويصر على عدم الاعتراف بالمواطنين الفلسطينيين كأقلية قومية . بحسب أنطوان شلحت، "أن من أكثر الأمور لفتًا للنظر في البرامج الانتخابية (للأحزاب الصهيونية) أن التشديد على وجوب "يهودية إسرائيل" يأتي فوق أي اعتبار . وأن لهذا الأمر دلالات داخلية، بشكل خاص في المواقف المعبّر عنها من قبل بعض هذه البرامج حيال المواطنين العرب في الداخل،

---

٢٧ راجعوا فصل (مسعود اغبارية في هذا التقرير) .

إلى ناحية إمعان إسرائيل في تعميق الكولونيالية الداخلية، وهو ما تجسّده، ليس على سبيل الحصر، المخططات الرسمية الأخيرة الرامية إلى ترحيل العرب من النقب والداعية إلى تطبيق ترانسفير ضد العرب في المثلث تحت شعار "تبادل مناطق"! .[٢٨] ويقول نبيه بشير: "هناك إجماع بين الجمهور الإسرائيلي وبين جميع الأحزاب الرئيسة في إسرائيل بشأن تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ينظر إلى هذا التعريف كونه المعيار الأخلاقي والديمقراطي الأمثل".[٢٩]
يستعرض بشير ابرز ما جاء في البرامج السياسية للأحزاب الصهيونية حيال الأقلية الفلسطينية:

حزب العمل

يتسم توجّه بيرتس خاصة، وحزب العمل عمومًا، نحو السكّان العرب في إسرائيل بالتوجّه الليبرالي المنقوص، ونقصد به ذلك التوجّه الذي يرى بهم متساوي الحقوق قانونيًا كونهم أفراداً لا كونهم جماعة، لكن مساواتهم تنبع من تعريف الدولة لذاتها بأنها أولاً وقبل كل شيء يهودية بطابعها، ممّا يخلق شروطًا وأحكامًا تحدّد مدى هذه المساواة وحجمها ومعانيها. وإلى جانب ذلك، يتسم رأي حزب العمل وعمير بيرتس أن من شأن تحسين شروط الواقع المادي للإنسان أن يخفّف من شأن ومكانة الخلافات والتميّزات القومية والمثالية الأخرى. ولكن، فعليًا يختفي التوجّه على أرض الواقع وتبقى تعابيره الكلامية أو، في أحسن الحالات، لمحة بسيطة. فعندما يواجه عمير بيرتس وغيره من حزب العمل بحقيقة أن علم وشعار ورموز الدولة غير مقبولة على السكّان العرب، مما يشير إلى عدم المساواة، أحيانًا، يجيبون بأن أموراً كهذه، وعدم قبولهم لها، ستنتهي حين يتم تحسين شروط واقعهم المادي.

فلا غرابة إذًا، أن نلمس في أحد البنود للخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي لحزب العمل، المخصّص لـ"مواطني إسرائيل العرب"، قبل البند الأخير ("سلامة البيئة")، التوجّه المادي فقط في تطرقه للسكّان العرب في الدولة، حيث يقول: "سيعمل حزب العمل من أجل إحداث تغيير جوهري في سياسة الحكومة تجاه مواطني إسرائيل العرب، وسط التأكيد على المساواة التامة وردم الفجوات بين مواطني الدولة العرب واليهود في ميادين التعليم والتشغيل وبناء مناطق صناعية متقدمة، والبنى التحتية والصحة والرفاه والخدمات الاجتماعية".

حزب كديما

من الخطوط العريضة للحزب، نقرأ في مستهلها ما يلي:

إن الأهداف العليا للحكومة برئاسة حزب كديما ستكون الحفاظ على وجود دولة إسرائيل كبيت قومي آمن للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وإضفاء مضمون قومي على طابع دولة إسرائيل وسط منح مساواة كاملة في الحقوق للأقليات التي تعيش فيها، بحيث تكون قيمها كدولة يهودية وديمقراطية متوازنة ومتضافرة ببعضها البعض.

من الملفت للانتباه انه في البرنامج السياسي لكديما، لم يجد هذا الحزب الجديد أية أهمية للتطرق إلى وجود سكان عرب في الدولة، فقد غابت في برنامجه أية إشارة إلى هذه الفئة السكّانية.

الليكود

جاء في بند "الحقوق" في البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، ما يلي:

---

٢٨ أنطوان شلحت، "الانتخابات الإسرائيلية: كل شيء مباح، كل شيء ممكن"، المشهد الإسرائيلي ٢٦-٣-٢٠٠٦.

٢٩ نبيه بشير، "نظرة سريعة على الأحزاب الإسرائيلية: مشاريعها الفكرية والأيديولوجية وتوجهاتها للصراع"، حق العودة، العدد ١٦ آذار ٢٠٠٦.

وجد حزب الليكود واجبًا عليه أن يولي أهمية لموضوع "أبناء الأقليات" فوضع مادةً تحمل عنوان "حقوق الأقليات"، تضمنت إشارة إلى تشكيك بوجود أي نوع من التمييز ضد السكّان العرب أو "أبناء الأقليات"، إذ يقول أنه "إن صحت الآراء التي تدعي وجود تمييز، فإن هذا التمييز قائم لسببين اثنين، ألا وهما الفساد المتفشي في السلطات المحلية العربية والإدارة غير السليمة؛ وأن السلطة التنفيذية في الدولة لا تفرض سلطة القانون والمراقبة ولا تعمل شيئاً في سبيل إصلاح العطب.

شاس

ليس كما عهدنا في السابق، فإن الحزب نشر هذه المرّة خطوطه الانتخابية الأساسية، وقد جاء في مطلعها أنه "يؤمن بكون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع توراة شعب إسرائيل". وتطلعنا خطوط الحزب على أنه يحترم الشواذ في المجتمع ويدعو إلى التسامح معهم، بحيث أن السلام يبدأ من الداخل، من خلال المحبة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وفي علاقة نديّة مع أبناء الديانات الأخرى واحترام حقوقهم. وتضيف هذه الخطوط بأن حزب شاس يسعى ويطمح إلى العيش بسلام وأمن مع جيران إسرائيل (الدول العربية) استناداً إلى أركان أمنية تهدف إلى الحفاظ على كل نفس في شعب إسرائيل.

يلاحظ المدّ اليميني الذي طال حزب شاس. فهو يشدّد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة والقطاع، كما ولا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراني الدولة، وإنما يرى بهم أقليات دينية يتوجب التسامح معهم.

ابرز نتائج الانتخابات لدى الأقلية الفلسطينية

تنافست في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ثلاث قوائم عربية، الأولى: التجمع الوطني الديمقراطي (وحلفاؤه الحزب القومي العربي وجبهة العمل الوطني)، وهو حزب قومي عربي ديمقراطي التوجه، يسعى للحفاظ على الهوية القومية العربية ونيل الحقوق ضمن المواطنة الكاملة، في دولة لجميع مواطنيها، أي في مواجهة المفهوم الصهيوني للدولة؛ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وتشمل الحزب الشيوعي وحلفاؤه، وهو حزب عربي- يهودي، يؤمن بالشراكة العربية- اليهودية والمساواة ودولتين لشعبين. أما القائمة الثالثة فهي القائمة العربية الموحدة، تحالف بين ثلاثة أحزاب صغيرة: الحركة الإسلامية الشق الجنوبي (الشق الشمالي بقيادة رائد صلاح لا يخوض الانتخابات البرلمانية)، الحركة العربية للتغيير (احمد طيبي) والحزب الديمقراطي العربي (طلب الصانع).

التصويت للأحزاب العربية: اجتازت القوائم العربية الثلاث نسبة الحسم وحصلت الأحزاب العربية على ٧٥٪ من أصوات المصوتين العرب (٢٥٧ ألف صوت)، وهذا يعني أن الأحزاب العربية حصلت مجتمعة على اقل من عدد غير المشاركين العرب والذي وصل إلى حوالي ٣٦٥ ألفاً (يشمل هذا العدد المواطنين العرب غير المقيمين في الدولة لكنهم مسجلين في سجل الناخبين).

حصلت القائمة الموحدة على أربعة مقاعد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ثلاثة مقاعد والتجمع الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد. وبذلك يكون تمثيل الأحزاب العربية ارتفع من ٨ مقاعد في الكنيست الـ١٦ إلى ١٠ في

الكنيست الـ ١٧ . وتعود زيادة التمثيل العربي، إلى نسبة التصويت المنخفضة في الوسط اليهودي .

تدل نتائج الانتخابات على حالة من تراجع التأييد للأحزاب العربية بالنسبة لمجمل أصحاب حق الاقتراع، هذه الحالة بدأت في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩ ، حيث حصلت الأحزاب العربية على ٦١,٧٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع، وفي انتخابات الكنيست عام ٢٠٠٣ حصلت الأحزاب العربية على ٤٥,٥٪، وفي الانتخابات السابعة عشرة (عام ٢٠٠٦) استمرت عملية هبوط التأييد حتى حصلت الأحزاب العربية مجتمعة على ٤١,٩٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب .

القائمة العربية الموحدة وحلفاؤها: ازداد تمثيل القائمة الموحدة وحصلت على أربعة مقاعد، ونالت ٢٧,٥٪ من المصوتين العرب (٩٤ ألف صوت)، وهو ما يشكل ١٥,٤ ٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع العرب . يعود هذا التأييد الانتخابي إلى كون القائمة الموحدة ضمت في كنفها ثلاثة أحزاب، واهتمام الحزب بإبراز هويته الإسلامية، وبأن تشمل القائمة ممثلين وفقا لتقسيم جغرافي للمرشحين (النقب، المثلث والجليل ومدن الساحل) . استغلت الحركة الإسلامية قوتها التنظيمية في يوم الانتخابات واستطاعت أن تخرج الناس للتصويت لها . كما أن القائمة الموحدة أدخلت وجوها جديدة للقائمة مثل الشيخ إبراهيم صرصور وعباس زكور . اتهمت الأحزاب العربية الأخرى القائمة الموحدة بأنها استغلت الخطاب الطائفي في حملتها الانتخابية، وبالذات في منطقة النقب .

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: تراجعت الجبهة الديمقراطية على مستوى عدد المصوتين العرب، وعلى مستوى معدل التأييد الانتخابي (٨٥,٨ ألفا في انتخابات ٢٠٠٦ مقابل ٩٣,٨ ألفا في العام ٢٠٠٣، وتشمل هذه الأرقام بضع آلاف من المصوتين اليهود، لان هذا الحزب هو عربي يهودي، ونالت الجبهة ٢٥ ٪ من الأصوات العربية رغم هبوط معدلات التصويت للجبهة إلا أنها استطاعت أن تحافظ على تمثيلها البرلماني من خلال حصولها على ثلاثة مقاعد صافية للجبهة بعد أن حصلت في الانتخابات السادسة عشرة على ثلاثة مقاعد بتحالف مع القائمة العربية للتغيير (النائب احمد طيبي) وأثبتت أن إدراج مرشح يهودي في مكان مضمون حتى لو على حساب مرشح عربي لن يبعد المصوتين العرب عن الجبهة . تراجع تأييد الجبهة في الانتخابات السابعة عشرة حيث حصلت على ١٤٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع، بينما حصلت في انتخابات الكنيست السادسة عشرة على ١٦,٧٪ من الأصوات العربية .

التجمع الوطني الديمقراطي: حصل التجمع الوطني في هذه الانتخابات على ثلاثة مقاعد في الكنيست محافظا على تمثيله البرلماني الذي حققه في العام ٢٠٠٣ . حصل التجمع على ٢١ ٪ من المقترعين العرب وما يشكل ١١,٧٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب في الانتخابات السابعة عشرة، وتشكل هذه النسبة هبوطا مقارنة مع انتخابات الكنيست السادسة عشرة، حيث حصل التجمع على ١٢,٧٪ من أصحاب حق الاقتراع (٧١ ألف صوت في العام ٢٠٠٣ من حوالي ٥٥٠ ألف صوت مقابل ٧٢ ألفا في العام ٢٠٠٦ من حوالي ٦٢٠ ألف صوت) .

التصويت للأحزاب الصهيونية: حصلت الأحزاب الصهيونية على ٢٥٪ من الأصوات العربية في انتخابات الكنيست ٢٠٠٦، وتشكل هذه النسبة هبوطا في التأييد نسبة التي حصلت عليها هذه الأحزاب في المعارك الانتخابية التي سبقتها (٢٩,٤٪ في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣)، وتوزعت الأصوات العربية للأحزاب الصهيونية على النحو التالي: العمل ١٢,٥٪، كديما ٦,٥٪، شاس ٢,٨٪، ميرتس ٢,٧٪، ويسرائيل بيتينو ١٪ . نصف الأصوات

العربية التي صوتت للأحزاب الصهيونية ذهبت لحزب العمل، الذي زادت قوته في المجتمع العربي هذه الانتخابات مقارنة مع الانتخابات السابقة.

مقاطعة الانتخابات

لعل أبرز ما ميّز الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الـ ١٧ لدى الأقلية الفلسطينية هو نسبة التصويت المتدنية التي لم يشهد لها الوسط العربي مثيلاً منذ عشرات السنوات (نستثني العام ٢٠٠١ حين قاطعت الجماهير العربية الانتخابات لرئاسة الحكومة بعد الجرائم التي ارتكبت في بداية الانتفاضة الثانية). اذ أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات للكنيست الـ ١٧، ازدياد نسبة عدم المشتركين العرب لتصل إلى ٤٤٪.

في حال طرحنا السؤال لماذا لم يصوت العرب؟ سنجد أنّ الشارع العربي والأحزاب العربية شهدا في الأعوام الأخيرة نوعًا من الإحباط والإنهاك يعود إلى عدة أسباب رئيسية، كان أولها المعارك الانتخابية الإسرائيلية المتتالية، بحيث شهدت إسرائيل منذ العام ١٩٩٦ خمس معارك انتخابية. كذلك فقدان الناخب العربي الأمل نتيجة سياسة الإملاءات التي فرضتها حكومة شارون وأولمرت بحق الفلسطينيين وشعور الناخب العربي أنه لن يؤثر. أضف إلى ذلك تفاقم الشعور بالغربة تجاه الدولة ومؤسساتها ورموزها، والملاحقة السياسية للقيادات السياسية العربية، والتحقيق مع غالبية أعضاء الكنيست العرب بسبب مواقف سياسية (غانم ٢٠٠٥؛ سلطاني ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥).

كما يمكن تفسيرها كنوع من الاحتجاج على الأوضاع الداخلية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وعلى السياسات الحكومية تجاه العرب، ومؤشراً لوجود أزمة سياسية (Ghanem 2001؛ Ghanem and Rouhana 2001)، وتنامي عدائية الدولة تجاه المواطنين العرب (روحانا وآخرون ٢٠٠٤). من جهة أخرى تنامي وتيرة خطاب الترانسفير على المستوى السياسي والشعبي، المتمثل في نزع المواطنة لقسم من المواطنين العرب، وقد تم الحديث جهاراً في الإعلام الإسرائيلي عن تبادل وضم مناطق من منطقة المثلث إلى السلطة الفلسطينية.

تُدَعم هذه الادعاءات عن طريق نتائج استطلاع الرأي الذي قام به مركز مدى الكرمل قبيل الانتخابات البرلمانية.[٣٠] إذ توضح نتائج الاستطلاع ان الناخب العربي يدرك محدودية تأثير الأحزاب العربية على عملية صناعة القرار، وعلى سياسات الدولة، ويعرف محدوديات العمل السياسي، وعلى دراية كافية بالتمييز البنيوي ضده نتيجة النظام القائم في الدولة. وعلى الرغم من ذلك يدرك القسم الأكبر من المواطنين أهمية وجود أحزاب عربية. وقد استخدمنا جزءاً من المعطيات الواردة في استطلاع مدى الكرمل بغية فحص علاقة هذا الإدراك، الذي يعكس فيما يعكس جزءاً من الثقافة السياسية، والتصرف السياسي (الاشتراك في الانتخابات والتصويت).

أجاب قرابة الـ ٥٥٪ من المستطلعين أن وجود الأحزاب العربية يؤثر على المكانة السياسية للعرب في إسرائيل (و-٤٥٪ انه لا يؤثر). وقرابة الـ ٨٠٪ قالوا أن وجود الأحزاب العربية في الكنيست مهم لهم، و٦٠٪ قالوا أن الأحزاب العربية تعبر عن هوية العرب في إسرائيل، وفقط ٤٥٪ قالو أن أعضاء الكنيست العرب يساهمون في حل مشاكل

---

٣٠ أجري الاستطلاع قبل الانتخابات، ويشمل عينة تمثيلية للمجتمع العربي من ٦٤٤ مستطلعاً في أواخر كانون الأول. يستطلع الآراء والمواقف تجاه القضايا الرئيسية التي برزت قبيل الانتخابات، ونوايا التصويت.

الناس اليومية، و٦٩ ٪ قالوا أن أعضاء الكنيست العرب يساهمون في إثارة قضايا التمييز ضد العرب (للنتائج المفصلة راجع الملحق).

من تحليل معطيات الاستطلاع نستطيع القول إن الناخب العربي على دراية كافية بمحدودية تأثير الأحزاب العربية على الساحة السياسة الإسرائيلية. من ناحية أخرى تعكس المعطيات علاقة طردية ايجابية بين الموقف وبين المشاركة في الانتخابات والتصويت للأحزاب العربية. إذ نلاحظ علاقة طردية ايجابية بين هذا الشعور وبين المشاركة في الانتخابات والتصويت للأحزاب العربية. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الناخب العربي على دراية بأن الأحزاب العربية لا تستطيع ان تساهم بشكل جدي في حل المشاكل اليومية للمواطن، وعلى ما يبدو أن الناخب يعي العلاقة بين نوعية النظام السائد بالدولة والعوائق البنيوية التي تحد من قدرة التأثير وحل المشاكل اليومية. على عكس ذلك، يعتقد الناخب أن الأحزاب العربية موفقة أكثر في جانب إثارة القضايا العامة والتمييز تجاه الأقلية.

كلما ارتفعت قناعة الناخب بأن وجود الأحزاب العربية يؤثر على المكانة السياسية للعرب في إسرائيل، وبأن وجودها في الكنيست مهم، وأنها تعبر عن هوية العرب في إسرائيل، وبان أعضاء الكنيست العرب يساهمون في إثارة قضايا التمييز ضد العرب، ترتفع نسبة المشاركة في الانتخابات، وترتفع نسبة التصويت، والعكس صحيح، كلما انخفضت القناعة، تنخفض نسبة المشاركة في الانتخابات والتصويت للأحزاب العربية.

وبالعودة إلى قضية انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة، فقد ظهرت في النقاش السياسي العربي الداخلي ثلاثة تيارات أساسية تنادي بعدم المشاركة في الانتخابات، تختلف من حيث العلاقة مع الدولة، والأهداف والمضامين. الأول هو المقاطعة الأيديولوجية، المتمثلة أساسا بحركتين سياسيتين هما حركة أبناء البلد،[٣١] والحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح منذ العام ١٩٩٦ (ريخيس ١٩٩٣؛ لنداو ١٩٩٣؛ غانم ٢٠٠٤). وتشكل المقاطعة الأيديولوجية حسب استطلاعات الرأي في العقد الأخير ١٠٪ تقريبا من مجمل المقاطعين العرب (روحانا، صالح وسلطاني ٢٠٠٤).

التيار الثاني يعكس عدم المشاركة الفنية، أي النابعة من انعدام الاهتمام بالعمل السياسي والمشاركة السياسية واللامبالاة. ولا تتعدى هذا النسبة ٢٠٪ من المقاطعين (روحانا وآخرون ٢٠٠٣).

يعكس التيار الثالث، والأقوى من بين الثلاثة، حالة المقاطعة السياسية، وهي نمط الامتناع الذي ظهر بشكل جلي إثر المقاطعة الجارفة لانتخابات رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠١ (جمال ٢٠٠٢). وتعبر هذه المقاطعة عن حالة من الاحتجاج السياسي، وعدم قدرة المبنى البرلماني على أحداث التغيير المنشود، واحتجاج على عدم فاعلية الأحزاب العربية على المستوى الاجتماعي الداخلي، وانقساماتها غير الموضوعية، وتطلع إلى التركيز على عوامل القوة الداخلية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، ومحاولة تفعيلها بعيداً عن العلاقة مع المؤسسة الرسمية المتمثلة في الكنيست والحكومة، من الجهة الأخرى. ويعتبر هذا النمط من المقاطعة الأكبر من بين المقاطعين ويمثل غالبية من مجمل المقاطعين العرب

---

٣١ من الجدير ذكره ان الحديث هنا يدور عن جزء من ما تبقى من حركة ابناء البلد، اذ انخرط القسم الاكبر من هذه الحركة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات ١٩٩٦ وشارك في الانتخابات، ما ادى الى انقسام داخل الحركة، وعاد قسم منهم لمقاطعة الانتخابات في انتخابات ١٩٩٩ وبقي قسم اخر في حزب التجمع.

(نويبرغر ١٩٩٨؛ روحانا وآخرون ٢٠٠٣). هذا التيار ينمو بشكل دائم ومن الممكن أن يتحول إلى تيار مركزي ومؤثر في حال قيام ناشطيه بمأسسته وتحويله إلى تيار منظم.

بالإضافة إلى هذه التيارات، يمكن إضافة بعض الظروف الموضوعية التي ساهمت في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة. الأول، عدم تشكيل قائمة عربية واحدة. إذ أثار تشكيل قائمة عربية واحدة في انتخابات الكنيست السابعة عشرة نقاشا على الساحة السياسية العربية، بسبب رفع نسبة الحسم من١,٥٪ إلى ٢٪، وبسبب هبوط ثابت ومستمر في نسب المشاركة العربية في الانتخابات، وبسبب إمكانية عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي بقوة. وقد بينت الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات حول فرص هذه القائمة وشعبيتها في الشارع العربي، وجود تأييد جماهيري كبير لها.

كما يمكننا الادعاء أن تغييب الفروقات السياسية بين الأحزاب العربية يشكل السبب الثاني الذي ساهم في انخفاض نسب التصويت. ففي الانتخابات الأخيرة طغت ظروف الحياة اليومية على عناوين الأجندة العامة، بسبب الحالة المعيشية الصعبة للمواطن العربي من جهة، وبسبب هجوم إعلامي شرس شنته المؤسسة الإسرائيلية والأحزاب الصهيونية يتهم الأحزاب العربية بتجاهل مشاكل السكان اليومية والاهتمام في الشأن السياسي العام والقضية الفلسطينية. أي أن الأقلية العربية مطالبة وفق الأحزاب الصهيونية بالتركيز على المطالب اليومية والمعيشية للمواطن، والابتعاد قدر الإمكان عن الشأن السياسي العام، بمعنى تحويل انتخابات الكنيست إلى نوع من انتخابات "السلطات المحلية"، يدور النقاش فيها حول أفضل السبل وأنجعها لتقديم الخدمات اليومية للمواطن، والابتعاد قدر الإمكان عن التعامل مع الانتخابات على أنها فرصة لانتخاب ممثلين لأقلية قومية مضطهدة داخل كيان كولونيالي الطابع. والغريب هنا ان الأحزاب الصهيونية تتهم الأحزاب العربية بعدم قدرتها على منع سياسات عنصرية تقرها الأحزاب الصهيونية ذاتها، وتريد من الناخب العربي معاقبة الأحزاب العربية على هذا "الفشل" ومكافأتها (أي الأحزاب الصهيونية) على هذه السياسات العنصرية. وبالمجمل يمكن الادعاء ان هذه الشعارات ساهمت في عملية العزوف والنزوح عن السياسة لدى بعض شرائح المجتمع الفلسطيني وساهمت في تراجع نسب المشاركة في الانتخابات.

ويدعي البعض أن الشعارات الانتخابية التي نادى بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي، نحو عدم التصويت للأحزاب الصهيونية، والتصويت للقوائم العربية فقط ("صوتوا للأحزاب العربية")، أدت إلى تغييب الفروقات السياسية بين الأحزاب العربية على المستوى الفكري الأيديولوجي، وتحولت المعركة بين القوائم العربية من جهة، وبين الأحزاب الصهيونية من جهة أخرى. ما أدى إلى هدوء المعركة الانتخابية في الشارع العربي بسبب "العدو" المشترك الخارجي، وساهم الهدوء في المعركة الانتخابية إلى إخفاء الفروقات وتغييب النقاش السياسي بين القوائم العربية (غانم ومصطفى ٢٠٠٧ قيد النشر). وقد أيدت مجموعة من المثقفين والأكاديميين والناشطين في مجال العمل الجماهيري النداءات الداعية لعدم التصويت للأحزاب الصهيونية، حيث نشروا في وسائل الإعلام عريضة تدعو لعدم التصويت الأحزاب الصهيونية ودعم الأحزاب العربية وشددوا على أهمية المشاركة في التصويت.[٣٢]

يمكن الادعاء أيضا، أن ظهور تيار آخذ في التبلور وذي معالم واضحة، ينادي بعدم المشاركة في الانتخابات ساهم

٣٢ نشرت العريضة في تاريخ ٢١-٣-٢٠٠٦ في الصحف العربية والمواقع الاخبارية العربية.

في انخفاض المشاركة في الانتخابات. وقد استفاد هذا التيار من مناخ الإحباط العام السائد لدى المجتمع العربي وبعض الظروف الموضوعية الأخرى. وعملت هذه المجموعة بشكل أكثر تنظيما عما سبق (باستثناء انتخابات رئاسة الحكومة بالعام ٢٠٠١)، وضمت عدة أجسام سياسية صغيرة تنادي بمقاطعة الانتخابات، مثل جزء من حركة أبناء البلد، وشخصيات أكاديمية وجماهيرية وإعلامية فاعلة على الساحة العربية، وأقيمت لجنة شعبية لهذا الغرض. في شباط ٢٠٠٦ أصدرت اللجنة الشعبية منشورا دعت فيه المصوتين العرب إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية، وقد عللت اللجنة ذلك بعوامل مختلفة يختلط فيها الطابع الأيديولوجي والسياسي معا.

لا يمكننا التكهن بمستقبل العمل السياسي والتصرف السياسي لدى الأحزاب العربية والمجتمع العربي في السنوات القادمة، فذلك يتطلب أبحاثا معمقة تتناول رصد وتفكيك الثقافة السياسية والتصرف السياسي لدى الأقلية الفلسطينية. كما يتعلق ذلك بعدة عوامل، جزء منها يتعلق بأنماط التصرف المستقبلي للأحزاب العربية ومدى نجاعتها في استخلاص العبر من انتخابات ٢٠٠٦ وتذويت ما حدث ليكون رافعة لإعادة هيكلة الأحزاب وتنظيمها، وتنظيم علاقتها مع المواطنين. ومنها ما يتعلق بفرص تشكيل قائمة مشتركة للأحزاب العربية في حال رُفِعَت نسبة الحسم. كما أن استمرار تراجع نسب المشاركة مرتبط بمأسسة المنادين بالمقاطعة، واستمرارية عملهم على الساحة السياسية. من جهة أخرى ربما تدفع هذه النتائج إلى تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على أساس وطني خارج البرلمان، وإعادة تنظيم المؤسسات التمثيلية، وبالأساس لجنة المتابعة العليا، وتحويلها إلى جسم منتخب مباشرة من قبل المواطنين.

مما لا شك فيه أيضا أن عددا من العوامل الخارجية سيكون لها تأثير مباشر على التصرف السياسي المستقبلي للأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل. منها على سبيل المثال لا الحصر، السياسات الحكومية المنتهجة حيال الأقلية، ووسائل الاحتواء (الإكراه أو الترغيب) التي سيُعمل بها من قبل الدولة ومن قبل الأحزاب الصهيونية، إما لدفع الأقلية العربية لمزيد من العزوف عن العمل السياسي أو من جهة أخرى إلحاقهم بالأحزاب الصهيونية واحتواءهم ضمنها، أو إقامة قوائم عربية تابعة للأحزاب الصهيونية على نمط فترة الحكم العسكري. وقد يكون لأحداث خارجية تأثير ايجابي على التصرف السياسي للأقلية العربية داخل إسرائيل، بالأساس تطورات في الساحة الفلسطينية وتطورات على صعيد الصراع الإسرائيلي العربي تعيد ثقة المجتمع العربي بذاته وبمحيطه، وترفع من معنويات الأقلية في إسرائيل، على غرار ما حدث في حرب إسرائيل على لبنان.

أفرزت الانتخابات البرلمانية خارطة حزبية جديدة في إسرائيل، وكما كان متوقعا فاز حزب كديما بعدد مقاعد كاف يؤهله لتشكيل حكومة. تؤكد الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية الجديدة جزءاً كبيراً من ادعائنا في هذا الفصل، وتبين إلى حدّ بعيد صدق مشاعر الأقلية الفلسطينية ودقة مواقفهم حيال تعامل الدولة معهم. إذ تعلن الحكومة في برنامج عملها نيتها في تحسين ظروف الحياة لمجموعات الأقليات غير اليهودية في الدولة (والقصد الأقلية الفلسطينية دون تسميتها) والتعامل مع المشاكل الحياتية المعيشية اليومية للأفراد، دون التطرق والاعتراف بهم كأقلية قومية ذات حقوق جماعية في هذه البلاد. تقول حكومة إسرائيل تحت بند "مكانة مواطني إسرائيل العرب": [٣٣]

"سوف تهتم الحكومة بتطوير البلاد لصالح جميع المواطنين، وسوف تعمل على خلق المساواة التامة في الحقوق

---

٣٣ برنامج عمل الحكومة ٣١، راجعوا: www.mfa.gov.il

الاجتماعية والسياسية لجميع مواطني إسرائيل دون فرق في الدين والقومية، وتحترم حقوق المواطن لدى الأقليات في جميع مجالات عملها. ولن تتهاون الدولة مع أي مظاهر للعنصرية".

"سوف تعمل الحكومة لرصد الموارد اللازمة لضمان مساواة في حقوق الأقليات المتواجدة داخلنا (أي في دولة إسرائيل)، وفي موازاة ذلك سوف تعمل على دمج المواطنين غير اليهود في المجتمع المدني في الدولة كما ورد في وثيقة الاستقلال. سوف تعمل الحكومة من أجل تحسين جهاز التعليم، والبنى التحتية وتوفير الخدمات".

إلا انه على ارض الواقع، ازدادت حالة الأقلية العربية في إسرائيل سوءاً منذ إقامة حكومة اولمرت، ونلاحظ تراجع المكانة القانونية، والسياسية، والحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. كما ارتفعت وتيرة هدم البيوت في القرى غير المعترف بها في النقب بشكل كبير. واستمر في العام ٢٠٠٦ مسلسل قتل العرب بنيران الشرطة الإسرائيلية بحجج مختلفة، منها عدم الانصياع لأوامر الشرطة، ومنها الادعاءات بالدفاع عن النفس دون معاقبة أو محاسبة. [٣٤] وتحاول دولة إسرائيل في الأعوام الأخيرة تنفيذ مخطط "أسرلة" للمواطنين العرب عن طريق فرض ما يسمى بـ"الخدمة المدنية" على الشباب والشابات العرب، ليكون بديلاً عن الخدمة العسكرية. تُسَوق الدولة هذا البرنامج على أنه السبيل الآمن لمساواة العرب واليهود، فالمساواة تبدأ بالواجبات وفقا لدولة إسرائيل ومن بعدها تمنح الحقوق. طبعا رفضت الأقلية الفلسطينية وكافة الأحزاب السياسية وغالبية مؤسسات المجتمع المدني هذا البرنامج وتعمل لمجابهته. [٣٥]

في الحلبة السياسية، ما زالت الدعوات لترحيل العرب قائمة بل وآخذة في الازدياد، وخاصة من قبل عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان الذي يعتبر المواطنين العرب في إسرائيل مشكلة ويجب فصلهم عن الدولة اليهودية الصهيونية. وقد كافأته حكومة اولمرت على هذه المواقف وعينته وزيرا لـ "التهديدات الإستراتيجية" ونائبا لرئيس الحكومة. في لقاء مع الصحيفة البريطانية "ساندي تلغراف" بعد تعيينه وزيرا، قال ليبرمان: "أن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون "مشكلة" وبالتالي "يجب فصلهم عن دولة إسرائيل". وأضاف ليبرمان: "أقمنا إسرائيل كدولة يهودية وأرغب أن تبقى إسرائيل دولة يهودية"، وبرأيه فأنه "أفضل طريقة للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط هو الفصل بين العرب واليهود". [٣٦]

في حادث آخر وفي خطاب له في الكنيست، في شهر أيار ٢٠٠٦، قام ليبرمان بهجوم غير مسبوق على أعضاء الكنيست العرب، داعياً إلى محاكمتهم وإنزال عقوبة الإعدام فيهم، على شاكلة محاكمات "نيرنبرغ" في ألمانيا. وقال أنه "يجب أن نجد حكما للنواب العرب في الكنيست الذين يتعاونون مع العدو ويلتقون قادة حماس." وأضاف إنه "حتى بعد الحرب العالمية الثانية، أمرت المحكمة في نيرنبرغ بإعدام، ليس المجرمين فقط،

---

٣٤ في ١٩/١/٢٠٠٦ قتل الشاب نديم ملحم من قرية عرعرة في منطقة المثلث بنيران الشرطة. وقعت جريمة القتل عندما داهم رجال الشرطة وحرس الحدود بيت عائلة المرحوم لتنفيذ أمر تفتيش عن سلاح، وبعد ان حاول الشاب الهرب اطلقت عليه قوات الشرطة النار في الظهر واردته قتيلا، ولم يكن مسلحاً ولم يهدد حياة الشرطة. وتدعي الشرطة أنها اطلقت النار على نديم "دفاعا عن النفس"، ومع انتهاء التحقيق في عملية القتل ثبت عدم صحة رواية الشرطة الإسرائيلية.

٣٥ راجع مواقف الاحزاب العربية في هذا الشأن: موقع عرب ٤٨ وموقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. بين استطلاع لموقع عرب ٤٨ حول الخدمة المدنية نشرت نتائجة بتارخ ١٤-٢-٢٠٠٧ ان اغلبية العرب يعارضون انخراط الشباب العربي في الخدمة المدنية، ويعتبرونها تندرج في محاولات الأسرلة ومسا بالهوية الوطنية.

٣٦ موقع عرب٤٨، ٥/١١/٢٠٠٦؛ هآرتس، ٦/١١/٢٠٠٦.

بل المتعاونين أيضا. أتمنى أن يكون هذا مصير المتعاونين المتواجدين في هذا البيت"، في إشارة صريحة إلى أعضاء الكنيست العرب.

الوزير ليبرمان ليس وحيدا في حملة التحريض على المواطنين العرب وأعضاء الكنيست العرب.[٣٧] فقد قام الوزير رافي إيتام (حزب "المتقاعدين") بالتحريض على عضو الكنيست أحمد الطيبي (حزب "الحركة العربية للتغيير")، حين صرح لإذاعة الجيش: "إن على د. أحمد الطيبي أن يقرر مع أي طرف هو. فإذا قرر أنه مع نصرالله وأحمدي نجاد فإن نهايته ستكون قريبة كما هي نهاية نصرالله وأحمدي نجاد، وستكون نهايته وشيكة إذا وقف الى جانب الهتلريين."[٣٨]

ومن جهة أخرى، حذر أمن الكنيست في تموز ٢٠٠٦ عضو الكنيست عباس زكور (حزب "القائمة العربية الموحدة") من عدم التواجد في التجمعات اليهودية لوجود احتمال بقيام متطرفين يهود بالاعتداء عليه. وأضاف جهاز الأمن انه تلقى معلومات استخباراتية حول احتمال المساس بعضو الكنيست زكور، طالبين منه أخذ الحيطة والحذر، خاصة أنه يعيش في مدينة مختلطة (عكا)، وبأن لا يتواجد في الأماكن التي تسقط فيها صواريخ الكاتيوشا في الأحياء اليهودية في عكا. وطلب جهاز الأمن من عضو الكنيست أن يوافيه بشكل دائم بتحركاته الميدانية حتى يتخذ جهاز الأمن احتياطاته.[٣٩]

في تاريخ ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ تقدمت رئيسة الكنيست، داليا ايتسيك (حزب "كديما") بشكوى إلى لجنة الطاعة التابعة للكنيست ضد عضو الكنيست جمال زحالقة (حزب "التجمع الوطني الديمقراطي") بسبب وصفه عضو الكنيست نتنياهو وغيره بـ"ملاك الموت" في الجلسة بيوم ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦، التي عقدتها الكنيست لبحث الحرب الإسرائيلية على لبنان. وقد قامت آنذاك رئيسة الكنيست ايتسيك بإخراج النائب زحالقة من الجلسة ومنعته من حق الكلام من على منصة الكنيست.[٤٠] تعالت هذه الأصوات بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في الصيف المنصرم، فقد قامت المؤسسة الإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي بهجوم عنيف على أعضاء كنيست عرب من حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" اثر زيارتهم لسورية ولبنان بعيد انتهاء الحرب على لبنان، واتهمتهم بالخيانة والعمالة لأعداء إسرائيل.[٤١] كما وكشفت الحرب التفاف المجتمع الإسرائيلي في الأزمات وتنامي النزعات القبلية لديه، بالمقابل أبرزت الحرب دونية المواطنة الممنوحة للسكان العرب، وهشاشة مكانتهم في الدولة.

---

٣٧ راجعوا التقارير الأسبوعية لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، التي تعدها المؤسسة العربية لحقوق الانسان (www.arabhra.org)، رقم ٢٨٤: "تصعيد التصريحات العنصرية وأعمال العنف ضد أعضاء الكنيست العرب" (٢٣ تموز، ٢٠٠٦)؛ ورقم ٢٨٣: "تواصل العنصرية ضد أعضاء الكنيست العرب" (١٨ تموز، ٢٠٠٦)؛ ورقم ٢٨٢: "العنصرية ما زالت تقف لأعضاء الكنيست بالمرصاد والمطالبة برفع الحصانة عن النائب طه" (١٤ تموز، ٢٠٠٦)؛ ورقم ٢٨١: "تحريض عنصري ضد أعضاء الكنيست العرب" (٧ تموز، ٢٠٠٦).

٣٨ كل العرب ٤/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ٤٣.

٣٩ الصنارة ٧/ ٨/ ٢٠٠٦. راجعوا التقارير الأسبوعية لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، رقم ٢٨٤: "تصعيد التصريحات العنصرية وأعمال العنف ضد أعضاء الكنيست العرب" (٢٣ تموز، ٢٠٠٦).

٤٠ موقع عرب ٤٨، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦؛ موقع محسوم، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦.

٤١ موقع عرب ٤٨، ١٠/ ٨/ ٢٠٠٦.

الفلسطينيون في إسرائيل وحرب إسرائيل على لبنان[٤٢]

في صباح يوم الأربعاء الموافق ١٢ تموز ٢٠٠٦ أسرت قوّة تابعة لحزب الله جنديّين إسرائيليّين (جنود احتياط) وقتلت ثمانية آخرين على الحدود الشماليّة وأصيب العديد من الجنود ومن المدنيّين. وفر الحادث الذرائع لإسرائيل لشن الحرب على لبنان، دون إعلانها رسميا. استمرت الحرب مدة ٣٣ يوما وأعلن عن وقف العمليات الحربية بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠٦ عملا بقرار من مجلس الأمن. استنادًا إلى معطيات "قيادة الجبهة الداخلية" وجهات أخرى فقد وقع على البلدات في شمال البلاد ٣،٩١٧ صاروخًا. نتيجة لذلك أصيب ٤،٣٠٤ شخص (من بينهم ٢،٧٧٤ بحالة هلع، ١،٣٨٨ إصابة خفيفة، ٦٨ إصابة متوسّطة، ٣٢ إصابة بالغة)، وقتل ١١٧ جنديًا إسرائيليًا، إضافة إلى مقتل ٥٢ مدنيًا منهم ١٨ عربيًا.

عانى المجتمع العربي في شمال البلاد من آثار الحرب المتعدّدة والمختلفة، مثل القتل والتضرّر جسمانيًا وماديًا ونفسيًا. إضافة إلى التمييز البنيوي الذي يعاني منه على جميع الأصعدة، فمن أهم ما كشفت عنه هذه الحرب هو افتقاره لمؤسّسات خدماتية عديدة، كالمستشفيات، ومحطّات للإسعاف الأولي، ومراكز الإطفاء والإنقاذ، ومنظّمات أهلية، ودوائر متخصّصة في السلطات المحلّية توجّه وترشد وتمد يد العون للواقعين تحت آثار الحرب في المجتمع العربي وفي حالات طارئة أخرى.

فُرض على المجتمع العربي في إسرائيل، وبخاصة على أكثريته (نحو ٦٠٪) القاطنة في منطقة الشمال، والتي تمثّل أكثر من نصف سكّان المنطقة، نوع معيّن من حالة الطوارئ، يطلق عليها قانونيًا تعبير "حالة خاصّة".[٤٣] كشفت هذه الحالة بشكل واضح للعيان عن غياب الخدمات العامّة الواقعة على كاهل المؤسّسات والدوائر الحكومية. كذلك، كشفت عن نقاط ضعف عديدة في المؤسّسات التمثيلية المحلّية والأهلية، منها ما هو متّصل بالبنية التحتية للبلدات العربية، ومنها ذو العلاقة بدرجة أهلية المجتمع العربي ككل للتعاطي مع حالات طوارئ، ومنها المرتبط بعدم نجاعة السلطات المحلّية العربية وعجزها وافتقارها لأبسط المقوّمات للتعامل مع حالات شبيهة. وقد كشفت الحرب فشل الحكومة في إدارة حالة الطوارئ؛ تغاضي المؤسّسات الرسمية الإسرائيلية عن احتياجات السكّان بشكل عام، وتجاهل جاهزية السكّان العرب بشكل خاص لحالة الطوارئ.

تتميّز هذه الحرب الإسرائيلية على لبنان بحقيقة كون البلدات العربية في إسرائيل، ولأوّل مرّة، جزءًا من الجبهة التي سقطت عليها مباشرة الصواريخ والقذائف. لهذا كان من المفترض أو المتوقّع أن تعبّر نسبة كبيرة من السكّان العرب عن موقف العداء لحزب الله ولبنان في العدوان الأخير، ولكن ذلك لم يحصل، إذا ما اعتمدنا على الإعلام ومواقف القيادات العربية القطرية والمحلّية. ويمكن الجزم أنّ موقع السكّان العرب في إسرائيل ومكانتهم انكشفا بشكل كبير في هذا العدوان، فمن بينهم الضحايا ومن ناحيتهم البارود.

---

٤٢ نلخص في هذا القسم تقريرا أعد في مركز عطاء – المركز العربي للتوجيه والإرشاد في حالات الطوارئ، بعد انتهاء الحرب، ولم ينشر بعد، من هنا نود ان نشكر مركز عطاء ومعد التقرير السيد نبيه بشير على السماح لنا باستخدام المواد والمعطيات الواردة واقتباس اجزاء من التقرير. ونركز فيه على الجانب المدني والاضرار المادية، دون التطرق الى الاسقاطات السياسية لتلك الحرب على مكانة المواطنين العرب، والوعي السياسي والتصرف السياسي المستقبلي، اذ تحتاج تلك الجوانب الى ابحاث معمقة لا يسعنا استعراضها في هذا الحيز المقتضب.

٤٣ في "حالة خاصّة" كهذه فإنّ دوائر مختلفة، وبشكل خاص العسكرية منها، تمنح صلاحيات استثنائية لفرض أحكام معينة على السكّان المدنيّين لا يمكن فرضها في حالات اعتيادية.

نورد في الجدول ٦ معطيات حول الإصابات في الحرب والتمثيل الزائد للعرب من ضمنهم (أي أعلى من نسبتهم من السكان في إسرائيل).

الجدول ٢

عدد الضحايا المدنيّين العرب واليهود في فترة الحرب

عرب	يهود	من يوم-إلى يوم
٠ (٪٠)	١٥ (٪١٠٠)	١٢-١٨ تموز
٤ (٪٦٧)	٢ (٪٣٣)	١٩-٢٥ تموز
٩ (٪٥٦)	٧ (٪٤٤)	٢٦ تموز-٥ آب
٥ (٪٧١)	٢ (٪٢٩)	٦-١٤ آب
١٨ (٪٤١)	٢٦ (٪٥٩)	المجموع

بلغ عدد الضحايا العرب في الحرب ١٨ قتيلا، أي ٤٠٪ من المجموع. وعلى الرغم من أن نسبة السكّان العرب في منطقة الشمال تبلغ نحو ٥٠٪، إلا أن ذلك لا يفسّر النتيجة التي يمكننا لمسها من خلال هذا الجدول حيث نشهد ارتفاعًا بعدد الضحايا المدنيّين العرب مع مرور الوقت، ونشهد بالمقابل انخفاض عدد الضحايا المدنيّين اليهود. يكمن تفسير ذلك في عدّة حقائق يتعيّن التوقّف عندها. أولاً، إنها التجربة الأولى للسكّان العرب في البلاد في التعامل مع حالات حربية، وعليه فإنهم غير مدركين للمخاطر والسبل التي يتعيّن عليهم سلوكها بغية الوقاية. ثانيًا، نقص كبير بوسائل الوقاية، مثل الملاجئ العامّة والخاصّة، والإرشادات والتدريب حول سبل الوقاية وللتعامل مع حالات طوارئ مشابهة. ثالثًا، نسبة كبيرة جدًا من السكّان العرب يخافون من فكرة أو اقتراح إجلاء بيوتهم واللجوء إلى أماكن أخرى بعيدة عن مواقع الصراع، وذلك لاختبارهم وعلمهم بالتاريخ القريب الذي يشير إلى المصائب الكبيرة التي أعقبت اللجوء، كما أشار إلى ذلك عضو الكنيست السابق عصام مخّول بعد سماع طلب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله حين طالب أهل مدينة حيفا العرب بترك المدينة واللجوء إلى أماكن أكثر أمنًا: "نحن نرفض النزوح عن حيفا لأننا نرفض إبقاء المدينة بأيدي دعاة الحرب، إضافة إلى ما يتوارد بأذهاننا عند ذكر كلمة نزوح. نحن شعب لا ينزح ولا يحب النزوح ولا حتى الدعوة للنزوح، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق التاريخية التي أدّت إلى نزوح اللاجئين الفلسطينيين عام ٤٨ وبين الفترة الحالية" (كل العرب، ١٠ آب ٢٠٠٦). رابعًا، إن نسبة كبيرة من السكّان العرب في الشمال لا تمتلك القدرة المادية للخروج من بيوتها والانتقال إلى مكان آخر، وذلك لتكلفة ذلك ماديًا. خامسًا، قلّة العروض والتسهيلات التي قدّمت للسكّان العرب للانتقال مؤقتًا لمكان آخر، وتوفير سكن بديل، مقارنة بتلك التي عرضت على السكّان اليهود. سادسًا، غالبًا يسكن الأقارب العرب في البلدة ذاتها الأمر الذي حدّ من إمكانية انتقالهم للسكن المؤقّت مع أقاربهم في بلدات خارج منطقة الشمال. سابعًا والأهم، وجود العديد من

المنشآت العسكرية الإسرائيلية بمحاذاة البلدات العربية، وتمركز العديد من الآليات العسكرية التي كانت تقذف لبنان ببارودها بجوار البلدات العربية في شمال البلاد. وعلى الرغم من جميع الطلبات الرسمية من القيادات العربية القطرية والمحلّية لنقل هذه المنشآت العسكرية، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تأبه بها، بل وبالعكس تمامًا، حيث أنها تعزّزها وتزيد منها.

وقد شجبت قيادات سياسية عربية قطرية عديدة حقيقة وجود الآليات العسكرية بمحاذاة البلدات العربية، واتهموا إسرائيل باستعمال السكّان العرب كدروع بشرية. على سبيل المثال، نشر النائب في الكنيست عباس زكور يوم الأحد (٦ آب) بيانًا جاء فيه "إن الجيش الإسرائيلي يتخذ له من القرى والبلدات العربية في شمال إسرائيل منصّات لدباباته التي تطلق نيرانها باستمرار باتجاه الجنوب اللبناني". واستنكر النائب بشدة "تواجد الدبابات الإسرائيلية على مقربة من البلدات العربية"، مؤكّدًا أنه "لا يستبعد أن تكون صواريخ الكاتيوشا التي يطلقها حزب الله على القرى العربية في الشمال تأتي كرد فعل على قذائف الدبابات التي تنطلق من المكان، وهو ما يتخوّف منه المواطنون العرب في ترشيحا وعرب العرامشة" (موقع بانيت وصحيفة بانوراما ٧ آب ٢٠٠٦).

تجلّى في المعطيات التي جمعها تقرير "مؤسسة عطاء"، غياب مرافق الخدمات المختلفة بصورة كبيرة في فترة الحرب الإسرائيلية على لبنان. بناءً على معطيات السلطات المحلّية فإنّ ١٩ سلطة محلّية من أصل ٢٢ (تقع في الشمال) شملها البحث، تتوفّر فيها خدمات نفسية وخدماتية، مثل صحّة وبيئة ورفاه اجتماعي، وثلاث سلطات محلّية تتوفّر فيها خدمات قانونية. ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من هذه الأنشطة لم تكن بمبادرة السلطات المحلّية ولم تتكلّف بها ماديًّا وإنما جاءت من طرف مؤسّسات أهلية أو دوائر حكومية وغير حكومية. غالبية هذه المؤن جاءت من جانب الجمعيات الأهلية والحركات (مثل الحركة الإسلامية)، والوكالة اليهودية ووزارات السياحة والتربية والتعليم وعلى نفقاتها.

وبينت المعطيات أيضا، أنّ ٧٠٪ من العائلات المتضرّرة التي تمّ استبيانها لم يتوفّر لها سكن بديل، ومن بين ٣٠٪ من العائلات التي توفّر لها سكن بديل، انتقلت ١٠٪ من مجمل العائلات المتضرّرة إلى بيت آخر داخل البلدة، منهم ٨٨٪ انتقلت إلى بيت للأقارب أو الأصدقاء، و ٨٪ فقط قامت السلطات المحلّية بتوفير سكن بديل لهم. انتقلت ١٩,٦٪ من العائلات إلى خارج البلدة، منها ٤٦٪ انتقلت إلى بيت للأقارب والأصدقاء، ووفّرت السلطات المحلّية سكناً بديلاً لنحو ٤٣٪، وانتقلت ١١٪ إلى خارج البلدة عن طريق جهة أخرى (مكان العمل أو جمعيات أو مركز جماهيري).

بعد مضي أسبوع تقريبا على الإعلان عن وقف إطلاق النار أجرى مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية استطلاع رأي عام لآراء العرب في إسرائيل حول أسباب وتأثيرات ونتائج الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان.[٤٤]

تبرز نتائج الاستطلاع موقف الفلسطينيين من ممارسات الجيش الإسرائيلي في لبنان بشكل واضح، حيث اعتبر

---

٤٤ أُجري الاستطلاع في الفترة الممتدة ما بين ٢٠ الى ٢٣ من شهر آب. شارك في الاستطلاع ٥٠٠ شخص يشكلون عينة تمثيلية من العرب في اسرائيل. وقد وصل هامش الخطأ الى ٤,٠٪ في كل اتجاه. نتائج الاستطلاع موجودة على موقع مدى الكرمل: www.mada-research.org

٧٥٪ من المشاركين أن ممارسات الجيش الإسرائيلي في لبنان هي جرائم حرب توجب محاكمة المسؤولين عنها . وتشير النتائج إلى أن ٣٢٪ من المشاركين يحمّلون إسرائيل مسؤولية اندلاع الحرب، بينما ١٦٪ يعتقدون أن حزب الله هو المسؤول عن اندلاع الحرب و٣٢٪ يرون أن الطرفين يتحمّلان المسؤولية القدر نفسه . ويعتبر ٤٣٪ أن عملية اسر الجنديين الإسرائيليين لم تكن المحفز لاندلاع الحرب، لان الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت ستحصل لا محالة .

أما بالنسبة لنتائج الحرب فتدل نتائج الاستطلاع على أن الآراء تميل إلى اعتبار الحرب لم تُحسم بخاسر ومنتصر، حيث أن غالبية المشاركين (٥٨٪) ترى انه لا يوجد منتصر أو خاسر، في حين يرى ٣٤٪ من المشاركين أن حزب الله هو الذي خرج منتصرا . نسبة قليلة، فقط (٣٪) يعتقدون أن النصر كان من نصيب إسرائيل . ويتوافق ذلك مع اعتقاد ٥٧٪ من المشاركين أن حزب الله لن يتردد في مواجهة إسرائيل عسكريا مرة أخرى بينما تعتقد نسبة اقل، (٤٠٪)، أن إسرائيل لن تتردد في مواجهة حزب الله عسكرياً مرة أخرى، ويعتقد ٤٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أن إسرائيل سوف تتردد في مواجهة حزب الله من جديد ، على ضوء نتائج الحرب .

ويظهر الاستطلاع أن ٤٥٪ من المشاركين يعتقدون بان المعنويات لدى العرب في إسرائيل ارتفعت بسبب نتائج الحرب، مقابل ١٩٪ يعتقدون أن المعنويات انخفضت بسبب الحرب، في حين أجاب ٢٨٪ أن نتائج الحرب لم تغيِّر شيئاً فيما يتعلق بالمعنويات . وحول أهداف الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان، يوافق ٥٢٪ من المستطلعين أن إسرائيل كانت تحقق أهدافا أميركية بدرجة عالية .

أما بالنسبة لموقف الدولة من العرب في إسرائيل فالصورة مماثلة، حيث يعتقد ٢٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أن معاملة الدولة للعرب في إسرائيل سوف تسوء، بينما يرى ٢١٪ أن التعامل سوف يتحسن، و٣٣٪ يعتقدون أن الحرب لن تغيّر التعامل . ويرى ما يقارب نصف المستطلعين، ٥٢٪، أن موقف العرب من اليهود لم يتغير جراء الحرب، بينما يرى ٣٠٪ أن الموقف تغير تجاه الأسوأ . كذلك يرى ٣٨٪ أن موقف اليهود تجاه العرب لم يتغير، في حين يرى ٣٥٪ من المشاركين أن الموقف تغير تجاه الأسوأ .

٦٧ من المشاركين أجابوا أن دولة إسرائيل لم تعتن بالمواطنين العرب في الشمال خلال الحرب بنفس طريقة اعتنائها بالمواطنين اليهود . أما بالنسبة إلى السؤال : إلى أية درجة تشعر أن العرب في إسرائيل يستطيعون أن يعبروا عن رأيهم بصراحة أمام المجتمع اليهودي الإسرائيلي بخصوص موقفهم من الحرب على لبنان؟ فجاءت الإجابات على النحو التالي : ٢٢٪ أجابوا بدرجة عالية، ٣٣٪ بدرجة متوسطة، ٢٨٪ بدرجة قليلة و ١٣٪ لا بالمرة .

وقد اظهر الاستطلاع أن وسائل الإعلام العربية، وخصوصًا القنوات الفضائية، كانت المصدر الأهم للتزوِّد بالمعلومات عن الحرب، كما انها حظيت لديهم بمصداقية عالية في نظرهم حسبما يُستدل من هذه النتائج، إذ نرى ان ٦٩٪ من المشاركين اعتمدوا الفضائيات العربية كمصدر أول للمعلومات عن الحرب، بينما حظيت القنوات الإسرائيلية باهتمام ٢٤٪ من المشاركين فقط كمصدر رئيسي للمعلومات . كذلك اعتبر ٤٦٪ من العينة أن قناة المنار التابعة لحزب الله كانت وسيلة إعلام ذات مصداقية عالية . إن مقارنة مدى مصداقية التصريحات الرسمية لكل من حزب الله وإسرائيل في نظر الجمهور تدل على أن غالبية العينة المشاركة (٥٥٪) تعتقد ان حزب الله كان ذا مصداقية أعلى من إسرائيل في التبليغ عن مجريات الحرب، بينما رأى ١٠٪ فقط أن إسرائيل كانت ذات مصداقية أعلى في التبليغ عن

المجريات قياساً إلى حزب الله.

لم يشهد الخطاب السياسي والإعلامي والشعبي الفلسطيني في إسرائيل نقاشا حول شرعية المقاومة، فإلى جانب الإجماع الوطني اليهودي حول دعم المجهود العسكري الإسرائيلي في الحرب، تبلور بالمقابل إجماع وطني فلسطيني يعارض الحرب ويدعم لبنان، ويوجه نقدا مباشرا وصريحا ضد الحرب والعدوان. أي أن الموقف الجماعي الوحيد المعارض للحرب كان لدى الفلسطينيين في إسرائيل، هذا الأمر يؤكد صعوبة لقاء الاجماعين في القضايا المصيرية، ليس فقط فيما يتعلق بالحرب على لبنان والتي جسدت ذروة الاستقطاب بين الاجماعين الوطنيين في مختلف القضايا السياسية الأخرى.

لقد تجسد تجاهل حق المواطنة المتساوية هذه المرة، أكثر من أية مرة سابقة، بتجاهل رأي الفلسطينيين وقياداتهم في منصات النقاش الجماهيري، وخصوصاً الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، لا بل اتخذ المحررون ومقدمو البرامج موقفاً عدائياً من الفلسطينيين في إسرائيل ومن حقهم في إعلان موقف مغاير لموقف الأكثرية بالنسبة للحرب ونشوبها والعمليات الجارية كجزء منها، وفي المقابل لم تتم مناقشة أو شجب تفوهات عنصرية ومعادية قام بها أقطاب من اليمين السياسي، إذ ذهب بعضهم إلى اتهام الفلسطينيين في إسرائيل بكونهم طابوراً خامسا يتوجب مقاضاتهم أو مقاضاة قياداتهم.[٤٥]

برزت في الحرب الأخيرة حالة انعدام العمل السياسي المنظم والجماعي لدى الأقلية الفلسطينية، إلى ابعد حدود، ففي مقابل الموقف الجماهيري المناهض للحرب، لم تبادر القيادات العربية إلى بلورة هذا الوضع إلى حالة من الاحتجاج الجماعي المنظم والباعث للاحترام والتعامل معه في الطرف الآخر. بل إن تنظيم الاحتجاجات تم بشكل منفرد على يد الأحزاب والتيارات الحزبية. فالقيادة القطرية والوطنية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل (لجنة المتابعة) لم تجتمع في الحقيقة إلى بعد حوالي أربعة أسابيع من بدء العمليات العسكرية، حتى أن بعض أعضاء هذه اللجنة أعلنوا على الملأ ومن خلال الإذاعة والتلفزيون نهاية هذه اللجنة.

توضح تجربة الحرب على لبنان أن ما يمكن تسويغه وتسويقه على أنه تهديد للأمن القومي الإسرائيلي (حقيقياً كان أم وهمياً)، من غير العسير تحويله إلى سياسة وبرامج عمل محددة تلقى دعماً شعبياً إسرائيليا واسعاً. من هنا، من غير المستهجن أن تتبوأ النداءات المطالبة بالتعامل مع تهديد الطابع اليهودي للدولة، والذي يعتبر وفق العقيدة الصهيونية واليهودية عموماً كأحد أهم ركائز الأمن القومي، مكانة تنفيذية في جدول أعمال الدولة، نحو تنفيذ مخططات التهجير أو تبادل الأراضي وتغيير الحدود. وهنا يفيد التأكيد بأن الاعتماد على "المجتمع الدولي" أو على "أخلاق الأكثرية" و"الأصوات الحليفة" في الشارع اليهودي، و"المواطنة" و"العدالة" والخ، لن تفيد في منع التهجير المستقبلي أو على الأقل دعم الهجرة أو الملاحقة الفردية والجماعية، ولن يصمد أمام هذه المحاولات إلا درجة تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وتماسكه.

كل هذا يقودنا مرة أخرى إلى العودة للتأكيد على ضرورة إخراج مخططات تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل إلى حيز

---

٤٥ راجعوا النشرة الخاصة الصادرة حول الموضوع عن جامعة تل-ابيب: ريخس، ايلي. ٢٠٠٦. "العرب في اسرائيل والحرب في الشمال: تقييم وضع". مشروع بحث السياسة العربية في اسرائيل، معهد موشيه ديان: جامعة تل-أبيب.

التنفيذ وأهمها الشروع بتنفيذ مشروع انتخاب لجنة المتابعة العليا بشكل مباشر، وبالتأكيد لا يمكن الاستعاضة عن ذلك بأي شكل أو بأية وسيلة أخرى. في العام ٢٠٠٦ ازدادت حدة النقاش الداخلي لدى المجتمع الفلسطيني في قضية أعادت هيكلة وانتخاب اللجنة القطرية، من جهة، ومن جهة أخرى بادر المجتمع العربي لأول مرة لطرح مبادرات لإعادة صياغة العلاقة بينه وبين الدولة، ستناول في القسم التالي هذه النواحي.

تطورات في عمل المجتمع المدني ولجنة المتابعة

تنامت منذ تسعينيات القرن المنصرم ظاهرة إقامة المؤسسات والجمعيات الأهلية لدى الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل،[٤٦] وتتركز فعاليات المنظمات والجمعيات العربية في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ المرافعة المحلية والدولية؛ مجال تدعيم وتمكين الأقلية الفلسطينية وبعض مراكز الأبحاث الأكاديمية. تَستعمل تلك المنظمات المجتمعية عدة آليات بغية تحقيق أهدافها، منها العمل في الحيز العام والحيز المدني بهدف فرض نظام ديمقراطي، أو توسيع هامش الديمقراطية المتاح، ومحاولة إنشاء حيز عام موازٍ ومناهض للحيز العام الواقع تحت هيمنة الدولة ومجموعة الأغلبية. تعمل المؤسسات والجمعيات العربية، أو على الأقل قسم منها، على تمكين المجتمع الفلسطيني، وتحاول مواجهة التهميش المتعمد من قبل الدولة ومؤسساتها، وتحاول تحسين الظروف المعيشية مما يشكل بوادر لعمل جماعي منظم وقانوني (Payes، ٢٠٠٣).

أقيمت في السنوات الأخيرة مراكز حقوقية ومراكز بحثية في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تعمل الأخيرة على حماية وتعزيز حقوق الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل في جميع مجالات الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والمدنية على المستوى الفردي والجماعي. وتهتم بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، وتهدف الى تشجيع الأبحاث حول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. كما برزت في السنوات الأخيرة محاولات من قبل مؤسسات المجتمع المدني للتوجه إلى المجتمع الدولي، إلى الرأي العام الدولي والمنظمات الدولية والأمم المتحدة بغية تجنيدها كوسائل ضغط على الدولة، وبهدف الطعن في ادعاء ديمقراطية الدولة وتسليط الضوء على تناقضات وإشكاليات الديمقراطية الإسرائيلية، من منطلق عدم توفر آليات ضغط داخلية كافية للتأثير على سياسات الدولة، وبسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني مقابل الدولة. كما يرى البعض أن دولة إسرائيل أكثر حساسية للرأي العام الدولي، إذ تعتقد تلك الجمعيات أن من شأن ذلك أن يساهم في تجاوب الدولة مع مطالب واحتياجات أبناء الأقلية.

تحاول بعض المؤسسات تقديم تفسيرات مغايرة لواقع الأقلية، وتعمل على طرح صياغة بديلة لفهم واقعها، وعرض حلول وبدائل. والهدف من ذلك هو "إثبات" وجود بدائل لصيغة النظام القائم تتماشى مع مطالب الأقلية وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية العادلة. من ابرز تلك المحاولات كان العمل على عدد من الاقتراحات التي قدمت من قبل مؤسسات المجتمع المدني لصياغة علاقة السكان الفلسطينيين مع الدولة،[٤٧] وتقديم صيغة جديدة لنظام الحكم في

---

٤٦ في تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٤ تطرقنا بتوسع لهذه الظاهرة وعرضنا ابرز سماتها ودورها داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. راجعوا: غانم وشحادة ٢٠٠٥.

٤٧ من الاهمية بمكان الاشارة هنا الى ان العمل على تلك الطروحات بدأ قبل عدة سنوات، وقد تم الانتهاء من تحضيرها العام المنصرم.

إسرائيل، منها "التصور المستقبلي" الذي قدمته لجنة رؤساء السلطات المحلية، ومنها اقتراح "دستور ديمقراطي" الذي بلور في مركز عدالة، ومنها ما يتعلق بوضعية العرب في الدستور المقترح والذي اعد في مركز مساواة، ومنها "وثيقة حيفا" التي تصاغ بإشراف مدى الكرمل لطرح رؤية مستقبلية لعلاقة الأقلية مع الدولة.

خطا قسم من مؤسسات المجتمع المدني مع نهاية العام ٢٠٠٦ وبالتعاون مع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، خطوة جدية عندما نشر ما يسمى بـ"التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" وبهذا فقد وضعت على جدول أعمالها وعلى طاولة البحث رؤيتها الجماعية بالنسبة لمستقبل الفلسطينيين في إسرائيل.

وقد جاء في مقدمة الوثيقة:

"من الواضح أننا، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، بحاجة إلى جمع الصياغات المختلفة الموجودة في التعريف الذاتي لكياننا ولطبيعة علاقتنا مع الدولة ومع شعبنا الفلسطيني وإلى ربطها من أجل تكوين رؤية متماسكة ومتكاملة ومتجانسة قدر الامكان؛ تعريف ذاتي يشمل جميع المجالات الوجودية - السياسي منها والثقافي والاقتصادي والتربوي والحيزي والاجتماعي، تبلوره معظم التيارات والتوجهات السياسية والحضارية والبحثية".

نحن، العرب الفلسطينيين في إسرائيل، أهل الوطن الأصليين، ومواطنون في الدولة وجزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية والفضاء الثقافي العربي والإسلامي والإنساني.. لقد أدت حرب ١٩٤٨ إلى إقامة دولة إسرائيل على ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية. ووجدنا أنفسنا نحن الباقين في وطننا (حوالي ١٦٠٠٠٠ نسمة) داخل حدود الدولة اليهودية منقطعين عن بقية شعبنا الفلسطيني وعن العالم العربي وأرغمنا على حمل جنسية الدولة الإسرائيلية، فتحولنا إلى أقلية في وطننا التاريخي.

عانينا منذ نكبة فلسطين وقيام الدولة من سياسات تمييز بنيوية حادة وقهر قومي ومن حكم عسكري دام حتى العام ١٩٦٦ ومن سياسة مصادرة الأرض وتمييز في الموارد والحقوق وتهديد بالترحيل، واعتداءات عنيفة قتلت فيها الدولة مواطنين فلسطينيين في كفر قاسم (١٩٥٦) ويوم الأرض (١٩٧٦) ويوم القدس والأقصى (٢٠٠٠).

وبالرغم من كل ذلك حافظنا على هويتنا وثقافتنا وانتمائنا الوطني وتنظيم صفوفنا ورصها. لقد ناضلنا ونناضل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا مقبولا وعادلا وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تعريف الدولة بأنها دولة يهودية واستعمالها للديمقراطية لخدمة يهوديتها يقصينا ويضعنا في تصادم مع طبيعة وماهية الدولة التي نعيش فيها. لذلك نطالب بنظام ديمقراطي توافقي يمكننا من المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار والسلطة، لضمان حقوقنا القومية والتاريخية والمدنية الفردية والجماعية.

انطلاقا من هذا الواقع، ومن منطلق رؤيتنا للتغييرات الحاصلة داخلنا يأتي هذا المشروع استمرارا لمسيرتنا النضالية وارتقاء نحو بلورة تصور مستقبلي إستراتيجي للفلسطينيين في إسرائيل. وينشد هذا العمل الإجابة عن السؤال المصيري: "مَن نحن وما الذي نريده لمجتمعنا؟".

تضمنت الوثيقة مطالب الفلسطينيين في إسرائيل، حسب رأي لجنة المتابعة واللجنة القطرية، في ثمانية مجالات أساسية: العرب الفلسطينيون في إسرائيل وعلاقتهم بالدولة؛ المكانة الحُقوقية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ سياسة

الأراضي والتخطيط والبناء للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ إستراتيجية التنمية الاقتصادية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ إستراتيجية التنمية الاجتماعية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ التخطيط الاستراتيجي والرؤية التربوية لجهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل؛ الثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل؛ العمل المؤسّساتي والعمل السياسي.

وقد أثار الإعلان عن هذه الوثيقة اهتماما كبيراً وجدلاً حاداً داخل المجتمع الإسرائيلي، وهجوما غير مسبوق من قبل الصحافة الإسرائيلية، وسياسيين وأكاديميين، تمحور بالأساس حول إصدار الوثيقة وأقل منه حول المضامين. ولعل أكثر ما أزعج المجتمع الإسرائيلي كان المطالبة بتغيير صيغة النظام القائم، والتجرؤ على هذا المطلب. أي أن المجتمع الإسرائيلي تفاجأ من فشل سياسات الاستعمار الذهني المعمول به حيال الأقلية الفلسطينية على مدار السنوات. وعلى ما يبدو يعكس هذا الإعلان، بغض النظر عن المضمون، عدم تذويت مطلق لحالة الدونية التي ترغب بها المؤسسة الإسرائيلية. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا انه وبالتوازي لهذه الوثيقة، تقوم مؤسسات أهلية فلسطينية بالإعداد لوثائق أخرى تتناول تصورات مستقبلية لعلاقة الأقلية مع الدولة، نحو، "وثيقة حيفا" التي تُعد بإشراف مركز مدى الكرمل، وإعلان دستور بديل أعد له مركز عدالة كبديل للدستور المعد حالياً في أروقة الكنيست وبمساهمة مؤسسات بحثية إسرائيلية، كما وأصدر مركز مساواة ورقة تتناول الحقوق القانونية ومطالبة بإدارة ذاتية ثقافية وتربوية ودينية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

جل ما استنفر الصحافة اليهودية وصناع القرار، كان مطالبة الأقلية الفلسطينية تغيير النظام القائم وإنشاء ديمقراطية توافقية تشارك الأقلية في إقرار السياسات في الدولة، والمطالبة بمنحهم حق النقد في القرارات المتعلقة بالأقلية. فقد كتب الصحافي بن درور يميني من صحيفة معاريف:[٤٨]

الخطط المختلفة التي طرحت مؤخراً من قبل عرب إسرائيل وظهرت تحت العنوان المشترك "رؤية عرب إسرائيل" جددت النقاش، الذي لم يتوقف أبداً، حول مكانة عرب إسرائيل... هناك من رأى في الوثائق التي طرحت بمثابة "إعلان حرب" وهناك من اعتبرها أساساً جاداً للبحث والنقاش. كذلك كان هناك في أوساط الجمهور اليهودي من سعى إلى تبني ما طرح فيها من أفكار، كما وردت بصورة حرفية تقريباً..... بداية، يجدر الانتباه إلى أن المطلب المطروح في تلك الوثائق هو مطلب مزدوج، أولاً: تجريد دولة إسرائيل من تعريفها كدولة يهودية وديمقراطية. وثانياً: منح حقوق جماعية للأقلية العربية بشكل يحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. المطالبة بالمساواة مطلب محق ولا غبار عليه. ولكن المطالبة بإلغاء حق اليهود في تقرير المصير هي مطلب عنصري، فاشستي وخطير. رغم كل الكلمات الجميلة والمنمقة، فإن ذلك هو المطلب المركزي.... في شأن عرب إسرائيل ثمة ضرورة للتذكير والتوضيح أن التجسيد القومي للفلسطينيين يجب أن يكون في إطار دولة القومية الفلسطينية. هذا هو مغزى فكرة دولتين لشعبين، ومغزى قرار الأمم المتحدة حول إقامة دولتين، إحداهما محددة على أنها "دولة يهودية". وهو ما ينسحب أيضاً على المطالبة بقيام دولتين لكل منهما سمات إثنية: دولة فلسطينية مقابل دولة يهودية. هذا هو الحل، وليس المشكلة كما يدعي اليوم عرب إسرائيل واليهود الذين يرفضون الدولة اليهودية. هذا يعني في شؤون الهجرة مثلاً أنه مثلما أن الدولة الفلسطينية ستعطي الأفضلية للفلسطينيين، فإن الدولة اليهودية أيضاً ستفضل اليهود.

---

٤٨ بن درور يميني، "حول رؤية عرب إسرائيل"، معاريف ٩-٢-٢٠٠٧. ترجم المقال ونشر في موقع المشهد الإسرائيلي بتاريخ ٢٦-٣-٢٠٠٦.

أما الأكاديمي الكسندر يعقبسون، وفي مقالة في "هآرتس" في تاريخ ١٦-١-٢٠٠٧ يهاجم بشدة واضعي الوثيقة الذين تجرؤوا على طرح أفكار تتحدى النظام السائد، ويقول أنهم في ذلك يخرجون عن سياق المطالب العادلة للأقليات. ووفقا لأفراهم تل، تعني تلك الوثيقة إعلان الحرب على دولة إسرائيل.[٤٩] أما المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" زئيف شيف فيقول ان الإعلان عن هذه الوثيقة هو كمن يطلق النار على رجليه، ونتائجه ستكون وخيمة لمطالب العرب في إسرائيل. وقد كتب شمعون شمير (الذي كان أحد أعضاء لجنة أور) مقالة في صحيفة الصنارة يهاجم فيه إعلان الوثيقة ويقول ان هذه الوثيقة تشكل تهديداً على كل مواطن يهودي في الدولة. وقد تبنى المركز الإسرائيلي للديمقراطية موقفاً مشابهاً وأبدى امتعاضاً من نشر ومحتويات الوثيقة.[٥٠]

وكتب ميرون بنفستي في "هآرتس" في ١٧-١٢-٢٠٠٦ وبروح متفائلة بعض الشيء: "يتضح أن مرحلة بلورة المجموع الفلسطيني في إسرائيل وصلت إلى نقطة النضوج وقادته نجحوا في بلورة موقف متفق عليه، يطالب بمساواة جماعية وكلية في الحقوق... هناك خلفية وهناك امكانية لتوحيد قوى يهودية متزنة وعقلانية، كي تدعم النضال العادل للشعب الفلسطيني في إسرائيل من أجل تحقيق خطة الوثيقة". أما عوزي بورشطاين فيقول أن الوثيقة تبرز وجود معسكرين في إسرائيل، معسكر واحد هو معسكر الحرب... ومقابل ذلك هناك معسكر السلام، وهو في أوساط الشعب اليهودي في إسرائيل، يرفض الحرب وسفك الدماء والاحتلال ويريد السلام. من أجل تحقيق الوثيقة الفلسطينية الصادقة والعادلة، يجب التأكيد على التعاون المشترك والذي لا يتناقض إطلاقا مع الوثيقة، في إطار جبهة يهودية عربية من اجل السلام، السلام وليس الحرب".

جاءت هذه التهجمات على الوثيقة على الرغم من كونها تحمل مطالب مشابهة لتلك التي تطالب بها أقليات أصلية أخرى،[٥١] بل إن قسما من الأحزاب العربية والتيارات الفكرية ترى أنها متواضعة المطالب، ولا تعكس إجماع فلسطينيي داخل إسرائيل. لكن القيمة السياسية والإعلامية لتلك الوثيقة أنها صدرت كأول ورقة تصاغ بشكل جماعي من قبل الأقلية العربية وتعلن رسميا، وكونها حظيت برعاية شوقي خطيب الذي يشغل منصب رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ورئيس لجنة المتابعة، ومنحت في الصحافة الإسرائيلية والعربية إثر ذلك مكانة مركزية تعكس مواقف كافة التيارات داخل مجموعة الأقلية. قد يكون هذا التصرف والهجوم على الوثيقة كونها إعلان مطالب فلسطينية يتحدى النظام السياسي الاجتماعي السائد.

ومن رصد مقتضب لردود الفعل لمختلف التيارات الفكرية والسياسية داخل المجتمع العربي حيال هذه الوثيقة، يفهم أنها تشكل أرضية للتداول الداخلي في المجتمع الفلسطيني. فقد قام التجمع الوطني الديمقراطي بواسطة عضو الكنيست جمال زحالقة بالرد على هذه الوثيقة في مقال نشر في صحيفة فصل المقال قال فيها:

---

٤٩ افراهم تل، "هذا اعلان حرب"، هآرتس ٧-١٢-٢٠٠٥.

٥٠ يديعوت احرونوت ٣/١/٢٠٠٦.

٥١ لا يقلل هذا الادعاء من اهمية الوثيقة، وهو يعكس موقف احد الشخصيات المركزية من معدي الوثيقة، د. اسعد غانم، الذي عبر عن هذا الموقف في مقالة له نشرت في صحيفة "هآرتس" في تاريخ ١٨-١٢-٢٠٠٦ تحت عنوان "لماذا كل هذا الخوف؟".

"بحدّ ذاتها، وبالمنحى العام الذي تتخذه، تستحق هذه المبادرات الإشادة بها، إذ أنّ تزامن وتعدد الجهود من منطلقات ومشارب مختلفة، يدلان على حاجة مُلحة للتعامل الشمولي والمبادر مع قضايانا المصيرية، وعلى نضوج الإرادة والقدرة على الاستجابة لتحدي ضرورة تحديد طبيعة واقعنا واستشراف غاياتنا وأهدافنا كمجموعة قومية، قطعت شوطاً لا بأس به في بلورة الذات القومية الجمعيّة . . . والتعامل الإيجابي لا يعني بالضرورة الموافقة، بل أنّ النقاش الموضوعي والنقد وحتى النقض، غالباً ما تكون كلها أكثر إيجابية من الموافقة الكسولة اللا مُبالية. لقد طُرحت على الرأي العام وثيقة "التصور المستقبلي"، وهناك كثير من الملاحظات حولها وحول الطريقة التي جرى بها إعدادها، وأيضاً الطريقة التي عُرضت فيها".

أما الحركة الإسلامية الشق الشمالي (بقيادة الشيخ رائد صلاح) فأعربت عن موقفها حيال "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" بشكل ينتقد الأسلوب والإجراءات دون الخوض في المحتوى والتفاصيل، ودون نفي وجود خلافات جوهرية، كما ورد في مقالة للشيخ رائد صلاح،[٥٢] إذ قال:

بداية أؤكد أنني لست بصدد مناقشة الأفكار المختلفة التي وردت في الوثيقة وان كان عندي الكثير مما أقوله حولها، ولكن ما أريد أن أقف عليه بوضوح لا تلعثم فيه هو الإجراءات التي رافقت صدور هذه النشرة، وإصرار البعض اعتبار أن "لجنة المتابعة العليا" كانت من وراء هذه النشرة وان هذه النشرة تمثل "لجنة المتابعة العليا" سلفاً، شاء من شاء، وأبى من أبى، ولقد وجدت من الضروري أن أقف عند هذه الإجراءات.

ولم يكن موقف الحركة الإسلامية هذا أو التجمع الوطني الديمقراطي صدفة، فهذان الحزبان من أشد المطالبين بإعادة هيكلة لجنة المتابعة العليا وانتخابها انتخاباً مباشرا (بالإضافة إلى بعض الأكاديميين الذين وضعوا نصب أعينهم مسألة إعادة هيكلة اللجنة وانتخابها مباشرا)، ويعتقدون كل من منطلقاته انه لا يجوز الاستمرار في الوضع الراهن، كما فيه من ضرر للمؤسسات الفلسطينية ومن شلل يضرب الهيكل العظمي للعمل السياسي الجماعي المشترك. وقد ازدادت وتيرة المطالبة باجراءات تغير في اللجنة القطرية في العام المنصرم، وفي سياق ذلك قام شوقي خطيب بإعلان نيته الاستقالة من رئاسة هذه اللجنة، ثم عاد وعدل عن هذه الاستقالة. مما لا شك فيه أن استمرار الوضع القائم يؤثر سلبا على العمل الجماعي للأقلية الفلسطينية ويشل الإرادة الجماعية، من هنا، إننا على يقين أن هذا الجدل سيلازمنا في التقارير المستقبلية، ونعتقد انه ستكون بعض التطورات في هذا الصدد في العام القادم.

---

٥٢ صحيفة صوت الحق والحرية، ٣-٢-٢٠٠٥.

الخاتمة

يرصد هذا التقرير أهم التطورات التي حصلت لدى الفلسطينيين في إسرائيل خلال السنة الأخيرة، وهي بالتأكيد تطورات تعود جذورها وبداياتها إلى سنوات ماضية . هذه التطورات عمقت بعض التوجهات السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيلِ على خلفية التحولات الحاصلة اثر تطورات في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وفي علاقة الدولة والأكثرية اليهودية مع الأقلية الفلسطينية، كما ان بعض التطورات ترجع إلى تداعيات داخلية في المجتمع الفلسطيني نفسه .

من الممكن الإجمال بالإشارة إلى أن ما حصل خلال السنة الأخيرة يشير إلى تعميق السياسات المعادية من قبل الدولة للأقلية الفلسطينية ومأزق العلاقة التي تربط الفلسطينيين في إسرائيل بالدولة وبالأكثرية اليهودية . بالمقابل دلت التطورات المرافقة للانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وتفاعلهم مع أحداث وتطورات الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، وكذلك نشر "التصور المستقبلي للفلسطينيين في إسرائيل"، على أنهم غير راضين عن مكانتهم ودورهم السياسي العام وعلاقاتهم بالأكثرية وبالدولة، وعلى كونهم يبحثون عن طرق متنوعة للتعبير عن مواقفهم وتطلعاتهم، وهم بذلك يجتهدون للخروج من مأزقهم الذي عايشهم خلال العقود الماضية .

نجاح الفلسطينيين في إسرائيل أو فشلهم يتعلق بالأسلوب وآليات العمل التي سوف يديرون بها عملهم السياسي وبشكل تعامل الدولة والأكثرية اليهودية مع تطلعاتهم، والتطورات في الساحة الإقليمية والعالمية، وهذه المتغيرات سوف تلازمنا في تقاريرنا المستقبلية .

ملحق

جدول ١ : حسب رأيك، إلى أية درجة يؤثر وجود الأحزاب العربية على المكانة السياسية للعرب في إسرائيل؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب ٪	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية٪
بدرجة عالية	٢٤	٩٣	٧	٨٥	١٥
بدرجة متوسطة	٣٠	٩٢	٨	٨١	١٩
بدرجة قليلة	٢٤	٨٢	١٨	٥٤	٤٦
لا يؤثر بتاتا	٢٢	٦٤	٣٦	١٦	٧٤

جدول ٢ : الى أي حدّ مهم بالنسبة لك وجود أحزاب عربية في الكنيست مهماَ؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب ٪	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	٦٤	٩٠	١٠	٨٠	٢٠
بدرجة متوسطة	١٥	٨٦	١٤	٦٠	٤٠
بدرجة قليلة	٦	٧٢	٢٨	١٧	٨٣
غير مهم بالمرة	١٥	٥٥	٤٥	١٣	٨٧

جدول ٣ : حسب رأيك، إلى أية درجة تعبر الأحزاب العربية عن هوية العرب في إسرائيل؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	٢٨	٩٥	٥	٧٦	٢٤
بدرجة متوسطة	٣٣	٨٤	١٦	٨٦	١٤
بدرجة قليلة	٢٣	٧٩	١١	٥٣	٤٧
لا تعبر بالمرة	١٦	٦٥	٣٥	٢٢	٧٨

جدول ٤ : إلى أية درجة يساهم أعضاء الكنيست العرب في حل مشاكل الناس اليومية؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	١٠	٩٤	٦	٨١	١٩
بدرجة متوسطة	٣٥	٩٢	٨	٨٧	١٣
بدرجة قليلة	٣٤	٨٠	٢٠	٦١	٣٩
لا يساهمون بالمرة	٢١	٦٧	٣٣	٢٤	٧٦

جدول ٥ : إلى أية درجة يساهم أعضاء الكنيست في إثارة قضايا التمييز ضد العرب؟

		مشاركة في الانتخابات		تصويت	
الإجابة	النسب	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	٣٨	٩٠	١٠	٨٠	٢٠
بدرجة متوسطة	٣١	٨٤	١٦	٦٧	٣٣
بدرجة قليلة	١٨	٨٥	١٥	٢٢	٧٨
لا يساهمون بالمرة	١٣	٦٢	٣٨	٢٧	٧٣

ثبت المراجع

الحاج، ماجد (١٩٩٧). "الهوية والتوجه بين العرب في إسرائيل: حالة الهامشية المزدوجة"، دولة، نظام وعلاقات دولية، (٤١-٤٢)، ١٠٣-١٢٢. (بالعبرية)

بيلد، يوآف وغرشون شفير (٢٠٠٥). من هو الإسرائيليّ: ديناميكية المواطنة المركبة. تل-ابيب: جامعة تل- أبيب.

جريس، حسام (٢٠٠٥). "المشهد الاقتصادي"، لدى اسعد غانم (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٥. رام الله: مدار.

جريس، حسام (٢٠٠٦). "المشهد الاقتصادي"، لدى اسعد غانم (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٦. رام الله: مدار.

جمال، أمل (٢٠٠٢). "الامتناع كمشاركة"، لدى اشار اريان وميخال شامير (محرران)، الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠١. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).

روحانا، نديم؛ نبيل صالح ونمر سلطاني (٢٠٠٤). "لا يؤثرون ولكن يصوتون: حول تصويت الأقلية الفلسطينية في انتخابات الكنيست السادسة عشرة"، لدى اشار اريان وميخال شامير (محرران)، الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠٣. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٣١١-٣٤٨. (بالعبرية)

ريخس، ايلي (١٩٩٣). الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية. تل ابيب: هكيبوتس هموآحد. (بالعبرية).

سلطاني، نمر (٢٠٠٣). مواطنون بلا مواطنة: إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠١-٢٠٠٢. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (٢٠٠٤). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٣. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (٢٠٠٥). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٤. حيفا: مدى الكرمل.

سليمان، رمزي (١٩٩٩). "حول الهوية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل"، أبحاث في التربية (٤)، ١، ١٧١-١٨٦. (بالعبرية).

شحادة، امطانس (٢٠٠٦). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٥. حيفا: مدى الكرمل.

غانم، أسعد (٢٠٠٥). تحدي الهيمنة الاشكنازية. رام الله: مدار.

غانم، اسعد (١٩٩٥). "المشاركة العربية في الكنيست- قراءة جديدة وبحث الخيارات"، لدى ايلي ريخس وتمار يغنس (محرران)، السياسة العربية على مفترق طرق. جامعة تل ابيب- مركز موشيه ديان. (بالعبرية).

غانم، اسعد (١٩٩٦). "الفلسطينيون في إسرائيل جزء من المشكلة وليس الحل: قضية مكانتهم في زمن السلام"، دولة، نظام وعلاقات دولية (٤١-٤٢)، ١٣٢-١٥٦. (بالعبرية).

غانم، اسعد (١٩٩٦). المشاركة السياسية للعرب في إسرائيل. رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية: جامعة حيفا.

غانم، اسعد وامطانس شحادة (٢٠٠٥). "الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٤"، اسعد غانم (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٤. رام الله: مركز مدار.

غانم، اسعد وامطانس شحادة (٢٠٠٦). "الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٥"، جوني منصور (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٥. رام الله: مركز مدار.

غانم، اسعد ومصطفى مهند (٢٠٠٧). "مقاطعة الانتخابات للكنيست ال-١٦ لدى الفلسطينيين في إسرائيل: نحو دراسة المدلولات السياسية والايديولوجية"، مجلة الدراسات الفلسطينية (قيد الإعداد).

لنداو، يعقوب (١٩٩٣). الأقلية العربية في إسرائيل: نظرات سياسية. تل ابيب: بمعرخوت (بالعبرية).

لوستيك، ايان (١٩٨٥). العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على الأقلية العربية. حيفا: مفراش (بالعبرية).

Ghanem, As’ad. (2001). “The Palestinians in Israel: Political Orientation and Aspirations”, International Journal of Inter-Cultural Relations 26. Pp. 135-152.

Ghanem, As’ad & Nadim Rouhana. 2001 “Citizenship and the Parliamentary Politics of Minorities in Ethnic States: the Palestinian Citizens of Israel”, Nationalism & Ethnic Politics. Pp. 66-86.

Payes, S. (2003). “Palestinian NGOs in Israel: A Campaign For Civil Equality in a Non-Civic State”, Israel studies, 8(1):60-90.